

شرح كتاب السيرة

لأبي سعيد السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨ هـ

تحقيق

د. أشرف محمد فريد غنام

مراجعة

أ.د. حسين نصار

الجزء الثامن عشر

مطبعة دار الكتب والمخطوطات

(١٤٢٢ هـ - ٢٠١٢ م)

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي
المتوفى سنة ٣٦٨ هـ

٦٥١



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
الجمهوری اسلامی ایران
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تحقيق التراث

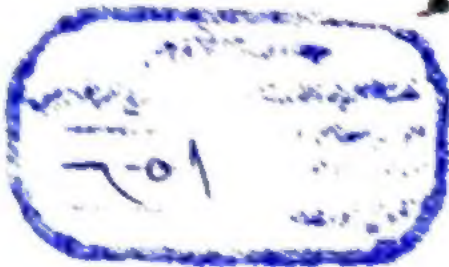


المكتبة الأحمدية المأثورة
أ.د. أحمد الزين على الغزالي

شرح كتاب سيدي

لأبي سعيد السيراقي

المتوفى سنة ٢٦٨ هـ



تحقيق

د. أشرف محمد فريد غنام

مراجعة

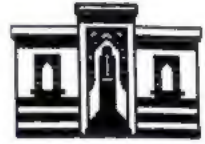
أ.د. حسين نصار

الجزء الثامن عشر

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية

(١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م)

٦٥١



کتابخانه و اسناد و کتابخانه ملی
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تحقيق التراث

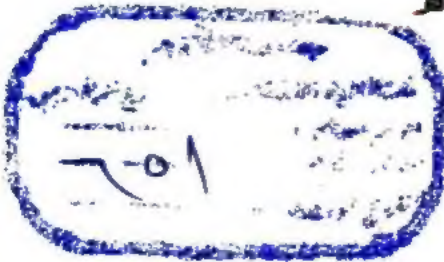


المكتبة الأحمديّة المزيديّة
أ.د/ أحمد الزين على العرازي

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨ هـ



تحقيق

د. أشرف محمد فريد غنام

مراجعة

أ.د. حسين نصار

الجزء الثامن عشر

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. عبدالناصر حسن

سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر، ٧٦٥ - ٧٩٦.
شرح كتاب سيبويه/ لأبى سعيد السيرافى؛ تحقيق
أشرف محمد فريد غنام؛ مراجعة حسين نصار .. القاهرة:
دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز
العلمية، مركز تحقيق التراث، 2012-

مج ١٨؛ 29 سم.

تدمك 4 - 0923 - 18 - 977 - 978

١ - اللغة العربية - النحو .

أ - السيرافى، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، ٨٩٧

- ٩٧٩ (شارح) ب - غنام، أشرف محمد فريد (محقق)

ج - نصار، حسين (مراجع)

د - العنوان.

٤١٥،١

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٢/١٥٨٢٥

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0923 - 4

تنويه

يبدو أن المخطوطة التي نسخ منها كاتب المخطوطة المأخوذة أصلاً للتحقيق كان قد وقع فيها تفكك واضطربت أوراق أبواب عديدة على النحو التالي:

فـ «باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد» تداخلت بدايته مع باب «ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو». ونهايته جاءت في باب «ما شد فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد». وفي «باب التضعيف في بنات الواو» جاءت تكملة لـ «باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو، ولم يجرى في الكلام إلا نظيره من غير المعتل».

وفي «باب ما شد فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد» جاء جزء من «باب التضعيف»، وبالجزء المتداخل من «باب التضعيف» في «باب ما شد فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد» تداخل جزء من «باب تضعيف اللام من غير ما عينه ولامه من موضع واحد».

وبالاعتماد على المقتبسات من كتاب سيبويه، وبترتيب الأبواب في المطبوع استطعنا أن نعيد كل نص إلى موضعه الأصلي، غير نص واحد صغير ليس فيه مقتبسات فوضعناه في موضع ظني رأيناه مناسباً له. وللأمانة العلمية احتفظنا بترقيم المخطوطة؛ لذلك نجد الترقيم يفقد التسلسل في بعض المواضع، لما ذكرناه وأشرنا إليه من الاضطراب في المخطوطة الأصلية.

هذا باب^(١) أتم فيه الاسم^(٢) على مثال^(٣) الفعل^(٤) فيعمل به، ولكنه أتم لسكون

ما قبله وما بعده^(٥)

(كما يُتَمُّ التضعيفُ إذا سكن^(٦) ما بعده "نحو: أَرْدُدْ"، وسترى ذلك / [١٧٥ ظ] في أشياء فيما بعد إن شاء الله وذلك قولك^(٧) فَعَلَّ وفُعَّالٌ، نحو: حَوَّلَ وغَوَّارٍ. وكذلك فَعَّالٌ، نحو قَوَّالٍ)

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن سيويه ذكر في أول هذا الباب ما لا يعتل من الأسماء، فذكر ما حكينا^(٨) عنه من الأسماء وغير ذلك من الأسماء التي لا تعتل لبعدها من الأفعال والأسماء المعتلة، ولا يشبه هذا الباب الذي قبله من الباب الذي قبله اسمًا على نظم الأفعال المعتلة وعدة حروفها، وإنما الزوائد في أوائلها مختلفة كمَفْعَل الذي أعلنناه لأنه بمنزلة يَفْعَل إلا أن الزيادة من هذا ياء والزيادة من هذا ميم، وكنَفَعَل الذي ذكرنا اعتلاله لأنه بمنزلة افْعَل إلا أن الزيادة من هذا تاء ومن هذا همزة.

قال: (٨) ومن ذلك "أَهْوَنَاءُ"^(٩) وأَبْيَنَاءُ^(١٠) وأَغْيَاءُ^(١١)، وقد^(١٢) قالوا أَعْيَاءُ

(١) بولاق ٢: ٣٦٦؛ هارون ٤: ٣٥٤.

(٢-٢) الكتاب: لأنه ليس على مثال الفعل.

(٣-٣) ي: تمثل به لسكون ما قبله أو ما بعده.

(٤) هارون: أسكن. (٥-٥) ساقطة من ي.

(٦) قولك: ساقطة من هارون. (٧) ي: حكينا.

(٨-٨) الكتاب: وكذلك.

(٩) شيء هَيِّنٌ على فَيَعِلُ أي سهل وهَيِّنٌ مخفف، والجمع أهْوَنَاءُ.

(١٠) بَانَ الشَّيْءُ بَيَانًا اتَّضَحَ فهو بَيِّنٌ، والجمع أبْيَنَاءُ.

(١١) عَيٌّ بِالْأَمْرِ عَيًّا وَعَيِّيَّ وَتَعَايَا وَاسْتَعْيَا هذه عن الزَّجَّاجِي وهو عَيٌّ وَعَيِّيَّ وَعَيَّانٌ عَجَزَ عَنْهُ وَلَمْ يُطِيقْ إِحْكَامَهُ، قال سيويه: جمع العَيِّ أَعْيَاءُ وَأَعْيَاءُ.

(١٢) وقد: ساقطة من ي.

يعني ممّا^(١) صح، ولم يعتل أهوناء وأبنياء، وإنما صح لأن صدره على مثال الفعل، وهو أهون وأبين، وألف التانيث^(٢) غير معتدّ بها، ألا ترى أنك لو صغرت شيئاً فيه ألف التانيث لصغرت الصدر وجئت بالألف من بعد قولك في تصغير حمراء وخنفساء حمراء وخنفساء.

وأما قولهم أعياء فأصله أعياء فأدغموا لاجتماع الياءين للزوم الفتحة الثانية، وإن شئت أظهرت/[١٧٥ و] كما قلت في الفعل الماضي حَيَّيَّ وَحَيَّيَّ وَعَيَّيَّ وَعَيَّيَّ، قال الله عز وجل: ﴿وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ عَن بَيْنَةٍ﴾^(٣).

قال: («ومن العرب من يقول» أَيْبَاءُ) فيلقي كسرة الباء على الياء فيُعِلُّ، والقياس^(٤) «ألا يُعِلُّ لما ذكرناه، ومن أعلّه فإنما استقل الكسرة فألقاها على الساكن الذي قبلها، وسهّل ذلك أن بناء الفعل قد زال باتصال ألف التانيث.

قال: («وأسكنوا الياء في أَيْبَاءُ» كراهة^(٥) الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في الواو في فُعُلٍ من الواو فأسكنوا نحو نُورٍ وَقُولٍ؛ وليس^(٦) هذا بالمطرد)

يعني أن تسكين من أسكن الياء من أَيْبَاءُ كراهة الكسرة بمتزلة تسكين الضمة في فُعُلٍ، وذلك أن الاسم إذا كان على فَعَالٍ أو فُعُولٍ فالباب في جمعه فُعُلٌ نحو قَذَالٍ

(١) ي: ومما.

(٢) زادت ي: فيها.

(٣) الأنفال: من الآية ٤٢.

(٤ - ٤) الكتاب: وقد قال بعض العرب.

(٥) ي: والبيان.

(٦ - ٦) الكتاب: فأسكن الياء وحرك الياء.

(٧) الكتاب: كَرِهَ.

(٨) الكتاب: فليس.

وقُذِلَ^(١)، وَجَمَادٌ وَجُمْدٌ، وَرَسُولٌ وَرُسُلٌ، وَقُلُوصٌ وَقُلُصٌ^(٢)، وقد يجوز في فَعُلَ التخفيف فيقال فَعُلَ كَرُسِلَ وَقُلُصَ وَقُذِلَ، واقتصروا [على التخفيف]^(٣) فقالوا في جمع قَذَالٍ قُذُلٌ وفي جمع نَوَارٍ وهي النافرة نُورٌ، وربما جاءوا بمثله على أصل الجمع، قال عدي بن زيد^(٤) عن مبرقات بالبرين وتبدو في الأكف اللامعات سُورٌ^(٥)

وإنما هو جمع سوار مثل حمار وحُر وكتاب وكُتِبَ.

/ [١٧٦ ظ] ومعنى قوله: «وليس هذا بالمطرِد» يريد ليس إعلال أئيناء بمطرِد لأنه

اسم.

قال: (فأما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلنا كما اعتلت أفعالهما؛ لأن لزوم الاستفعال والإفعال لاستفعال وأفعال كلزوم يستفعال ويُفعل لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتمت كما تتم فُعُولٌ "منهما ونحوه").

(١) القَذَال: جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس القفا، والجمع أَقْدَلَةٌ وَقُذُلٌ.

(٢) القُلُوص: الفتيّة من الإبل بمنزلة الجارية الفتاة من النساء... والجمع من كل ذلك قَلَايِصٌ وَقَلَاصٌ وَقُلُصٌ.

(٣) ما بين المعقوفتين إضافة من ي.

(٤) هو: عدي بن زيد بن أيوب بن زيد مائة بن تميم، شاعر فصيح من شعراء الجاهلية، كان يسكن بالحيرة ويدخل

الأرياف؛ لذلك ثقل لسانه، ويرى العلماء أن شعره لا يحتج به، له أربع قصائد غرر، كان الأصمعي وأبو عبيدة

يقولان: عدي بن زيد من الشعراء بمنزلة سهيل في النجوم، يعارضها ولا يجري معها مجراها، ت نحو ٣٥ ق هـ.

(الشعر والشعراء ٢٢٥؛ طبقات فحول الشعراء ١٤٠؛ الأغاني ٩٧: ٢؛ الخزائن ١: ٣٨١؛ تاريخ ابن خلدون

٢: ٢٦٦؛ الاشتقاق ٢١٧؛ الأعلام ٤: ٢٢٠).

(٥) رواية ي: وتبدوا، تحريف. البيت من الكامل، ورد صدره منسوباً إلى عدي بن زيد في الكتاب (بولاق ٢: ٣٦٩،

هارون ٤: ٣٥٩)؛ شرح شواهد الشافية ١٢٢. وورد منسوباً إلى العجاج في المقتضب ١: ٢٥١، ولكنني لم أجده في

ديوانه. وبلا نسبة في شرح المفصل ٥: ٤٦٦. وورد البيت بكامله منسوباً إلى عدي بن زيد في اللسان (لمع) برواية:

بالبرين تبدو وبالأكف. أبرقت المرأة تحسنت وتزينت، البرين جمع برة وهي الخلخال، وأراد بالأكف المعاصم.

والسور جمع سوار، وهو ما تلبسه النساء في سواعدهن. والشاهد في تحريك الواو من سُور بالضم على الأصل

تشبيهاً للمعتل بالصحيح للضرورة.

(٦-٦) ي: منها.

وقد بينا فيما مضى من الكتاب أن أَفْعَلَ واستَفْعَلَ يعتلان إذا كان مَوْضِعُ العين منهما ياءً أو واوًا، فإذا اعتلا فلا بد من إعلال مصادرها: فأمَّا مصدر أَفْعَلَ من المعتل العين فالإقامة نحوها، وأمَّا مصدر استفعل فالاستقامة نحوها، وكان الأصل في الإقامة الإقوام لأنه مصدر أَفْعَلَ مثل أكرم، ومصدره الإكرام. وقد كانت هذه الواو أُلْقِيَتْ حركتها في الفعل على ما قبلها، وَقُلِبَتْ أَلْفًا فقلبت في المصدر أَلْفًا فاجتمعت أَلْفَان: إحداهما المنقلبة من الواو، والأخرى أَلْف إفعال، فأسقطت إحداهما لاجتماع الساكنين: فعلى قول الخليل^(١) وسيبويه الساقطة هي الألف الثانية لأنها زائدة، وقال الأخفش^(٢) الساقطة الأولى؛ لأن التغير عند اجتماع الساكنين يلحق الأول، وقد مضى نحو هذا من الخلاف.

وكذلك الاستقامة أصلها الاستِقْوَام مثل استغفار من استغفر، فعمل بالواو/ [١٧٦ و] مثل ما ذكرنا في واو إقوام، وجُعِلَتْ الهاء لازمة عوضًا من حذف إحدى الألفين.

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، البصري، سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده. كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وأخذ عنه سيبويه، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عنه. وهو أول من اكتشف العروض والقوافي وضبط اللغة. من أشهر مصنفاته: كتاب «العين» الذي أملاه على الليث بن المظفر. توفي سنة ١٧٠ أو ١٧٥ هـ وقيل غير ذلك. (البلغة ١٣٣؛ إنباء الرواة ١: ٣٧٦؛ تاريخ العلماء النحويين ١٢٣؛ بغية الوعاة ١: ٥٥٧؛ المزهر ٢: ٤٠١؛ إشارة التعيين ١١٤؛ مراتب النحويين ٥٤؛ الفهرست ٤٨؛ تهذيب اللغة ١: ١٠؛ الأعلام ٢: ٣١٤).

(٢) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، من علماء اللغة المشهورين، كان من أهل بلخ ومن سكان البصرة. قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه وكان من أبرع تلاميذه. روى عنه أبو حاتم السجستاني. عرف بالأخفش الصغير. من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«الأوسط». توفي الأخفش سنة ٢١٥ هـ وقيل غير ذلك. (البلغة ١٤٥؛ طبقات النحويين ٧٢؛ معجم الأدباء ١٣٧٤؛ إنباء الرواة ٢: ٣٦؛ بغية الوعاة ١: ٥٩٠؛ المزهر ٢: ٤٠٥؛ الفهرست ٧٧؛ الأعلام ٣: ١٠١).

وقوله: «لأن لزوم الاستفعال والإفعال لاستفعل وأفعل كلزوم يستفعل ويفعل لهما»^(١) يعني أعل المصدر من هذين الفعلين بلزوم لهما كما أعل المستقبل بلزومه الماضي، أراد أن الأشياء الملازمة^(٢) ما يجري مجرى على جميعها.

وقوله: (ولو كانتا تتفارقان^(٣)) كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتتمت كما تتم فُعلٌ منهما) يعني أن الإقامة والاستقامة مصدران لازمان لأفعل واستفعل اللذين بينا إعلاهما وليس كمصادر الأفعال الثلاثة التي لا تلزم طريقاً واحداً كـ فُعلٌ مصدر غار يغور غؤوراً، وقعد قعوداً.

وليس كل ثلاثي مصدره فُعلٌ؛ لأنك تقول قَدَرَ قُدْرَةً وَعَلِمَ علماً، وقد صحَّ فُعلٌ لأنه ليس بمصدر لازم لفعل معتل.

قال: (وأما مَفْعُولٌ فَإِنَّهُمْ حذفوه فيها وأسكنوه؛ لأنه الاسم من فَعَلَ، وهو لازم له كلزوم الإفعال والاستفعال لأفعالهما)

وقد بينا إعلال مفعول كمزور ومبيع ومقول، فإن قال: طويل، لم لم يعتل وهو من طال يطول وطال معتل.

قال أبو سعيد: طويل لم يأت على يَطُولُ ولا على الفِعل.

(الأتري أنك لو أردت الاسم على يَفْعَل لقلت طائل^(٤))، ولو كان جاء عليه لاعتل^(٥) يعني لو كان طويل على الفعل لاعتل.

قال: (فإنما هو كفعيل / [١٧٧ظ] يُعْنَى به مَفْعُولٌ، وقد جاء مَفْعُولٌ على الأصل، فهذا أجدر)

(١) ي: غير واضحة، أقرب ما يكون إلى الملامعة.

(٢) ي: يتفارقان.

(٣) زاد الكتاب بعد ذلك: غداً.

يعني لما جاء مفعولٌ على الأصل غير محل نحو: مخيوط ومعيون كان فَعِيلٌ بالأصل أولى والسلامة ألزم.

قال: (ولم يهمزوا مَقَاوِلَ وَمَعَايِشَ، لأنها ليستا بالاسم على الفعل فتعتلان^(١) عليه^(٢)، وإنما هو جمع مَقَالَةٍ وَمَعِيشَةٍ، وأصله^(٣) التحريك، فجمعتهما^(٤) على الأصل كأنك جمعت مَعِيشَةً وَمَقُولَةً، ولم تجعله بمنزلة ما اعتلَّ على فِعْلِهِ، ولكنه أجري مجرى مِفْعَالٍ) يعني أنه متى جُمِعَ مَقَالٌ وَمَقَامٌ وَمَعِيشَةٌ وما أجري مجرى ذلك فإن حروف المد ترد إلى أصولها في الجمع ولا تعل، فيقال في جمع مَقَالٍ مَقَاوِلَ "وجمع معاش" معاش، قال الله عز وجل ﴿مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾^(٥) فلم يهمز الياء في معاش، قال الشاعر:

وإني لقَوَّامٌ مَقَاوِمٌ لم يَكُنْ جَرِيرٌ ولا مَوَلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا^(٦)

ولم يقل مَقَايِمَ، ولم يعتل هذا الجمع كما اعتل واحده؛ لأن واحده يجري على الفعل إن كان مصدرًا لفِعْلٍ، والمصدر لازم للفعل، وليس كذلك الجمع. فإن قال قائل: فقد أعل جمع الفاعل كما أعل الفاعل فقالوا قائمة وقوائم، وبائنة وبوائن، قيل له: ليس اسم

(١) في الأصل، ي: فتعتلا، ولا وجه للنصب.

(٢) عليه: ساقطة من ي.

(٣) في الأصل، ي: وأصلهما، وما أثبت من الكتاب، وهو الأنسب لبقية السياق.

(٤) ي: فجمعت.

(٥ - ٥) في الأصل، ي: وخط علق، تحريف.

(٦) الأعراف: من الآية ١٠.

(٧) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ٣٢٢، ورد منسوبًا إليه في: حماسه البحري ٢١٢؛ الخصائص ٣:

١٤٥؛ شرح المفصل ٥: ٤٦٥. وورد منسوبًا إلى الفرزدق في: المقتضب ١: ٢٦٠؛ المخصص ١٤: ٢١. وبلا نسبة

في شرح المفصل ٥: ٤٧٤ (معجم إميل يعقوب ٧: ٢١٨).

والشاهد في مقاوم جمع مقامة لم تعل ولم تقلب همزة فيقال مقائم كما في صحيفة صحائف، وإن كان المفرد معتلاً

لأنهم شبهوها بـفَعَلٍ، فلما جمعوها ذهب الشبه فردوها إلى أصلها فظهرت الواو.

الفاعل من المصدر في شيء، وذلك أنك إذا قلت قائمة ثم قلت قوائم فالحرف المعتل في / [١٧٧و] الجمع وقع في مثل موقعه من الواحد متحركاً في الجمع بعد ألف الجمع كما كان في الواحد بعد ألف فاعِل، فلم يغيّروه، وحرف العلة في المصدر ساكن كقولك مقام ومعاش، فإذا جمعنا احتجنا إلى تحريكه فَرُدَّ إلى الأصل، ولم يعمل كما أُعِلَّ الواحد؛ لأنه خالف منهاجه.

(وسألته عن مِفْعَلٍ لأي شيء أُتِمَّ ولم يجرِ مجرى إِفْعَلٍ؟ فقال: لأن مِفْعَلًا إنما هو من مِفْعَالٍ)

يعني أن مِفْعَلًا وإن كان نظيره من الفعل إِفْعَلٍ فهو في معنى مِفْعَالٍ الذي لا نظير له في الفعل، ولا يعتل قال: والدليل على أن مِفْعَلٍ في معنى مِفْعَالٍ اشتراكهما في أشياء كثيرة، ألا ترى أنك تقول مِطْعَنٌ ومِطْعَانٌ، ومِفْسَدٌ ومِفْسَادٌ فأردت بمفعل من المبالغة في الفعل ما أردته بمِفْعَالٍ، وتقول مِخْصَفٌ^(١) ومِفْطَاحٌ ومِنْسَجٌ ومِنْسَاجٌ، ومِقْوَلٌ ومِقْوَالٌ، فاعتور هذان البناءان هذه الأشياء لأنها كشيء واحد، ومِفْعَلٌ مقصور من مِفْعَالٍ.

قال: (فأما قولهم مَصَائِبُ "فإنها هو" غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن مُصِيبَةً فُعِيلَةٌ، وإنها هي مُفْعِلَةٌ. وقد قالوا: مَصَاوِبٌ^(٢))

اعلم أن كل ياء ساكنة معتلة في الواحد وهي عين الفعل منه متى جمعنا صَحَّتْ في الجمع / [١٧٨ظ] فرجع ما كان منه من ذوات الواو إلى الواو، وما كان منه من ذوات الياء إلى الياء، ولم يهمز شيء من ذلك، ويكون ذلك فيما يكون أوله ميم زائدة نحو^(٣) ما

(١) رجل مِخْصَفٌ ومِخْصَفٌ: يَخْصِفُ النَّعْلَ أي يرقعه.

(٢) - (٢) هارون: فإنه.

(٣) ي: مضارب، تحريف.

(٤) ي: كنعو.

ذكرنا من مقام ومقال، ومثوبة ومعيشة، وما جرى مجرى ذلك. وكان الأصل في مُصَيِّبة مُضَوِّبَةً فَأَلْقَيْت كسرة الواو على الصاد، وقلبت الواو ياءً، فإذا جمعناهما فالوجه أن يُقال مَصَاوِب كما ذكرنا في مقام ومقاوِم. وإذا كان الاسم على فِعَال أو فُعَال أو فَعُول أو فَعِيل، أو على أربعة أحرف وثالثه حرف من حروف المد واللين زائد ساكن، إما ألف وإما واو ساكنة مضموم ما قبلها [وإما ياء ساكنة مكسور ما قبلها] ^(١) فإنك إذا جمعت شيئاً من ذلك على تمام حروفه أدخلت ألف الجمع ثالثه، فوقع حرف اللين الذي كان في الواحد ساكناً بعد ألف الجمع، فاجتمع ساكنان، فوجب حذف أحدهما والتحريك. فلو حُذِفَ أَحَدُهُمَا بطل علامة الجمع فوجب التحريك، فحُرِّكَ بِأَقْرَبِ الحروف من الألف وهو الهمز، وذلك قولنا في قَلُوص ^(٢) قَلَايِص، وفي سَفِينَة سَفَايِص، وفي رِسَالَة رَسَائِل، ولو لم يَحْرُكُوا لَقَالُوا رِسَال وسَفَان في جمع رسالة وسفينة.

قال سيبويه: فالذين قالوا مَصَاوِب توهموا أنها فَعِيلَة مثل سفينة / [١٧٨ و] لذلك ^(٣) همزوا، وقال غيره ^(٤): إنها جمع مُصَيِّبة مَصَاوِب؛ لأن أصله الصوب، يقال: صاب يصوب في نحو معنى أصاب يصيب، فوقعت الواو مكسورة في نحو الكلام فشَبَّهوها بالواو المكسورة في أول الكلام همزة نحو: وسَادَة وإِسَادَة، ووَشَاح وإِشَاح. ثم ذكر همز واو عجوز وألف رسالة في الجمع إذا قلت عَجَائِز ورَسَائِل وصَحَائِف، وقد ذكرناه فيما مضى.

(١) إضافة من ي.

(٢) القلوص: الناقة الطويلة القوائم.

(٣) في الأصل، وفي ي: فذلك.

(٤) في الأصل، وفي ي: وقالوا.

قال: ("فإنَّما أجمع" ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حَرَكْتُ كَجَدُولٍ. وهذه الحروف^(١) لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتة لا تدخلها الحركة على حالٍ، وقد وقعت بعد ألفٍ، لم تكن أقوى حالاً مما أصله مُتَحَرِّكٌ. وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو قولك: قَالَ وباعَ، وَيَغْزُو وَيَرْمِي، فهمزه^(٢) بعد الألف كما يُهْمَزُ سَقَاءٌ وقَضَاءٌ، وكما يُهْمَزُ قَائِلٌ وأصله التحريك)

يعني أن جمع ما أصله الحركة بمنزلة جَدُولٍ وَجَدَاوِلٍ وَعِشِيرٍ وَعَشَائِرٍ^(٣)، وهو مقام ومَقَاوِمٍ وَمَعَاشٍ وَمَعَايِشٍ؛ لأن أصله مَقُومٌ وَمَعِيشٌ.

وقوله: (وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك) يعني ألف رسالة وواو عجوز وياء صحيفة. وقوله: «لم يكن أقوى حالاً مما أصله متحرك» يعني لم يكن ألف رسالة وواو عجوز أقوى حالاً من ألف قال وواو يقول، وقد قلبت في / [١٧٩ ظ] اسم الفاعل همزة في قولك قائل؛ فلذلك قلب ألف رسالة وواو عجوز همزة.

قال: (فهذه الأحرف الميتة "أصلها الحركة" أجدر أن تتغير^(٤)) يعني أن الألف في رسالة والواو في عجوز أولى بالإعلال من ألف قال وواو يقول؛ إذ كان الأصل في ألف قال وواو يقول الحركة.

(١-١) ي: فأما جمع.

(٢) ي: حروف.

(٣) الكتاب: فهُمَزَت.

(٤) العَيْثَرُ والعَيْثَرُ الأثر الخفي مثال الغَيْهَبِ، وفي المثل: ماله أَثَرٌ ولا عَيْثَرٌ.. أي لا يعرف رَجُلًا فيبين أثره ولا فارسًا فيبين الغبارَ قَرَسُهُ.

(٥-٥) ي: التي أصلها الحركة، الكتاب: التي ليس أصلها الحركة.

(٦) الكتاب: أن تعيرَ، وأضاف بعدها: إذا همزت ما أصله الحركة.

قال: (فهذه الأشياء^(١) بمنزلة ما اعتلَّ على فِعْلِهِ نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ)

يعني أن رسالة وعجوز وسفينة إذا جمع فهو بمنزلة ما اعتلَّ نحو أسماء الفاعلين من يقول ويبيع.

قال: (وأما فاعِلٌ من عَوِزْتُ، فإذا قالوا: فاعِلٌ قلت^(٢): عاوِرٌ غداً)

قال أبو سعيد رحمه الله تعالى: يعني أن اسم الفاعل يصح من عور لصحة الفعل، ولا يشتق منه اسم الفاعل لما مضى، يقال عَوِرَ فهو أَعَوِرُ وَيَعَوِرُ فهو عَاوِرٌ غداً، وكذلك صَيَدَ البعير فهو أَصِيدٌ وَتَصِيدُ فهو صَائِدٌ.

قال: (وتجري^(٣) ياءٌ صَيَدْتُ مُجْرَى ياء حَيِّتٍ، إلا أنه لا يُدْرِكُهَا الإدغامُ)

يعني أن ياء حَيِّتِ الأولى تصح، وهي مع صحتها لا يجوز إدغامها في الياء الثانية التي هي لام الفعل في اسم الفاعل، ولا تجري مجرى عَضَضْتُ لأنك تقول: عاضٌ ولا تقول حاي بالادغام، بل تقول حاي؛ لأن الياء الثانية تسكن فيبطل الإدغام فيها، وليس كذلك الضاد الثانية من عَضَضْتُ.

قال: (ولو كان تقول / [١٧٩] و] اسماً ثم أردت أن تكسّر للجمع لقلت: تَقَاوُلُ،

وكذلك تَبِيعٌ وَتَبَايَعٌ)

وهو مثل جمع مَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ، وقد مضى.

قال: (وَيَتِمُّ فاعِلٌ) نحو عَاوِرٌ وقد مضى.

(فإذا قلتَ فَواعِلٌ من عَوِزْتُ وَصَيَدْتُ هَمَزَتْ^(٤)، لأنك تقول في شَوَيْتُ شَوَايَا، ولو

(١) ي: الأسماء.

(٢) الكتاب: غداً قالوا.

(٣) الكتاب: وأجريت.

(٤) ي: همزه.

قلت: شواو^(١) كما ترى قلت عَوَاوِر ولم تغيّر. فلَمَّا صارت منه على هذا^(٢) هَمَزَتْ نَظِيرَهَا كما تَهْمِزُ نَظِيرَ مَطَايَا من غير بنات الياء والواو، نحو صَحَائِف. فلم تكن الواو لِتُتْرَكَ في فَوَاعِل من عَوَزْتُ وقد فُعِلَ بنظيرها^(٣) ما فُعِلَ بِمَطَايَا، فَهَمَزَتْ كما هَمَزَتْ صَحَائِف. وفيها من الاستثقال نحو ما في شواو^(٤)، لالتقاء الواوين وليس بينهما حاجزٌ حصينٌ، فصارت بمنزلة الواوين يلتقيان^(٥)، فقد اجتمع^(٦) الأمران.

وتجري فَوَاعِلُ من صَيِّدْتُ بَجَرَاهَا كما اتَّفَقَا في الهمز في حال الاعتلال، لأنها تُهْمَزُ هنا كما تُهْمَزُ معتلةً، ولأن نظيرها من حَيِّثُ^(٧) يجري مجرى شَوَيْتُ، فيوافقها كما اتَّفَقَا في الاعتلال في قُلْتُ وَبِعْتُ.

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن ألف الجمع متى وقعت بين الواوين^(٨)، وكانت الواو الثانية منهما قبل الطرف، وليس بينه وبين الطرف حرف آخر وجب قلب الواو الثانية همزة، والأصل في ذلك أنهم رأوا العرب قد همزت أوائل، وقد علموا أن الأصل فيه أواول؛ لأن الواحد أول، وهو أفعل / [١٨٠ ظ] فاء الفعل وعينه واوان، فإنما فعلت العرب ذلك لأن اجتماع واوين ثقيلٌ، واعتلال الأطراف كثيرٌ، فغيروا إحدى الواوين وشبَّهوها باجتماع واوين في أول الكلمة، وذلك يوجب الهمز كتصغير واصل أو يصل وغير ذلك مما مضى ذكره، وقاس سيويه ذلك فزعم أن اجتماع الياءين أو الياء والواو إذا وقعت ألف الجمع بينهما كاجتماع الواوين كقولك في جمع بعير صائد غَدًا بُعِرَ صَوَائِدُ

(١) في الأصل: شواوي، وما أثبت من الكتاب.

(٢) زادت ي، الكتاب بعد ذلك: المثال.

(٣) في الأصل: نظيرها، وما أثبت من الكتاب.

(٤) في الأصل: شواوي، وما أثبت من هارون.

(٥) في الأصل: للتيان، وما أثبت من الكتاب.

(٦) زاد الكتاب: فيها.

(٧) في الأصل: جنت، وما أثبت من الكتاب.

(٨) ي: واوين.

نهمز^(١) الياء لوقوع ألف الجمع بينهما وبين الواو، ولو جمعت ليناً هذا الجمع لوجب على قوله تنقل الياءين، فتهمز الياء لوقوع ألف الجمع بينهما وبين الياء الأولى، وجعلوا الأصل في ذلك ما سُمِعَ من العرب في جمع عَيْلٍ عيائل^(٢) مهموزة، وقد وقعت الألف بين ياءين، فهمزت الثانية، وقال الأخفش: القياس ألا تهمز في الياءين ولا في الواو والياء، كما أن اجتماع الواوين في أول الكلام يوجب قلبها همزة، واجتماع الياءين والياء والواو لا يوجب ذلك: فأما الياء والواو فقولك: يوم، والياءان^(٣) كقولك بيّن، وهو اسم موضع، ولم تقلب واحدة منهما. وذهب الأخفش إلى هذا، واختاره مذهباً. وإذا صار بين الواو الثانية وبين الطرف حرف لم تقلب همزة كقولك: طاووس^(٤) وطواويس، وناووس^(٥) ونواويس. وكذلك الياءان والياء / [١٨٠ و] والواو كقولك في جمع قِيَام: قياويم، وفي جمع عِيَال: عيايل، وقِيَام فيعال من القيام وأصله قيوام، وعِيَال فيعال من عال يعيل إذا تبختر. قال الشاعر:

كالمرزباني عِيَالٌ بأوصال^(٦)

(١) ي: تهمز. (٢) في الأصل: عائل، والصواب ما أثبت. (٣) ي: والياءات، أظنها تحريفاً.
(٤) في الأصل: طاوس، وما أثبت من ي. والطاؤوس طائر حسن الصوت همزته منقلبة عن واو لأن جمعه طواويس.
(٥) في الأصل: ناوس، وما أثبت من ي. والناووس صندوق خشبي أو نحوه يضع فيه النصارى جثة الميت، أو مقبرة النصارى.

(٦) عجز بيت من البسيط، ومطلعه: ليث عليه من البردي هزيرة، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ١٠٥ برواية: كالمرزباني، ورد البيت بتمامه منسوباً إليه في: المعاني الكبير ٢٥١ برواية: بأصال؛ لسان العرب (زرب، عيل) برواية: كالمرزباني... (زير)، وورد كذلك في تاج العروس (زرب) منسوباً له برواية: كالمرزباني... (زير) برواية: كالمرزباني... (هبر) برواية: كالمرزباني عيار بأوصال، (عيل) برواية: كالمرزباني عيال بأصال؛ ديوان الأدب ٣: ٣٥٩ برواية: كالمرزباني عيال بأوصال. ورد البيت بلا نسبة في المخصص ٨: ٦١ برواية: كالمرزباني عيار بأوصال، وعلق ابن سيده على هذه الرواية بأنها رواية خالد بن كلثوم، وهي من التصحيف لأنها في وصف الأسد. وورد =

وأما عَيْلٌ وعيايل فهو الفقير، وهو مأخوذ من عال يعيل إذا افتقر، فإذا اضطر إلى أن^(١) يمد جمع عَيْلٍ لم يهمز، كما لم يهمز جمع طواويس، فيقول عيل وعيايل، قال الشاعر:

فيها عَيَايِلُ أَسُودٍ وَنُؤْمَرُ^(٢)

وإنما لم يهمز طواويس في الجمع ولم يكن أصلها الهمز، فإن لام الفعل تقلب ألفاً كما^(٣) تقلب الألف ياءً، وذلك في مسائل كثيرة سنقف عليها إن شاء الله. فمن ذلك جمع شاوية يُقال فيها شوايا، والأصل شواوى كما تقول في قاتلة قواثل، فلما جمعت شواوى وقعت ألف الجمع بين واوين، وهي قريبة من الطرف؛ لأن الواو الثانية ليس بينها وبين الطرف حرف فوجب همزها كما ذكرنا في أوائل، فصار شواوى، فعرضت هذه الهمزة في الجمع ولام الفعل معتلة فقلبت الياء ألفاً كما ذكرنا فصار شواء، وقعت الهمزة بين ألفين،

=العجز فقط بلا نسبة في: شرح شافية ابن الحاجب ٤: ٣٧٧؛ تهذيب اللغة ٣: ١٩٨ والرواية فيها: كالمرزباني عيال بأصال (معجم إميل يعقوب ٦: ٤٠٠ برواية: بأصال).

الشاهد في عيال تجمع على عيايل لأن فعلاً مؤاخ لفعل وفعل وهما يجمعان على فعاعيل، والمؤاخاة من أجل وقوع حرف اللين في الأوزان الثلاثة بين العين واللام. ورد البيت كاملاً بالمخصص وبلا نسبة.

(١) على حاشية المخطوط وينفس الخط.

(٢) البيت من الرجز، ورد منسوباً إلى حكيم بن مُعَيَّة الرِّبْعِي في: شرح أبيات سيويه ٢: ٢٦٠؛ لسان العرب، تاج العروس (نمر، عيل). وورد بلا نسبة في: أوضح المسالك ٤: ٣١٦، ٣٧٦؛ شرح شافية ابن الحاجب ٣: ١٣٢؛ شرح شواهد الشافية ٣٧٦؛ شرح المفصل ٣: ٢٣٩ (والرواية فيهم: عيايل، جمع عَيْل وهو واحد العيال، والأصل عياثل، والياء إشباع للكسرة (ولا شاهد في هذه الرواية)؛ الكتاب (بولاق ٢: ١٧٩، هارون ٣: ٥٧٤) يستشهد به سيويه على جمع نَمْرُ نَمْرٌ على فُعْلٍ؛ المقتضب ٢: ٢٠١ برواية عيايل؛ المخصص ١١: ٧؛ تاج العروس (نمر). (معجم إميل يعقوب ١٠: ٤٨).

والعَيْلُ، ككَيْسٍ: من الذَّنْبِ وَالْأَسَدِ وَالنَّمْرِ: الْمُتَمَسِّسُ الْبَاحِثُ، وَالْجَمْعُ عَيَايِلُ، على غير قياس، وهذا البيت وما قبله جاء في وصف قناة تنبت في موضع محفوف بالجبال والشجر، والمعنى أن فيها أسود تعيل أي تذهب ونحي.

(٣) ي: ثم.

والهمزة تشبه الألف فصارت [كانها ثلاث ألفات، فقلبت الهمزة ياء فصارت] ^(١) شوايا. فإن قال قائل: ولم يجب قلب اللام المعتلة ألفاً إذا عرضت الهمزة / [١٨١ظ] في الجمع؟ قيل له: قد رأينا العرب تقلب الياء المعتلة من الياء إلى الألف فيما لم تعرض فيه همزة في الجمع، كقولهم في مدارى وعذارى: مدارا وعذارا؛ إذ كانت الألف أخف من الياء، فلما كانوا يعدلون إلى التخفيف فيما لم يعرض فيه ما ينقله من الهمزة، فإذا عرضت فيه الهمزة وجب قلب الياء التي هي لام الفعل ألفاً. وكذلك ^(٢) مطايا هي جمع مَطِيَّة ومَطِيَّة فَعِيلَةٌ مأخوذة من المطا، وهو الظهر والمد في السير، فإذا جمعناها كان جمعها كجمع صَحِيفَةٍ، فينبغي إذا جمعت ^(٣) أن تهمز في الجمع ^(٤) ياء مَطِيَّة الأولى كما همزت ياء صحيفة في صحائف، فقالوا: مطائي، فعرضت هذه الهمزة في الجمع وبعدها لام الفعل، وهي ياء، فوجب قلبها ألفاً فيصير مطاءا، فيجتمع ألفان بينهما همزة فتجعل الهمزة ياءً لما ذكرناه، فيقال: مطايا.

وإذا بنيت من جئت اسم فاعل قلت جائي، فإذا جمعته فعلى قول سيبويه جوايا، وعلى قول الأخفش جوائي، وذلك أنه على قول سيبويه في [آخر] ^(٥) الباب: «ولأن نظيرها من حيث تجرى مجرى شويت فتوافقها كما اتفقا في الاعتلال في قلت وبعث» يعني أن ذوات الياء وهي حيث، وذوات الواو هي شويت تجرى في الجمع مجرى واحداً / [١٨١و] في باب الاعتلال، يقال في هذا: شوايا وجوايا كما اتفق قلت وبعث في الاعتلال.

(٢) ي: ولذلك، تحريف.

(١) الإضافة من ي.

(٤) ي: الجميع.

(٣) ي: جُيع.

(٥) إضافة من ي.

هذا باب^(١) ما جاء من^(٢) أسماء هذا المعتل على

ثلاثة أحرف لا زيادة فيه^(٣)

اعلم أن هذا الباب قد تقدم تفسيره؛ لأنه ضمن أن ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن الفعل وعينه واو أو ياء اعتلت وقلبت كما فعل ذلك بالفعل، وذلك في ثلاثة أبنية، وهي: فَعَلَّ وفَعِلَّ وفَعُلَّ كقوله: "باب وساق وناب" فهذا على فَعَلَّ، والذي على فَعِلَّ: رَجُلٌ خَافٌ وَلَيْسَ صَافٌ إذا كان كثير الخوف وكثير الصوف، ورجُلٌ مَالٌ إذا كان كثير المال، ويومٌ رَاحٌ إذا كان ذا ريح.

وإنما علم أن هذه الأسماء على فَعِلَّ؛ لأنهم يقولون: خاف يخاف، وقد مال الرجل يمال، فقد بنوا الفعل منه على فَعَلَّ يَفْعَلُّ يجيء فاعله على فَعِلَّ كقوله: بَطَرٌ يبطر فهو بَطِرٌ، ونَزَقٌ ينزق فهو نَزِقٌ.

وقد جاءت أسماء على الأصل^(٤) غير معتلة، فمن ذلك على فَعَلَّ: القَوْد والحَوَكَة والغَيْب جمع غائب وسَيْل اسم، وقد جاء على فَعِلَّ رجل حَوِل إذا كان كثير الحيلة، ورَوَع إذا كان فرعاً.

وأما فَعُلَّ فلم يجيء منه شيء استثقلاً للضمة على الواو.

/ [١٨٢ ظ] قال سيبويه: (وأما فَعُلَّ فلم يجيئوا به على الأصل كراهة^(٥) للضمة في الواو،

(١) بولاق ٢: ٢٦٨، هارون ٤: ٣٥٨.

(٢) الكتاب: في.

(٣) ي: فيها.

(٤) (٤ - ٤) ي: دار ويا ب وساق وناب.

(٥) ي: الأرض، تحريف.

(٦) الكتاب: كراهية.

ولمّا عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أو الهمز، كما فعلوا ذلك بأذؤر
وخون^(١).

يعني أنه لم يجيء على الأصل فَعُلَّ كما جاء رَوَّعٌ وَحَوَّلَ استثقالا للواو وللضمة، وقد
علموا أنهم إذا ضموا الواو فجاءوا بها على الأصل لزمهم أن يجعلوها مثل أذؤر
فيهمزونها أو يسكنونها مثل خُون وهو جمع خِوان، وكان حكمه أن يقال خُون كما يقال
حِمار وحمُر، وكتاب وكُتِب.

وما لا نظير له في الأفعال لا يعتل نحو فَعَلَ وفِعَلَ ؟، وكقولك في فَعَلَ نُومٌ، يقال
رجلٌ نُومٌ كثير النوم، ورجلٌ سُؤلة من السؤال على لغة من قال سلت اسال، ولم يهمز،
وهي لغة على غير تخفيف الهمز،

ويجوز أن يكون سُؤلة من قولك رجلٌ أَسْوَلُ أي مسترخٍ، قال المتنخل^(٢):

كالسُّحْلِ البيضِ جلا لَوْنُها سَحَّ نِجاءِ الحَمَلِ الأسْوَلِ^(٣)

يعني المسترخي بالمطر، ورجلٌ لُومة كثير اللوم، وعُيبة كثير العيب.

(١) جمع خِوان، وهي المائدة.

(٢) هو مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش الهذلي ويكنى أبا أثيلة، من مضر، من شعراء هذيل وفحولهم
وفصحانهم، اشتهر بالقصيدة الطائية، قال الأصمعي عنها: إنها أجود طائية قالتها العرب، ويستجاد له لاميته في
رثاء ابنه أثيلة. (معجم الشعراء ١٧٨؛ الشعر والشعراء ٦٥٩ وفيه مالك بن عمرو؛ جهمرة أشعار العرب ٤٧٧؛
شرح أشعار الهذليين ١٢٤٩؛ الأغاني ٢٤: ١٠١؛ الخزانة ٤: ١٥٠؛ سمط اللآلي ١٣٠؛ الأعلام ٥: ٢٦٤).

(٣) البيت من السريع، وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٥٨، ورد منسوبا إليه في: لسان العرب، تاج
العروس (حمل، سحل، سول)؛ تهذيب اللغة ٤: ٣٠٥، ٥: ٩٤؛ مقاييس اللغة (سول)؛ المخصص ٩: ١٠٠.
وللهذلي في: جهمرة اللغة ٥٦٦؛ مقاييس اللغة (حمل، سول). وبلا نسبة في: جهمرة اللغة ٤٩٧؛ مقاييس اللغة
(سحل)؛ المخصص ١٤: ١١٤؛ ديوان الأدب ٣: ٤١٦. وورد العجز فقط بلا نسبة في كتاب الجيم ٢: ١٢٠
برواية: صوب نجاه. (معجم إميل يعقوب ٦: ٥٦٩).

والسُّحْل الثياب البيض واحدها سَحْل، جلا لونها غطاء، والحَمَل كل سواد من السحاب، والأسول المسترخي
أسفل البطن، والنجاه هو السحاب، يقول إن الحمر كالثياب البيض، وسح نجاه أي سيلان سحاب نشأ نشوء
الحمل.

وَفَعَلَ بهذه المنزلة كقولك حَوْلَ، وهو المتحول عن المكان، يقول تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾^(١) وَصِيرَ جمع صيرة، وهي الحجارة تبت كالحظيرة، وَيَبِعُ^(٢) / [١٨٢و] وديم^(٣)، ولو بنيت فَعَلَ لم تعله من ذوات الواو والياء؛ لأنه لا نظير له في الفعل "كقولك: قَوْلٌ وَيَبِعُ.

قال: (وأما^(٤) فُعِلَ فإن الواو فيه^(٥) تسكن لاجتماع الضمتين والواو) يعني فيما كان عينه واوًا كقولهم عَوَانٌ وَعُونٌ ونَوَارٌ ونُورٌ، والعَوَانُ التي بين الكبيرة والصغيرة، والنَّوَارُ النافرة، والأصل عَوْنٌ ونُورٌ، ولكنهم استثقلوا الضمة على الواو، وقد مضى هذا، وقد يجيء في الشعر مثقلاً كما قال عدي بن زيد^(٦):

الأكف اللامعات سُور^(٧)

وأما فُعِلَ من الياء فإنه لا يستثقل فيه الضمة؛ لأن الياء أخف من الواو، وذلك رجلٌ غَيُورٌ وقومٌ غَيْرٌ ودجاجةٌ يَبُوضُ ودجاجٌ يَبُضُ، فإذا أجرته مجرى رُسلٍ وحُمُرٍ وخففت قلت: قومٌ غَيْرٌ ودجاجٌ يَبُضُ لأن الياء قد سكنت وقبلها ضمة، فكُسِرَ ما قبلها حتى تسلم الياء، كما قالوا: في جمع أبيضٍ يَبُضُ، قال أبو الحسن الأخفش: لو بنيت فُعِلًا من البياض والبيع من غير أن تجعله جمعًا قلت: بوض وبوع، وقد بينا مذهب الأخفش بالفرق بين الجمع والواحد.

(١) الكهف: من الآية ١٠٨.

(٢) يَبِعُ: كنائس النصاري، مفردا يَبِيعَة.

(٣) جمع ديمة، وهي المطر الذي لا يصاحبه برق ولا رعد.

(٤) فراغ في الأصل، وأثبتناه من ي.

(٥) هارون: فأما.

(٦) فيه: ساقطة من هارون.

(٧) سبقت الترجمة له، هامش ٤ على ص ٩.

(٨) راجع هامش ٥ على صفحة ٩.

هذا باب^(١) تَقَلَّبَ فِيهِ الْوَاوُ يَاءً لَا يَاءً^(٢) قَبْلَهَا سَاكِنَةً، وَلَا لِسُكُونِهَا وَبَعْدَهَا يَاءً / [١٨٣ ظ] (وذلك قولك: حَالَتْ حِيَالًا وَقُمْتُ قِيَامًا. وإنما قلبوها حيث كانت مُعْتَلَّةً في الفعل، فأرادوا أن تُعْتَلَّ إذا^(٣) كانت قبلها كسرةً وبعدها حرفٌ يشبه الياء، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يُقَرَّوها، وكان العملُ من وجهٍ واحدٍ أخفَّ عليهم، وجسروا على ذلك الاعتلال).

اعلم أن كَوْنَ الألف بعد الواو يوجب لها من الإعلال ما يوجب سقوطها، ولا يجب الإعلال بكون^(٤) الألف بعد الواو فقط حتى ينضم إلى ذلك كَسْرُ ما قبل الواو، وتكون الواو في مصدر قد اعتل فعله أو في جمع قد سكنت الواو في واحده. فباجتماع هذه الأسباب يجب قلبُ الواو ياءً وإعلاها، وذلك قولك في المصدر الذي اعتل فَعْلُهُ قام قِيَامًا وحالَ حِيَالًا، وفي الجمع الذي سكنت الواو في واحده حَوْضٌ وحِياضٌ وَسَوَاطٍ وَسَيَاطٍ، وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ.

فإذا صح الفعل أو تحركت الواو في الواحد لم يَعتَلَّ، وصحت الواو ولم تنقلب ياءً كقولك قاوم قِوَامًا، وجاروا^(٥) وفي جمع طَوِيلٌ طِوَالٌ، وربما قيل طِيَالٌ تشبيهاً بـ حِياضٍ، وأنشد المبرد^(٦) في ذلك:

(١) بولاق ٢: ٣٦٩، هارون ٤: ٣٦٠.

(٢) ي: لا ياء.

(٣) ي: إذ.

(٤) ي: يكون.

(٥) هكذا في الأصل، وفي ي. وأظنها: وجاور جوارًا.

(٦) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار، أخذ النحو عن الجرمي والمازني وغيرهما، وروى عنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي، كان مولده بالبصرة سنة ٢١٠ هـ ووفاته ببغداد ما بين سنتي ٢٨٥، ٢٨٦ هـ. قيل عن كتابه الكامل: من لم يقرأ الكامل فليس بكامل، من مصنفاته غير «الكامل»: «المذكر والمؤنث»، و«المقتضب»، و«إعراب القرآن». (البلغة ٢٨٦؛ طبقات الزبيدي ١٠١؛ إنباه الرواة ٣: ٢٤١؛ أخبار النحويين البصريين ٧٢؛ بغية الوعاة ١: ٢٦٩؛ الفهرست ٨٧؛ معجم الأدباء ٦: ٢٦٧٨؛ المزهر ٢: ٤٠٨؛ الأعلام ٧: ١٤٤).

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذَلَّةٌ وَأَنَّ أَشْدَاءَ الرِّجَالِ طِيَاهَا^(١)

وإذا كان ذلك في الواحد ولم يكن مصدرًا لم يُعْتَلْ / [١٨٣] كقولك خِوان، وإذا لم يكن في الجمع أَلَفٌ بعد الواو لم تعتل الواو، وإن كان ما قبلها مكسورًا وكانت الواو في الواحد ساكنة كقولك كُوزٌ وَكِوزَةٌ، وَعَوْدٌ^(٢) وَعَوْدَةٌ، وَزَوْجٌ وَزَوْجَةٌ، والفرق بين حياض وسياط، وبين عَوْدَةٍ وَزَوْجَةٍ أَنَّ هذه الألف هي تشبه الياء لمشاركتها إياها في المد واللين، وانقلابها في أحوال، فهذه الألف وإن لم تكن في الياء فكأنَّها جزء من الياء بالشبه، فإذا انضمَّ إلى هذه الكسرة واعتلال الفعل أو سكون الواو صارت الواو بما قبلها من الكسرة وما بعدها من الألف مع علة الأصل وسكونه بمنزلة واو معها ياء ساكنة، فَقُلِبَتْ كما قُلِبَتْ فِي سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ.

ومن وجه آخر لما كانت الفتحة في الواو ليست بمحصنة لها، بل قد يجوز أن يقال إن الألف جلبتها لأنها لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا أشبهت هذه الواو الساكنة التي قبلها كسرة في الهاء تنقلب ياءً.

ومعنى قوله: «وكان العمل من وجه واحد أخف» يعني صار الخروج من كسرة إلى ياء بعدها ألف تشاكل الياء أخف عليهم من الخروج من كسرة إلى الواو.

(١) أورد ابن دريد البيت في الكامل ١٢١، ١٠٤٤ بلا نسبة وبرواية: طواها، وذكر العجز ١٢٢ برواية طياها، وعلق عليه بقوله: وليس هذا بالجيد. والبيت من الطويل، وهو لأنيف بن زيان النبهاني من طيء في: شرح شواهد الشافية ٣٨٥ برواية: أعزاء الرجال. ولأثال ابن عبدة بن الطبيب في الخزانة ٩: ٤٨٨ برواية: أعزاء. وورد العَجْزُ بلا نسبة في أوضح المسالك ٤: ٣٨٦ برواية: أعزاء؛ المحتسب ١: ١٨٤ برواية: وَأَنَّ أَشْدَاءَ؛ المنع في التصريف ٣٢٠ برواية: أَشْدَاءَ؛ لسان العرب وتاج العروس (طول) - والرواية فيها: أعزاء. (معجم إميل يعقوب ٦: ١٧٥) ورواية البيت في الأصل: أشد الرجال، وما أثبت من أغلب مصادر التخريج.

والقَمَاءُ هي الذل والمهانة. والشاهد في طياها: شاذ قياسيًّا واستعمالًا، والقياس: طواها.

(٢) الْعَوْدُ: الْمَيْسُ مِنَ الْإِبِلِ.

وكان الذي جَسَّهم ذلك الاعتلال الذي ذكرناه.

/ [١٨٤ ظ] قال: (ومثل ذلك سَوَظٌ وسِيَاظٌ، وثَوْبٌ وثِيَابٌ^(١)) يعني مثل المصدر الذي ذكره، وهو حِيَالٌ وقِيَامٌ.

"الجمعُ الذي في واحده واوٌ ساكنةٌ مَبْنِيَّةٌ" شبهوها بواو يقول؛ لأنها ساكنة مثلها) يعني أنهم شبهوها واو حوض بواو يقول لسكونها، فلما أعلَّوا مصدر هذا أعلَّوا جمع هذا. قال: (ألا ترى أن ذلك دَعَاهُمْ إلى أَنَّهُمْ لا يَسْتَثْقِلُونَهَا في فَعَلَاتٍ إِذْ^(٢) كان ما أصله التحريك يسكن، وصارت الكسرة بمنزلة ياءٍ قبلها، وعملت فيها^(٣) الألف لشبهها بالياء، كما عملت ياءٌ يَوْجَلُ في يَنْجَلُ).

قوله: (لم يستثقلوها في فَعَلَاتٍ) يعني أنهم في جمع جَوَزة ودَوَلة يقولون جَوَوزَاتٍ ودَوَلَاتٍ فيسكنونها وهم يحركون غيرها من الحروف الصحيحة كقوْلهم ثمرة وثَمَرَاتٍ، وضَرْبة وضَرَبَاتٍ، وإنما لم يحركوها لأنها من حروف العلة، وقد سكن في مثل هذا الجمع الحروف الصحيحة، كقول الشاعر^(٤):

فتستريح النفس من زَفَرَاتِهَا^(٥)

(١) زاد الكتاب بعد ذلك: «وروضة ورياض».

(٢-٢) الكتاب: لما كانت الواو ميتة ساكنة.

(٣) ي: إذا. (٤) الكتاب: فيه. (٥) ي: لقول الشاعر.

(٦) البيت من الرجز، وقبله:

علَّ صروف الدهر أو دولاتها

تدلنا اللمة من لَمَاتِهَا

ورد بلا نسبة في: اللسان (زفر، علل، لم)؛ الخصائص ذكره وما قبله ١: ٣١٦ على جواز حذف اللام الأولى من لعل، وكذلك ابن هشام في المغني ٢: ٥٣؛ شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٣٨٤؛ شرح شواهد الشافية ١٢٨؛ شرح المفصل ٣: ٢٥٧؛ الجنى الداني ٥٨٤. ومعنى الأبيات: لعل الزمن يغير حالنا من الانكسار إلى الانتصار، وينيلنا شيئاً قليلاً يجعل نفوسنا ترتاح وأفئدتنا تهدأ. والشاهد في تسكين الفاء قبي زفراها للضرورة، والقياس تحريكها بالفتح.

فإذا كان ما ليس فيه عِلَّةٌ قد يَسْكُنُ كان حرف العلة أولى بذلك، وبعض النحويين^(١) يقول: العلة في تسكينهم الواو والياء في فعلات كجَوَزَاتٍ وَيَبْضَاتٍ أنهم لو حركوها فقالوا حَوَزَاتٍ / [١٨٤و] وَيَبْضَاتٍ كما قالوا ثَمَرَاتٍ وَضَرَبَاتٍ ألزمهم قلب الواو والياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا دار وناب ونار.

وقوم من هذيل يفتحونها فيقولون جَوَزَاتٍ وَيَبْضَاتٍ، ولا يقلبونها ألفًا إذ كانت الحركة عارضة في الجمع وليست بلازمة؛ إذ قد يسكن الحرف الصحيح في هذا الجمع. وقوله: (وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها) يعني الكسرة في قيام ورياض بمنزلة الياء في مَيُوتٍ وهو أصل مَيِّتٍ، قلبت الواو ياءً من أجل الياء، فصارت الكسرة في قيام كالياء في مَيُوتٍ.

وقوله: (وعملت فيها الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يُوَجِّلُ في ييجل) يعني اجتماع الياء والألف في قيام وأصله قِوام، وجِياض وأصله جِواض كاجتماع الياء والواو في يوجل؛ لأنه قد جعل الألف كالياء لشبهها بها، وتقدم الواو وتأخرها في القلب واحد، ألا ترى أنك تقول: لويته لِيًّا وأصله لويًّا الواو قبل الياء، وتقول في تصغير صَغُوٍّ صُعِيٍّ وأصله صُغِيئُو والياء قبل الواو، فلَمَّا كان كذلك كان تقدُّمُ الواو على الألف في قِوام وجِواض متأخرها في يوجل.

قال: (وأما ما قد قُلِبَ في الواحد فإنه لا يَثْبُتُ في الجمع إذا كان قبله الكسر؛ لأنهم

(١) ممن ذكر هذا الرأي على لغة هذيل في تحريك الواو والياء في جَوَزَاتٍ وَيَبْضَاتٍ: ابن جني في الخصائص ٣: ١٨٤؛

سر صناعة الإعراب ٧٧٨؛ ابن هشام في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣: ٣٠٦؛ ابن سيده في المخصص ٧:

١٣١.

(٢) الصعوة: طائر، والجمع صَعُوٌّ وصِعَاء.

(٣) الكتاب: ما كان قد.

قد يكرهون الواو / [١٨٥ظ] بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبت^(١) في واحده، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قلب في الواحد، وذلك قولهم ديمّة وديمّ، وحيلة وحيل، وقامة^(٢) وقيمّ، وتارة وتير، ودار وديار^(٣)

يعني أن ما قلب من الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر؛ لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما يثبت في واحده، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قلب في الواحد، وذلك قولهم ديمّة وديمّ، وحيلة وحيل، وقامة وقيمّ، وتارة وتير، ودار وديار يعني أن ما قلب من الواحد أولى بالإعلال مما سكنت الواو فيه ولم تقلب، فصار ما قلبت واوه في الواحد تقلب في الجمع، وإن لم يكن بعدها ألف كقولهم: ديمّة وديمّ، والأصل من ذوات الواو لأنه من دام^(٤) يدوم، وكذلك قامة وقيمّ؛ لأنها من القوام. وإذا كانت الواو ساكنة في الواحد لم تقلب في الجمع ياءً بانكسار ما قبلها حتى ينضم إلى ذلك أن يكون بعدها ألف كما ذكرناه، وقد بينّا أن ما كان واحده على فعل وعين الفعل منه واو ساكنة، ثم جمعت على فعلة صحت الواو كعود وعودة، وزوج وزوجة، وكوز وكوزة، وربما شذ قالوا ثور وثورة وثيرة / [١٨٥و] قال سيويه: شبهوا ثيرة بديمّ، كأنهم شبهوا الواو الساكنة في ثور والواو المنقلبة ياء في ديمة. وفيه عندي وجه آخر، وهو أنهم قالوا ثيرة على فعلة كما قالوا غلّمة وصبيّة وفتيّة^(٥)، وقالوا ثيران. قال الأعشى^(٦):

(١) ي، الكتاب: ثبت. (٢) القامة: البكرة. (٣) ي: كلام، تحريف. (٤) في الأصل: قنية، تصحيف.

(٥) هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير: من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. وكان يغني بشعره، فسمي صنّاجة العرب. وأدرك الإسلام ولم يسلم. ولقب بالأعشى لضعف بصره. وعمي في أواخر عمره. مولده ووفاته في قرية منفوحة باليامة قرب مدينة الرياض، وفيها داره، وبها قبره. (معجم الشعراء=

تراعي ثيرة رُثْعَا^(١)

فلما كان ثيرة وثيران في معنى واحد، وقد أوجبت الضرورة قلبها في ثيرة وثيران لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا بعض الجمع على بعض، كما حملوا الجمع على الواحد في ديمة وديم وثيرة ليس بمطرود.

قال: (وإذا جمعت^(٢) قِيلَ قُلْتَ أقوال لأنه ليس قبلها^(٣) ما يُسْتَثْقَلُ معه من كسرة أو ياء). أراد أن يبين أن قِيلَ وأقوال ليس بمنزلة ديمة وديم؛ وذلك أنه قال ديم في الجمع حملا على الواحد، ولم يحمل أقوال على قيل؛ لأن ديم قبل الياء كسرة فَحْمِلَ على الواحد الكسرة التي قبلها، وليس كذلك أقوال لبطلان الكسرة التي في قيل، فأشبهت ميزان.

قال: (ولو جَمَعْتَ الحَيَاكَةَ والحَيَاةَ كما قُلْتَ رِسَالَةً ورَسَائِلَ لَقُلْتَ حَوَائِكَ وَخَوَائِنَ) يعني أنك لا تقول حَيَاكَ ولا خَيَائِنَ، وإن كان واحده^(٤) مكسورا، وليس ذلك بمنزلة ديمة وديم؛ لأن حَيَاكَ قد انفتحت فيه الحاء فردت الواو إلى أصلها، و^(٥) في ديم قد

= ٢٣؛ طبقات فحول الشعراء ١: ٥٢؛ جمهرة أشعار العرب للقرشي ١٦٧؛ الأغاني ٩: ١٠٨؛ مقدمة ديوان الأعشى الكبير؛ الأعلام ٧: ٣٤١).

(١) في الأصل: رفعا، وما أثبت من الديوان. وهذا من عجز بيت للأعشى من البسيط، والبيت بتمامه:

فظل يأكل منها وهي رائحة حد النهار تراعي ثيرة رُثْعَا.

ديوان الأعشى الكبير ١٠٥، ورد البيت منسوبا إليه في تاج العروس (رتع). وورد هذا الجزء من العجز فقط في كتاب الجيم ١: ١٠٩ منسوبا إلى الأعشى برواية الديوان. وورد البيت بلا نسبة في: جمهرة اللغة ٤٢٤ برواية الديوان؛ المخصص ٨: ٣٦ برواية: ... تراعي ثيرة نثرا؛ الخصائص ١: ١١٣ برواية: ... يراعي ثيرة رُثْعَا. (معجم إميل يعقوب ٤: ١٩٩). والأبيات في وصف بقرة وحشية أكل السبع ولدها، شبه بها ناقته. الشاهد في «ثيرة» جمع ثور على غير القياس، والقياس: ثيرة.

(٢) زادت ي بعد ذلك: لك غزا وقضى، وفي الاسم قفا ورحى فالجواب وبالله التوفيق.

(٣) زادت ي هنا: ليس.

(٤) ي: واحد.

(٥) و: ساقطة من ي.

انكسرت / [١٨٦ ظ] الدال التي قبل الواو فتركت ياءً كما كانت إذا كانت العلة التي من أجلها قلبت في الواحد ياءً انكساراً ما قبلها، والكسر موجود في الجمع، وكانت الواو بعد الفتحة أخفّ عليهم وبعدها الألف.

(«ألا ترى أنك تقول» عَاوَدَ فتَقْلِبُهَا وَاوَاً كما قلتَ «مِيزَانٌ» ومَوَازِينُ)

يعني أنك تقول عَيَّدَ، ثم تقول منه عاود للألف^(١) التي قبل الواو، وتقول موازين جمع ميزان للفتحة التي قبلها.

قال: (فلا) «يكون أسوأ حالاً في الرد إلى الأصل «من الساكن»»

يعني حيث قلت قِيلَ وأقوالٌ، وليس ميزان وموازنين بأبعد من رد قيل إلى أقوال.

قال: (وَمِمَّا أَجْرِي مُجْرَى حَالَتْ حِيَالاً وَنَامَ نِيَامًا: اجتزت اجتيازاً، وانقادت انقياداً،

قُلِبَتِ الواوُ^(٢) ياءً حيث كانت بين كسرة وألف، ولم يحذفوا كما حذفوا في الإقالة^(٣)

والاستعاذة^(٤)؛ لأنَّ ما قبل هذا المعتل لم يَكُنْ ساكِناً في الأصل حُرِّكَ بحركة ما بعده فَيُفْعَلُ

ذلك بمصدره. ولكنَّ ما قبله بمنزلة قافٍ قامَ ونونٍ نامَ، وقاد^(٥) يجري مجراها. والحرفُ

قبلَ المُعْتَلِّ فيما ذكرت لك ساكنُ الأصلِ، ومصدره كذلك، فأَجْرِي مجراه).

(١) الكتاب: فكانك قلت.

(٢) الكتاب: قلبت.

(٣) الكتاب: ميزاناً.

(٤) في الأصل: الألف.

(٥) الكتاب: ولا.

(٦ - ٦) الكتاب: من رد الساكن إلى الأصل حيث قلب.

(٧) الواو: ساقطة من ي.

(٨) هارون: الإقامة.

(٩) ي: والاستقالة والاستفاضة.

(١٠) ي: كلمة غير واضحة وقاد، هارون: فنام وقاد.

يعني أن مصدر انْفَعَلَ واِفْتَعَلَ يلحقه من الاعتلال ما لحق قيام وحيال / [١٨٦ و]
وذلك أن انقاد - وهو الفعل - واختار، آخرها وهو قاد وخار^(١) بمنزلة قام وحال، فيقال
انقياد واختيار كما يقال قيام وحيال.

قال: (فأما اسم اِخْتَارَ واِخْتِيرَ فمعتلٌ كما اعتلَّ اسمُ قَالَ وقِيلَ^(٢)) فاسم اختار ومُخْتَارٌ
وأصله مُخْتَوِرٌ فقلبتهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيصير اللفظ بهما واحداً.

قال: (فأما^(٣) الْفِعَالُ من جَاوَزْتُ فتقول فيه بالأصل، وذلك الجوار والجوار) ومثل
ذلك كل شيء قد^(٤) صح فعله، وقد بينا ذلك فيما مضى.

(وأما الْفُعُولُ من نحو قُلْتُ مصدرًا، ومن نحو سَوَّطِ جَنَعًا، فليس قبل الواو فيه كسرةٌ
فتقلبها كما تقلبها ساكنة، فهم يدعونها على الأصل كما يدعون أدورًا ويهمزون كما
يهمزونه. والوجهان مطردان)

يعني أن لا تعتل ولا تقلب الواو فيه ياءً وإن كان فعله معتلا أو كان جمعًا واحده
ساكنُ الواو؛ لأنَّ الذي كان يوجب الاعتلال في ذلك الكسرة مع سائر ما ذكرناه،
والكسرة مفقودة في فُعُول.

فأما فُعُولٌ مصدرًا فغار غَوَّورًا وسار سَوَّورًا إذا علا على الشيء. وأما فُعُول جمعًا
فُحُولٌ وَخُؤُولٌ وَخَوْرٌ وَخَوُورٌ، والخور الغامض من / [١٨٧ ظ] البحر كالنهر فيه.
والفُعُول بهذه المنزلة لا يعتل، وهو أولى بالصحة من فُعُول أو مثله بسبب الفتحة في
أوله.

(١) في الأصل نار، تصحيف.

(٢) زاد الكتاب بعد ذلك: وكذلك اسم انقاد واِثْقِيدَ ونحوه.

(٣) ي: فإنها.

(٤) قد: ساقطة من ي.

قال: (ولم يُسْكَنُوا فيحذفوا فيصيرا^(١)) بمنزلة ما لا زيادة فيه نحو فَعَلٍ وفَعْلٍ^(٢))

لما ذكر سيبويه فُعُول وفُعُول وأنها لا يعتلان قال عقيب ذلك: ولم يسْكَنُوا، يعني لم يعملوا الواو فيهما فيسْكَنُوا؛ لأنهم لو أسكنوها اجتمعت واوان ساكتتان إحداهما عين الفعل والأخرى واو فُعُول وفُعُول. وإذا اجتمع ساكتان فلا بد من حذف أحدهما، فإذا حذفنا إحدى الواوين بعد التسكين يبقى فُعُل وفَعْل، ومثل ذلك لو أعلننا الواو في غُور وقُور "سكنّاهما، فإذا حذفنا إحداهما بقي غُور^(٣) وقُور" فيلتبس بناء ما فيه زيادة وما لا زيادة فيه.

قال: (ولكنّها تُقَلِّبُ ياءً في فُعَل، وذلك قولهم "صِيَمَ في صُوم، وقِيَمَ في قُوم، وقِيلَ في قُور، ونِيَمَ في نُوم") يعني: ولكن الواو تقلب ياءً في فُعَل؛ لأنه قد ذكر أنها لا تقلب في فُعُول^(٤)، وإنما قلبت الواو في صِيَم وقِيل تشبيهاً بـ عِيَي وعُصِي، وذلك أن عِيَي وعُصِي يجب القلب فيهما وفيما جرى مجراها و^(٥)الأصل فيهما عِيَو وعُصَو، ووقعت طرفاً في جمع فقلبت ياءً استثقالا لواو مشددة طرفاً في جمع / [١٨٧ و] إن^(٦) كان الجمع أثقل من الواحد، وصُوم وقُور قد قربت واوهما من الطرف فشبهت بواو عِيَو إذ كانت مشددة مثلها، فإذا بُعدت من الطرف لم يجوز فيها هذا القلب كقولهم صُوماً وزُوراً لا يجوز فيه

(١) الكتاب: ويصيرا.

(٢) وفعل: ساقطة من الكتاب.

(٣) في الأصل: عور، تصحيف.

(٤ - ٤) ساقطة من ي.

(٥ - ٥) ي: في صُوم صِيَم، وقِيل ونِيَم في قُور ونُوم.

(٦) زادت ي: وفُعُول.

(٧) مطموسة في الأصل، وأظنها: و.

(٨) ي: إذ.

صِيَامٌ وَزِّيَارٌ؛ لأن الألف قد صارت بين الواو وبين الطرف، وزعم بعضهم أنه قد جاء مثل ذلك، وهو صِيَابَةٌ تقول في صِيَابَةِ قومه أي في كثرتهم وفي أهل الشدة منهم، وزعم أن الأصل فيه صَوَابَةٌ؛ لأنه من صاب يصوب.

قال: (وقد قالوا^(١): مَشُوبٌ وَمَشِيبٌ، وَحُورٌ وَحِيرٌ وهذا النحو فشبهوه بفُعْلٍ^(٢)) يعني شبهوه بصِيَمٍ في قلب الواو ياءً، وقد ذكرنا قصة مشوب.

قال: (وأما طَوِيلٌ وَطَوَالٌ "فهو بمنزلة" جَاوَرَ وَجَوَّارٌ) يعني أنه لا يعتل جمع طويل لتحرك الواو في واحده، كما لا يعتل مصدر جَاوَرَ لصحة فعله، وقد مضى هذا.

قال: (وأما فَعْلَانٌ فيجري على الأصلِ وفَعَلَى، نحو: جَوَلَانٍ وَحَيْدَانٍ، وَصَوَرَى وَصَيْدَى^(٣)). جعلوه بالزيادة حين لِحَقَّتْهُ بمنزلة ما لا زيادة فيه مما لم يجرى على بناء^(٤) الفعل، نحو الجَوْلِ والغَيْرِ واللُّوْمَةِ).

جعل سيبويه فَعْلَانٌ وفَعَلَى إذا كانت عين الفعل واوًا أو ياءً بمنزلة ما لا يعتل، وهو كلام العرب / [١٨٨ ظ] الشائع الكثير، وذلك أنهم جعلوه بهذه الزيادة خارجًا عن وزن الفعل ولاحقًا بما لا يعمل ولا يشبه الفعل بجَوْلٍ وَغَيْرِ، ولم تكن الألف والنون في جَوَلَانٍ وألفا التأنيث في حَيْدَى وَصَوَرَى بمنزلة هاء التأنيث؛ لأن ألف التأنيث والألف والنون قد يجمع الاسم عليهما فيُعْتَدُّ بهما في جمعه كقولك في جمع حُبَلَى: حَبَالَى، وفي جمع سَرَحَانٍ: سَرَاحِينِ، وليس ذلك في هاء التأنيث، وأيضًا فإن هاء التأنيث تدخل في بناء

(١) الكتاب: وقالوا.

(٢) زادت هارون بعد ذلك: وأجروه مجراه.

(٣-٣) ي: فيمنزلة.

(٤) هارون: وحيدى، بولاق: وحيدى.

(٥) الكتاب: مثال.

التذكير فلا تغيّره، وألف التأنيث تدخل فتغيّره كقولك: سَكَرَانَ وَسَكَرَى، وَأَخْمَرَ
وَأَخْمَرَاءَ، وكذلك الألف والنون لأنه بمنزلة ما قد بُنِيَ الاسم عليه، ثم قَوَى سيبويه ذلك
بأن قال: لما رأينا فَعْلَانِ إذا كانت لام الفعل منه واوًا أو ياءً لا تعتل، نحو: "النَّزَوَانِ
وَعَزَّوَانِ وَنَفَيَانِ، ولام الفعل أولى بالإعلال من عينه "وجب أن لا تعتل" العين في هذا
البناء إذا لم تعتل "اللام التي هي أولى بالإعلال منها".

فإن قال قائل: ولم لم تُعَلَّ لام الفعل في مثل نَزَوَانِ وَنَفَيَانِ؟ قيل له: لو أعلنّاها
سكنّاها فاجتمع ساكنان: ألف فَعْلَانِ، واللام المعتلة، ووجب إسقاط أحدهما، فإذا
أسقط بقي نَزَانِ وَنَفَانِ فيشبه فَعَالٌ.

وبعض العرب / [١٨٨ و] يعلُّ فَعْلَانِ الذي عينه واو أو ياء فيقول: داران وحادان
وهامان ودالان، وأصل "حادان حَيْدَانِ من حاد يحيد"، وهامان هَيْمَانِ من هام يهيم،
وداران من دار يدور، ودالان من دال يدول من الدولة، وهذا شاذ قليل.

وكان أبو العباس المبرد يقول: القياس إعلال جَوَلَانِ وَحَيْدَانِ؛ لأن الألف والنون
عنده بمنزلة هاء التأنيث، وجَوَلَانِ وَحَيْدَانِ "عنده شاذ خارج عن القياس".
قال: (وَفُعْلَاءُ بمنزلة ذلك. قالوا: قُوبَاءُ وَخُبُلَاءُ) يعني أن هذا يَصِحُّ ولا يعتل؛ لأن
صدره فُعَلٌ يشبه وزن الفعل كنوم وتوم".

(١) نحو: ساقطة من ي.

(٢ - ٢) ي: وجب ألا تعتل العين في هذا البناء إذ لم تعتل اللام التي هي أولى بالإعلال من عينه (مرتين)، وبعدها:
وجب ألا تعتل العين في هذا البناء إذ لم تعتل اللام التي هي أولى بالإعلال منها.

(٣) ي: يعل. (٤) ي: جادان جيدان من جاد يحيد.

(٥) ي: جيدان.

(٦) زاد الكتاب بعد ذلك:، فتت كما قالوا: عُرَّوَاءَ.

(٧) في الأصل: نوم، وما أثبت من ي.

(وكذلك فعلاء نحو السِّراء) أولها " كأول قِيمَ وسِيرَ ودول، وقام المقر على فعلاء بسبب الياء، كما قالوا بيوت وعيون بمعنى عُيون وبُيوت، وكما قالوا في التصغير بُيوت وعِينة في معنى بُيوت فكسروا استقالا للضمة مع الياء، والذي قاله ليس يبعد لأننا لم نر اسمًا على فعلاء إلا ما كان عينُ الفعلِ منه ياء.

(١) في الأصل، ي: أولها، وأظن أن ما أثبت هو الأصح.

هذا باب^(١) ما تَغَلَّبُ فيه الياءُ واوًا،

وذلك فُعَلَى إذا كانت اسما

(وذلك: الطُّوبَى، والكُوسَى؛ لأنها لا تكون وصفاً^(٢) بغير ألف ولام، فَأُجْرِيَتْ مُجَرًى الأسماء التي لا تكون وصفاً. / [١٨٩ ظ] وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فُعَلٍ منها، يعني بِيضٌ. وذلك قولهم: امرأةٌ حِيكَى. وَيَدُلُّكَ على أنها فُعَلَى أنه لا يكون فِعَلَى صفةً. ومثل ذلك: «قِسْمَةٌ ضِيْزَى»).

القصد في هذا الباب وفيما قبله من الأبواب وفي أبواب بعده إلى ذكر أحوال عين الفعل وما يلزمها.

اعلم أنهم فَرَّقُوا بين الاسم والصفة في أبنية، فَأَجَرُوا الاسم لخفته مُجَرًى تَجْنِبُوهُ في النعت، فمن ذلك فُعَلَى إن كان اسماً وكان عين الفعل منه ياءً قلبوها واوًا لانضمام ما قبلها، وإن^(٣) كان صفة كسروا ما قبل الياء حتى تسلم الياء، فقالوا في الاسم طُوبَى والأصل طيبي؛ لأنه من الطيب، وقالوا في الصفة: امرأةٌ حِيكَى وقِسْمَةٌ ضِيْزَى، والأصل حِيكَى وضيْزَى؛ لأنه من حَاكَت في مشيتها تحيك حيكائًا، وَضِيْزَى من ضَارَ يضيْز، وليس في الصفات فِعَلَى فيصير^(٤) حِيكَى وضيْزَى مثل بِيض وأصله بِيْض.

فإذا كان فُعَلَى في المؤنث نظيرًا لأفعل في المذكر كان بمنزلة الاسم وإن كان نعتًا؛ لأنه لا يستعمل إلا بالألف واللام، كقولك في تأنيث الأكيْس^(٥) الكُوسَى، وفي تأنيث الأجود والأيْن الجُودَى والبُونَى، كما قلت في تأنيث الأفضل الفضل والأعز العُزَى، شَبَّهوا

(١) بولاق ٢: ٣٧١، هارون ٤: ٣٦٤.

(٢) ي: وصف.

(٣) ي: وإذا.

(٤) ي: فيصير.

(٥) ي: لأكيس.

[١٨٩و] الاسم في قلب الياء منه واوًا لانضمام ما قبلها بموسر وموقن، وشبهوا الصفة في كسر ما قبل الياء ببيض وعين، وكانت سلامة الياء في الصفة أولى؛ لأن الصفة أثقل من الاسم، والياء أخف من الواو، فجعل لفظ الخفيف للثقل كما قد مضى مثل ذلك في نظائره.

وإذا كان الاسم أو النعت على فعلى، وموضع عين الفعل منه ياء أو واو لم تتغير لأنها ساكتان، وقبلهما فتحة كقولك: فَوْضَى، وامرأة جَوْعَى، وَعَيْشَى تَأْنِثُ عَيْشَان وهو المفسد، وامرأة غَيْرَى.

قال سيبويه عقيب ذكره الفرق بين الصفة والاسم في الكَوْسَى والحَيْكَى^(١): (وإنما^(٢) فرّقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرّقوا بين فعلى اسمًا وبين فعلى صفة في بنات الياء التي الياء فيهن لامٌ. وذلك قولهم: شَرَوَى وَتَقَوَى في الأسماء. وتقول في الصفات: صَدَيَا وَخَزَيَا، فلا تقلب)

شبه تفرقتهم بين الاسم والنعت والعين ياء في فعلى بين الاسم والنعت واللام ياء في فعلى، وذلك أن فعلى إذا كانت اسمًا ولام الفعل منه ياء جعلوه واوًا فقالوا: هذا شَرَوَى [هذا]^(٣) أي مثله، وهو اسم وأصله ياء لأنه من شريت مأخوذ؛ لأن شريت الشيء بالشئ أي أعطيته وأخذت / [١٩٠ظ] به، وكأن شروى الشيء هو الذي يُشْرِى به. وَتَقَوَى اسم، وأصلها ياء لأنها من وقيت، وإذا كان نعتًا أُقِرَّت الياء على حالها كقولهم صَدَيَا وَخَزَيَا تَأْنِثُ صَدَيَان وهو العطشان، وَخَزَيَان وهو المستحي من فعلٍ فعله، النادم عليه.

(٢) الكتاب: فإنها.

(١) ي: والحيك.

(٣) إضافة من ي.

قال: (وصارت "فَعَلَّ نظيرة فَعَلَّ"، حيث كانت الياء ثانية)

يعني أن فَعَلَّ إذا كانت عين الفعل ياء لم تغير في اسم ولا صفة كما ذكرنا في عَيْشَى، فليس فَعَلَّ التي عينها ياء بمنزلة فَعَلَّ؛ لأن الفتح إذا كان بعده ياء ساكنة لم توجب لها قلبًا ولا تغييرًا.

قال: (وإنما "أرادوا أن تُحوَّلَ إن" كانت ثانية من علة، فكان ذلك تعويضًا للواو من

كثرة دخول الياء عليها)

قال أبو سعيد رحمه الله: كأن القياس كان عند سيويه أن يكون فَعَلَّ اسمًا إذا كان ثانيه ياء أن تسلم الياء لقربها من الطرف، ولم يخفل بألف التانيث فيقال الكَيْسَى وكَيْسَى، ولكن العرب اختارت الواو وقلب الياء إليها تعويضًا من قلب الواو ياء في مواضع كثيرة؛ لأن دخول الياء والواو على ذلك أكثر من دخول الواو على الياء، وكذلك الكلام في شَرَوَى وَتَقَوَى في باب / [١٩٠] و[قلب الياء واوًا].

(١ - ١) الكتاب: فَعَلَّ مهنا نظيرة فَعَلَّ هناك، وبعد ذلك: ولم يجعلوها نظيرة فَعَلَّ.

(٢) الكتاب: فإنها.

(٣) الكتاب: إذا.

هذا باب^(١) ما تُقَلَّبُ الواوُ فيه ياءً

إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة (وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجُها لكثرة استعمالهم إياهما ومعرهما^(٢)) على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها^(٣) كان العملُ من وجهٍ واحدٍ^(٤) أخفَّ عليهم، وكانت الياءُ الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنها أخفُّ عليهم، لِشَبَهِها بالألف. وذلك قولك في فَعِيلٍ: سَيِّدٌ ومَيِّتٌ^(٥)).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد بيَّنا فيما مضى أن الياء والواو إذا اجتمعتا والأولى^(٦) منهما ساكنة أن الواو تُقَلَّبُ ياءً تأخرت أو تقدمت؛ وإنما كان ذلك لما ذكر سيويه أنها بمنزلة حرفين، وإن كانا متباعدين؛ لأنها متشاركان في المد واللين وفي أشياء كثيرة، فصارا باشتراكهما في هذه الأشياء بمنزلة حرفين متقاربي المخرج مثل التاء والذال والذال، فلما كان الحرفان المتقاربان إذا اجتمعا جاز إدغامهما أو وجب إدغامهما كان ذلك في الواو والياء أوجب، ولهذا لزم. والذي أدغم / [١٩١ ظ] من الحرفين المتقاربين كقولك اذْكَر وأصله ذال وتاء، صيِّرَتِ التاء دالا فصارت ذالا ودالا، وكقولك مضت وعد وصارت الياء أولى وقلب الياء إليها أوجب لما ذكرناه من تمكُّن موضعها من اللسان، وتوسطه، ولخفة الياء وشبهها بالألف، فأصل سَيِّدٌ ومَيِّتٌ فَعِيلٌ لأنه من ساد يسود ومن الموت،

(١) بولاق ٢: ٣٧١، هارون ٤: ٣٦٥.

(٢) في الأصل: ومعرها، وما أثبت من الكتاب.

(٣) ي: فيها، تحريف.

(٤) زاد الكتاب هنا: ورفع اللسان من موضع واحد.

(٥) الكتاب: وصَيَّبٌ.

(٦) ي: الأول، تحريف.

وزعم الفراء أن سَيِّدَ وَمَيَّتَ فَعِيلٌ اعتلت عين الفعل منه [كما اعتلت]^(١) في مات يموت "وصات يصوت"، فقدم وأخر وقلبت الواو ياءً، وأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ الذي تعتل عينه، إنما يجيء على هذا الوزن، وأن طويل شاذ لم يجيء على قياس طال يطول، وكان ينبغي إذا جاء على طال يطول أن يقال طَيِّلَ كما قيل سَيِّدَ وَصَيَّتَ، وإذا لم يكن على فَعْلٍ معتل صح كقولك سَوَيْقَ وَعَوَيْلَ وَحَوَيْلَ.

والذي قاله سيبويه أولى؛ لأن الظاهر من وزن البناء هو فَعَلَ فَيَعْلُ، وقد خصوا فيما ذكر سيبويه المعتل بأبنية لم يجعلوها لغيره، فمنها فَعِيلٌ كَسَيِّدَ وَمَيَّتَ، ولغير المعتل فَيَعْلُ كَصَيَّقَلٌ^(٢) وَحَيْدَرٌ^(٣)، ومنها فُعَالٌ^(٤) جمع فاعِلٍ كقاضي وقُضاة وغازٍ وغُزاة، وفي غير المعتل يكون على فَعْلَةٍ نحو كاتب وكتبة وبارٍ وبررة، ومنها فيعلولة^(٥) نحو كينونة وقيدودة^(٦)، والأصل / [١٩١ و] كَيَّنونة وقَيَّدودة، وذكر الفراء أن هذه الأبنية كأبنية الصحيح كما ذكرناه، وأصل قُضاة عنده فُعْلٌ كشاهد وشُهد وجائِمٌ وجُئِمٌ، فكان أصل قضاة قُضِي كما تقول غازٍ وغُزِي، واستثقلوا التشديد على عين الفعل فخففوا وعوضوا من الحرف الذي حذفوه، كما قالوا عِدَّةً فعوضوا هاء من الواو المحذوفة.

وأما كينونة فالأصل فيه عند الفراء كونونة على فعلولة مثل بُهلول وصُندوق، ثم فتحوه؛ لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء، كقولهم صار صيرورة

(١) إضافة من ي.

(٢) ي: وصاب بصوب.

(٣) صيقل: من صَفَلَ الشيء وجليه.

(٤) ي: جيدر، والحيدر: القصير.

(٥) في الأصل وفي ي: فَعْلَةٌ، وما أثبت هو الصواب.

(٦) في الأصل: فيعولة، وما أثبت من ي.

(٧) الفرس القيدود: طويل العنق، والمؤنث القيدودة.

وسار سيرة، ففتحوه حتى تسلم الياء؛ لأن الباب للياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، فقلبوا الواو ياءً في نحو كينونة وقيدودة، والقول في ذلك ما قاله^(١) سيبويه. قال أبو سعيد رحمه الله: أما فَعِيل كَسَيِّد فقد ذكرناه، ونَقَوِي ذلك بأن نقول: إن كان أصل سَيِّد سَوِيد على فَعِيل فالواو فيه إما أن تكون في موضعها أو قد أُخْرَت، فإن كانت الواو في موضعها فينبغي إذا خُفِّفَت في سَيِّد ومَيِّت "أن نردها إلى الواو، فنقول: سَوَد ومَوَّت، كما نقول": أموات؛ لأن الذي حذفناه هو الحرف الثاني، وإن كانت الواو قد قُدِّمَت عليها ياء فَعِيل وأُخْرَت هي فقد تفرَّد المعتل بهذا التقديم الذي لا يوجد مثله في الصحيح؛ لأن ياء فَعِيل لا تُقَدِّم / [١٩٢ ظ] على عينه في شيء من الصحيح، فإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يخص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح.

وأما كينونة فهي عند سيبويه فيُعْلَوَة، والأصل كَيِّنُونَة، ولكنهم خففوها كما خففوا سَيِّد^(٢) ومَيِّت، كما أن التخفيف والتشديد في سَيِّد ومَيِّت جائزان، وفي كينونة يجب التخفيف لكثرة حروفه؛ وذلك أن نهاية الاسم أن يكون على سبعة أحرف بالزيادة، وهي على ستة أحرف، وقد لزمها هاء التانيث.

وقد يخففون منها لكثرة حروفها كقولهم في اشهباب اشهباب، فلما جاز التخفيف فيها قلَّت حروفه، وهو سَيِّد لزم التخفيف فيها كثرت حروفه وهو كينونة، ولو كانت فَعْلُولَة [لوجب أن يقال]^(٣) قَوْدُودَة وَكَوْتُونَة.

(١) ي: ما قالوا قاله.

(٢-٢) ي: أن نردها.. فيقول.. كما تقول.

(٣) سَيِّد: ساقطة من ي.

(٤) إضافة من ي.

وأما قول القائل إنهم غلبوا الياء على الواو لأن الباب للياء فليس بشيء؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة، وما جاء منها فذوات الواو منه قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها كقولك كينونة وقيدودة وحال حيلولة، واستدل على أنه ليس بفتح ك، أعني سيّد وميّت أنه لو كان فيعل لوجب أن يقال سيّد وميّت كما قالوا تيّجان وهَيّان، فالتيّجان فيعلان ومعناه الذي يعترض في كل شيء، والهَيّان الجبان الذي / [١٩٢] يهاب كل شيء.

وقد ذكر سيبويه أن قوماً قالوا سيّد فيعل، وأنه كسر عين الفعل كما قالوا في بصري: بصري، وكما قالوا في أموي أموي، وقالوا أخت والأصل الفتح لأن أصلها أخوة، وقد مضى هذا مُفسّراً.

وإنما قال هذا القائل إن وزنه فيعل؛ لأنه وجد فيعلًا في الكلام، ولم يجد فيعلًا^(١) فجعله فيعلًا، ثم جعل الكسرة تغييرًا كما غيّر في بصري في النسبة إلى البصرة، وفي النسبة إلى دهر دُهرِي، وقد جاء في بعض هذا المعتل فيعل، قال الشاعر:

ما بال عيني كالشُعَيْبِ العَيْنِ^(٢)

(١) في الأصل: فيعل.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، وبعده: وبعض أعراض الشجون الشُّجْن، في قصيدة طويلة يمدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، الديوان ١٦٠. ورد منسوبًا إليه في: شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٧٩؛ شرح شواهد الشافعية ٦٢؛ الخصائص ٢: ٤٨٥؛ المزهرة ٢: ٥٦؛ أدب الكاتب ٥٩٨؛ الصحاح (عين)؛ جوهرة اللغة ٩٥٦. وورد البيت بلا نسبة في: الكتاب (بولاقي ٢: ٣٧٣ ونسبه الأعلام الشتمري إلى رؤبة، هارون ٤: ٣٦٦)؛ شرح الشافعية ١: ١٥٠، ٢: ١٥٤؛ الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٣؛ المتع في التصريف ٦٣؛ شرح إختيارات المفضل للخطيب التبريزي ٦٢٦؛ اللسان (أيل)؛ مقاييس اللغة (شعب، عين) (معجم إميل يعقوب ١٢: ٢٦١) والشعيب القرية الصغيرة، والعين البالية، شبه عينه لكثرة بكائه بالقرية. والشاهد فيه مجيء العين على فيعل، وهو شاذ في المعتل لم يُسمع إلا في هذه الكلمة، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيّد وهَيّان (عين) وهو بناء خاص بالمعتل، كما اختص الصحيح بوزن فيعل.

قال: (فإنما يحمل هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك، ووجدت بناءً في المعتل لم يكن في غيره. ولا تحمله^(١) على الشاذ الذي لا يطرّد، فقد وجدت سيلاً إلى أن يكون فِعِلاً).

يعني أن هذا البناء إنما يُحمَل على فِعِلاً لأنه المطرّد في الباب، ولو كان فِعِلاً لترك على الفتح ففعل في سيّد: سيّد كما قيل عَيْن، ثم قَوَى حُلَّ سيّد على فِعِلاً أنهم قد وجدوا في المعتل بناءً ليس مثله في الصحيح. قوله: (ولا تحمله^(٢) على الشاذ الذي / [١٩٣] لا يطرّد) يعني لا يحمل على فِعِلاً مثل عَيْن وأنت تجد سيلاً إلى أن تجعله فِعِلاً.

قال: (وأما قولهم: مَيِّتٌ وَهَيِّنٌ وَلَيِّنٌ، فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هاير^(٣)، لاستثقالهم الياءات، كذلك حذفوها في كَيِّنُونَةٌ وَقَيِّنُودَةٌ^(٤)).

يعني أنهم حذفوا عين الفعل من سيّد وكان أصله سَيِّدٌ، وعين الفعل منه واو ومن ميت، فبقي مَيِّتٌ استثقالا لياءين وكسرة، وكان هذا الحذف لازماً في كينونة لما ذكرناه، وشبهه سيويه حذف عين الفعل من مَيِّتٌ وَهَيِّنٌ بحذفهم الهمزة من هائر، وهي أيضاً عين الفعل استثقالا للكسرة على همزة هائر.

ويجوز لقائل أن يقول إن هاراً إنما الأصل فيه هار يهور، وعين الفعل وقعت ساكنةً معتلةً في هار يهور. فإذا جاءوا باسم الفاعل وقعت عين الفعل ساكنة في أسماء الفاعل كما كانت الألف^(٥) ساكنة، فاجتمع ساكنان، فحذفوا أحدهما لاجتماع الساكنين.

(١) في الأصل: ولا نحمله، ي: ولا يحمله، وما أثبت من هارون، وتدعمه بقية الكلام.

(٢) ي: ولا يُحمَل.

(٣) الكتاب: هائر، بتحقيق الهمزة.

(٤) زاد الكتاب: وصيرورة.

(٥) مطبوسة في الأصل، ي.

قال عقيب حذف العين من كينونة وقيدودة: (لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل
الزموهن الحذف إذا كثر عددُهُنَّ وبلغن الغاية في العدد، [إلا] ^(١) حرفًا واحدًا. وإنما
أرادوا بهنَّ مثالَ عَيْضَمَوْزٍ ^(٢)).

يعني ألزموا كينونة الحذف / [١٩٣ و] لأنها على ستة أحرف، والغاية في العدد سبعة
أحرف مع الزيادة، مثل الغاية إلا حرفًا واحدًا. وقوله: إنما أرادوا بهنَّ مثل عيضموز
يعني في عدة الحروف وزيادة الياء ثانية.

قال: (وإذا أردتَ فَيَعْلُ من قُلْتُ قلتَ: قَيَّلَ. فلو كان يُغَيَّرُ شيء من الحركة باطراد
لغَيَّرُوا الحركة هاهنا. فهذه تَقْوِيَةٌ لأن يُحْمَلَ سَيِّدٌ على فَيَعِلٍ؛ إذ كانت الكسرة مطردة
كثيرة. وبناتُ الياءِ فيما ذكرتُ لك وبناتُ الواوِ سواءً).

يعني أنا لو بنينا فاعِل من القول لوجب أن نقول ^(٣) قَيَّلَ، وذلك أنا نريد ياء فَيَعِل
فيصير قَيُول، فتقلب الواو ياءً لسكون الياء التي قبلها، وتدغم. ومعنى قوله: «فلو كان
يغير شيء من الحركة باطراد لغيروا الحركة هاهنا» يريد: لو كان فَيَعِل من ذوات الواو
والياء يوجب الكسر كما زعم من حكى عنه سيبويه في سَيِّد ومَيِّت أنه فَيَعِل لوجب أن
يقال قَيَّل ولا طرد ذلك، وبنات الياء والواو سواء في فَيَعِل: فبنات الواو كسَيِّد ومَيِّت،
وبنات الياء كلَّيْن وديَّيْن.

قال: (وَمِمَّا قَلَبُوا الْوَاوَ فِيهِ يَاءٌ: دَيَّارٌ وَقَيَّامٌ، وَإِنَّمَا كَانَ الْحَدُّ قَيَّوَامٌ وَدَيَّوَارٌ.
وَقَالُوا قَيَّوْمٌ وَدَيَّوْرٌ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ قَيَّوُومٌ ^(٤) وَدَيَّوُورٌ، لَأَنَّهُمَا بَنِيَا ^(٥) عَلَى فَيَعَالٍ وَفَيَعُولٍ).

(١) إضافة من الكتاب.

(٢) ي: العيضمور، وهي من الإبل: العظيمة، اللهازم: الكبيرة القصيرة اللحين، والعيضموز: المعجوز الكبيرة.

(٣) ي: قيوم، بواو واحدة.

(٤) ي: يقول.

(٥) بنيا: ساقطة من هارون.

ولو كان ديار على فعّال لوجب أن يقال / [١٩٤ ظ] قَوُوم؛ لأن عين الفعل واو. قال: (وأما فَعِيلٌ مثل جَذِيمٍ فبمنزلة فَعِيلٍ، إلا أَنَّكَ تَكْسِرُ أَوَّلَ حَرْفٍ فِيهِ^(١)) يعني أنه يستوي لفظ فَعِيلٌ وفَعِيلٌ مما عينه واو أو ياء إلا في كسر أوله، فمن ذلك أنا لو بنينا فَعِيلٌ من قام لوجب أن تقول قِيَمٍ والأصل قَوِيَمٍ، فاجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً فأدغمت الياء فيها.

وفَعِيلٌ من القول تقول فيه قِيلَ على ما بيّنا، فليس بينهما فرق إلا في كسر أوله وفتحه. قال: (وأما زَيْلٌ ففَعَّلْتُ من زَايَلْتُ. وإنما زَايَلْتُ بَارَخْتُ) والدليل على ذلك قولك في المصدر تزيلا كما تقول كسرت تكسيرا، وإنما صارت ياءً لأنها من زاله يزيله^(٢) إذا فرّقه، وزايلته أي بارحته، فقد تبين أنه من الياء، ولو كان من زال يزول لوجب أن يقال: زَوَلْتُ تزويلا كما تقول: قَوَّمت تقويًا.

(ولو كان^(٣) زَيْلٌ ففَعَّلْتُ لقلت في المصدر زَيْلَةً، ولم "تقل تزيلا") في الأصل فقال: لو كانت زَيُولٌ في الأصل لوجب أن يكون مصدره زَيُولَةٌ يُنْقَلُ إلى زَيْلَةٍ، فلما لم يكن زَيْلَةً وقيل تزييل علمنا أنه ليس ففَعَّلْتُ. قال: (وأما تَحَيَّزْتُ ففَعَّلْتُ من حَزْتُ، والتَّحَيَّزْتُ تَفَعَّلْتُ) وإنما علمنا أن تَحَيَّزْتُ تَفَعَّلْتُ؛ لأنه لو تَفَعَّلْتُ لوجب أن يقال تَحَوَّزْتُ إن كان من حاز^(٤) / [١٩٤ و] يحوز من الواو، ولكان المصدر تَحَوَّزا.

(١) فيه: ساقطة من ي.

(٢) في الأصل: يزيل، وما أثبت من ي.

(٣) هارون: كانت.

(٤ - ٤) ساقطة من ي.

(٥) ي: جاز، تصحيف.

قال: (وأما صَيُودٌ وَطَوِيلٌ وما أشبه ذلك فإنما مَنَعَهُمْ أن يقلبوا الواوَ فيهن ياءً أنَّ الحرف الأول متحرك^(١))، فلم يكن ليكون إدغامٌ إلا بسكونِ الأولِ. ألا ترى أن الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحركا أو تحرك الأول وسكن الآخر لم يُدغموا نحو قولهم: وَتَدُّ وَوَتَدُّ فَعَلٌ، ولم يميزوا وَدَّةً على هذا فيجعلوه بمنزلة مَدَّة؛ لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فهم في الواو والياء أجدرُ أن لا يفعلوا ذلك)

ولم يميزوا يد وأول هذا الفصل بيّن من كلام سيبويه. وأما قوله: «فلم يميزوا ودّة» فإنه يعني لم يميزوا إدغام الدال في التاء في وتد فعل ماض فيقولون ودّة؛ لأن الحركة تمنع الإدغام، ولم يميزوا يد قي يتد محركة التاء؛ ولأنهم لو فعلوا ذلك لجمعوا على الحرفين علتين: إحداهما حذف الواو وهي فاء الفعل كما حذفوها من يَعِد وَيَزِن وما أشبهه، والأخرى التسكين والإدغام، وجعل سيبويه اجتماع الواو والياء بمنزلة الحرفين المتقاربي^(٢) المخرج، فلَمَّا لم يُدغم الحرفان المتقاربا المخرج نحو وتد ويتد لم تدغم أيضًا الواو والياء إحداهما في الأخرى لتحرك^(٣) الأولى فيهما كما ذكر في صَيُودٌ وَطَوِيلٌ، ولأنه / [١٩٥ ظ] فيما ذُكِرَ ذُكِرَ^(٤) أن الواو والياء مشبهتان بحرفين متقاربي^(٥) المخرج، فإذا كان ما تقارب مخرجه لا يدغم إذا ترك الأول، فكذلك الياء والواو إذا تحركت الأولى منهما، وإذا كان الحرفان من جنس واحد والأول منهما متحرك جاز أن يدغم نحو مُدَّ وَمَدَّ؛ لأن الحرفين إذا كانا من موضع واحد اختاروا أن يرفعوا اللسان رفعة واحدة فأدغموا،

(١) في الأصل: المتحرك، وما أثبت من الكتاب.

(٢) ي: المتقاربين.

(٣) ي: ليحرك.

(٤) هكذا في الأصل، ي بالتكرار.

(٥) ي: متقاربين.

وإن كان الحرفان من موضعين لم يرفعوا اللسان بهما رفعة واحدة فتركوا كل واحد منهما على أصله.

قال: (وَفَعَلٌ مِنْ بَعْتُ بَيْعٍ تَقْلِبُ^(١) الْوَأُ كَمَا قَلْبَتْهَا^(٢)) وهي عين في فَعِيلٍ وَفَعِلٍ^(٣) من قلت).

وإنما قلت: بَيْعٌ لأن الأصل بَوَيْعٌ، فقلبت الواو ياءً لتقدمها الياء وسكونها نحو لو يته ليًا، والأصل: لَوَيَّا، وقد مضى نحو هذا.

(وكذلك فَعِيلٌ مِنْ بَعْتُ «وَفَعُولٌ، تقول بَيْعٌ وَبَيْعٌ»؛ لأن أصله بَوَيْعٌ قلبت الياء واوًا. قال: (وسألت الخليل عن سُوِيرٍ وَبُويَعٍ ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للضمّة حين قلت فُوعِلَ. ألا ترى أنك تقول: سَايَرٌ وَيُسَايِرُ، فلا تكونُ فيهما الواو. وكذلك تُفُوعِلُ نحو: تُبُويَعُ؛ لأن الواو ليست / [١٩٥و] بلازمة، وإنما الأصل الألفُ.

ومثل ذلك قولهم: رُؤْيَةٌ وَرُؤْيَا وَنُؤَى، لم يقلبوها ياءً حيث تركوا الهمزة؛ لأن الأصل ليس بالواو، فهي في سُوِيرٍ أجدرُ أن يدعوها، لأن الواو تُفَارِقُهَا إذا تُرِكَتْ فُوعِلَ، وهي في هذه الأشياء لا تفارق إذا تُرِكَتْ الهمزة).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد ذكرنا أن الواو والياء إذا اجتمعا والأولى منهما ساكنة أن الواو تقلب ياءً وتدغم، وقد رأينا الواو والياء قد اجتمعتا في سُوِيرٍ والأولى منهما ساكنة، فلم تقلب الواو ولم تدغم، والسبب في ذلك أن هذه الواو لا تثبت واوًا وإنما هي ألف

(١) ي: وتقلب.

(٢) في الأصل: قلبها، وما أثبت من ي، الكتاب، وتدغمه بقية الكلام.

(٣) وفَعِلٌ: ساقطة من ي.

(٤ - ٤) ي: بَيْعٌ، وَفَعُولٌ من البيع بَيْعٌ.

سائر في الأصل، فلما جُعِلَ الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله لم يكن بدّ من ضمّ أوله علامة لما لم يُسَمَّ فاعله، فضُمَّت السين من سائر فصارت الألف واوًا اتباعًا، فجُعِلَتْ على حكم الألف مدّة، ولم تُدغم في الياء كما لم تدغم الألف في الياء.

وكذلك تُفْعَل نحو تُبَوِّع، والأصل تبائع، فلما لم يُسَمَّ فاعله ضُمَّ أوله وثانيه علامة لما لم يُسَمَّ فاعله كما قيل تُدَحْرِج وتُكَدِّد^(١)، فلما ضُمَّت الحرف الثاني انقلبت الألف واوًا كما كان ذلك في سُورٍ، وصارت الواو في تُبَوِّع كالألف في تبائع، ومثل / [١٩٦ ظ] ذلك رُؤْيٌ ونُؤْيٌ إذا خففت الهمزة صارت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم لا تقلب ياءً للياء "التي قبلها"؛ لأنها همزة قد خففت، فالنية فيه نية الهمزة، وكذلك سُورٍ لما كانت النية في الواو منها نية الألف لم تقلب ياءً.

قال: وهي في سُورٍ أولى أن لا تُقْلَب؛ لأن الواو تفارقها في سائر ورُؤْيٌ ورُؤْيَا ونُؤْيٌ تجوز الواو فيهن في كل حال.

قال: ("وبعضهم يقول": رُؤْيَا ورُؤْيَةً، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست يبدل من شيء. ولا يكون في سُورٍ وتُبَوِّع) يعني أن رُؤْيَةً إذا خففت الهمزة منها يجوز قلبها فيقال رُؤْيَةً، وقد قالته العرب [لا]^(٢) تُعِل سُوِيرٍ إلا بالواو؛ لأن هذه الواو هي الألف التي في سائر، ولأن لا يشبه فُعِل نحو سِيرَ وبيِعَ مثل سُورٍ وتُبَوِّع والواو بمنزلة، ولم تهمز في عواور لأنها بمنزلة واو بعدها ياء.

(١) في الأصل: ويتمد، وأظن أن ما أثبت هو الصواب.

(٢-٢) ي: التي هي قبلها.

(٣-٣) الكتاب: وقال بعضهم.

(٤) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

هذا باب^(١) ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كُسِرَ للجمع على الأصل
فمن ذلك: فَيَعَالُ، نحو: دَيَّارٍ وَقَيَّامٍ، ودَيُّورٍ وَقَيُّومٍ، تقول: دَيَّاوِيرٍ وَقَيَّاوِيمٍ.
ومثله عَوَّارٌ وَعَوَّاوِيرٌ، ولا يهمز هذا لبعده من الطرف، وقد ذكرناه.

قال: (وإنما خالفت الحروف الأول هذه الحروف؛ لأنَّ / [١٩٦ و] كل شيء من الأول
هُمَزٌ على اعتلالٍ فَعِلِهِ أو واحده فإنما شُبَّهَ حيث قَرُبَ من آخر الحروف بالياء والواو
اللّتين تكونان لامين إذا وقعتا بعد الألف ولا شيء بعدهما، نحو: سِقَاءٍ وَقَضَاءٍ، فَجُعِلَتْ
الياءاتُ والواواتُ هنا كأنهن أواخر الحروف، كما جعلت الواوان في صَيِّمٍ كأنهما أواخر
الحروف)

يعني أن دَيَّاوِيرٍ وَعَوَّاوِيرٍ خالفت سيايد وأوايل وسائر ما تضمنه الباب الذي قبل
هذا، وأن الذي يهمز لاجتماع الواوين أو الياءين أو^(٢) الياء والواو إنما يحمل على اعتلال
واحده كسيايد حملا على سيّد، أو على اعتلال فعله كقوايل حملا على قايلة إذا كان قريبا
من الطرف تشبيهاً بالطرف، والطرف سِقَاءٍ وَقَضَاءٍ، وجُعِلَ ما قبل الطرف كالطرف كما
جُعِلَ صَيِّمٍ كَعَيِّي.

قال: (وإذا^(٣) فصلت بينهما "وين أواخر الحروف" بحرفٍ جَرَيْنَ على الأصل)
يعني في طواويس ودياوير.

("كما تقول": الشَّقاوة والغواية، فتخرجهما على الأصل)

(١) بولاق ٢: ٣٧٥، هارون ٤: ٣٧١.

(٢) ي: و.

(٣) الكتاب: فإذا.

(٤ - ٤) ساقطة من ي.

(٥ - ٥) بولاق: كما تقول، هارون: تقول.

يعني أنك تقول الشقا والأصل شقاوو وقعت الواو طرفاً فلم يجوز غير إعلاها وهمزها، فإن^(١) قلت شقاوة [فصارت الهاء في الطرف، وصارت الهاء هي الطرف، ووقع الإعراب عليها جاز أن لا تعل.

قال: (فإذا كان/ [١٩٧ ظ] هذا النحو هكذا^(٢) فالمعتل الذي هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحروف^(٣) حرفان، أقرب إلى^(٤) البيان، والأصل له ألزم) يعني أنه لما كانت شقاوة^(٥) قد صحّت حيث صار الطرف غيرها والواو فيها لام الفعل، فالمعتل الأقوى هو عين الفعل أولى بالتصحيح إذا بعد من الطرف، وكان الأصل له ألزم، وذلك نحو عواوير ودياوير.

قال: (ومثل هذا قولهم: زُوَّارٌ وُصَّوَامٌ، لما بُعِدَتْ من آخر الكلمة قُوِيَتْ كما قُوِيَتْ الواو في أُخُوَّةٍ وأُبُوَّةٍ، حيث لم يكونا أواخر الحرفين. فالبيان أولى^(٦) والأصل في الصَّوَام يجب^(٧) أن يكون ألزم وأثبت؛ لأنه أقوى المعتلين).

يعني أن أُخُوَّةٍ وأُبُوَّةٍ إذا كانا جمعاً لأخ وأب مثل عمومة وخؤولة جمعاً لخال وعم لولا الهاء فيهما لكان الوجه فيهما أخِي وأبِيّ مثل عتي وجني، ولكن لما وقع الإعراب على الهاء صارت الهاء هي الطرف، فلم تقلب الواو فصار لزوم الواو في صَّوَام وزُوَّار يجب^(٨) إذا

(١) ي: فإذا.

(٢) ي: كذا.

(٣) الكتاب: الحرف.

(٤) الكتاب: من.

(٥) ما بين المعقوفين مكرر بطريق الخطأ في ي.

(٦) أولى: ساقطة من الكتاب.

(٧) الكتاب: ينبغي.

(٨) ي: وجب.

كانت الواو في صُوماء عين الفعل، وعين الفعل أقوى من اللام، ومع ذلك فهو أبعد من الطرف، وأخوة وأبوة قد يكونان مصدرين كقولك أخ بين الأخوة، وأب بين الأبوة، وقد/[١٩٧] يكونان جمعين كقولك أب وأبوة وأخ وأخوة كقولك: عم وعمومة وخال وخؤولة، والذي قصده سيبويه الجمع.

ومتى كان على فُعُول وفي آخره واو مشددة فالوجه قلب الواو ياء متى كان طرفاً كما ذكرنا في عِتِيّ وجِنِيّ، فلما وقعت بعد الواو هاء في أخوة وأبوة، وصار الإعرابُ على الهاء زال عن الطرف، فقوي فلم يقلب، فإذا كان بعده قد صحح ولم يقلب ياء لوقوع الهاء طرفاً بعد الواو، والواو لام الفعل فالصُوماء أولى بالتصحيح لبعد الواو عن الطرف؛ لأنها عين الفعل، وعين الفعل أولى بالصحة من لامة وأقوى.

هذا باب^(١) فَعِلَ مِنْ فَوَعَلْتُ مِنْ قُلْتُ وَفَعَلْتُ مِنْ بَعْتُ

(وذلك قولك^(٢)): قد قُوِلَ وبُوعَ في فَعَلْتُ وفَوَعَلْتُ، فمددت كما مددت في فاعَلْتُ. وإنما وافق فَوَعَلْتُ وَفَعَلْتُ فاعَلْتُ ما هنا كما اتَّفَقَ في غير المعتل. ألا ترى أنك تقول: بَيَّنَّطَرْتُ فتقول بُوَطِرَ)

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الأصل في مد ما لم يُسَمَّ فاعَلُهُ وترك إدغامه لما كان على فاعَلٍ أو تفاعل كقولك فيما لم يُسَمَّ فاعله من بايع وتبايع وقاَوَل وتقاَوَل: بُويعَ وبُوبيع، وقوِلَ / [١٩٨ ظ] وتُقُوِلَ، وكان ترك الإدغام لازماً فيه؛ لأن الواو الأولى منقلبة من ألف، وقد بيَّنا ذلك فيما مضى، ثم عرض بعد ذلك ما يجري مجرى فاعَلٍ ثلاثة أبنية، هي: فيَعَلُ، وفَوَعَلُ، وفَعَوَلُ، ويجب فيمن لم يُسَمَّ فاعله منهن من ترك الإدغام والمد مثل ما وجب في باب فاعَلُ.

فأما فيَعَلُ وفَوَعَلُ فقد رأينا الصحيح يجب فيه ضرورة مثل ما يجب في فاعَلُ، وذلك نحو بيطر وصومع إذا لم يُسَمَّ فاعله احتجت إلى ضم أوله علامة لما لم يُسَمَّ فاعله، فإذا ضمنت أول بيطر وقعت الواو^(٣) ساكنة بعد الياء وهي مضمومة، فيجب قلبها واوًا، فيصير بوَطِرَ على لفظ قوتل وموَجَلُ اللذين هما من قاتل وماحَلُ. فإذا صار ما لم يُسَمَّ فاعله من بيطر بمنزلة ما لم يُسَمَّ فاعله من قاتل لاستوى حكم فيَعَلُ وفاعَلُ فيما لم يُسَمَّ فاعله من المعتل، وكذلك تَفَيَّلُ وتَفَوَعَلُ وتَفَعَوَلُ^(٤) بمنزلة تفاعل؛ وذلك أنك إذا قلت تَفَيَّهَقَ الخوض، ثم جعلته لما لم يُسَمَّ فاعله ضمنت التاء والحرف الذي بعده وهو الفاء،

(١) بولاق ٢: ٣٧٥، هارون ٤: ٣٧٢.

(٢) بولاق: قولهم.

(٣) ي: الياء.

(٤) في الأصل: تفوعل، وما أثبت من ي.

والياء ساكنة بعد الفاء وقبلها ضمة فانقلبت واوا، فصارت تُقَوِّهَق فأشبهه تُعَوِّلَج
وَتُعَوِّلَج، فمن ذلك أنا لو رأينا من القول فَعَلَّ / [١٩٨ و] وجب أن نقول قَيَّلَ والأصل
قَيَّوَلَ فاجتمع الواو والياء، والأول منهما ساكن، فإذا جعلته^(١) لما لم يُسَمَّ فاعله قلت
قَوَّوَلَ (مثل بُوَطِرَ، وكذلك لو بنيت منه فعول لقلت قول، فإذا بنيت منه لما لم يُسَمَّ فاعله
قلت قَوَّوَلَ والأولى عين الفعل والثانية زائدة.

فإذا بنيت من البيع فَعَلَّ قلت بَيَّعَ، فإذا جعلته لما لم يُسَمَّ فاعله قلت بويع فالواو بدل
من ياء فَعَلَّ والياء عين الفعل، ولم تدغمه لما ذكرنا أن ما لم يُسَمَّ فاعله من فَعَلَّ وفَاعَلَّ
واحد؛ ولذلك لو بنينا منه فوعَلَّ لقلنا بَيَّعَ والأصل بَوَّيَّعَ، فإذا جعلناه لما لم يُسَمَّ فاعله
قلنا بَوَّيَّعَ، ولو كان شيء من هذا على فَعَّلَ أو يُفَعَّلُ ما كان إلا مدغماً على كل حال، ولا
يجوز فيه ترك^(٢) الإدغام، وذلك قولك في فَعَّلَ من قال قَوْلَ^(٣)، ومن باع بَيَّعَ، وتفَعَّلَ
منهما تقوَّلَ وتبيَّعَ، وإذا جعلته لما لم يُسَمَّ فاعله قلت قَوْلَ وتقوَّلَ، وبَيَّعَ وتبيَّعَ، وإنما كان
كذلك لأن العينين من الفعل إذا اجتمعتا لم تفارق إحداها الأخرى، ولا تكون إلا
مدغمة في جميع الكلام صحيحة ومعتلة.

فإن قال قائل: قد بان بما ذكرت مساواة ما لم يُسَمَّ فاعله من فَعَلَّ وفوعَلَّ لفَاعَلَّ،
/[١٩٩ ظ] ومساواة تَفَعَّلَ وتقوَّعَلَّ لتفاعَلَّ فليَمَّ جعلتم فَعَوَلَ بمنزلة فاعَلَّ بما لم يُسَمَّ
فاعله، ونحن لا نجد "صحيح فَعَوَلَ فيه" كصحيح فاعَلَّ، كما وجدنا صحيح فَعَّلَ
كصحيح فاعَلَّ، ألا ترى أنا نقول ينظر الرجل وحوَّقَل ثم تقول بُوَطِرَ وحوَّقَل كما تقول

(١) في الأصل: جعلت، وما أثبت من ي.

(٢) في الأصل: لا ترك، وما أثبت - بحذف إلا - من ي.

(٣) ما بين القوسين مكرر بالخطأ في ي.

(٤ - ٤) في الأصل: صحيح به، وما أثبت من ي.

قاتل وقُوتِل فيستويان في اللفظ، ثم تقول جَهَوَرَ الرجلُ، وفيما لم يُسَمَّ فاعله جُهور فلا يكون مساوياً لقوتل، فما الذي أوجب حمل فَعَوَل على فَوَعَلَ وفِعَلَ فيما لم يُسَمَّ فاعله؟ قيل له: إنما وجب حمل فَعَوَل على فِعَلَ وفَوَعَلَ وترك الإدغام فيما لم يُسَمَّ فاعله أن الواو الزائدة منه مباينة لعين الفعل كمباينة واو فَوَعَلَ وياء فِعَلَ، وإنما وجب الإدغام فيما سُمِّي فاعله لتشاكل الحرفين في اللفظ وزوال المد، كما وجب في فَوَعَلَ من قال وفِعَلَ من باع، فإذا جعلته لما لم يُسَمَّ فاعله وجئت بالضم وجب المد، فتباين الحرفان كتباين قُؤُول وبُوبِع، وليس بين فَعَوَل^(١) وفَوَعَلَ فرق إلا بتقديم الواو الزائدة وتأخيرها، والحكم فيهما واحد.

وأما فِعَلْتُ فليس في الكلام، وربما وقع في بعض النسخ غلط في موضع فِعَلْتُ فلا تلتفتن إليه.

قال: (وتقول في افْعَوَعَلْتُ من سِرْتُ: اسِيرْتُ، تقلب الواو ياءً لأنها ساكنة بعدها / [١٩٩و] ياء) يعني أن أصله اسِيوِيَرْتُ؛ لأنك تأتي بالواو الزائدة فتجعلها بين ياءين، وهما عينا الفعل كما كانت^(٢) في افعوعل مكررة، ثم تقلب الواو ياءً لسكونها وكون الياء بعدها.

(فإذا قلت فُعِلْتُ منه^(٣) قلت: اسِيوِيَرْتُ) ولم تقل اسِيرْتُ؛ لأنك لما ضمنت ما قبل هذه الواو علامة لما لم يُسَمَّ فاعله مددت الواو كما فعلت ذلك بفِعَلَ مما لم يُسَمَّ فاعله، ألا ترى أن هذه الواو تصير مدة في الصحيح كقولك اغدودن كما قلت في صحيح بيطر بُوَطِرَ.

(١) في الأصل، ي: فَعَوَلَ، تحريف.

(٢) ي: كان.

(٣) منه: ساقطة من هارون.

قال: ("وإنما أُسَيَّوِرَ فيها لم يُسَمَّ فاعله")؛ لأن هذه الواو قد تقع وليس بعدها ياء) يعني أن الياء التي وقعت قبلها الياء الزائدة قد يقع في موقعها حرف آخر فيمدُّ نحو اغدودن، فإن وقعت الياء لم تذهب المدة، وإنما أدغم فيها سُمِّيَ فاعله لزوال المد. فإذا بنيت من قال افْعَوْعَلْ قَلْتُ على قول سيويه: اقْوَوَلْ، وكان الأخفش يقول اقْوَيْلْ كراهةً لاجتماع الواوات، فتقلب الواو الطرف فتصير اقْوَوَيْلْ، ثم تقلب الواو الساكنة الزائدة ياءً لسكونها وكون ياءٍ بعدها، ولم يكن سيويه يحفل باجتماع الواوات؛ لأنه يجتمع في حشو الاسم من الواوات ما لا يجوز مثله في الطرفين، ألا ترى / [٢٠٠ ظ] أنهم قالوا: غُرْتُ غَوُورًا وسرت^(١) سَوُورًا فجمعوا بين ضمتين [و] "واوين، والضمت كالواو، فكأنها ثلاث واوات، وليس مثله في الطرفين، فإذا بنيت منه ما لم يُسَمَّ فاعله قلت على القولين اقْوَوَلْ للمد الذي فيه، وإنما جاز على قول الأخفش لاجتماع ثلاث من قبل أن الواو الوسطى منها بمنزلة ألف، ألا ترى أنك تقول ووري فلا يلزمك قلب الواو همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة من قبل أن الواو الثانية مدة، فهي بمنزلة الألف في واري، ولا يكون سبيلها سبيل واوين يجتمعان في أول الكلمة، وليس فيهما مد كتصغير واصل وجمع واصله؛ لأنك تقول: أُوَيْصِلْ والأصل وُوَيْصِلْ، فتقلب الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين، وكذلك جمع واصله أُوَاصِلْ، والأصل وَوَاصِلْ، فقلبت الواو الأولى همزة.

(١ - ١) الكتاب: فإذا قلت: فُعِلْتُ قلت: اسْيُورِت.

(٢) سَارَ يَسُورُ سَوُورًا وَسَوُورًا: وَتَبَّ وَثَار.

(٣) إضافة رأيتها ضرورية.

قال: ("وسألته - يعني الخليل - عن اليوم" فقال: كأنه من يُمْتُ، وإن لم يستعملوا هذا في كلامهم كراهية^(١) أن يجمعوا بين هذا المعتل وياء^(٢) تدخلها الضمة في فعل^(٣) كراهية أن يجتمع في يَفْعُل ياءان، في إحداهما ضمة مع المعتل. فلما كانوا / [٢٠٠ و] يستثقلون الواو وَخَذَهَا في الفعل رفضوها في هذا لما يلزمهم من الاستثقال في تصرّف الفعل. ومما جاء على فِعْلٍ لا يُتَكَلَّم به كراهية نحو ما ذُكِرَ^(٤): أوّل، والواو، وآءٌ ووَيْحٌ، وويسٌ^(٥)، وويلٌ بمنزله اليوم، كأنها من: وَلْتُ ووَخْتُ وأوْتُ، "وإن لم يُتَكَلَّم بها؛ تقديرها غُفْتُ من قولك: آءٌ؛ لما يجتمع فيه مما يستثقلون".

فإن قال قائل: ما معنى قوله: كأنه من يُمْتُ؟ وما الذي أحوج إلى أن ترده إلى الفعل، والأسماء أصول والأفعال فروع، وهذا الذي يتردد في مواضع من الكتاب؟ قيل له: لم يرد أن «يوم» مأخوذ من يُمْتُ وإن كان لا يُتَكَلَّم به، وإنما أراد أن لو بني من «يوم» فِعْلٌ لقليل يُمْتُ وإن كان لا يُبْنَى منه، ألا ترى أن سيبويه والخليل قد أجازا أن يبني الفعل من كل اسم يورده السائل حتى لو قال ابن لي من عمرو مثل ضرب يضربُ لقليل عَمَرَ يَغْمِرُ، وإن قال: ابن لي من جَعْفَرٍ مثل دَخَرَجٍ يُدَخِرُجُ قَلْبٌ جَعْفَرٌ يُجَعْفِرُ، فلا يمتنع بناء الأفعال من جميع الأسماء التي لها نظائر. فإذا قال: ابن لي من يوم فَعَلٌ يَفْعَلُ كان ممتنعاً؛

(١ - ١) في الأصل: وسألته عن اليوم - يعني الخليل - عن اليوم، بتكرار: عن اليوم، ي: وسألته عن اليوم - يعني

وسألت الخليل - عن اليوم.

(٢) ي، الكتاب: كراهية.

(٣) ياء: ساقطة من ي.

(٤) الكتاب: يفْعُل.

(٥) الكتاب: ذكرت لك.

(٦) وويس: ساقطة من هارون.

(٧ - ٧) ي: تقديرها ععت وإن لم يُتَكَلَّم به؛ لما يجتمع به مما يستثقلون.

لأنه ليس في شيء من الأفعال ما عينه وفاؤه / [٢٠١ ظ] من حروف العلة، وإنما يقدح ذلك في الأسماء التي لا يتصرف منها فعل نحو: وَنَحْ وَوَيْسَ وَوَيْلَ، وأوّل من هذا الباب يزن^(١) أوّل أفعل ففاء الفعل وعينه واوان، وكذلك الفعل لا يبنى من آة وهي نبت؛ لأن عين الفعل واو، وفاؤه ولامه همزتان، ولو بني من شيء من هذا فعل لزمه ما يستقل مع الإعلال، ومن ذلك أنه لو بني مثل قال يقول من يوم وجب أن يقال: يام يوم، فيجتمع ياءان في إحداهما ضمة مع الاعتلال الذي قد لزم في تسكين عين الفعل، وكذلك في وِيح وِيس مثل باع يبيع وواح ييوج والأصل وِيح يَوُوح فيجب حذف الواو التي هي فاء الفعل لدخولها في باب وعد يَعِد، ويجب إعلال الياء التي هي عين الفعل لدخولها في باب باع يبيع، فيلحقه إعلالان من جهتين.

فإن قال قائل: فقد بُني الفعل مما فاؤه ولامه من حروف العلة كقولهم: وفي يفي، ووقى يقي، قيل له: لا يشبه وقى يقي ما ذكرناه؛ لأن الذي ذكرناه تتوالى الياء والواو منه في موضع واحد، فإذا اجتمع مع ذلك ضم أو كسر أو زيادة إعلال / [٢٠١ و] ثقل فاطرح، ووفي قد فصل بين حرفي العلة منه عين الفعل، وقد تنفتح في النصب ياؤه حتى تخرج من الإعلال كقولك لن يفي ولن يشي، وقد صنع بعض النحويين في مثل وِيح وِيس شعراً في فعل مصرّف منه ولا أصل له في الكلام كبيت أنشدني بعضهم آخره:

فما واح ولا واش أبو عمرو

فلا تلتفتن إليه، فإنه مصنوع^(٢).

(١) ي: لأن.

(٢) لم أعثر عليه في كتب الشواهد النحوية، ولا في كتب اللغة ولا المعاجم التي توفرت لدي.

فأما آة فلو بُني منه فعل للزومه تغيير بعد تغيير؛ لأنه يلزمه في الماضي آة يُووهُ إن كانت ألفه منقلبة عن واو، فإن كانت منقلبة من ياء قلت يثي فإذا كان الفعل للمتكلم قلت أويت، وتقلب الهمزة التي هي لام الفعل واوًا أو ياءً لاجتماع الهمزتين؛ لأنه لما سقط عين الفعل اجتمعت همزتان، وهما فاء الفعل ولامه، فيجتمع فيه إعلال بعد إعلال.

قال: (وسألته: كيف ينبغي له أن يقول أَفَعَلْتُ في القياس من اليوم على من قال أَطَوَلْتُ وأَجَوَدْتُ، فقال: أَيْمْتُ، فتقلب الواو هاهنا كما قلبتها في أيام. و^(١) في كل موضع تصح فيه ياء أَيْقَنْتُ. فإذا قلت: أَفَعِلَ وَمُفَعِّلٌ وَيُفَعِّلُ قلت: أَوِيومَ وَيُووِمُ وَمُووِمٌ؛ لأن الباء / [٢٠٢ ظ] لا يلزمها أن تكون بعدها ياء كفَعَلْتُ من يَغْتُ، وقد تقع وحدها. فكما^(٢) أُجريت فَيَعَلْتُ وفَوَعَلْتُ مُجْرَى بَيَطَرْتُ وَصَوَمَعْتُ، كذلك جرى هذا^(٣) مُجْرَى أَيْقَنْتُ).

يعني أنك إذا بنيت منه أَفَعَلُ أعني من يوم، فيصير مثل فَيَعِلُ من قمت وهو قِيَوْمٌ، وتقلب الواو فيه فتكون ياء فيقال: قِيَمٌ، وكذلك من أيوم أَيْمٌ، فإذا بنيت الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله أو لما يجب فيه ضم أوله انقلبت الياء التي هي فاء الفعل من يوم واوًا، وصارت مدة، وبطل الإدغام كما بطل في قُوُولٍ إذا كانت لفِيعِلٍ أو فَوَعِلٍ من القول فيما لم يُسَمَّ فاعله "من القول"، وكذلك إذا كان مُفَعِّلٍ أو يُفَعِّلُ قلت يُووِمُ وَمُووِمٌ لضم أوله، وصار الكلام فيه كالكلام فيما لم يُسَمَّ فاعله، وإنما قال سيبويه أَفَعَلْتُ في القياس من اليوم على من قال: أَطَوَلْتُ وأَجَوَدْتُ يعني إذا بني من اليوم أَفَعَلُ على قول من لم يعمل، وأمّا مَنْ أَعَلَ فقال أجاد وأطال فإنه لا ينبغي أفعل؛ لأنه يلزمه ما يثقل بعد الإعلال، ألا

(١) بولاق: وكذلك تقلبها، هارون: كذلك تقلبها.

(٢) ي: كما.

(٣) هذا: ساقطة من ي.

(٤ - ٤) هذه العبارة مكررة هكذا في الأصل، ي.

نرى أنه يلزمه أن يقول فيها سُمِّيَ فاعله أيام ييم، وفيما لم يُسَمَّ فاعله أيام فيلزمه بعد الإعلال ضم الياء وكسرها، فلم يبنوا منه أفعل عل / [٢٠٢ و] الإعلال كما لم يبنوا منه فَعَلَ.

(وإذا قلت أفعل من اليوم قلت أَيْمٌ كما قلت أَيْامٌ)، والأصل أيوم وأيوام، وإنما جاز أن تبني منه أفعل اسماء لأن أفعل يصح في الاسم.

(فإذا كسرت على الجميع) همزت فقلت أَيْائِمٌ؛ لأنها اعتلت هاهنا كما اعتلت في سَيِّد، والياء قد تُسْتَقَلُّ مع الواو). يعني أنك إذا جمعت أَيْم الذي هو أفعل من يوم قلت أَيْائِمٌ فهمزت لوقوع ألف الجمع بين ياء وواو كما همزت في سيد إذا جمعت فقلت سيائد، وأصله سياود، وقد مضى هذا.

قال: (فكما "أجري سيد" مجرى فَوَعَلَ من قُلْتُ، كذلك مجري هذا مجرى أَوَّل) يعني أن فَوَعَلَ من قُلْتُ لو جمعته مجري "مجرى أول فقلت قوائِل" كما قلت أوائِل، والأصل قواوِل وأواوِل، فلما جرى فَوَعَلَ مجرى أفعل كذلك جرى أَيْم وهو أفعل مجرى سَيِّد وهو فيعل؛ لأن أصل أَيْم ياء وواو كما أن أصل سيد كذلك. ثم ذكر افْعَوَعَلَ من قلت وما لم يُسَمَّ فاعله منه، وقد بيناه فيما تقدم.

(١) الكتاب: الجمع.

(٢) في الأصل، ي: أيايم بتخفيف الهزة، وما أثبت من هارون.

(٣) في الأصل، ي: أيايم.

(٤ - ٤) الكتاب: أجريت سيذا.

(٥) مجري: سافطة من ي.

(٦) في الأصل، ي: قوايل.

(٧) في الأصل، ي: أوايل.

هذا باب^(١) قُلِّبَ فِيهِ الْيَاءُ وَآوَا

(وذلك قولك في^(٢) "فُعْلَلٍ من كِلْتُ كُؤَلْلٌ، وفُعْلِلَ إذا أردتَ الفعل كُؤِلَلٌ، ولم تجعلْ هذه الأشياء / [٢٠٣ ظ] بمنزلة بِيضٍ وقد بيعَ، حيث خرجت إلى مثالها "لبعدها من هذا، وصارت" على أربعة أحرف، وكان الاسم منها لا تُحَرِّك ياؤه ما دام على هذه العدة، وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك. فلما كان هذا هكذا جَرى فِعْلُهُ في فِعْلٍ جَرى بُوَطِرَ من البَيْطَرَةِ، "وَأَيْقَنَ يُوَقِنُ، وَأَوْقِنَ"، والاسم يجري مجرى مُوقِنٍ. سمعنا من العرب من يقول: «تَعَيَّطَتِ النَّاقَةُ». وقال:

مُظَاهِرَةٌ نِيًّا عَتِيقًا وَعُوطَطًا... فقد أخكها خَلْقًا لها مُتَبَايِنًا^(٣)

العُوطَطُ فُعْلَلٌ).

يعني إن بُني من الكيل فُعْلَلٌ أو فُعْلَلٌ قلبت الياء وآوا لانضمام ما قبلها وبعدها من الطرف؛ لأن هذه الياء لا تكون في تصارييف هذا البناء إلا ساكنة، ألا ترى أنك إذا قلت فُعْلَلٌ قلت في مستقبله يُفْعِلِلُ، وفي اسم الفاعِلِ مُفْعِلِلٌ، فتجد العين منه ساكنة في جميع هذه الأحوال، ولا يشبه فُعْلَلٌ وفُعْلَلٌ من الكيل بيض وبيع؛ وذلك أن بِيض جمع أبيض

(١) بولاق ٢: ٣٧٧، هارون: ٤: ٣٧٥.

(٢) في: ساقطة من ي.

(٣-٣) ي: هذا أو صارت.

(٤-٤) بولاق: ويوقن.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الكتاب (بولاق ٢: ٣٧٧، هارون ٤: ٣٧٦)؛ لسان العرب (عيط)؛ المتصف ٢: ١٢، ٤٢.

يصف الشاعر ناقة مطارقة الشحم وافرة القوة والجسم لاعتياط رحها وعمقها، وأصل المظاهرة لبس الثوب على الوجه الآخر، والعوطط: اسم مصدر من الاعتياط، وهو ألا تحمل الناقة لسمنها وكثرة شحمها. والأصل فيها عَطِطَ.

والشاهد في قلب الياء وآوا في العوطط لسكونها وانضمام ما قبلها، ونظيره السوود والحول.

والياء قريبة من الطرف، ويبيع [أصله]^(١) فعل بتحريك العين منه، وهو أيضًا قريب من الطرف، فلما كانت الياء في فَعَلَل، وهي عين / [٢٠٣ و] الفعل لا تحرك في تصاريفه أشبه ياء بَيَظَرَ وَأَيَقَنَ، فلما قلت فيما لم يُسَمَّ فاعله وفيما انضم أوله: بُوَظِرَ وَأُوقِنَ وجب أن يقال: كُوَلِّلَ.

وأما العُوطَط الذي ذكره سيويه [فـ]^(٢) إنه من الياء وهو اعطياط رحم الناقة والأتان حبالها وهو بأن لا تحمل، ويقال للناقة والأتان إذا كانت كذلك عائط، قال أبو ذؤيب:

فَرَمَى فَأَنْفَذَ مِنْ نَحُوصٍ عَائِطٍ سَهْمًا فَخَرَّ وَرِيشَهُ مَتَصَمِّعٌ^(٣)

قال أبو عبيدة^(٤): يجمع عائط عَيْطٌ وَعُوطٌ، فمن قال عَيْطٌ فهو كما قال سيويه، وهي بمنزلة بيض، ومن قال عُوطٌ جعلها من الواو بمنزلة سُود، وحيث لا يكون لسيويه حجة في عُوطَط في الاستشهاد على كُوَلِّلَ من الكيل.

(١) زيادة من ي.

(٢) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في: شرح أشعار الهذليين ٢٢٢؛ المفضليات ٤٢٥؛ لسان العرب (صمع، طرر) برواية: ... فَأَنْفَذَ طَرَّتِيهِ الْمَنْزَعُ؛ تاج العروس (صمع)؛ تهذيب اللغة ٢: ٦٠ برواية: ... فَأَنْفَذَ طَرَّتِيهِ الْمَنْزَعُ، والصدر فقط في ١٠: ٦٦٥ برواية: من نجود عائط. وللهللي في جمهرة اللغة ٨٨٧. وبلا نسبة في مقاييس اللغة (صمع). وورد المعجز فقط بلا نسبة في المخصص ٦: ٩٤ (معجم إميل يعقوب ٤: ٣٤٠).

فرمى يعني القانص، النحوص: الحائل التي ليس في بطنها ولد، والعائط: التي اعتاطت رحمها فلم تحمل مستين أو ثلاثًا، فخرٌ يعني السهم، السهم المتصمّع: دفيق الريش، وقيل هو المتلطيخ بالدم.

(٤) ي: أبو عبيد.

هذا باب^(١) ما الهمزة فيه^(٢) في موضع^(٣) اللام من بئات الياء والواو

وذلك نحو^(٤): ساء يسوء، وداء يداء، وجاء يجيء، وشاء يشاء

(اعلم أن الواو والياء لا تُعْلَن واللام ياء أو واو؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون، وإلى الالتباس والإجحاف. وإنما اعتلنا ثانية^(٥) للتخفيف. فلما كان ذلك يصير^(٦) إلى ما ذكرت لك / [٢٠٤ ظ] رُفِضَ.

فهذه الحروف تجري مجرى قَالَ يَقُولُ، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَخَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ. إِلَّا أَنَّكَ تَحَوَّلَ اللَّامُ يَاءً إِذَا هَمَزَتِ الْعَيْنُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ جَاءَ، كَمَا تَرَى هَمَزَتِ الْعَيْنُ الَّتِي هَمَزَتِ فِي بَائِعٍ وَاللَّامُ مَهْمُوزَةٌ، فَالْتَقَتِ هَمَزَتَانِ، وَلَمْ تَكُنْ لَتُجْعَلَ اللَّامُ^(٧) بَيْنَ بَيْنٍ مِنْ قَبْلِ أَنْهَمَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنْهَمَا لَا يَفْتَرِقَانِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا يُلْزَمُهُ الْإِدْغَامُ لِأَنَّهُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنْ التَّضْعِيفَ لَا يَفَارِقُهُ. "وَسَتَرَى ذَلِكَ" فِي بَابِ الْإِدْغَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَلَمَّا لَزِمَتِ الْهَمَزَتَانِ اِزْدَادَتَا ثِقَلًا، فَحَوَّلُوا اللَّامَ وَأَخْرَجُوهَا مِنْ شِبْهِ الْهَمْزَةِ. وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي فَاعِلٍ بِمَنْزِلَةِ جَاءَ. وَلَمْ يَجْعَلُوا هَذَا بِمَنْزِلَةِ "خَطَايَا لَأَنَّ" الْهَمْزَ لَمْ يَعْرِضْ فِي الْجَمْعِ، فَأُجْرِيَ هَذَا مُجْرَى شَاءَ وَنَاءٍ مِنْ شَأَوْتُ وَنَأَيْتُ. وَأَمَّا خَطَايَا فَحَيْثُ كَانَتْ هَمَزُهَا تَعْرِضُ فِي الْجَمْعِ أُجْرِيَتْ مُجْرَى مَطَايَا).

(١) بولاق ٢: ٣٧٧، هارون ٤: ٣٧٦.

(٢-٢) ي: من مواضع.

(٣) نحو: ساقطة من ي.

(٤) ثانية: ساقطة من الكتاب.

(٥) الكتاب: يصيرهم.

(٦) اللام: ساقطة من ي.

(٧-٧) ساقطة من ي.

(٨) ي: خطأ إلا أن.

أما قوله: (الواو الياء لا تعلان واللام ياء أو واو) يعني أن عين الفعل إذا كانت واواً أو ياء، ولام^(١) الفعل واواً أو ياءً صحت عين الفعل واعتلت اللام، وذلك جوى ونوى وحى يحيى، وما أشبه ذلك من قَبَل أن الإعلال تخفيف، ولو أعلّوا العين فسكّنوها وقلبوها/ [٢٠٤و] ألفاً كما فعلوا ذلك بواو قال وياء باع لاجتمعت ألفان واحتاجوا إلى قلب الثانية همزة أو حذفها، فلو حذفوها أدخلوا بالفعل، ولو قلبوها همزة كانوا قد ثقلوها وكثروا تغييرها، وذلك إجحاف، ولو فعلوا التبس بين ما كان همزة في الأصل وبين ما أصله الواو والياء، فإن قال قائل: فإذا كرهوا الجمع بين إعلالين كيف صارت اللام أولى بالإعلال من عين الفعل؟ قيل له: من قَبَل أن عين الفعل متوسطة، وهي منتحية^(٢) عن الطرف، واللام طرف، وهي أولى بالإعلال، وقد مضى هذا في غير موضع من الكتاب.

وإنما أراد سيويه بهذه المقدمة أن يبيّن أن الأفعال الثلاثة التي لاماتها همزات وعيناتها ألفات نحو ما ذُكر من شاء وساء^(٣) وجاء وما أشبه ذلك من باب حوى وأحيا، وأن هذه الهمزات هي أصلية غير منقلبة من ياء ولا واو، وأن سبيل الهمزة في جاء يجيء كسبيل العين في باع بيع، وسبيلها في ساء يسوء كسبيل اللام في قال يقول، وأن اللام من الفعل صحيحة والعين معتلة، فإن اعتلت السين بأن قُلِبَت ألفاً وثُرِكت اللام همزة كما كانت، فإذا بنيت منه اسم فاعل قلتَ جائئ وسائئ/ [٢٠٥ظ] وشائئ، والأصل: جائئ وسائئ، وإنما صار كذلك من قَبَل أن عين الفعل معتلة^(٤) بمنزلته في قال، واسم الفاعل

(١) في الأصل: ولا، وما أثبت من ي.

(٢) في الأصل: منتحية، ومنتحية أي بعيدة عن آخر الكلمة.

(٣) ي: شاء، تصحيف.

(٤) ي: معتل.

من قال قائل ومن هاب هائب بالهمز، فكذلك عين الفعل من جاء وساء هي في اسم الفاعل همزة فتلتقي همزتان في كلمة واحدة، فيجب قلب الثانية على حركة ما قبلها، وهي كسرة، فتقلب ياءً فقليل: جاء ي وشاء ي، هذا قول سيبويه.

وأما الخليل فقد كان يقول: عين الفعل لو قلبناها همزة في اسم الفاعل لاعتلال الفعل كما فعلنا بقائل وهائب، واجتمع^(١) في اسم الفاعل همزتان: إحداهما المنقلبة من عين الفعل، والأخرى لام الفعل، وإذا اجتمعتا لم يكن من تخفيف إحداهما بُدٌّ، وكانت الثانية أولى بالتخفيف والقلب؛ لأنها الطرف، فَتُحَقَّقُ الأولى التي هي عين الفعل في الأصل وليست بهمزة في الأصل، وَتُخَفَّفُ همزة الأصلية، فهذا ليس بالمرضي عند الخليل، بل المرضي عنده أن يكون جاء ي وبابه قد اطرَّد^(٢) فيه القلب لطلب التخفيف، وذلك أننا رأيناهم قد استقلوا هذه الهمزة المنقلبة من الواو والياء في قائل وبائع وهائب وليس بعدها همزة، حتى قَدَّمُوا وأَخْرَوْا فقالوا في شائك شاكَّ و[في] لا^(٣) لا^(٣) لا^(٣)، فلما أَخْرَوْا / [٢٠٥ و] عين الفعل إلى موضع لامة لثلا يلزمهم هذه الهمزة، وفعلوا ذلك بالصحيح فرارًا من هذه الهمزة، وكان قلبهم الواو والياء إلى آخر الكلام، وتقديم لام الفعل فيما يجتمع فيه همزتان أولى، فجاء ي وشاء ي قد نقل عند الخليل عن فاعِلٍ إلى فاعِلٍ.

وقوله: (فالتقت همزتان وإن لم تكن لتجعل بين بين من قبل أنهما في كلمة واحدة) يعني أن جاء ي وإن كان أصله همزتان فلا يجوز تخفيف إحداهما بأن تجعلها بين بين وتحقيق الأخرى، كما جاز أن تجعلها بين بين في قائل وهائب؛ لأن جعل الهمزة بين بين أثر الهمزة

(١) ي: لااجتمع.

(٢) في الأصل: أراد، وما أثبت من ي.

(٣) إضافة من ي.

فيها لأن همزة بين بين هي الهمزة التي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فإذا جعلنا همزة قائل بين بين جعلناها بين الهمزة وبين الياء؛ لأنها مكسورة، والكسرة من الياء، فكما لا يجتمع همزتان في كلمة واحدة كذلك لا تجتمع همزة بين همزتين مخففة؛ لأنها كاهمزتين، فلما كان كذلك لم تخفف إحدى همزتي "جاءي، فتصير بين بين، بل تُجَعَل منقلبة إلى الياء لانكسار ما قبلها.

ومعنى قوله: (ولم يجعل هذا بمنزلة الجمع الواحد) من جهة أنه أثقل من الواحد، ومن جهة أنه لا يقع اللبس / [٢٠٦ ظ] في الجمع كوقوعه في الواحد، ألا ترى أنه لا يجوز في قاضي قاضي كما جاز في عذارى عذارى؟.

قال: (واعلم أن ياءَ فعائل أبداً مهموزة، لا تكون إلا كذلك، ولم تُزَدْ إلا كذلك، وشُبِّهَتْ بفعاعِل).

يعني أن فعائل ليست^(١) تكون إلا جمع فعول أو فعيل أو فعال، ونحو هذا مما يسكن ثالثه من الواو والياء والألف، وقد بينا هذا فيما مضى، فإذا تحركت الياء في الواحد لم تهمزها في الجمع كقولك عَثِيرٌ وعَثَايرٌ وحذِيمٌ وحذايمٌ^(٢)، وإنما قصد المعنى الأول. وقوله: (وشُبِّهَتْ بفعاعِل) يعني بفعاعِل^(٣) ممّا اعتلت عينه لنحو جمع قول وبيع يقال فيها: قوائِلٌ وبيائعٌ مهموزتين لوقوع [ألف]^(٤) الجمع بين واوين وياءين، وقربها من الطرف، وقد بينا [هذا]^(٥) فيما تقدم.

(١) ي: همزتين، خطأ.

(٢) ليست: ساقطة من ي.

(٣) عَثِيرٌ كزُبَيْرٍ، وعَثِيرٌ مثل أميرٍ، وعَثِيرٌ مثل حذِيمٍ: أسماء.

(٤) ي: فعاعِل.

(٥) إضافة من ي.

(٦) إضافة من ي.

قال: (فإذا قلتَ فَوَاعِلَ من جِئْتُ قلتَ جَوَاءً^(١)، كما تقول من شَأَوْتُ شَوَاءً^(٢)، فتجربها في الجمع على حد ما كانت عليه في الواحد؛ لأنك أجريتَ واحدَها مُجَرِّى الواحدِ من شَأَوْتُ).

يعني جوائي، ولا تقل جوايا كما قلت خطأيا؛ وذلك من قِبَل أن همزة جوائي قد كانت موجودةً في جائية فلم تعرض هذه الهمزة في جمع، وصارت بمنزلة همزة شائي ونائي وما أشبه ذلك ممَّا الهمزة فيه عين الفعل، فهمزة / [٢٠٦و] جائي وشائي وإن كانت منقلبة من ياء وواو بمنزلة همزة شاء وناء الأصلية؛ لأنها لم تعرض في جمع.

(وَأَمَّا فَعَائِلٌ من جِئْتُ وَسُؤْتُ فنحو خطأيا^(٣)، تقول: جَيَايا وَسَوَايا).

وذلك أن فعائل إما أن يكون جمع فَعِيل أو فَعُول أو فِعَال، ونحو ذلك مما سكن حرف المد في واحده ولحقته المدة، وإما أن يكون جمع فَعِيل نحو عَثِير وما أشبه ذلك، فإن كان جمع الأول فهو مهموز كما همز جمع سَفِينَة وَعَجُوز وِرِسَالَة، وإن كان من الثاني وقعت ألف الجمع بين ياءين وواو وهي بقرب الطرف فَهْمَزَتْ لذلك، وقد أحكم هذا النحو فيما تقدم، وذكر قول الخليل في جائي وشائي الذي ذكرناه في قلب الهمزة وتقديمها إلى موضع عين الفعل، [وتأخير عين الفعل]^(٤)، واستشهد بقول العجاج^(٥):

(١) في الأصل، ي: جوائي، وما أثبت من الكتاب.

(٢) في الأصل: شوائي، وما أثبت من الكتاب.

(٤) إضافة من ي.

(٣-٣) الكتاب: فكخطايا.

(٥) هو أبو الشعثاء عبد الله بن روية بن لبيد بن صخر السعدي التميمي العجاج (.... - نحو ٩٠هـ)، والد رؤية الشاعر المشهور. راجز مجيد من الشعراء. ولد في الجاهلية وقال فيها الشعر، ثم أسلم وعاش في أيام الوليد بن عبد الملك ففُليح وأُقعيد. وهو أول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد. وكان لا يهجو. وإنما سمي العجاج لقوله: حتى يَبْعُجُ عندها مَن عَجَّجَا. وللعجاج ديوان رجز مطبوع. (طبقات فحول الشعراء ٧٥٣؛ الشعر والشعراء ٥٩١؛ شرح شواهد المغني ٤٩؛ الأعلام ٤: ٨٦).

لا ث به الأشياء والعُبري^(١)

يريد به لاث أي ملتف أي قد [كثُر]^(٢) بهذا الموضع الأشياء والعُبري، والأشياء صغار النخل، والعُبري السدر البستاني، وقال طريف بن تميم العنبري^(٣):

فتعرَّفوني أنني أنا ذاكُم شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعلِم^(٤)

أراد شائك لأنه مأخوذ من الشوكة، فهو فاعل منها، وقد يجوز أن يكون شاكٍ مأخوذاً^(٥) من شاكٍ/[٢٠٧ ظ] بتشديد الكاف، واستثقلوا التشديد فحذفوا^(٦) أحد الحرفين ياء، والشاك مأخوذ من الشكة وهي السلاح التام.

(١) الرجز للعجاج يصف مكاناً خصباً كثير الشجر، في ديوانه ٦٧؛ ورد منسوباً إليه في: شرح أبيات سيويه ٢: ٢٧٠؛ شرح شواهد الشافية ٣٦٧؛ هارون ٣: ٤٦٦، ٤: ٣٧٧؛ لسان العرب (لثي)؛ تاج العروس (لوث)؛ مقاييس اللغة (عبر) ٤: ٢٠٩؛ تهذيب اللغة ٣: ٢٧، ١٥: ١٢٩؛ المخصص ١٦: ٢٠. وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ١٢٩، ٤٩٣؛ والرواية في الموضعين: شاكٍ؛ شرح الشافية ٣: ١٢٨؛ المقتضب ١: ١١٥؛ المنصف ٢: ٥٤، ٣: ٦٦؛ المخصص ١٠: ٢٢٢؛ لسان العرب (عبر) (معجم إميل يعقوب ١٢: ٣٩٥).

ولا ث هو الذي لا ث الشيء أي أداره، ولا ث بالشيء أي أحاط به، الأشياء: صغار النخل واحده أشاء، العُبري: السدر البري الذي لا شوكة به، اللاثي الكثير الملتف. والشاهد في لا ث على أن فيه قلباً مكانياً؛ إذ إن أصله لاو ث فقدمت التاء على الواو فصارت لاثو، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة، ثم أعلت.

(٢) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

(٣) هو طريف بن تميم العنبري بن عمرو بن عبد الله بن جندب بن العنبر، أبو عمرو، شاعر جاهلي مقل، من فرسان بني تميم، قتله أحد بني شيان. (الأعلام ٣: ٢٢٦؛ سبط اللألي ٢٥٠، ٢٥١).

(٤) البيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم في الأصمعيات ١٢٨ برواية: فتوسَّموني؛ شرح شواهد الشافية ٣٧٠؛ الكتاب (بولاق ٢: ١٢٩، ٣٧٨، هارون ٣: ٤٦٦، ٤: ٣٧٨)؛ لسان العرب (عرف). وبلا نسبة في: شرح الشافية ٣: ١٢٨؛ المنصف ٢: ٥٤، ٣: ٦٦؛ لسان العرب (علم). (معجم إميل يعقوب ٧: ١٩١).

وشاك ذو الشوكة وهو السلاح، والمعلم الذي علَّم نفسه في الحرب بعلامة يعرف بها. والشاهد في شاكٍ أصله شاو ك حركت العين لسهولة النطق بعد ألف فاعِل فانقلبت همزة فصارت شائك، وقلبت العين مكان اللام فصارت شاكي، فتحولت الهمزة إلى ياء لتطرفها بعد كسرة فصارت شاكي.

(٥) ي: مأخوذ، خطأ.

(٦) هكذا في الأصل، ي، وأراها: وقلبوا.

قال: (وأكثر العرب يقول: لاثٌ وشاكٌ سلاحُه. فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في^(١) جِثْتُ حين قالوا فاعِلٌ؛ لأن من شأنهم الحذف لا القلب، ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكتتان. فهذا تقوية لمن زعم أن الهمزة في جاء^(٢) هي الهمزة التي تبدل من العين. وكلا القولين حسنٌ جميل).

يعني أن من حذف الهمزة البتة فقال: لاثٌ وشاكٌ حذفوا عين الفعل البتة؛ لأنها كانت قد اعتلت وسكنت في الفعل، ثم وقعت بعد الألف فكرهوا أن يلتقيا وهما ساكنان فحذفوا، وهذا معنى قوله أن تلتقي الألف والياء بعد ألف فاعِل والحرف المعتل، وهذا تقوية لقول الخليل؛ لأنهم إنما حذفوها استقلا للهمزة عليها، وتأخيرها يزيل الهمزة عنها، وأما قول الله عز وجل: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾^(٣) فإنه يحتمل الأمرين جميعاً، يحتمل أن يكون على قول من قال: لاث، وهو في موضع خفض، "ويحتمل أن يكون" على قول^(٤) من قال: لاث.

قال: (وأما فُعائلٌ من جِثْتُ فجِياي^(٥)، ومن سُؤْتُ سُواء^(٦) [٢٠٧و]؛ لأنها ليست همزة تعرض في جمع، فهي كمُفاعِلٍ من شَأوْتُ).

يعني أنا متى بنينا فُعائل من جِثْتُ اجتمعت في آخره همزتان فجُعِلْنَا الأخيرة ياء كراهية لاجتماع الهمزتين، وذلك من قَبْل أن لام الفعل من جِثْتُ همزة، وفي فُعائل همزة زائدة

(١) بولاق: من.

(٢) في الأصل: جاءى، وما أثبت من الكتاب.

(٣) التوبة: من ١٠٩.

(٤ - ٤) هذه العبارة مكررة في الأصل.

(٥) قول: ساقطة من ي.

(٦) في الأصل، ي: جِياي، وما أثبت من الكتاب.

(٧) في الأصل: سواءى، ي: فجِياي وسواي، وما أثبت من الكتاب.

بعد الألف، فيلتقي همزتان، ولم يجوز أن نقول جيايا لأن الهمزة لم تعرض في جمع؛ لأن فُعائل لا يكون جَمْعًا.

قال: (وَأَمَّا فَعْلَلٌ مِنْ جِثْثٌ وَقَرَأْتُ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ: جَبَأَى وَقَرَأَى^(١)، وَفُعْلَلٌ مِنْهَا^(٢)): قَرْنِي وَجَوْنِي^(٣)، وَفِعْلِلٌ: قَرْنِي وَجِيء^(٤)).

يعني فَعْلَلٌ أصله قَرَأَ وَجَبَأَ فاجتمعت همزتان فقلبت الثانية على حركة ما قبلها فقلبتها في فَعْلَلٌ ألفًا، وفي^(٥) فِعْلِلٌ ياء، وأما فُعْلَلٌ فكان الأصل فيه قُرُؤُ، فاجتمعت همزتان والأولى مضمومة، فقلبت الثانية واوًا فصار قُرُؤُ ووقعت الواو طرفًا وقبلها ضمة، ولا يكون في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة، وإذا وقع ذلك في الاسم قلبت الواو ياء وكُسِرَ ما قبلها لتسلم الياء كما قالوا دلو وأدلي كذلك يقال قُرْنِي قلبوا الواو ياء وكسروا الهمزة.

قال: (وليس يكون هاهنا قلبٌ كما كان في جاء؛ لأنه ليس هاهنا شيءٌ أصله الواو ولا الياء فإذا جعلته طرفًا جعلته كياء/ [٢٠٨ ظ] قاضي، وإنما الأصل هاهنا الهمز. فإنما أُجْرِيَّ جاء في قول من زعم أنه مقلوب مجرى لا، حيث قلبوا الواو كراهية الهمزة، وليس هاهنا شيءٌ يُنَمَزُ أصله غير الهمز).

يعني أن من قلب في جائي وشائي^(٦) على ما ذكره من مذهب الخليل لم يقلب في قرني وجيئي؛ لأن^(٧) هاهنا همزتين التقتا وليست منهما واحدة أصلها واو ولا ياء، فيجعل التي

(١) ي: وريء.

(٢) منها: ساقطة من ي.

(٣) هارون: قُرِيَّ وَجُوِيَّ.

(٤) هارون: قِرِيَّ وَجُوِيَّ.

(٥) في الأصل، ي: هي، تحريف.

(٦) ي: وساء ي.

(٧) في الأصل: وأن، وما أثبت من ي.

أصلها الواو والياء طرفاً حتى تصير كياء قاضي وراع، وإنَّما أجري جاء في القلب مجرى لا ث وليس في قرني شيء يهمز، وليس أصله الهمز.

قال: (وإذا^(١)) جمعت قلت "قراء وجبأء"؛ لأن الهزمة ثابتة في الواحد وليست تعرض في الجمع، فأجريت مجرى مشأى ومشأء، ونحو هذا). والذي قاله مفهوم وقد مضى.
(وأما فعاعل من جئت وسوت فتقول^(٢)) فيه سوايا وجبأيا، لأن فعاعل من بعث وقلت مهموزتان^(٣)).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد بينا أن ما وقع ألف جمعه بين واوين أو ياءين لانفتاح ما قبلها، وبعض ما قيل في قوله: ﴿إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّه﴾^(٤) أن تقديره: لم يتسنن، فقلبت النون الثانية ياء، ثم قلبها ألفاً لتطرفها وانفتاح ما قبلها، وحذفها للجزم، ثم جعل / [٢٠٨] مكانها هاء للوقف، كما قال الله عز وجل: ﴿فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾^(٥)، وقال العجاج:

تَقَضَّى البازي إذا البازي كَسَر^(٦)

يريد تقضض وهو الانقضاض، وتقال تقضيت من القضة^(٧). وقوله: رمى فلان آمي من

(١) هارون: فإذا. (٢) ي: قرأى وجبأى.

(٣) ي: فيقول. (٤) الكتاب: مهموزان.

(٥) البقرة: من الآية ٢٥٩. (٦) الأنعام: من الآية ٩٠.

(٧) هو بيت من الرجز للعجاج في قصيدة طويلة يمدح فيها عمر بن عبيد الله بن معمر في ديوانه ١٧، وبعده:

أبصر خربان فضاء فانكدر

ورد منسوباً إليه في المزهري ١: ٤٦٢؛ تاج العروس (ظفر، قضض، كزبر)؛ لسان العرب (سرر، ضبر، ظفر، كسر).
وورد بلا نسبة في تاج العروس (خذلب)، والمعنى تقضى من تقضض أي انكسر دون أن يقع، وكسر أي كسر جناحيه
لشدّة طيرانه وقيل أنقض سقط.

(٨) القضة بالكسر والفتح: الحصى الكبير.

فلان من قولك أمت، وهذا مثل أمل في معنى أمل، وذكر أن التاء مبدلة من الياء، وقد ذكر في غير هذا الموضع أن التاء مُبدلة من الواو، وكلا القولين صحيح، وذلك أن أصل أستوا من السنة، وهي القحط، ومعنى^(١) أصابهم القحط، وأصل سنة سنواه فيمن قال سنوات، فإذا بنوا منها أفعل وجب أن يقال أسنينا، والأصل أسنونا فقلبت الواو ياءً كما يُقال أغزينا وأدنيننا، وهو من الغزو والدنو، وقد مضت علة ذلك فاختراروا التاء كما قالوا أتلج في معنى أولج، وتجاه وتراث، وهذا كله شاذ؛ لأننا نقول في تحبب وتحسس تحبى وتحسسى، وأصل ست سدس وبدل التاء فيه.

وقوله: ("وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير جيد") يعني ترك القلب إلى الياء عربي جيد إذا قلت تظنيت وتسروا، وقد جعل سيبويه الياء من تسريت بدلا من الراء، وأصله تسررت، وهو من السرور فيما قاله^(٢) أبو الحسن الأخفش؛ لأن السرية يُسرُّ بها / [٢٠٩ ظ] صاحبها، وقال أبو بكر بن السراج^(٣): هو عندي من السر؛ لأن الإنسان كثيرا ما يسرها ويسترها عن حرمه^(٤).

(١) هكذا في الأصل، ي، وأراها: والمعنى.

(٢-٢) هذا قول سيبويه، لكنه ورد في «باب ما شذ فابدل مكان اللام والياء لكرهية التضعيف، وليس بمطرده» الكتاب (بولاقي ٢: ٤٠١، هارون ٤: ٤٢٤).

(٣) ي: قال.

(٤) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل، أحد أئمة الأدب والعربية، قيل: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه جماعة، من أشهرهم: أبو سعيد السيرافي، وعلي بن عيسى الرماني، والزجاجي. توفي ابن السراج سنة ٣١٦ هـ. من أشهر مصنفاته: «الأصول»، و«شرح كتاب سيبويه»، و«الموجز»، و«الجميل» (وفيات الأعيان ٤: ٣٣٩؛ البلغة ٢٦٥، طبقات الزبيدي ١١٢، بغية الوعاة ١: ١٢٩؛ الفهرست ٩٢؛ الأعلام ٦: ١٣٦).

(٥) ي: حرمه. يقول ابن السراج في الأصول ٣: ٣٤٢: وَمَا يُسَالُّ عَنْهُ (سُرِيَّةٌ) مَا تَقْدِيرُهَا مِنَ الْفَعْلِ وَهَلْ هِيَ (فُعْلِيَّةٌ) أَوْ (فُعِيلَةٌ) وَمِمَّ هِيَ مُشْتَقَّةٌ؟ والذي عندي فيها أَنَّهَا فُعْلِيَّةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ (السرِّ) لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَثِيرًا مَا يُسِرُّهَا وَيُسَرُّ أَمْرَهَا عَنْ حُرَّتِهِ. وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَقُولُ: إِنَّهَا (فُعِيلَةٌ) مُشْتَقَّةٌ مِنَ (السرورِ) لِأَنَّهَا يُسَرُّ بِهَا.

وقال أبو سعيد رحمه الله: الأولى عندي أن يكون من السر الذي معناه النكاح، وقال غير سيبويه: ليس الأصل فيه تسررت، وإنما هو تسريت بمعنى ركبت سرائها أي أعلاها، وسرأة كل شيء أعلاه، وقال آخر: إنما هو من سریت، والقول ما ذكرناه أولاً أنه من تسررت.

وأما كلا وكل فليس أحد اللفظين من الآخر؛ لأن موضعهما مختلف، تقول: كلا أخويك قائم، ورأيت كلا أخويك، ولا تقول: كل^(١) أخويك قائم، ولا يجوز أن تجعل الألف في كلا بدلا من إحدى اللامين في كل إلا بثبت، ولم يقم الدليل على ذلك؛ ولذلك قال سيبويه: ولا يكون فيه تضعيف والألف في كلا هي لام الفعل كالألف في معًا لا خلاف بين أصحابنا في ذلك، وهو واحد مضاف إلى اثنين كما تقول حجا أخويك، واستدلوا على ذلك بقولهم: كلا أخويك قائم، فيوحدون خبره^(٢)، وكل تضاف إلى المعرفة والنكرة [وتفرد]^(٣) كقولك: كل القوم وكل رجل، وكل قد قال ذلك، ولا تضاف كلا إلا إلى معرفتين، ولا تفرد. وإنما ذكر سيبويه كلا وكل في هذا / [٢٠٩و] الباب^(٤) ليريك أن ألف كلا ليست منقلبة من لام، كما أن ياء تظنيت منقلبة من نون.

واختلف النحويون في ألف كلا هل هي ألف تثنية أم من بنية الواحد، فقال البصريون: كلا موحدة وهو فعل بمنزلة معًا، وأضيف إلى اثنين كما يقال: رجا أخويك وحجا صاحبك، واستدلوا على ذلك بما ذكرناه. ولو كانت الألف علامة التثنية لقلت:

(١) في الأصل: كلا، تحريف.

(٢) في الأصل جزء، وما أثبت من ي.

(٣) إضافة من ي.

(٤) في «باب ما شذ فابدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد» الكتاب (بولا ق ٢: ٤٠١، هارون ٤:

رأيت كلي^(١) أخويك ومررت بكلي^(٢) أخويك كما تقول: رأيت غلامي أخويك ومررت بغلامي أخويك، قال الشاعر:

كَلَا أَبُويْكُمْ كَانَ فَرْعًا دِعَامَةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَضْبَحَتْ نَاقِصًا^(٣)

فَوَحَّدَ كَانَ فَرْعًا دِعَامَةً، وهو خبر كلا. وأنت لا تقول: أبواك كان قائمًا، وقال الفراء: الألف في كَلَا وكلتا للثنية، وتعلق بيت أنشده ولا يعرف قائله، ولا فيه حجة، وهو قوله:

فِي كَلَّتِ رِجْلَيْهَا سُلَامِي وَاحِدَهُ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ^(٤)

وهذا غلط من المحتج به لأنه إضافة^(٥) إلى رجليها، وهما اثنتان، فإن كانت كلتا مثناة^(٦) وهي مضافة إلى اثنتين فالواحدة مضافة إلى واحدة؛ فكان ينبغي أن يقال: في كلت رجليها.

(١) في الأصل: كلا، وأظن الصواب ما أثبت.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٤٩ في قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة، وورد الصدر منسوبًا إليه في لسان العرب (كلا)؛ أساس البلاغة (دعم) برواية: كلا أبونا كان فرع دعامة. وورد البيت بلا نسبة في الإنصاف ٣٥٧؛ وورد الصدر بلا نسبة في الخصائص ٣: ٣٣٥ برواية: كلا أبويكم كان فرع دعامة. والفرع الشريف الرئيس، ودعامة العشيرة سيدها.

(٣) البيت من الرجز في وصف نعامة، وهو لأبي الدهماء في كتاب الجيم ٣: ١٥٠، وورد بلا نسبة في أسرار العربية ٢٨٨؛ لسان العرب (كلا)؛ تاج العروس (كلو)؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٨٣، ٩٣. الإنصاف ٣٥٥؛ مع الموامع ١٣٦. والسلامي واحدة السلاميات، وهي عقد الأصابع. (معجم إميل يعقوب ٩: ٣٦٢) والشاهد في كلت مفرد كلتا على رأي الفراء، جاء بالافراد على اللفظ، وذلك دليل على أن كلا لفظة مفردة وليست الألف فيها للثنية، ولو كانت كذلك لقليل: كانا. والرأي أن الألف حذفت للضرورة.

(٤) ي: أضاف كلت.

(٥) ي: مثنى.

وأما ما حكاه عن أبي الخطاب^(١) أنهم يقولون: هانان يريدون معنى / [٢١٠ ظ] هنين، ففيه مذهبان: أحدهما أن يقال إن سيبويه أراد أن هنانين وإن كان بمعنى هنين فهو لفظ على حياله ليس بمشتق من هن، كما أن كلا ليس بمأخوذ من لفظ كل، والمذهب الآخر أن هن لام الفعل منه واو يجمع هنوات، ولام الفعل من هنانان نون، فصار كأنه في الواحد هन्न، وأبدلت الثانية واوا.

قال: (فلما وافقت اللام مهموزة لم يكن من قلب اللام ياء بُدَّ كما قلبتها في جاء^(٢) وخطايا، فلما كانت تقلب^(٣) وكانت [الهمزة]^(٤) إنما تكون في حال الجمع أجريت مجرى فَواعِل من شَوَيْتُ وحييت^(٥) حين قلت شوايا)

يعني أن فعاعل من جئت وسؤت لامهما مهموزة ووقعت ألف الجمع بين ياءين في حييت، وبين واوين في سؤت فوجب قلب الثانية منهما همزة كما قد بينا ولام الفعل همزة، فاجتمعت همزتان، فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها كما قلبتها في جائي وفي خطايا قبل أن تقلبها ألفا، ثم عملت بها كما عملت في جمع شاوية وجائية، تقول: شواوى وجوائى فتقلب الواو الثانية أو الياء همزة، فتصير الهمزة عارضة في الجمع فتقول: شوايا على ما بينا.

(١) هو عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة، المعروف بالأخفش الأكبر، من كبار علماء العربية من طبقة عيسى بن عمرو ويونس، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وأخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة ومن في طبقتهم، لا تعرف سنة وفاته على وجه التحديد، لكن الزركلي صاحب الأعلام ذكر أنه توفي سنة ١٧٧ هـ. (وفيات الأعيان ٣: ٣٠١؛ مراتب النحويين ٢٣؛ طبقات الزبيدي ٤٠؛ إنباه الرواة ٢: ١٥٧؛ بغية الوعاة ٢: ٧٤؛ إشارة التعيين ١٧٨؛ الأعلام ٣: ٢٨٨).

(٢) في الأصل، ي: جاءى، وما أثبت من الكتاب.

(٣) زاد الكتاب هنا: ياء.

(٤) إضافة من الكتاب.

(٥) الكتاب: وحيوت.

قال: (ومن جعلها مقلوبة فشبهها بقوله شَواع، وإنما يريد شَوَائِع، فهو ينبغي له أن يقول "جَبَاءٌ وشَوَاءٌ"، لأنها هَمَزَتَا الأصل التي تكون في الواحد) قال:

وكانَّ أولَها كِعَابُ مُقَامِرٍ ضَرَبْتُ عَلَى شُزْنٍ فَهَنَّ شَوَاعِي^(١)

يريد شَوَائِع^(٢) يعني: من ذهب مذهب الخليل فجعل الهمزة مقلوبة مقدمة على الياء وجب عليه أن/[٢١١] يقول: جيائي وسوائي؛ وذلك أنهم يقدمون الهمزة التي هي لام الفعل في الأصل إلى موضع العين، فتصير حيثئذ غير عارضة "في جمع"، فلا يقال جيايا يقال جياءى كما يقال في جمع جائية جواءى؛ لأن الهمزة لم تعرض في جمع، وإنما جعلت العين التي أصلها الياء أو الواو طرفاً، فصارت بمنزلة واو شأوت وياء نأيت في فاعِل.

(١-١) في الأصل، ي: جوائي وشوائي، وما أثبت من الكتاب.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأجدع بن مالك في: الاختيارين ٤٧١ برواية: فكان عقراها.. والمعنى على هذه الرواية: فكان عقري للخليل كعاب مقامر ألقى متناثرة؛ الأصمعيات ١: ٦٩ برواية: وكان قتلاها، لسان العرب (شزن، شعا) برواية: وكان صرعها؛ لسان العرب (شيع) برواية: وكان صرعها؛ تاج العروس (شزن، شعو) برواية: وكان صرعها..؛ المؤلف والمختلف ٤٩؛ المعاني الكبير ٥٤ برواية: كان عقراها (لأجدع بن مالك). وبلا نسبة في: جهرة اللغة ٨١١ برواية: وكان قتلاهم؛ سر صناعة الإعراب ٧٤٣؛ المقتضب ١: ٢٧٨؛ المقرب ٢: ١٩٧؛ المتع في التصريف ٣٩١؛ النصف ٢: ٥٧. (معجم إميل يعقوب ٤: ٣٨٤).

وأولها: يريد أوائلها، وكعاب المقامر: رؤوس العظام التي يلعب بها، والشُّزْن: الغليظ من الأرض، والشواعي: المتفرقة، وأحدثها شاعية، والمعنى: كأن أوائل الخيل قداح مقامر ضرب بها على غليظ الأرض فتناثرت. والشاهد في شَواع أراد شَوَائِع، فيه قلب للضرورة على غير قياس كما ذكر ابن عصفور في المقرب، حيث قدمت الياء على العين.

(٣) ي: شوائع.

(٤-٤) مضافة على الحاشية بنفس الخط.

قال: (وأما افعللت من صدئت فاصدأت، قلبها ياء كما قلبها في مُفعلِل، وذلك قولك: مُصدِي^(١)، ويُفعلِلُ يَصْدِي، لم تكن لتكون هاهنا بمنزلة بنات الياء وتكون في فَعَلْتُ ألفاً. "ومن ثم" لم يجعلوها ألفاً ساكنة. كما أنك لم تقل أغزوت إذ كنت تقول يُغزِي، فلم تكن لتجعل فَعَلْتُ منه بمنزلة الهمزة وسائر كبنات الياء، فأجري هذا مجرى رَمَى يرمي. وهذا قول الخليل).

يعني: اصدأت أصل هذه الياء همزة، وذلك أنه من الصداة، افعللت فالهمزة مكررة لأنها لام الفعل، فكان ينبغي أن يقول اصدأت، فكرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة، فخففوا الثانية، ولم يكن تخفيفها كتخفيف الهمزة التي يجوز تخفيفها، وذلك أنهم لم يقولوا اصدأت فيجعلوها ألفاً لانفتاح ما قبلها^(٢) [وجعلوا تخفيفها قلبها]^(٣) إلى الياء،/[٢١٢ ظ]، وكان قلبها إلى الياء أولى بها من قبل أن المستقبل على يُفعل فتقع الهمزة الثانية طرفاً وقبلها كسرة، فقلبوها ياء لانكسار ما قبلها، ثم لزمت هذه الياء في الماضي كما قالوا أغزيت ودانيت، وهو من الغزو ومن الدنو، فقلبوها ياء لأنها تنقلب في المستقبل ياء لانكسار ما قبلها إذا قلت يُفعل ويُفاعِل يغزي ويداني، والأصل يغزو ويدانو، فتقع الواو طرفاً ويوقف عليها ساكنة وقبلها كسرة فتقلب ياء لانكسار ما قبلها وسكونها في الوقف، ثم جعلوا هذه الياء لازمة في كل حال، فقالوا أغزيت والأصل أغزوت.

(١) زاد الكتاب هنا: كما ترى.

(٢) غير واضحة في ي.

(٣) ي: قلبها.

(٤) زيادة من ي.

قال: (وَفَيَا عِلُّ مِنْ سُؤْتُ وَجِئْتُ بِمَنْزِلَةِ فَعَاعِلٍ، تقول: جَيَايَا وَسَيَايَا) والأصل سَوَاوَى^(١) وجيائي، فقلبت ما بعد الألف همزة لوقوع الألف بين ياء وواو أو ياءين على ما مضى من نحو هذا.

قال: (وسألته عن قوله: سُؤْتُهُ سَوَائِيَّةٌ فقال: هي فَعَالِيَّةٌ بِمَنْزِلَةِ عَلَانِيَّةٍ. والذين قالوا سَوَايَةً حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هَارٍ وَلَاثٍ، كما اجتمع أكثرهم على ترك الهمز في مَلَكٍ وأصله الهمزة).

أما سَوَائِيَّةٌ فهي على التمام ولا تغيير فيها، وسَوَايَةً قد حذف منها الهمز على ما ذُكِرَ. قال: (وسألته عن مَسَائِيَّةٍ فقال: هي مَقْلُوبَةٌ. وكذلك/ [٢١٢] أشياء وأشَاوَى. ونظيرُ ذلك من المقلوب قِسِيٌّ، وإنما أصلها قُؤُوسٌ، كرهوا^(٢) الواوين والضميتين. ومثلُ ذلك قولُ الشاعر:

مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي^(٣)

[وإنما أراد: الْيَوْمُ فقال اليمِي]^(٤).

”وصارت الواو ياءً لأن الميم قُدِّمَتْ كما كانت متحركة، فلما تحرك ما قبل الواو انقلبت“، فاضطرَّ إلى هذا).

(١) ي: سِوَاوَى.

(٢) الكتاب: فكروها.

(٣) الرجز لأبي الأخضر الجُمَانِي في مدح مروان بن محمد أو في مدح مروان بن الحكم، ويروى: مروان يا مروان لليوم اليمِي، ويَعْدُه: ليوم رَوْعٍ أو فَعَالٍ مُكْرَمٍ، ورد منسوباً إليه في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ٢٨٠؛ شرح شواهد الشافعية ٦٩؛ اللسان (كرم، يوم). ورد بلا نسبة في: الخصائص ١: ٦٤، ٢: ٧٦؛ المنصف ٢: ١٠٢، ٣: ٦٨؛ الأصول ٣: ٣٣٨؛ الممتع في التصريف ٣٩١؛ المزهرة ٢: ٢٤٨؛ المخصص ١٥: ٧٢؛ برواية: مروان مروان أخا.... واليوم اليمِي الشديد، والشاهد هنا في قلب اليوم إلى اليمِي حيث تأخرت الواو ووقعت الميم قبلها مكسور فانقلبت ياء.

(٤) (٥ - ٥) الكتاب: وإنما أراد اليوم.

(٤) إضافة من ي.

قال أبو سعيد رحمه الله: أما مسائية فهي مفاعلة من ساء يسوء، وعين الفعل واو ولامها همزة، وكان الوجه أن يقال: مساوية فجعلوا اللام من الفعل في موضع عين الفعل لتقلب الواو ياءً للكسرة قبلها كراهية لجمع الواو والهمزة، وهما حرفان مُستقلان، ثم استشهد على ذلك بأشياء من المقلوب، منها قَيْي وهو جمع قوس على فُعُول كما تقول فُلُس وفُلُوس، غير أنهم جعلوا قوس قُسُوَ فقدموا لام الفعل إلى موضع عينه، وجمعوا قَسُوَ على قُسُوَ فوقعت الواو في الجمع طرفاً فقلبوها ياءً وكسروا السين لتسلم الياء كما ذكرنا في عُتِيَّ وجُتِيَّ، كما كسروا القاف اتباعاً للسين وكراهية للخروج من ضمة إلى كسرة، وليس ذلك إلا في الأفعال.

وإن شئت جعلت هذا الاتباع في عَتِي فتقول في عَتِيَّ، وإنما آثروا هذا القلب في قَيْي عندي لأن الباب/[٢١٣ظ] في جمع ما عينه واو إذا كان كثيراً فَعَال نحو ثِيَاب وما أشبه ذلك، وما كان عينه ياء فُعُول نحو: بُيُوت، وعُيُون، وسُيُور، وما أشبه ذلك. فلما جمعوا قوساً وأصلها الواو على غير بابها غَيَّرُوا لفظها، وأيضاً لو لم يقلبوها لقالوا قُؤُوس بضم الواو، فكَرِهُوا ضمَّتين وواوين في جمع، وهذا هو السبب الذي من أجله عدلوا عن جمع ذوات الواو عَيْتاً على فُعُول.

وأما قول الشاعر: «أخو اليوم اليمى» فالأصل فيه: أخو اليوم اليَوْمُ، كما قالوا: إن مع اليوم أخاه غدواً، فقدم الميم بضمها إلى موضع الواو، فصار اليَمُّو، فوقعت الواو طرفاً وقبلها ضمة فقلبت ياءً وكُسِر ما قبلها كما قيل في جمع دلو أدل والأصل أدلِو^(١). قال: («ومثل هذا» أن هذه الواو تعتل في فعلٍ وتُكره، فهي في الياء أجدر أن تُكره، فصار اليوم بمنزلة القُؤُوس).

(١) في الأصل: أدلوا، لعله تحريف.

(٢-٢) الكتاب: ومع ذلك.

يعني أن اليوم لو تركت الواو ولم تُقَلَّبْ لاعتَلَّتْ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويكره
كونها مضمومة، فإذا انضم إلى ضممتها كون الياء من يوم كان أشد للكرهية، فصارت
[الواو]^(١) في اليوم كضمة واو قُؤوس. وأما أشاوى فإنها جمع أشاوة مثل أداة وأداوى،
وهراوة وهراوى، وأشاوة غير مستعملة، ولا هي من لفظ شيء، فزعم
سيبويه/[٢١٣و] أن أشاوة أصلها شياء؛ لأن عين الفعل من شيء ياء ولا مه همزة، فإذا
بنينا منه فعالة مثل هراوة صار شياءة، ثم قُدِّمت الهمزة التي هي لام الفعل إلى موضع
فاء الفعل كما فُعِلَ ذلك بأشياء وأصلها شياء^(٢) عند الخليل وسيبويه، وقد بينا هذا في
كتاب الهمز.

فإذا قدمت الهمزة في "شيء صار أشاية" فقلبت من الياء واوا^(٣) وإنما فعلوا ذلك
لدخول الياء على الواو كثيرًا، وكذلك العلّيا والعلّياء أصلها بالواو؛ لأنه من علا يعلمو،
فالياء والواو يتداخلان للمشاركة التي بينهما. فلما جمعوا أشاوة قالوا أشاوى كما قالوا
أداة.

قال: (ومثل هذا في القلب طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ. فإنما حَمَلَ هذه الأشياء على القلب حيث
كان معناها معنى ما لا يطرّد ذلك فيه، وكان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ، فصارَ
هذا بمنزلة ما يكون فيه الحرف من حروف الزوائد، ثم يُسْتَقُّ من لفظه في معناه ما يذهب
فيه الحرف الزائد).

(١) إضافة رأيتها ضرورية، ي: اليوم.

(٢) ي: شياء.

(٣-٣) ي: شياء صارت أشاية.

(٤) زادت ي هنا: فقليل الياء واوا.

يعني أن القلب إنما يعرف بأن لا يثبت الحرف في تصاريفه على ترتيب القلب، كقولنا إذا صرفنا مسائية في وجوها قلنا: هي من ساء يسوء سوءًا فتجد الواو قبل الهمزة في هذه التصاريف، وكذلك سوائية، فإذا وجدنا في مسائية همزة قبل الواو علمنا / [٢١٤ ظ] أنها قد قُلبت، وكذلك لما رأينا قِسِيًّا لا يطرد فيه تقديم السين في قوس وفي أقواس وقِيَّاس ورجل قَوَّاس ومقوس علمنا أن قسي مقلوب، وكذلك أشاوى لما رأينا الواو فيها لا تطرد في قولنا شيء وأشياء علمنا أن الواو بدل، وكذلك اليمى قد علم باليوم وسائر تصاريفه أن الميم مقدمة. فأما طأمن واطمأن فالأصل فيه اطمأن بتقديم الميم على الهمزة، فطأمن مقلوب، والدليل على أن الأصل اطمأن أننا نجد الميم قبل الهمزة في جميع تصاريفه كقولك اطمأنَّ وطَمَّانٌ وهو يَطْمِئُنْ اطمئنَّانًا، ولا يُصرف طأمن في هذه الوجوه ولا يقال اطمأن^(١) اطمئنَّانًا.

قال: (وأما جَذَبْتُ وَجَبَذْتُ ونحوه فليس فيه قلبٌ، وكلُّ واحدٍ منهما على حَدَثِهِ؛ لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى، ويتصرَّف الفعل فيه. وليس هذا بمنزلة ما لا يطرد ممَّا إذا قَلَبْتَ حروفه عمَّا تكلموا به وجدتَ لفظه لفظًا ما هو في معناه من فَعَلَ أو واحدٍ هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلًا عليه كدخول الزوائد. وجميع هذا قول الخليل).

يعني أن جَذَبَ وَجَبَذَ ليس كل واحدٍ منهما مقلوبًا^(٢) عن الآخر؛ لأنها على هذا النظم في جميع تصاريفهما، تقول: جَذَبَ وَجَبَذَ يَجْذِبُ وَيَجْبِذُ / [٢١٤ و] جَذَبًا وَجَبَذًا فهو جَاذِبٌ وَجَايِذٌ، وليس المقلوب الذي ذكرناه بهذه المنزلة؛ لأننا إذا صرَّفناه وجدناه غير

(١) في الأصل: اطمأن، أظنه تحريفًا.

(٢) ي: بمقلوب.

مطَّرد فعلمنا أنه ليس بأصل للكلمة، ألا ترى أنا إذا صرَّفنا كلمة في مواضع فرأينا بعض حروفها يسقط حكمنا عليه بأنه زائد، فكذلك المقلوب.

قال: (وأما كُلُّ وِكَلَا فمن لفظين؛ لأنه ليس هاهنا قلبٌ ولا حرفٌ من حروف الزوائد يعرف هذا له موضعًا). يعني أن الألف في «كلا»^(١) لم تقلب من إحدى لامِي «كل»، وليس أحد اللفظين مشتقًا من الآخر؛ لأن «كل» له مذهب سوى مذهب «كلا» وليس في معنى واحد، ولا في واحد منهما حرف زائد؛ لأنها على ثلاثة أحرف، فليس فيها زائد.

(١) ي: كلام، تحريف.

هذا باب^(١) ما كانت الياء والواو فيه لامات

(اعلم أنَّهنَّ لاماتٍ أشدَّ اعتلالاً وأضعفُ؛ لأنهنَّ حروفُ إعرابٍ، وعليهنَّ يقع التنوينُ، والإضافةُ إلى نفسك بالياء، والتثنيةُ، والإضافةُ، نحو هَنِيٍّ، فإنما ضَعُفَتْ لأنها اعْتَمِدَ عليها بهذه الأشياء. وكُلُّمَا بَعْدَتَا من آخِرِ الحرفِ كان أقوى لهما. فهما عَيْنَاتٍ أقوى، وهما فَاءَاتٍ أقوى منهما عَيْنَاتٍ ولاماتٍ. وذلك نحو غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن سيبويه قدَّم هذه المقدمة ليرى/ [٢١٥ ظ] أن اللام من الفعل أضعف من العين؛ لِيُعْلَمَ أن ما اسْتَقِلَّ في عين الفعل فهو مُسْتَقِلٌّ في لامه، وليس كل ما اسْتَقِلَّ في لامه يُسْتَقِلُّ في عينه، واحتجَّ لذلك بأن اللام من الفعل يقع عليها التنوين وياء الإضافة للمتكلم، وهي تَكْسِرُ ما قبلها، وياء النسبة - وسماها سيبويه ياء الإضافة - نحو الهَيِّيَّ يعني البصري والتميمي^(٢)، وما أشبه ذلك.

فبسبب هذه العوارض التي تعرض للأواخر كان الإعلال بها ألزم؛ لأن الإعلال أخف من النطق بالحرف على أصله. وأما ما ذكره من قوة فاء الفعل وبعدها من الإعلال فمن قَبْلِ أن فاء الفعل بعيدة من الطرف، وليس قبلها أيضاً شيء يعتمد عليه في الإعلال، ألا ترى أن عين الفعل 'تعل وتلقى حركتها على ما قبلها' كقولنا: يقول ويبيع، وتعل لام الفعل لتحرك ما قبلها كقولنا غَزَى وَغَزِي، ولو سكن ما قبلها صحت نحو: غَزَوْ ودَلُّو.

(١) بولاق ٢: ٣٨٠، هارون ٤: ٣٨١.

(٢) قال ابن بري في اللسان (من): وإذا سألت الرجل عن نسبه قلت المنِّي وإن سألته عن بلده قلت الهَيِّي.

(٣) في الأصل، ي: يعل وتلقى حركته على ما قبله، ولكنه اعتاد تأنيث الحرف، فأثبتناه بالتأنيث، حتى تتحقق الوحدة في كل السياقات.

ثم ذكر ما مضى إلى أن قال: (واعلم أنَّ الواوَ في يَفْعُلُ تَغْتَلُّ إذا كان قبلها ضمةً ولا تُقَلَّبُ ياءً، ولا يدخلها الرفعُ).

يعني أن الواو في آخر الفعل لا يدخلها الضم في حالة الرفع في يغزو ويدعو استثقالا للضمة عليها وقبلها مضموم، كما استقلوا ذلك على عين الفعل وهي أقوى، فقالوا نَوَار ونُور وعَوَان وعُون بالتسكين/[٢١٥و] والأصل نُور وعُون، كما قالوا قَذَال وقُذْل، ونَهَار ونُهِر.

أما الفتحة فمستخفة عليها، تقول: لن أغزو^(١)، وأريد أن أدعوك، كما استُخِفَّت الفتحة عليها وهي عين الفعل كقولك: نُومَةٌ ولُومَةٌ، فالضمة بعد الواو كواو بعدها، والواوَان تثقلان، والفتحة بعدها كالف بعدها، وهي لا تثقل.

قال: (وإذا كان قبلَ الياءِ كسرةٌ لم يدخلها جرٌّ، كما لم "يدخل الواو ضمًّا")

يعني أن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها كالضمة على الواو المضموم ما قبلها في باب طرح الكسرة عليها وتسكينها، يعني ما كان من نحو: القاضي والتوقي وراميك، وما أشبه ذلك.

قال: (ولا يدخلها الرفعُ "إذا" كَرَّةُ الجُرِّ فيها") يعني: ولا يدخل الياء المكسور ما قبلها ضمًّا أيضًا؛ لأن الضم أثقل، فإذا تركوا الكسر كانوا للضم أثقل، ويدخل الفتح عليها كما دخل على واو يغزو؛ لأنه أخف الحركات.

(١) ي: يغزو.

(٢-٢) في الأصل: يدخلها الواو والضم، وما أثبت من الكتاب.

(٣-٣) ي: أيضًا.

(٤) الكتاب: إذ.

قال: ("وأما غَزَوْتُ وَغَزَوْنَ، وَرَمَيْتُ وَرَمَيْنَ"، فإنما جِئْنَ على الأصل لأنه موضع لا تُحَرِّكُ فيه اللام، وإنما أصلها في هذا الموضع السكون، فإنما تُقَلِّبُ أَلْفًا إذا كانت متحرِّكة في الأصل، كما اعتَلَّتْ الياء وقبلها الكسرة^(١)، والواو وقبلها الضمة، وأصلها التحرك).

يعني أن الواو والياء متى سكنتا في موضع لام الفعل باتصال ما يوجب / [٢١٦ ظ] سكونهما^(٢) من تاء المتكلم والمخاطب وضمير جماعة النساء لم يعلا كما يعلن^(٣) إذا سكنتا في موضع عين الفعل نحو: قَوْلٌ وَبَيْعٌ؛ لأنها تقلب أَلْفًا في قال لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك الياء في قاضي وراميك إنما اعتلت لتحرك ما قبلها وهي في موضع حركة، وكذلك الواو في يغزو اعتلت وقبلها ضمة في موضع حركة.

(واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرفٌ مضمومٌ "في الاسم" وكانت حرف الإعراب^(٤) قُلَيْتَ ياءً، وكُسِرَ المضمومُ كما كُسِرَتِ الياءُ في مَبِيعٍ. وذلك قولك: دَلَوْ وَأَذِلْ، وَحَقُّوْ وَأَخِيْ كما ترى، فصارت الواو هاهنا أضعفَ منها في الفعل حين قلت يَغْزُو وَيَسْرُو؛ لأن التنوين يقع عليها، والإضافة بالياء نحو قولك هَنِيٌّ، والتنشئة، والإضافة إلى نفسك بالياء؛ فلا تجد بُدًّا من أن تقلِّبَها، فلما كَثُرَتْ هذه الأشياءُ عليها، وكانت الياء قد تَغْلِبُ عليها لو ثَبَّتْ أبدلوها مكانها؛ لأنها والكسرة أخفُّ عليهم من الواو والضمة. وهي أغلِبُ على الواو من الواو عليها).

(١ - ١) الكتاب: وأما قولهم: غزوت ورميت، وغزون ورمين.

(٢) ي: كسرة.

(٣) في الأصل: سكونها، وما أثبت من ي.

(٤) ي: لا يعلن.

(٥ - ٥) ساقطة من ي.

(٦) بولاق: إعراب.

قال أبو سعيد رحمه الله: يعني أن الاسم متى كان في آخره واو قبلها ضمة وجب قلبها كقولنا في أدلّو أدلّ، وفي أحقّو أحقّ، وليس/[٢١٦و] هو مثل الفعل كيغزو ويدعو؛ وذلك لأن الاسم يلحقه التنوين والنسبة وسائر ما ذكر، فيجب في بعضها تغيير إلى الياء فأثروا قلب الواو ياء في كل حال.

أما النسبة فلو بقينا أدلّ على حالها ثم نسبنا إليها لوجب أن نقول أدلّ فنحذف الواو كراهية للكسرة عليها مع انضمام ما قبلها، وإنما قلبها^(١) أدلّ، ثم ننسب فنقول أدلّ، كما نقول في النسبة إلى قاضي قاضي بحذف الياء، فإذا نسبنا إلى أدلّو بحذف الواو قلنا أدلّوا، وما قبل ياء النسبة مضموم فيجب كسره لتسلم الياء، ولأن ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، فإذا لزم في أدلّو لو تركناها واوًا كسر اللام في حال النسبة فيلحقه الكسر ما يردّه إلى حكم ذوات الياء من الكسر، فجعلوه ياء من أجل ذلك.

فأمّا ياء الإضافة إلى المتكلم فإذا دخلت على هذه الواو فهي لا محالة تنقلب ياء كقوله: هذه أدلي كما تقول: هذا قاضي؛ وذلك أنّا إذا قلنا أدلّو ثم أدخلنا ياء المتكلم لم يصلح أن تكسر الواو استثقالا للكسرة عليها وقبلها مضموم، فإذا سكنت هذه الواو بعدها ياء المتكلم فلا بُدَّ من فتحها لئلا يجتمع ساكنان/[٢١٧ظ] فإذا صار كذلك فقد اجتمعت واو وياء الأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء، وإذا انقلبت ياء كُسر ما قبلها. وأما التنوين والثنية فإنهما غير موجِبَين لقلب الواو ياء في الاسم؛ لأنّا إذا أدخلنا التنوين على أدلّو حذف الواو لسكونها وسكون التنوين، ولا يلحق اللام تغيير فيقول: أدلّ.

وأما الثنية فيقال فيها أدلّوان كما يقال يغزّوان، وإنما ذكر سيويه التنوين والثنية لأنهما من الزوائد في آخر الاسم مع ياء النسبة وياء المتكلم، وما يلحق من الزوائد ما يُثقل ما

(١) في الأصل: قلبها.

يدخل عليه. فإذا كانت الواو أثقل من الياء فالياء أولى بأن تكون مهيأة للزيادة؛ ألا ترى أن ما كان من الأسماء التي تُلحق بالجمع السالم فيكون إعرابها بالواو والياء، ونونها مفتوحة أبداً كقولك: قَنَسْرُونَ وَنَصِييُونَ وَسَنُونَ، ومتى جعلنا الإعراب في النون جعلناها ياءً على كل حال كقولك: سَنِينَ وَقَنَسْرِينَ، وما أشبهها.

قال: (فإن كان قبل الواو ضمة ولم تكن حرف إعراب ثَبَّت، وذلك نحو: عُنْفُوان^(١)، وقَمَحْدُوة^(٢)، وأَفْعُوان^(٣)، لأن هذه الأشياء التي وقعت على الواو^(٤) وقعت هاهنا على الهاء^(٥))

يعني أن الاسم إذا كان في آخره/[٢١٧و] واو مضموم ما قبلها، وكان بعد الواو هاء تأنيث وألف ونون أو غير ذلك مما يقع الإعراب عليه لم يجب قلبها، وذلك من قِبَل أن الذي أوجب قلب الواو ياءً في أدلٍ إنها هو ما يلحقه من التنوين والثنية والإضافة التي هي النسبة، والإضافة إلى ياء المتكلم كما ذكر سيبويه، وليس ذلك في الاسم الذي بعد واو الطرف منه ما يقع عليه الإعراب، وقالوا قُلُنُسوة، ثم قالوا في الجمع القَلَنَسِي لَمَّا بطلت الهاء ووقع الإعراب على الواو، قال^(٦) الراجز:

لا صَبَرَ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسٍ^(٧) أَهْلِ الرِّياطِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنَسِي^(٨)

(١) عنفوان الشباب: أول بهجته.

(٢) القَمَحْدُوة: الهنة الناشزة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا، وجمعها القماحد.

(٣) الأفْعُوان بضم الهمزة والعين: ذكر الأفعى، والجمع الأفاعي.

(٤) زاد الكتاب بعد ذلك: في أدلٍ ونحوها.

(٥) زادت هارون هنا: والنون.

(٦) في الأصل: بعيس، وما أثبت من ي.

(٧) ي: وقال.

(٨) ورد الرجز بلا نسبة في: شرح المفصل ٥: ٤٩٣؛ الكتاب (بولاقي ٢: ٦٠، هارون ٣: ٣١٧)؛ المقتضب ١: ٣٢٤؛

المنصف ٢: ١٢٠، ٣: ٣؛ لسان العرب، تاج العروس (عنس، قلنس، ربط)؛ ورد العجز فقط في الخصائص ١: ٢٣٥؛

تهذيب اللغة ٨: ٤٠٨ والرواية في كل المصادر ما عدا شرح المفصل: لا مهل. (معجم إميل يعقوب ١٠: ٣١٣

برواية: لا مهل..). وعنس قبيلة من اليمن، الرياط جمع ربطة وهي نوع من الثياب، والقَلَنَسِي جمع قَلَنَسوة وهي

غطاء للرأس، والراجز يخاطب ناقته قائلاً: لا أرفق بك حتى تبلغي هؤلاء القوم من مرتدي الرياط والقَلَنَسِي.

وإذا سكن ما قبل الياء والواو جَرَّتَا بوجوه الإعراب مجرى المعتل نحو ظَنِّي ودَلُّو؛ لأنه لا يجتمع ياء وكسرة ولا واو وضمة، ولم يكن ما قبله مفتوحاً فتقلب الياء والواو ألفاً، وأيضاً فإن الاعتلال يلحق الطرف على حسب ما قبله، فإن كان مفتوحاً انقلبت ألفاً كقولك: ملهَى وعَصَا، وإن كان مكسوراً انقلبت ياءً كقولك: ملهِي وقاضي، وما أشبه ذلك؛ لأنه صار ما قبله يعلّه "ويجذبه إلى نحو حركته فإذا كان ما قبله ساكناً" ساكناً بطل عنه تدبير غيره له، وقام بنفسه فصار كسائر الحروف، وهذا نحو قول سيبويه، وقويت حيث ضعف/[٢١٨ظ] ما قبلها.

قال: ("ومن ثم قالوا: مَغْرُؤٌ وَعُتُؤٌ").

يعني: إنما قالوا مَغْرُؤٌ وَعُتُؤٌ من قَبْلِ أن الواو المشددة واوان: الأولى منهما ساكنة؛ فصار مَغْرُؤٌ بمنزلة دَلُّو وعَزُّو، ومنهم من يقول مغزِي يشبهها بأدَلُّو لانضمام ما قبل الواو وهي طرف، وليس بينها وبين الضمة إلا الواو الساكنة المدغمة فيه، وليست بحاجة حصين إلا أن الوجه مَغْرُؤٌ.

قال: (والوجه في الجمع الياء، وذلك^(١): تُدِيّ وَعُصِيّ وَحَقِيّ^(٢)) وقد بينّا هذا فيما مضى حين^(٣) ذكرنا العُتُؤَ مصدراً وجمعاً، وأدخل تُدِيّ في هذا الباب وليس منه لأنه جمع تُدي من ذوات الياء، وهي على فُعُول، وتقدير تُذوي، وقلبُ الواو ياءً يلزم لاجتماعها وسكون الأولى منهما، و^(٤) لأنها جمع، والذي عندي أنه إنما ذكر تُدِيّ لأن العرب قد

(١ - ١) كان على حاشية الصفحة مواز لهذا السطر، وهذا موضعه.

(٢ - ٢) هارون: ومن ثم قالوا: مغزؤ كما ترى وعتؤ فاعلم.

(٣) زاد الكتاب: قولك.

(٤) وحقي: ساقطة من هارون.

(٥) في الأصل: حتى، وما أثبت من ي.

(٦) في الأصل: لا، وأظن ما أثبت هو الأصح.

جعلت ذوات الباء في^(١) هذا الباب كذوات الواو على لفظها حتى سَوّت بينهما فيما كان شاذًا منه، فقالوا: إنه لينظر في نُحُو كثيرة، وهو جمع «نَحْو» من ذوات الواو، وقالوا إنهم فُتُو صدق وهو جمع فتى وفتيان، وقال الشاعر:

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنَّ^(٢) ثَوْبِي شَمَالَاتُ

فِي فُتُو أَنَا رَأَيْتَهُمْ مِنْ كِلَا عَزْوَةٍ مَاتُوا^(٣)

/ [٢١٨و] قال: (فإنما لَزِمَتْهَا الباء حيث كانت الباء [تدخل]^(٤) فيما هو أبعدُ شَبْهًا [يعني صِيَم]^(٥)، يعني أنهم لما قلبوا الواو ياءً في صُرُوم فقالوا صِيَم وهي عين الفعل بعيدة كانوا لقلبها في عُنْيٍ ألزم، وقد ذكرناه فيما مضى. قال^(٦): ويكسرون أول الحرف لما بعده نحو حِقْيٍ وثِدْيٍ، والأصل الضم، ولكنهم كسروه اتباعًا، ولثلا يخرجوا من ضمة إلى كسرة على ما تقدم.

(١) ي: وفي، خطأ.

(٢) في الأصل: نرفعا، وما أثبت من رواية هذا البيت في كل المصادر التي أوردته.

(٣) ورد الأول منفردًا في مصادر كثيرة واستشهدوا به على إدخال النون في ترفعن ضرورة، أو على وقوع الماضي بعد رب، وكذلك ورد الثاني منفردًا، وحرصًا منا على عدم الإسهاب ذكرنا المواضع التي ورد فيها البيتان معًا، فالبيتان من المديد، وهما لجذيمة الأبرش في: الخزائن ١١: ٤٠٤ برواية: أنا كالنهم.... في بلايا عورة باتوا؛ الاختيارين ٧١٨ برواية: ترفعن ثوبي، أنا رابنهم؛ شرح أبيات سيويه ٢: ١٩١؛ شرح شواهد المغني ١٣٤، ١٣٥ (المطبعة البهية)، واسم الشاعر عنده جزيمة بن مالك المعروف بالأبرش، والرواية فيها بنفس رواية الاختيارين؛ إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٣٠٦، ٣٠٨، ورواية الثاني لديه: في شباب أنا رابنهم هم لدى العورة صُمَات، ولا شاهد في هذه الرواية (معجم إميل يعقوب ١: ٥١٢). والعلم: الجبل، شمالات جمع شمال وهي ريح، وأوفيت أي أشرفت، الرابعي: الذي يرقب الأعداء لجماعته، والمعنى على رواية أنا رابنهم: أن الشاعر يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من عدو، فيكون طليعة لهم، يرقب هؤلاء الفتية وينظر ما يصيبهم من التعب.

والشاهد في فُتُو جمع شاذ لفتى.

(٥) إضافة لازمة أيضًا من الكتاب.

(٤) إضافة ضرورية من الكتاب.

(٦) القول لأبي سعيد.

قال: (وقد^(١) قالوا: يَسْنُوها [المَطْرُ]^(٢)، وهي أرضٌ مَسْنِيَّةٌ. وقالوا: مَرَضِيٌّ وإنما أصله الواو. وقالوا: مَرَضُوْ فُجاءوا به^(٣) على الأصل والقياس^(٤)). وهذا مثل معزُو الذي ذكرناه، وجواز الياء فيه كجوازها في مغزي.

ثم ذكر حكم الواو والياء إذا وقعتا^(٥) طرفاً بعد الألف، وقد ذكرناه. وإنما قلبت الهمزة في نحو سقاء وشقاء أن ما قبل الألف مفتوح، والألف حرف ساكن لم يعتدوا به فحملوا الواو والياء على انفتاح ما قبل الألف فلزمهم أن يقلبوها ألفاً كما قلبوا عَصاً ورَحَى، فلم يكن قلبها ألفاً^(٦) للألف التي قبلها على ما شرحناه. قال: (وألزموها الاعتلال في الألف لأنها بعد الفتحة أشد اعتلالاً. ألا ترى أن الواو بعد الضمة تُثَبَّت في الفعل وفي قَمَحْدُوْةٍ، وتدخلها^(٧) الفتحة، والياء بعد الكسرة تدخلها الفتحة ولا / [٢١٩ ظ] تُغَيَّر فتُحوَّل من موضعها. ومما بعد الفتحة لا تكونان إلا مقلوبتين لازماً لهما السكون).

قال أبو سعيد رحمه الله: أراد^(٨) سيويه بهذا أن الفتحة توجب من الاعتلال أكثر مما توجبه الضمة والكسرة لما بعدهما؛ لأن ما بعد الضمة وما بعد الكسرة من الياء [نحو]^(٩) يغزو ويرمي قد يكون متحركاً مفتوحاً كقولك: لن يغزو ولن يرمي، وما بعد الفتحة لا يكون متحركاً نحو رحي ويخشى وما أشبه ذلك، فالإعلال سقاء وقضاء وعطاء ألزم بسبب الفتحة على ما ذكرناه.

-
- | | |
|---|------------------------------------|
| (١) قد: ساقطة من هارون. | (٢) الزيادة من ي، الكتاب. |
| (٣-٣) ي: على القياس. | (٤) في الأصل: وقعت، وما أثبت من ي. |
| (٥) في الأصل: ألف. | (٦) هارون: وتدخلها. |
| (٧) في الأصل: أراك، تحريف، وما أثبت من ي. | |
| (٨) إضافة من ي. | |

فإن قال قائل: قد ذكرتم أن الواو والياء إذا وقعتا طرفاً وقبلهما ساكن أنهما يصحان ويتحركان كظبي وغزو فلم أعلم أعللتم الواو والياء بعد الألف وهي ساكنة قيل له: هذه الألف زائدة، وإنما يُقدَّر دخولها بعد ما لزم الحرف الإعلال كأن سقاء وعطاء أصلهما سقي وعطو فلزم الواو والياء الإعلال بتطرفهما وتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم دخلت الألف فلم تحل بين الفتحة وحرف العلة، ولم تمنع من الإعلال. والحرف الساكن في ظبي وغزو ودلو لا يقدر فيه هذا التقدير لأنه أصلي لا يقدر سقوطه.

قال: (ولا يكون هذا في دَلُو وظَبِي/ [٢١٩و] ونحوهما؛ لأن المتحرّك ليس بالعين، ولأنك لو أردت ذلك لغيّرت البناء وحركت الساكن).

يعني أن انفتاح الظاء من ظبي والذال من دلو لا يوجب إعلال الياء والواو؛ لأن الحرف الساكن الذي قد حال بينهما ولا يشبه الحرف الساكن في هذا الألف في سقاء وقضاء وعطاء وما أشبهه؛ لأن الحرف الساكن في ظبي ودلو هو عين الفعل، وفي سقاء وعطاء زائد كما ذكرنا، ولو عللنا الياء من ظبي والواو من دلو لحركنا الساكن منها إذا كان محتملاً للتحريك كما تقول: أقام يقيم، وأبان يبين، وأصله أقوم^(١) وأبين، وليست الألف في سقاء وعطاء كذلك لأنها لا تحتل الحركة، فإذا أُعِلَّ ما بعدها صير همزة، ولو غيرنا الساكن في ظبي ودلو لتغير البناء وأشبه فعل نحو رحي وعصا فاعرفه إن شاء الله. قال سيبويه رحمه الله: (واعلم أن هذه الواو لا تقع قبلها أبداً كسرة إلا قُلبت ياء. وذلك نحو: غازٍ وغُزي^(٢)). لأن هذه الواو إذا وقعت طرفاً وقِفَ عليها بالسكون وقبلها كسرة، وكل واو ساكنة قبلها كسرة تنقلب ياء لا محالة.

(١) في الأصل، ي: قوم، تحريف.

(٢) زاد الكتاب: ونحوهما.

قال: (وسألتُه عن قوله غَزِيَّ وشَقِيَّ إذا خُفِّت في / [٢٢٠ ظ] قول^(١) من قال غَضَرَ وعَلِمَ ذاك^(٢) فقال: إذا فعلتُ ذلك تركتها ياءً على حالها، لأنَّ إنما خُفِّتُ ما قد لزمته الياء، وإنما أصلها التحريك وقلب الواو، وليس أصل هذا بفُعِلَ ولا فَعَلَ. ألا تراهم قالوا: لَقَضُوا الرجلُ،^(٣) ثم قالوا: لقَضُوا الرجلُ فلما كانت مُحَفَّفَةً مما أصله التحريك وقلب الواو لم يغيروا الواو^(٤). ولو قالوا: غَزَوْ وشَقَّوْا لقالوا: لَقَضِيَ [الرجل]^(٥)).

اعلم أن الحرف متى لزمه البدل إلى حرف آخر لِعِلَّةٍ أوجبت البدل صار بمنزلة حرف من الكلمة، وثبت فيها وإن زالت العلة الموجبة للبدل ما لم تُغَيَّر الكلمة عن معناها في نفسها، فمن ذلك أنا نقول: أَغَزَيْتُ ودَانَيْتُ، والأصل أَغَزَوْتُ^(٦) ودَانَوْتُ، ولكن الواو تنقلب في المستقبل ياء في قولك يُغَزِي وَيُدَانِي لانكسار ما قبلها فجعلت في الماضي كذلك، وإن لم يكن ما قبلها مكسوراً لأن الماضي والاستقبال ليس باختلاف معنى، ألا ترى أن المستقبل يصير ماضياً إذا أتى عليه زمان كونه، وكذلك هما يُغَزِيَان^(٧) وَيُدَعِيَان؛ لأن الماضي قد لزم فيه القلب تقول: غَزِيَّ ودُعِيَّ للكسر الذي قبله فجُعِلَ في المستقبل كذلك، فإذا كان القلب الذي يجب في المستقبل يجري في الماضي، والذي / [٢٢٠ و] يجري في الماضي يلزم في المستقبل على ما بيَّنا. والذي بين الفعل التام الحركات والفعل الذي خُفِّفَ بعض حركاته والاستقبال أقرب، وذلك قولك غَزِيَّ وشَقِيَّ إذا خففناه

(١) الكتاب: لغة.

(٢) ذاك: ساقطة من الكتاب.

(٣-٣) ساقطة من هارون.

(٤) الواو: ساقطة من ي.

(٥) إضافة من ي.

(٦) في الأصل: اغزيت.

(٧) ي: يغزيان.

قلنا غَزِيَّ وشَقِيَّ، ولم تردّ الواو التي انقلبت منها ياء، كما لم تردها في يغزيان ويشقيان لأن غزي وشقي أولى أن يحمل على غزي وشقي من حمل يغزي ويشقي عليه إذ كان معناهما وزمانهما واحداً. وكذلك لقضو الرجل في باب التعجب "قَلَبَتِ الياء واوًا" لانضمام ما قبلها، فإذا سَكَّنَّاها تخفيفاً بقيت الواو كما بقيت الياء في غزي، فهذا أحكم الحرف الذي يبدل، ثم يعرض لهذا المخفف - أعني غزي ورضي - ما يخالف حكم غزي ورضي، وذلك أنا إذا^(١) جمعنا فألحقنا ضمير المذكرين الواو قلنا في المخفف غزبوا ورضبوا فأثبتنا^(٢) الياء ولم^(٣) نحذفها، ولو أدخلنا على غزي ورضي لحذفت الياء فقلنا رضوا وغزوا. فإن قال قائل: فقد فرقتم بين حكم المخفف والمشبع في الجمع فهلا فرقتم بينهما في رد الواو، قيل له: إنما فَرَّقْنَا بينهما في الجمع لأننا إذا ألحقنا رضي وغزي علامة الجمع وهي الواو سكنت الياء استثقلاً لضمها وقبلها كسرة، فاجتمع ساكنان: الواو، والياء فأسقطنا الياء/[٢٢١ظ] لاجتماع الساكنين، وضممنا قبل الواو لتسلم علامة الجمع، ومتى قلنا رضي وغزي^(٤) ثم جمعنا لم نحذف شيئاً؛ لأن الياء إذا انضمت وقبلها ساكن لم تُسْتَقَلْ، فلم نحتج^(٥) إلى تسكين الياء إذا سَكَّنَّا ما قبلها، وما حذف لاجتماع الساكنين من كلمة واحدة يعود إذا لم يجتمع ساكنان كقولك: غلاما الرجل فتسقط ألف الوصل في اللفظ لاجتماع الساكنين، وكذلك: هذان عبدا الله، وهؤلاء مسلمو^(٦) البلد بسقوط الواو، فإذا زال اجتماع الساكنين عاد الحرف في اللفظ كقولك: غلاما زيد ومسلمو^(٧) بلدك، ألا ترى أنك إذا نسبت إلى ناجية أو إلى قاضي قلت ناجي وقاضي، فإذا

(١ - ١) في الأصل: قلبت الواو ياء، وما أثبت من ي.

(٢) في الأصل: إنما، وما أثبت من ي.

(٣) ي: فأثبت.

(٤) ولم: مكررة في الأصل.

(٥) ي: يُحْتَج.

(٦) في الأصل: وغزو، وما أثبت من ي.

(٧) في الأصل: مسلموا، خطأ.

رَحَّتْهُ قَلْتَ يَا قَاضِي وَيَا نَاجِي، وذلك إنها حذفت الياء التي في قاضي وناجية لاجتماع الساكنين: ياء قاضي، والياء الأولى من ياء ي النسب، فلَمَّا حَذَفَتْ ياء ي النسب للترخيم عادت الياء التي ذهبت لاجتماع الساكنين. مثل ذلك الحركة إذا دخلت بسبب حرف ثم زال ذلك الحرف زالت الحركة كقولك: دجاجة بيوض، ودجاج بيض، فإذا خَفَّفْنَا فَسَكَّنَا الياء قلنا دجاج يَبِيض فكسرنا الباء لسكون الياء حتى تسلم. فإذا حَرَكْنَا الياء زالت الكسرة، وكذلك لو بنينا من / [٢٢١و] جِئْتُ فَعَلٍ لَقَلْنَا جِيءٌ على مذهب الخليل وسيويه، ومتى خَفَّفْنَا الهمزة قلنا جِيءٌ، وذلك أن الأصل في جِيءٌ جِيي وكسرنا الجيم لتسلم الياء كما قلنا في يَبِيض لسكون الياء، فإذا أَلْقَيْنَا حركة الهمزة على الياء تحركت الياء فعادت ضمة الجيم التي هي لها في الأصل. وإذا بنينا منه فَعَلٌ قلنا جُويءٌ والأصل جِيي وقلبنا الياء واوًا لانضمام ما قبلها وسكونها وبعدها من الطرف، كما قلبناها في عُوطَطٌ^(١) وكُوَلَلٌ^(٢)، وهو فعلل من الكيل، فإذا خَفَّفْنَا الهمزة أَلْقَيْنَا حركتها على الواو فتحركت فرجعت إلى الياء، ألا ترى أنك تقول موقن والأصل مُيَقِن فتقلب الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فإذا صغرت أو جمعت قلت مُيَقِن ومِياقن لتحرك الياء، وتقول في تصغير لِيَّة لَوِيَّة، وذلك أن الأصل في لِيَّة لَوِيَّة، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وكون الياء بعدها، فإذا صَغَرْنَاهَا تحركت فعادت الواو، وليس شيء من ذلك بمنزلة غزِيء؛ لأن الواو إنها قلبت للكسرة فصارت كأنها من الياء، ولزمتها الياء كما [لزمت] ^(٣) اغزيت بسبب يغزي.

(١) تعوّطت الناقة: إذا حمل عليها الفحل فلم تحمل، وناقاة عاظم وعوطط: إذا لم تحمل السنة المقبلة.

(٢) على فعلل يُفَعِّل من الكيل، فيأ عينه ياء.

(٣) إضافة من ي.

هذا باب^(١) ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب

(وذلك قولك: الشقاوة، والإداوة، والإتاوة، والنقاوة، والنقاية،/[٢٢٢ظ] والنهائة.

قويت حيث لم تكن حرف إعراب).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد كنّا بيننا أن الياء والواو إذا وقعتا بعد ألف أنها تقلبان همزة، وإذا اتصلت بهما هاء أو غيرها مما يقع الإعراب عليه أقرتّا على لفظهما، وكذلك الواو إذا وقعت طرفاً^(٢) وقبلها ضمة قلبت ياء كأدلي وأحق، فإذا اتصل بها ما يقع عليه الإعراب لم تقلب نحو عرقوة وقلنسوة بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع.

فأما قولهم صلاة وعباءة وعظاءة فالأصل فيها صلاي وعظاي وعباي فهمزت هذه الياءات بوقوعهن طرفاً بعد ألف، ثم دخلت الهاء عليهن بعد انقلابهن همزات.

ومن قال: صلاة وعباية وعظاية لم يقدر^(٣) الياء منفصلة من الهاء، وكأن بنية الكلمة وقعت على التأنيث في أوليتها كما قالوا النهاية والنقاية، ومثل عطاءة وصلاة قولهم مسنية ومرضية للمؤنث، والأصل مسنو ومرضو لأنه من سنوت ومن الرضوان، ووقعت الواو طرفاً فشبهوها بعتي وأدلي، وقد فسر هذا. ثم دخلت هاء التأنيث عليها بعد انقلاب الواو ياءً بوقوعها طرفاً، ولو لم يقدر سقوط الهاء لم يجوز قلب الواو لأنها لم تقع طرفاً، وكانت/[٢٢٢و] تكون بمنزلة قلنسوة.

قال: (وأما من قال صلاة وعباية فإنه لم يجز بالواحد على الصلاة والعباء، كما أنه إذا قال خصبان لم يثنّ على الواحد المستعمل في الكلام. ولو أراد ذلك لقال خصبان).

(١) بولاق ٢: ٣٨٣، هارون ٤: ٣٨٧.

(٢) ي: ظرفاً، تصحيف.

(٣) في الأصل: لم تقدر.

يعني أن صلاة وعبادة ليست بتأنيث عباء وصلاه؛ لأنها لو كانت تأنيث عباء وصلاه لقليل عبادة وصلاة، ولكنها جاءت على غير المذكور المستعمل، كما أن قولهم خصيان ليس بتثنية خصية المستعملة^(١) في الكلام، بل هي تثنية خصي، وإن كان خصي لا يستعمل في الكلام، ومثل هذا كثير في كلامهم، ألا تراهم قالوا افتقر الرجل فهو فقير وفقر من فقر، وفقر يستعمل.

وقولهم في جمع ذكر مذكير، ومذاكير إنما هو جمع مذكار، ومذكار لا يستعمل، وكذلك محاسن وملامح إنما هي جمع محسن وملمح، وإن كانا لا يستعملان، ومثل: خصيين أليان تثنية ألية، قال الشاعر:

يَرْتَجُّ أَلْيَاهُ اِرْتِجَاجَ الْوَطْبِ^(٢)

وقال آخر:

كَأَنَّ خُصْيِيَهُ مِنَ التَّدَلُّدِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(٣)

(١) في الأصل: المستعمل، وما أثبت من ي.

(٢) ورد الرجز بلا نسبة في: نوادر أبي زيد ٣٩٣؛ شرح الرضي على الكافية ٣: ٣٥٩؛ تاج العروس (خصوص)، وبرواية: ترتج في: أدب الكاتب ٤١٠؛ اللسان (خصا، ألي)؛ تاج العروس (ألي)؛ جوهرة اللغة (٢٤٧، ٩٩١)؛ المقتضب ٣: ٤١؛ المقرب ٢: ٤٥؛ المنصف ٢: ١٣١. (معجم إميل يعقوب ٩: ١٢٩، برواية: ترتج).

الوطب: الثدي العظيم (ج) أوطب وأوطاب ووطاب وأوطاب.

الشاهد في ألياه مثني ألية، جاء في اللسان: والخُصْيَةُ الْبَيْضَةُ... وإذا ثُنِيَتْ قُلْتُ خُصْيَانٍ لَمْ تُلْحَقْهُ التَّاءُ وكذلك الْأَلْيَةُ إذا ثُنِيَتْ قُلْتُ أَلْيَانٍ لَمْ تُلْحَقْهُ التَّاءُ وهما نادران قال الفراء كل مقرونين لا يفترقان فلك أن تحذف منهما هاء التأنيث، وتلك لغة من قال في المفرد ألي.

(٣) ورد الرجز بلا نسبة في: المنصف ٢: ١٣١؛ المقرب ٢: ٤٥؛ لسان العرب (ثني، هذل)؛ تاج العروس (هذل) برواية: من التهذل، وورد الأول فقط وبلا نسبة في: لسان العرب، تاج العروس (دلل).

وتدلل الشئ وتزدرد إذا تحرك مدلياً، ثنا حنظل أي اثنان من الحنظل. والشاهد في خصييه، مثني خصية على غير القياس، على لغة من قال في أفرادها خصي.

قال: (وسألته عن الثَّانِيَيْنِ فقال: هو بمنزلة النِّهَاية؛ لأن الزيادة في آخره لا تفارقه، فَأُشْبِهَتْ الهاء؛ ومن ثَمَّ قالوا مَذْرَوَانِ، فجاءوا به على الأصل / [٢٢٣ظ]، "لأن ما بعده من الزيادة لا يُفَارِقُهُ".

وإذا كان قبل الياء والواو حرفٌ مفتوحٌ وكانت الهاء لازمة لم يكن إلا بمنزلتها لو لم تكن هاءً، وذلك نحو: "عَلَاةٌ"، وَهَنَاقَةٌ، وَقَنَاقَةٌ. وليس هذا بمنزلة قَمَحْدُوَةٍ؛ لأنَّها حيث فُتِحَتْ وقبلها الضمة كانت بمنزلتها منصوبةً في الفعل).

قال أبو سعيد رحمه الله: أما الثَّانِيَانِ فهذه الياء وقعت بعد ألفٍ واتصلت بها علامة التثنية، فلم يجب قلبها همزة؛ لأن واحدها لا يفرد، "كما أن هاء النِّهَاية لما اتصلت بالياء ووقع الإعراب عليها لم يجب قلبها همزة لأن واحدها لا يفرد". و«الثَّانِيَانِ» حبلان أحدهما مشدود مع الآخر أو حبل واحد يُعْطَفُ في الشد حتى يصير كحبلين، يقال: عقلته بثنائين، ومثله مما لا يُقَلَّبُ للزوم علامة التثنية له قولهم مَذْرَوَانِ، وهما طرفا الألية، قال الشاعر:

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مَذْرَوِيهَا لِيَتَقَتَّلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا^(١)

(١ - ١) ي: لأن الزيادة في آخره لا تفارقه.

(٢) ي: قولك.

(٣) الكتاب: العلاة.

(٤) وقناة: ساقطة من ي.

(٥ - ٥) تكرر في الأصل بعد ذلك جملة: كما أن هاء النِّهَاية.... إلى: لم يجب قلبها همزة.

(٦) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ٢٣٤ يهجو فيه عُمارة بن زياد العبسي، ورد منسوباً إليه في: الكامل ١: ١٣٣؛ أمالي ابن الشجري ١: ١٩؛ سمط اللالي ٤٨٣؛ شرح المفصل ٢: ٥؛ لسان العرب (عمر، ذرا)؛ تاج العروس (ذرا). وورد بلا نسبة في: تهذيب اللغة ١٥: ٧؛ جوهرة اللغة ٦٩٥؛ المخصص ١٥: ١١٤ (معجم إميل يعقوب ٣: ٨٤). المَذْرَوَانِ: أطرافُ الأَلْيَتَيْنِ، ليس لهما واحد، يقال: جاء الرجل ينفض مَذْرَوِيه إذا جاء مهدداً أو مختالاً.

ولا يُستعمل في الكلام واحد المِذْرَوَيْن، ولو استعمل واحده لقليل مذكرى كما يُقال معزي، وكان يثنى على مِذْرِيَان؛ لأنّا إذا قلنا مذكرى فالألف تكون/[٢٢٣و] منقلبة من ياء لأنها وقعت رابعة في موضع تنقلب فيه الواو ياء كقولنا في أغزو أغزيت، ودانى دانيت، وهو من الواو، ولكن مِذْرَوَان لما اتصل بها علامة التثنية ولم تقع طرفاً صارت بمنزلة قَمَحْدُوَّة. فإن قال قائل: فإن سيبويه قرّق بين الواو التي قبلها ضمة وبين الواو التي قبلها فتحة فجعل الواو التي قبلها ضمة إذا انفتحت تصحح كما صححت في لن يغزُو حتى وقع الإعراب على غيرها كقولهم قَمَحْدُوَّة، وإذا انفتح ما قبل الواو انقلبت ألفاً نحو غزا ودعا، واستدل بهذا على أن الواو إذا كان قبلها فتحة أشد اعتلالاً فكيف تثبت الواو في مِذْرَوَان وقبلها فتحة. قيل له: قد كان حكم هذه الواو أن تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولو جعلناها ألفاً ثم اتصلت بها علامة لرجعت الألف إلى الياء والواو كما يقال في تثنية رَحَى رَحِيَان، وَقَفَا قَفَوَان، وليس الكلام في مِذْرَوَان من جهة إعلال الواو، وإنما الكلام فيه أنها لم يفردا فتقلب الواو ياءً، ثم تثنى بالياء فتكون شاهداً للصَّلاَةِ والعِظَاية، إنها لم تُدَكَّر فتصير الياء همزة، وكذلك النِّهَاية والدَّرَاية، وما أشبه ذلك.

على أن سيبويه إنما قصد/[٢٢٤ظ] إلى الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما، وهما في موضع لام الفعل، واتصلت بهما هاء التانيث اعتلتا وانقلبتا ألفين، نحو: عِلَاة وفَلَاة وشِيَاه، وما أشبه ذلك. وإذا انضم ما قبل الواو صحَّت إذا كانت الهاء بعدها، نحو: قَلَنْسُوَّة وعَرْقُوَّة، وفرق بين المضموم ما قبله والمفتوح وليست علامة التثنية بمنزلة التانيث؛ لأنَّ علامة التثنية لا يكون ما قبلها ساكناً، ولم توجد الواو لاماً وقبلها فتحة إلا معتلة، وإذا كانت قبلها ضمة جاز ألا تعتل كقولك سَرُو يريد أن يغزوك.

قال: (وأما النَّفْيَانِ وَالْفَتْيَانِ فَإِنَّمَا دَعَاهُم إِلَى التَّحْرِيكِ أَنْ بَعْدَهَا سَاكِنًا فَحَرَكُوا كَمَا قَالُوا^(١) رَمِيًا وَغَزَوًا) وقد ذكرنا هذا فيما مضى مشروحًا^(٢).

قال: (وإذا كانت الكسرة قبل الواو، ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازماً أو غير لازم فهي مبدلة مكانها الياء؛ لأنهم قد قلبوا الواو في المعتل الأقوى ياءً، و^(٣) هي متحركة لما قبلها من الكسر، وذلك نحو: الْقِيَام، والثَّيْرَة، والسَّيَاط).

قال أبو سعيد رحمه الله: يعني متى وقعت قبل الواو كسرة وهي لام الفعل انقلبت ياءً وإن كانت بعدها هاء التأنيث كقولك مَحْنِيَّةٌ وَالْأَصْلُ مَحْنَوَةٌ، وإنما انقلبت الواو ياءً للكسرة/ [٢٢٤و] قبلها، وإن لم يقع الإعراب عليها؛ لأنها قد انقلبت ياءً فيما هو أقوى من واو محنوة وأبعد من الطرف، وذلك في قيام وسياط وثيرة؛ وذلك أن الياء في قيام منقلبة من واو، وهي عين الفعل، وقد بعدت من الطرف ووقع الإعراب على غيرها، ومما يقوي هذا أنهم يقولون: هذا قَيْنَةٌ^(٤)، وإنما هو في الأصل قِنْوَةٌ فجعلوا الواو ياءً لكسرة القاف وبينهما^(٥) النون الساكنة، وقد وقع الإعراب على الهاء، فإذا جاز قلب الواو التي هي لام الفعل ياءً لكسرة بينهما وبين الواو حرف ساكن وجب أن تقلب ياءً متى وليت الكسرة، ولم يكن بينهما حرف.

(١) هارون: حركوا.

(٢) ي: بالاحتجاج التي ذكره سيويه مشروحاً.

(٣) و: ساقطة من ي.

(٤) القَيْنَةُ ما اكْتُسِبَ والجمع قَنَى، وقد قَنَى المَالُ قَنِيًّا وَقُنْيَانًا، وَمَالٌ قُنْيَانٌ أَخَذْتَهُ لِنَفْسِكَ، وَمِنْهُ: قَنَيْتُ حَيَاتِي أَي لَزِمْتَهُ.

(٥) ي: ومنها.

هذا باب^(١) ما قلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم

(وذلك فعلى إذا كانت اسما، أبدلوا مكانها الواو، نحو الشزوى والتقوى والدغوى^(٢) والفتوى.

وإذا كانت صفة تركوها على الأصل، وذلك^(٣) نحو: صدّيا وخزّيا وريّا. ولو كانت رياء اسما لقلت روى لأنك كنت تبدل الواو^(٤) موضع اللام، وتثبت الواو التي هي عين الفعل^(٥)).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الذي يشتمل عليه هذا الباب قد مضى بيان/ [٢٢٥ ظ] أكثره وأنا أعيده وأبين جملة الباب، وجملته أنه شذ فيه بابان عما يوجبهما القياس: أحدهما إذا كانت لامه ياء وهو اسم قلبت واوا نحو رعوى وشروى، وكان القياس رعيّا وشريّا؛ لأنه من رعيت وشريت وليس قبلها ما يوجب قلب الياء واوا، والآخر فعلى إذا كان اسما ولام الفعل منه واو قلبت ياء، وذلك قولك العليا والدنيا، والقياس فيها العلوى والدنوى، وهما شاذان، ومع الشذوذ قد زعم سيويه أنهم أرادوا الفعل بين الاسم والصفة فجعلوا الاسم في فعلى من ذوات الياء بالواو، ولأن الاسم أخف، وهو أجمل للواو، والصفة متروكة على الياء لأن الياء أخف، فإذا كان ريان وريّا صفة فالأصل فيه رويا من رويت، وقلبت الواو ياء، ولو بنينا من فعلى اسما مثل شروى ورعوى لقلنا روى؛ لأن عين الفعل واو في الأصل، وقلبنا لامه واوا لأنه اسم،

(١) بولاق ٢: ٣٨٤، هارون ٤: ٣٨٩.

(٢) الدعوى: ساقطة من هارون.

(٣) وذلك: ساقطة من بولاق.

(٤) الكتاب: واوا.

(٥) الفعل: ساقطة من الكتاب.

فاجتمعت واوان، وذكر سيبويه في غير هذا الموضع أنهم أبدلوا الياء واوا في رعى وشروى عوضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها، وذكر أن الصفة من باب فعلى من ذوات الواو على الأصل، ولم أجده ذكر صفة على فعلى/ [٢٢٥و] مما لامه واو إلا ما يستعمل بالألف واللام نحو الدنيا والعليا وما أشبه ذلك، وهذه عند سيبويه بمنزلة الأسماء. وإنما ذكر أن فعلى من بنات الواو إذا كانت صفة على أصلها وإن كان لا يحفظ من كلامهم شيء من ذلك على فعلا؛ لأن القياس أن يحمل على أصله حتى يتبين أنه خارج عن أصله شاذ عن بابه، وأما القصوى فالباب فيه القصيا كما قالوا الدنيا والعليا، وإنما قالوا القصوى لأنها صفة بالألف واللام، وإن كانت الصفات اللاتي لا يستعملن إلا بالألف واللام بمنزلة الأسماء.

هذا باب^(١) ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قبلت الهمزة [ياء^(٢)] والياء ألفاً

(وذلك قولك: مَطِيَّةٌ وَمَطَايَا وَرَكِيَّةٌ وَرَكَائِيَا)، وقد ذكرنا هذا فيما مضى ونعيد بعضه هاهنا. ركية فَعِيلَةٌ مثل صَحِيفَةٍ وَسَفِينَةٍ، فإذا جمعنا أدخلنا ألف الجمع بعد الكاف ثالثة فانقلبت الياء الأولى من ركية همزة، ووقعت بعد ألف الجمع وهي فَعْلِيَّةٌ كما قلت صحائف فوقعت ياء فَعِيلَةٌ بعد الجمع مهموزة فصارت ركائي، والهمزة ثقيلة، والياء من حروف الاعتلال، فقلبوا الياء ألفاً كما قلبوها / [٢٢٦ ظ] في مدارى حيث قالوا مدارا، غير أن القلب في مدارى غير لازم لأنه لم يعرض قبل الياء حرف ثقيل معتل وهو الهمزة، وفي ركائي لازم لاجتماع هذين الحرفين الثقيلين، ثم غَيَّرُوا الهمزة كما غَيَّرُوا ما بعدها؛ لأن باجتماعهما ثقل الاسم فلحقهما التغير، فلمَّا غَيَّرُوا الهمزة لم يكن تغييرها إلى الألف إذ كانت أشبه حروف الاعتلال بها فغَيَّرَتْ إلى الياء لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو، ووجه آخر وهو أن الهمزة وقعت بين ألفين^(٣) فصارت هي والألفان كهمزتين لقرب شبه الألف منها، فوجب الإبدال كما تُبَدَّل من الهمزتين، فإذا اجتمعتا فأبدلت إلى أقرب الحروف شبهاً بالألف، وهو الياء.

ثم قال سيويه عقيب هذا الاحتجاج "بذلك: (إن) الذين يقولون سَلَاءٌ محققون"^(٤) "كما ترى"، يقولون: رأيت سَلَاءً فلا يحققون كأنها همزة جاءت بعدها همزة^(٥)، يعني أنهم

(١) بولاق ٢: ٣٨٤، هارون ٤: ٣٩٠.

(٢) إضافة من الكتاب، رأيتها ضرورية.

(٣) في الأصل: ألف، ي: ألفان.

(٤-٤) ي، الكتاب: بذلك على ذلك أن.

(٥) ي، بولاق: فيحققون.

(٦-٦) ساقطة من بولاق.

(٧) همزة: ساقطة من الكتاب.

إذا قالوا سلا فليست هاهنا همزة وألفان، فإذا نصبت جعلت بعد همزة ألفاً بدلاً من النون، فصارت الهمزة بين ألفين فلم يحققوا لأنهم أقاموا الألفين مقام همزة، فكان همزتين قد اجتمعتا فيجب التخفيف والتلين.

قال: (وأبدلوا / ٢٢٦) وكان الهمزة الياء التي كانت ثابتة في الواحد، كما أبدلوا مكان حركة قلت التي في القاف وحركة "ياء بعث" اللتين كانتا في العينين، ليُعلم أن الياء في الواحد، كما عُلم أن ما بعد "الياء والقاف" مضمومٌ و"مكسورٌ".

يعني أنهم إنما أبدلوا الياء من الهمزة في مَطَايَا؛ لأن الياء كانت في الواحد ظاهرة فجعلوها على فعلت لتلقي حركة العين على الفاء فيعلم بحركة الفاء حركة العين، كأنه قد علم حركة الواو المحذوفة من قلت أنها كانت ضمةً بضمة القاف، وعلم حركة الياء المحذوفة من بعث أنها كانت كسرة بكسرة الياء.

قال: (وقد قال بعضهم: هداوى، فأبدلوا الواو، لأن الواو قد تُبدل من الهمزة) يعني أنهم قد يُبدلون من الهمزة واوًا في حراوان وسماوي، ونحو ذلك.

قال: (وأما ما كانت الواو فيه ثابتة نحو: إداوة، وعلاوة، وهراوة فإنهم يقولون^(١): هراوى، وعلاوى، وأداوى، ألزموا الواو هاهنا كما ألزموا [الياء] في ذلك).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن إداوة تجري^(٢) مجرى جمع مطية في كل حال إلا في قلب الهمزة التي بين ألفين فإنها تقلب في جمع مطية ياءً، وفي إداوة واوًا، وإنما استويا/

(١-١) ي: بايعت.

(٢-٢) ي: الفاء.

(٣) ي: أو.

(٤) زاد الكتاب بعد ذلك: فيه.

(٥) إضافة من الكتاب.

(٦) زادت ي: جمعها.

[٢٢٧ظ] في الجمع من قَبْل أن إدَاوة فِعَالَةٌ على وزن رِسَالَةٍ فإذا جَعَلْنَاهَا أدْخَلْنَا أَلْفَ الجمع عليها ثَالِثَةً بعد الدال كما تدخل أَلْفُ الجمع ثَالِثَةً بعد السين فيقع بعد أَلْفِ الجمع أَلْفُ إدَاوة وأَلْفُ رسالة فلا يمكن تحريك الألف فَجُعِلَتْ همزة لأنها أقرب الحروف إلى الألف، فَلَمَّا صِيَّرت همزة، وكسرت انقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها وتطرفها فصارت أدائي مثل مطائي، ثم صِيَّرت الياء المتطرفة أَلْفًا فصارت أداءاً كما صارت مطاءاً^(١) ياءً لظهور الياء في مطية، وقلبوا الهمزة في أداءاء واوًا لظهور الواو في واحدتها، وليست الواو في أدأوى هي الواو في إدَاوة؛ لأن الواو في إدَاوة قد انقلبت ياءً وهي طرف، والواو في أدأوى هي منقلبة من الهمزة التي كانت بدلاً من أَلْفِ إدَاوة، والألف في إدَاوة ليست للتأنيث، بل هي بدل من ياء كما ذكرنا مثل أَلْفِ مدارى وعذارى.

قال: (ولم يفعلوا هذا في جاءى^(٢)؛ لأنه ليس^(٣) على مثال قاضى^(٤) تُبَدَّلُ فيه الياء أَلْفًا).
يعني أنهم لا يجعلون الألف بدلاً من الياء في قاضى ونحوه؛ لأنهم لو فعلوا ذلك فصَيَّرُوهُ قاضاً / [٢٢٧و] لصار بمنزلة ضارب نحو: جارى وقاضى زيدٌ عمرًا إذا حاكمه، وليس كذلك مدارى إذا قلبت ياؤها أَلْفًا؛ لأنه ليس في الكلام مفاعل، فلا يقع لبس.

قال: (وفُواعِلٌ منهما بمنزلة فَواعِلٌ "من جئت وشوى"، في أنك تَهْمِزُ ولا تُبَدِّلُ من الهمزة ياءً، كما فَعَلْتَ ذلك في عَوِزْتُ. وذلك قولك عَوِزْتُ. ولا يكون أمثل حالاً من

(١) زادت ي بعد ذلك: فقلبوا الهمزة في مطاءاء.

(٢) ي: حاي، الكتاب: جاء.

(٣) ي: بولاق: ليس شيء، هارون: شيء.

(٤) الكتاب: قاضى.

(٥ - ٥) ساقطة من الكتاب، ي: من جيت وسوت.

فَوَاعِلٌ^(١) وَأَوَائِلٌ. وذلك قولك شَوَاءِي^(٢).

يعني أن فواعل من عَوِزَتْ وَصَيِّدَتْ عَوَاوِرَ وَصَيَايِدَ فَتَقَعُ أَلْفُ فَوَاعِلٍ بَيْنَ وَاوِيْنِ أَوْ يَاءَيْنِ فَتَقْلِبُ الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا هَمْزَةً كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بِأَوَائِلٍ وَسَائِرٍ مَا مَضَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنْ أَوَائِلٌ وَسَيَايِدُ مَا بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ مِنْهُمَا هَمْزَةٌ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ، وَلِلْجَمْعِ حَالٌ فِي الْإِعْتِلَالِ لَيْسَتْ لغيره، قِيلَ لَهُ: فَوَاعِلٌ^(٣) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمْعًا فَإِنْ أَوَّلُهُ مَضْمُومٌ فَضُمُّ أَوَّلِهِ قَدْ أَحَقَّهُ ثَقُلًا، وَقَدْ رَأَيْنَا الْوَاحِدَ يَلْحَقُ بِالْجَمْعِ فِي الْإِعْتِلَالِ، وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ أَقْوَى فِي ذَلِكَ، كَمَا قَالُوا مَعَزَى وَعَتَى مُصَدَّرٌ، فَضُمُّ الْأَوَّلِ قَدْ صَارَ لَهُ كَالْجَمْعِ فَقَوِيَ فِيهِ الْإِعْتِلَالُ. وَكَانَ الْأَخْفَشُ^(٤) وَالزَّجَاجُ^(٥) لَا يَرَى إِعْلَالَ هَذَا، وَيَقُولُ فِيهِ عَوَاوِرَ وَصَيَايِدَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِذَا أَعْلَلْتُمْ فَوَاعِلَ / [٢٢٨ ظ] مِنْ عَوْرَتٍ وَصَيِّدَتٍ وَأَجْرِيْتُمُوهُ مَجْرَى فَوَاعِلٍ فِي وَجْهِهِ الْإِعْلَالِ، فَهَلَا أَجْرِيْتُمُوهُ مَجْرَى فَوَاعِلٍ فِي وَجْهِهِ الْإِعْلَالِ كُلِّهَا فَيَلْزَمُ إِذَا بَنَيْتُمْ فَوَاعِلَ مِنْ جِئْتُ وَسَوْتُ أَنْ تَقُولُوا جَوَايَا وَسَوَايَا، وَالْأَصْلُ جَوَاوِي وَسَوَاوِي، فَوَقَعَتِ الْأَلْفُ بَيْنَ وَاوِيْنِ أَوْ وَاوٍ وَيَاءٍ، فَقَلْبَتِ الْحَرْفَ الَّذِي بَعْدَهَا هَمْزَةً، كَمَا تَفْعَلُ فِي فَوَاعِلَ. فَإِذَا لَزِمَ فِي فَوَاعِلَ أَنْ تَقُولُوا جَوَايَا وَسَوَايَا وَجِبَ فِي فَوَاعِلَ. فَفَرَّقَ سَبِيْبِيهِ بَيْنَ

(١) زادت ي بعد ذلك: منهما.

(٢) الكتاب: شواء.

(٣) ي: فواعل.

(٤) راجع ترجمته هامش ٢ ص ١٠.

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، عالم بالنحو واللغة، أخذ عن المبرد وثلثه، كان في شبابه يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«خلق الإنسان»، و«النوادر» توفي الزجاج ما بين عامي ٣١٠، ٣١٣ هـ. (وفيات الأعيان ١: ٤٩؛ البلغة ٥٩، طبقات النحويين ١١١، بغية الوعاة ١: ٤١١؛ إشارة التعمين ١٢؛ أخبار النحويين البصريين ٨٠؛ الفهرست ٦٦؛ الأعلام ٦: ١٣٦).

فُواعِل وفُواعِل فقال: فُواعِل إذا فتحناه وقلبنا الياء لا يلتبس ببناء آخر، وفُواعِل متى قلبنا الياء ألقا التبس بحُبَّارى وشُكاعى وما أشبه ذلك.

قال: ولو بنينا فُعائل من ذوات الياء لقلنا فيها مطاءى ورماءى، ولم نقل مطايا ورمايا لما ذكرناه، فإن جمعناه قلنا مطاي ورماي ولم نقل مطايا ورمايا؛ لأن هذه همزة كانت في الواحد ولم تعرض في جمع فصارت كهمزة جائية وجوائي . وذكر في هذا الفصل إلى آخر الباب ما أتى شرحنا عليه فيما تقدم.

هذا^(١) باب ما بُني على أفعلاء وأصله فُعلاء

(وذلك: أسرياء^(٢)، وأغنياء وأشقياء. وإنما صرّفوها عن/[٢٢٨و] سُرواء وُغنياء [وشقواء]^(٣)؛ لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة؛ إلا أن يخافوا التباساً في نحو^(٤) رَمِيَا وَغَزَوَا ونحوهما.)

قد بينّا أن الياء إذا كانت قبلها فتحة والواو إذا كانت قبلها فتحة أشد اعتلالاً منهما إذا كانت قبلهما كسرة أو ضمة، وقد رأينا جمع فَعِيل يكون عليه أفعلاء وفُعلاء. فإذا جمعنا شَقِيًّا أو غَنِيًّا على فُعلاء صارت شُقَوَاء وُغُنِيَاء فوقعت قبل الياء والواو فتحة، وإذا جمعناها على أفعلاء فقلنا أشقياء وأغنياء صار قبل الياء كسرة وكان أخف، كما يقال شقي وغني فاقصروا على هذا الجمع الأخف، ومما جاء من فَعِيلٍ على أفعلاء نصيب وأنصباء وقريب وأقرباء، وكذلك الكلام في فَعِيل المضاعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو جَلِيل وأجلَاء وحبيب وأحبّاء ولييب وألبّاء، واختاروا هذا الجمع واقتصروا عليه لأنهم لو جمعوه على فُعلاء لقالوا لبيب ولُبيّاء وحبيب وحُبّباء فنُقِلَ بإظهار الحرفين. والإدغام في أحبّاء وألبّاء أخف.

(١) بولاق ٢: ٣٨٥، هارون ٤: ٣٩٢.

(٢) الكتاب: وذلك سري وأسرياء.

(٣) إضافة من ي.

(٤) نحو: ساقطة من الكتاب.

هذا^(١) باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء

(وذلك إذا كانت فَعَلْتُ على خمسة^(٢) أحرف فصاعداً، وذلك قولك: أَغَزَيْتُ وَغَارَيْتُ، وَاسْتَرْشَيْتُ/[٢٢٩ظ] قال: وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قُلَيْت ياءً لأنك إذا قلت يُفَعِّلُ لم تثبت الواو للكسرة، فلم يَكُنْ ليكونَ فَعَلْتُ على الأصل وقد أخرجت يُفَعِّلُ إلى الياء. وَأَفْعِلُ وَتُفَعِّلُ وَتُفَعِّلُ).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد مضى فيما تقدم من شرح هذا جملة كافية، لكننا^(٣) نعيد منها ما يتسقى عليه الكلام الذي يأتي بعده. اعلم أن الفعل متى كان ماضيه^(٤) أربعة أحرف فصاعداً فلا بد من كسر ما قبل آخر مستقبله، كقولك: أَكْرَمَ يَكْرِمُ، وَقَاتَلَ يَقَاتِلُ، وَدَحْرَجَ يَدْحَرِجُ، وَكَسَّرَ يَكْسِرُ، وَانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، وَارْتَبَطَ يَرْتَبِطُ، وغيرها من الأفعال التي ماضيهما على أربعة أحرف أو أكثر. فإذا كان لام الفعل واواً فلا محالة أنها تنقلب ياءً في المستقبل؛ لأنك إذا وقفت عليها سَكَنْتَ وقبلها كسرة فتنقلب ياءً كما انقلبت ياء ميزان وما أشبهه. فلما انقلبت ياء في جميع المستقبل من أَفْعَلْ وَقَاعَلْ وسائر ما ذكرنا لانكسار ما قبلها وسكونها في الوقف وجب قلبها في جميع تصاريف الفعل.

قال: (قُلْتُ: فما بال تَغَارَيْنَا وَتَرَجَّيْنَا وأنت إذا قلتَ يَفْعَلُ منهما^(٥) كان بمنزلة يُفَعِّلُ من غَزَوْتُ. قال: الألف/[٢٢٩و] هاهنا بَدَلُ من الياء التي أَبْدَلْتَ مكان الواو، وإنما أُدْخِلْتَ التاء على غَارَيْتُ وَرَجَّيْتُ).

(١) بولاق: ٢: ٣٨٦، هارون: ٤: ٣٩٣.

(٢) ي: أربعة.

(٣) ي: ولكننا.

(٤) زادت ي: عل.

(٥) ي: منها.

قوله: (قلت) يعني قلت للخليل: لم قالوا تغازينا وترجينا فقلبوا الواو^(١) التي كانت في غزوت ورجوت ياء، ومستقبل هذين الفعلين لا ينكسر ما قبل آخره لأن تَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ تقول في مستقبلهما: يتفَعَّلُ ويتفاعَلُ، فإذا قلت يترجى ويتغازى لم ينكسر ما قبل آخرهما، وإنما كان السبب في قلب الواو ياء في اغزيت ورجيت انقلابها في المستقبل إذا قلت يغزى ويرجى، وليست هذه العلة موجودة في يتغازى ويرجى؛ لانفتاح ما قبل آخرهما في المستقبل. فقال الخليل مجيباً: إن تغازيت وترجيت أصلهما غازيت ورجيت، وانقلابها ياء في غازيت ورجيت للعلة التي ذكرناها.

وقال: (ضَوْضَيْتُ^(٢) وَقَوَّيْتُ بمنزلة ضَغَضْتُ، ولكنهم أبدلوا الياء إذا^(٣) كانت رابعة. وإذا كررت الحرفين فهما بمنزلة تكريرك الحرف الواحد) يعني أن الأصل في ضَوْضَيْتُ وَقَوَّيْتُ ضَوْضَوْتُ وَقَوَّوْتُ، وقلبت الواو ياء للعلة التي لها قلبت الواو ياء في اغزيت وسائر ما ذكرناه، وهي انكسار ما قبلها في المستقبل، وإنما حكمنا أن الياء/[٢٣٠ظ] [في ضوضيت]^(٤) وقويت منقلبة من واو دون أن تكون ياء في أصلها أنا رأينا أكثر هذه الأفعال الرباعية مضاعفة كقولك صَغَضْتُ وَصَلَّصْتُ وَجَزَّجَرْتُ وما أشبه ذلك، فقضينا [على]^(٥) ضَوْضَيْتُ وَقَوَّيْتُ بالأغلب في الباب.

(١) الواو: ساقطة من ي.

(٢) ضَوْضَيْتُ ضَوْضَاءٌ وَضِيضَاءٌ، والضَّضَاءُ: صوت الناس وهو الضَّوْضَاءُ.

(٣) ي، الكتاب: إذ.

(٤) إضافة من ي.

(٥) إضافة من ي.

وفعلل من المكرر يجيء على ضربين: أحدهما أن يكون أصله مما عينه ولامه من جنس واحد، فإذا بنوا منه فَعَلَّلْ اجتمع فيه ثلاثة أحرف من جنس واحد وأشبه لفظه لفظ فَعَلَ فيقلبون الأوسط من الثلاثة الأحرف، وهو لام الفعل مثل الحرف الذي في موضع الفاء من الفعل كقوله: كَفَفْتُهُ من كَفَفْتُهُ، وَكَبَكَبْتُ من كَبَبْتُ، قال الله عز وجل: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا﴾^(١) أي فكبوا فيها، وأصله كببوا وكففته. واستقل ثلاثة أحرف من جنس واحد مع اللبس الذي يقع بين فَعَلَّلْتُ وفَعَلَّتُهُ فقلبوا واحداً منها على لفظ أقرب الحروف إليه وهو فاء الفعل، ولو تركوه ولم يقلبوه فقالوا: كففته وكببته لكان لفظه كلفظ فعلت، فكان يجتمع مع الاستثقال لبس بين بناءين، والدليل على أنهم يستقلون كففته وكببته وما جرى مجراهما لاجتماع حروف من جنس واحد قولهم: دسيت في دسست، وقد قال الله عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾^(٢) في معنى/[٢٣٠و] من دسساها، كما قال تظنيت في معنى تظننت.

وذكر الفراء^(٣) أن كبكبت وما كان نحوه مما عينه ولامه من^(٤) جنس واحد في الأصل يجوز أن يكون فعل ويجوز أن يكون فَعَلَّلْ، فأما فَعَلَّلْ فقد ذكرناه، ولا يجوز أن يكون

(١) الشعراء: من الآية ٩٤.

(٢) الشمس: الآية ٩، ١٠.

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي المعروف بالفراء، الإمام المشهور. أخذ عن الكسائي، وهو من جلة أصحابه. كان إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ. اشتهر بالفراء لأنه كان يفري الكلام. له مصنفات كثيرة مشهورة، منها: «المقصود والممدود»، و«معاني القرآن»، و«المذكر والمؤنث»، و«مشكل اللغة». توفي الفراء سنة ٢٠٧ هـ وقيل غير ذلك. (البلغة ٢٣٨؛ إشارة التعمين ٣٧٩؛ طبقات الزبيدي ١٣١؛ إنباء الرواة ٤: ٧؛ أخبار النحويين البصريين ٢٧؛ بغية الوعاة ٢: ٣٢٣؛ مراتب النحويين ١٣٩؛ تهذيب اللغة ١: ١٨؛ الفهرست ٧٣؛ الأعلام ٨: ١٤٥).

(٤) من: ساقطة من ي.

فعل كما ذكره؛ وذلك أن فعل مصدره تفعيل أو تفعيلة، فلو كان كُكِبِتْ فُعَلَتْ لوجب أن يكون مصدره تكبيب أو تكبة. فلما قالوا ككبت ككبة علمنا أنه فعللت. والضرب الثاني من هذا ما كان مبنياً لصوت على حرفين يتكرران^(١) كقولك: قرقر الطائر وقعقع الحلي إذا صَوَّتَ، ودأداً الحجر إذا تدرج من علو جبل إلى قراره. فإن قال قائل: فكيف اقتصروا من هذا الصوت المكرر على اثنين فلم يجاوزوه، ولم ينقصوه فيصيروه واحداً قيل له: أمّا مجاوزة الواحد فقد وجبت بالتكرير الذي يلزم الصوت، وأمّا الاقتصار على الاثنين فلو لم يقتصروا على الاثنين للزمهم أن يذكروا عدد ما يكرر عليه الصوت من المرات، ومثل ذلك قولهم: قام القوم رجلاً رجلاً، رضوا من عدد الرجال برجلين، فلم يجاوزوها ولم يقتصروا على واحد؛ وذلك أن المعنى يراد منه التردد فلم يكتف بالواحد، ولو جاوز الاثنين لاحتاجوا أن يعدوا جمع الرجال.

[٢٣١ ظ] وقد يجيء من فَعَلَلْتُ مضاعفاً ما لا يعرف منه فِعْلٌ عينه ولامه من جنس واحد، ولا هو من الأصوات المكررة كقولك: عسعس الليل إذا أدبر وولى، وقال بعضهم إذا اعتكر وتراكبت ظلمته، وصعصع القوم إذا اضطربوا، ونحو ذلك. فهذا إما أن يكون أصله ما ذكرناه، وإما أن يكون على فَعَلَلْ مثل دحرج. واتفق أن يكون لآماه من جنس عينه وفائه.

قال: (فإنما الواوان هاهنا بمنزلة ياءِي حَيِّتُ وواوِي قُوَّة؛ لأنك ضاعفت) يعني أن الواوين في ضَوْضُوتٍ وَقَوَّقُوتٍ وإن كانت^(٢) الثانية منهما منقلبة ياءً بمنزلة ياءِي حَيِّتُ وواوِي قُوَّة؛ وذلك أن ياءِي حَيِّتُ وإن كانتا ياءين على لفظ وإحداهما عين الفعل

(١) ي: يتكرر.

(٢) ي: كانتا.

والأخرى لأمه فكذلك واو وضوت^(١) إحداهما عين والأخرى لام.

قال: (وكذلك: حَاحِيْتُ وَعَاعِيْتُ وَهَاهِيْتُ^(٢)). ولكنهم أبدلوا الألفَ لَشَبْهَها بالياء؛ فصارتُ كأنَّها هي) يعني أن حَاحِيْتُ فَعَلَلْتُ مثل ضَوَضِيْتُ، والألفُ فيه منقلبة من ياء، والأصل حَيَحِيْتُ، والدليل على أن الألف منقلبة من ياء أننا رأينا ذوات الواو من هذا الباب تحيى على أصلها كقولك: وضويت وقويت، ولم نر شيئاً من ذوات [٢٣١و] الياء جاء من هذا الباب.

والألف لا تكون أصلاً، إنما هي منقلبة فجعل انقلابها من ياء، وقد ذكرنا هذا فيما مضى بآتم من هذا التفسير مع ذكر الخلاف الذي فيه. يقلبون من الياء الساكنة ألفاً كقولك: ياجل في ييجل.

قال: (يدلُّك على أنها ليست فاعلُتُ قولُهم: الحِجَاءُ والعِيعَاءُ^(٣)، كما قالوا: السَّرْهَافُ والفِرْشَاطُ^(٤) والحاحاةُ والهاهاةُ، فأجري مجرى دَغَدَغْتُ إذ كُنَّ للتصويت) كأن متوهماً توهم أن حاحيت وهاهيت وعاعيت فاعلُتُ فاحتج عليه سيويه بمصدرهن، وذلك أن مصدر فاعلت مفاعلة ومصدر فعللت فعللة، فلما قالوا في مصدر حاحيت حاحاة، وحاحاة فعللة فُضي على حاحيت أنه على فَعَلَلْتُ لما ذكرناه.

(١) ي: وضويت.

(٢) حَاحِيْتُ وَعَاعِيْتُ وَهَاهِيْتُ: للتصويت، يقال للمعز خاصة حاحيت بها حيحاء وحيحاء إذا دعوتها.

(٣) والعِيعَاء: ساقطة من ي.

(٤) زادت ي: والقلقال. السَّرْهَفَةُ: نَعْمَةُ الْغِذَاءِ وَقَدْ سَرَّهَفَهُ وَسَرَّهَفَتِ الرَّجُلُ أَحْسَنَتِ غِدَاءَهُ، فَرَشَطَ الرَّجُلُ فَرَشَطَةً: أَلْصَقَ أَلْبَتِيهِ بِالْأَرْضِ وَتَوَسَّدَ سَاقِيهِ، وَفَرَشَطَ الْبَعِيرُ فَرَشَطَةً وَفِرْشَاطاً: بَرَكَ بُرُوكاً مَسْتَرخِياً فَأَلْصَقَ أَعْضَادَهُ بِالْأَرْضِ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَتَشَرَّ بِرُكَّةِ الْبَعِيرِ عِنْدَ الْبُرُوكِ.

ومعنى قوله: (فأجري مجرى دعدعت) يعني أن دعدعت قد عَلِمَ أنه فعللت وأنه ليس بفاعلت، وهو تصويت، فكذلك حاحيت وهاميت، وكذلك أكثر ما يجيء من الأصوات على هذا الوزن كقولك: جهجهت بالسبع وسأسأت بالحمار، وغير ذلك مما لا يُحصَى كثرة.

قال: ("كما أن" دَهْدَيْتُ هي فيما زعم الخليل دَهْدَهْتُ" بمنزلة دَخَرَجْتُ، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها، وأنها في الحَفَاء والحِقْفَةِ نَحْوَهَا، فأبدلت كما أبدلت / [٢٣٢ظ] من الياء في هذه).

يعني أن دهديت أصله دهدت، وقلبوا من الهاء الثانية ياءً لاجتماع الهاءين، فكذلك حاحيت أصله حيحيث، ولإجتماع الياءين قلبت إحداهما وكان قلب الأولى أولى لأن الثانية طرف، ولو كانت غير ياء انقلبت ياء، فإن قال قائل: إذا كانوا يقولون دهدت ودهديت ودهدية ودهدوة فكيف صارت الهاء الأصل والياء بدلا منها قيل له: الهاء أولى أن تكون أصلا، وذلك أنا رأيناهم قد يبدلون للتضعيف أحد الحرفين إلى الياء، كقولهم في تظننت لاجتماع التونات، فكذلك دهديت أصلها دهدت فغلبوا إحدى الهاءين. فإن قال قائل: فما وزن دهدية قيل له: فَعْلُولَةٌ مثل دهدوة ودحروجة، وكان أصله دهدوية، فاجتمعت واو وياء الأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الدال لتسلم الياء.

(١-١) ي: إن كما.

(٢) يقال: دَهْدَيْتُ الْحَجَرَ وَدَهْدَمْتُهُ فَتَدَمَدَى وَتَدَهَّدَ، ويقال: ما أدري أيُّ الدَّهْدَاءِ هُوَ؟ أيُّ الخَلْقِ هُوَ؟

وقال: عِنْدِي الدَّهْدَاءُ.

قال (فأما الغَوْغَاءُ ففيها قولان: أما من قال غَوْغَاءُ "فَأَنْثَ"، ولم يصرف"، فهي عنده مثل عَوْرَاء).

يعني تكون الألف للتأنيث، وتكون غوغاء على فعّال مثل صلصال وأصله غوغاء. [وأما من قال غَوْغَاءُ فذَكَرَ وَصَرَفَ فإنما هي عنده بمنزلة القَمَقَام^(٢)، وضاعفت الغين والواو كما ضاعفت القاف والميم^(٣)].

(وكذلك الصَّيْصِيَّة^(٤) والدَّوْدَاة والشَّوْشَاة؛ فإنما يُضَاعَف "حرفُ وِاء أو واو"، كما ضاعفت القَمَقَام، فجعلت هؤلاء / [٢٣٢و] بمنزلتها)

يعني أن شَوْشَاة أصلها شَوْشَوَة، ودوداة أصلها دَوْدَوَة، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنها فَعْلَلَة، وليس فيها زائد غير هاء التأنيث، ومعنى شوشاة السريعة، ودوداة أرجوحة من أراجيح الصبيان.

فإنما جعل شَوْشَاة فَعْلَلَة ولم يجعل شيئًا من حروفه زائدًا لأنها أولى بها من سائر الأبنية، وذلك أنها تحتمل أن تكون فَوَعْلَة إذا جُعِلَت الواو زائدة، ويحتمل أن تكون فَعْلَاة إذا جُعِلَت الواو أصلية والألف زائدة، ويُحْتَمَل أن تكون فَعْلَلَة بأن تكون الواو أصلية وتكون الألف منقلبة من واو، ويكون أصلها شوشة، وهذا البناء أولى بها، وأن فَعْلَلَة أكثر في الكلام من فَوَعْلَة وفَعْلَاة، وكذلك صيصة الياءان أصليتان وهي فعلة مثل سمسمة. وجعل صيصة بمنزلة سمسمة، وشوشاة بمنزلة خلخلة. وجميع ذلك من

(١-١) ي: فلم يصرف.

(٢) القمقام: البحر.

(٣) إضافة من الكتاب رأيتها ضرورية ليكمل القول الثاني في «الغوغاء».

(٤) الصَّيْصِيَّة: حَفَّ صَغِيرٌ مِنْ قُرُونِ الطَّيْرِ تَسْجُ بِهِ الْمَرَأَةُ.

(٥) في الأصل: «لحرف وِاء وواو» وما أثبت من الكتاب.

الرباعي بمنزلة واحدة على وزن واحد، وإن كان في بعضه حروف العلة مع^(١) أن وزن الحياة كوزن الغصص، ووزن جئت كوزن غصصت، فقد تساوى ذوات [العلة]^(٢) والحروف الزوائد غيرها من سائر الحروف. ومثل ذلك المومة هي فَعْلَلَةٌ وإن كانت الميم من حروف الزيادة، والأصل موموة، ومثل مرمر / [٢٣٣ظ] فعلل لتكرير الميم، وقد كثر فَعْلَلٌ من هذا المكرر، فحُمِلَ عليه.

(٣) «ولا تجعل مومة» بمنزلة تَمَسْكَنَ؛ لأن ما جاء هكذا والأوّل من نفس الحرف هو الكلام الكثير ولا تكاد تجد في هذا الضرب الميم زائدة إلا قليلاً).

يعني أن الميم فيه أصلية بسبب التكرير الذي فيه، ولو كان بدل مَزَمَر مَزَتَع أو غير ذلك لقضي على الميم الأولى بالزيادة، ولكن يقضى عليها بالأصل لما ذكرناه، وذلك معنى قوله: (لا تكاد تجد الميم في هذا الضرب زائدة) يعني فيما تكرر لفظ عينه وفائه، وقد تبين أن الميم زائدة في تَمَسْكَنَ بالاشتقاق؛ لأن أصله من السكون، ولأنه يقال أيضًا في معنى تَمَسْكَنَ تَسْكَنَ.

قال: (وأما قولهم: الْفَيْفَاءُ^(٤) فالألف زائدة، لأنهم يقولون الْفَيْف).

يعني أن فيفاء هي فعلاة مثل علقاة، وأرطاة وليست بمنزلة شوشاة ودوداة، وذلك أنهم يقولون فيف، ثم تزداد عليه الألف.

قال: (وأما القِيَاء والزِيَاء^(٥) فبمنزلة العلباء؛ لأنه لا يكون في الكلام مثل^(٦) القِلْقَال^(٧) إلا مصدرًا).

(١) ي: كما. (٢) إضافة من ي.

(٣-٣) الكتاب: ولا تجعلها. والمومة: الصحراء الواسعة الملساء.

(٤) الفيفاء: الصحراء الواسعة والجمع فياف.

(٥) القِيَاء والقِيَاءَةُ بالمد والقصر: الأرض الغليظة، وكذلك الزِيَاء: ما غلظ من الأرض.

(٦) ي: بمنزلة.

يعني أن زيزاء وقيقاء ليسا من المضاعف، والحرف الذي انقلبت منه الهمزة زائد، وهو إما ياء وإما واو ووزنه فعلاء، كما أن علياء وزنه فعلاء.

/ [٢٣٣و] ولو كانت الهمزة منقلبة من حرف أصلي لكان وزنها فعلال، وليس في الكلام مضاعف مكرر لفظ الفاء والعين إلا مصدرًا كقولك زلزل زلزالا، وقلقل قلقلًا، والقياس في قيقاء وزيزاء أن تخالف الياء الأولى منها في التقدير الهمزة إن كانت منقلبة من ياء، فالياء الأولى منقلبة من الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، وإن كانت الهمزة منقلبة من واو فالياء الأولى غير منقلبة من واو؛ وذلك أن الياء الأولى لو كانت من جنس الهمزة لكان بمنزلة القلقال وليس مصدرًا، ومثل ذلك غير موجود في الكلام. قال: (وإذا كانت الياء^(١) رابعة "في الكلام" فهي تجري مجرى ما هو من نفس الحرف. وذلك نحو: سَلَقَيْتُ، وَجَعَيْتُ، تُجْرِيهَا وَأَشْبَاهُهَا مجرى ضَوْضَيْتُ وَقَوَيْتُ^(٢)).

يعني أن الياء متى لحقت في آخر الثلاثي رابعة كانت للإلحاق، فيكون سلقيت الذي من سلق بمنزلة ضوضيت الذي حروفه أصلية.

قال: (وَأَمَّا الْمَرْوَرَةُ^(٣) فَبِمَنْزِلَةِ الشَّجْوَجَةِ^(٤)، وهما بمنزلة صَمَحَمَحٍ، ولا تجعلهما على عَثَوَيْلٍ^(٥) لأن مثل صَمَحَمَحٍ أكثر).

قال أبو سعيد رحمه الله: يعني أن شَجْوَجِي يُحْتَمَلُ أن يكون فَعْلَعَل مثل صَمَحَمَحٍ، فتكون الشينُ فاء الفعل، والجيمُ الأولى عينه، والواو / [٢٣٤ظ] لامه، ثم أعاد الجيم

(١) زاد الكتاب بعد ذلك: زائدة.

(٢-٢) ساقطة من الكتاب.

(٣) ي: قرقيت.

(٤) المروراة: قَفَرُ مُسْتَوٍ وَيَجْمَعُ مَرْوَرِيَّاتٍ وَمَرَارِيَّ.

(٥) في الأصل: الشجوجي، وما أثبت من الكتاب.

(٦) العَثَوَيْلُ: الكثير اللحم، الرُّخْوُ.

والواو للشين هما عين ولام، وقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويحتمل أن يكون فَعَوَعَل مثل عَثَوَثَل فتكون الواو الأولى زائدة، غير أن فَعَلَعَل أولى به؛ لأنه أكثر في الأبنية من فَعَوَعَل وَقَطَوَطَى مثل شَجَوَجَى.

قال: (وقالوا: القِيْقَاءَةُ والزِّيْزَاءَةُ، "فإنما أرادوا الواحد على القِيْقَاءِ، والزِّيْزَاءِ").

أراد سيبويه أن يريك أن الهمزة في القِيْقَاءِ والزِّيْزَاءِ ليست للتأنيث كما كانت في حمراء وخنفساء بإدخال الهاء عليها، والهاء التي للتأنيث لا تدخل على ما فيه علامة التأنيث.

قال: ("وبعضهم يقول: قِيْقَاءَةٌ وقَوَاقٍ").

إن الذي يقول قِيْقَاءَةٌ^(١) وقَوَاقٍ جعل الياء في قِيْقَاءَةٌ^(٢) منقلبة من واو بسبب انكسار ما قبلها وسكونها، فلما انفتح ما قبلها في الجمع وتحركت عادت الواو، كقولنا ميزان وموازن، وقد يُقال في جمعها قِيَاق، ولم يذكره سيبويه. أنشدنا أبو بكر بن دريد^(٣):

(١ - ١) مضافة على الحاشية في الأصل، وفي المتن في ي.

(٢ - ٢) الكتاب: وقد قال بعضهم.

(٣) في الأصل: قَوَاقٍ، وما أثبت من الكتاب.

(٤) ي: قِيْقَاءَ.

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، من علماء اللغة البصريين، ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ تعلم بها مدة ثم انتقل إلى عمان فأقام بها فترة، ثم تركها إلى فارس ومنها إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات سنة ٣٢١ هـ. ومات معه في نفس اليوم أبو هاشم الجبائي ف قيل: مات علم اللغة والكلام. تأدب وتعلم اللغة وأشعار العرب. وقيل عنه إنه أشعر العلماء وأعلم الشعراء، روى عن أبي حاتم السجستاني وأبي الفضل الرياشي، وروى عنه الكثيرون، منهم: أبو سعيد السيرافي، وأبو عبد الله المرزباني، وأبو الفرج الأصفهاني. من مؤلفاته: «جمهرة اللغة»، و«اشتقاق الأسماء»، و«الملاحن»، و«غريب القرآن». (البلغة ٢٦٠؛ معجم الأدباء ٥: ٢٤٨٩؛ بغية الوعاة ١: ٧٦؛ إنشاء الرواة ٣: ٩٢؛ الفهرست ٦٧؛ الأعلام ٦: ٨٠).

إذا تبارين على القياقي لاقين منه أذني عناق^(١)

قال: (وسألته عن أثفية فقال: هي فعلية فيمن قال أثفت).

يعني أن أثفت فعلت فاهمزة فاء الفعل والشاء عينه والفاء لامه، فأثفية على هذا فعلية.

قال النابغة^(٢):

لا تقذفني بركن لا كفاء له ولو تأثفك الأعداء بالرّفْد^(٣)

/ [٢٣٤و] فقال تأثفك ووزنه تفعلك، ومن قال ثفيت القدر فأثفية أفعولة؛ لأن الهمزة زائدة وأصلها أثفية فقلبت الواو ياء.

(١) البيتان من الرجز. وردا بلا نسبة في الجمهرة (ق أو ي)؛ لسان العرب (عنق، قيق) برواية: إذا تمطين في القياقي، تاج العروس (عنق، قيق)؛ مقاييس اللغة ٤: ١٦٤ (عنق) برواية: تمطين؛ المخصص ١٢: ١٤٥ برواية: تدافعن، ١٦: ٦٤ برواية: ترافقن (معجم إميل يعقوب ١١: ٢١٢). أذني عناق: الداهية، القياقي: الأراضي الغليظة. الشاهد أن قياقي جمع قيقاة وقيقاء بالمد والقصر، ويبدو من الجمع أن الهمزة فيها مبدلة من الياء والياء الأولى مبدلة من الواو.

(٢) هو أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة من الجلد في سوق عكاظ يحكم فيها في شعر الشعراء، ممن حكم لهم الخنساء وحسان بن ثابت وغيرهما، فضله عمر بن الخطاب على شعراء عصره غير مرة، نبغ في الشعر بعدما احتك وهلك قبل أن يهتز، مات النابغة حوالي سنة ١٨ ق هـ، قيل إنه عمّر مائة وثمانين سنة. (طبقات فحول الشعراء ١: ٥٦؛ الشعر والشعراء ١: ١٥٧؛ الأعلام ٣: ٥٤)

(٣) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعيمان بن المنذر، في ديوانه ٥٦، سر صناعة الإعراب ١: ١٧٣، اللسان، تاج العروس (أثف). (معجم إميل يعقوب ٢: ٤١٨).

كفاء: نظير، تأثفك الأعداء: أحاطوا بك كالأنثى، الرّفْد: العصب من الناس، والمعنى: لا تقذف بي بمكان لا أحتمله، ولا تسمع للوشاة الذين اجتمعوا حولك يعاون بعضهم بعضاً في السعاية بي. الشاهد فيه قوله: «تأثفك» حيث الهمزة فيه فاء الفعل ووزنه تفعل.

هذا باب^(١) التضعيف في بنات الياء، وذلك نحو: عَيَّيتُ وَحَيَّيتُ وَأَحْيَيْتُ

(واعلم أن آخر^(٢) المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء، ولا تُجْعَلُ بمنزلة المضاعف من غير الياء، لأنها إذا كانت وَحْدَهَا لا مَّا لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء، فكذلك إذا كانت مضاعفةً. وذلك نحو: يَغَيَّا وَيَحْيَا).

قال أبو سعيد رحمه الله: يعني أن ما كان من الفعل عينه ولامه من جنس واحد وهو ياء لم يجب فيه الإدغام ما يجب في سائر الحروف كقولنا حَيَّيْ وَعَيَّيْ، ولا يلزم فيه إدغام كما لزم عَضَّ وَمَسَّ وَمَضَّ والأصل عَضَضَ وَمَسَسَ، وأدغمت الحرف الأول في الآخر. وإنما لم يلزم في حَيَّيْ مثل [ما لزم]^(٣) في عَضَضَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الضادين في عَضَّ والسينين في مَسَّ وكذلك غيرها من الحروف لا يلزم قلب الضاد^(٤) منها والسين إلى حرف سواه، والياء الثانية من حيث تنقلب ألفاً في المستقبل لانفتاح ما قبلها. فلما كان / [٢٣٥ ظ] حَيَّيْ وَعَيَّيْ في المستقبل منهما تقول: يحيا ويعيا كانت الألف الثانية في عَيَّيْ غير لازمة، فلما لم تكن لازمة لم يلزم إدغام الياء الأولى فيها إذا كان الحرف^(٥) لا يثبت، ولكن يجوز إدغامه في كل موضع تلزم الياء^(٦) فيه الفتحة بناءً كقولك في الماضي حَيَّيْ وفي الجمع أحيّة مكان أحيية، وقد مضى الكلام في هذا وشبهه.

(١) بولاق ٢: ٣٨٧، هارون ٤: ٣٩٥.

(٢) ي: أواخر.

(٣) إضافة من ي.

(٤) ي: الصاد.

(٥) ي: حرف.

(٦) زادت ي هنا: الثانية.

ومعنى قوله: (يجرى مجرى ما ليس فيه تضعيف) يعني أن آخر حيي كآخر خشي في أنه يعتل في المستقبل فتقلب ألفاً، ولا يدغم فيها ما قبلها في الماضي كما لم يدغم في خشي، ولم يجر مجرى المضاعف، وهو باب عَضْ ومَسْ.

ومعنى قوله: (لأنها إذا كانت وحدها لا ما لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء) يعني أن الياء إذا كانت وحدها في موضع لام الفعل ولم يكن قبلها ياء مثلها لم يكن سبيلها سبيل^(١) سائر الحروف؛ لأن سائر الحروف لا تنقلب في المستقبل كإنقلاب الياء ألفاً في قولك حيي يحيا، وكذلك إذا كان قبلها ياء لم يكن سبيلها سبيل الحرفين المتجانسين إذا كان أحدهما عين الفعل والآخر لامه.

قال: (فإذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء يخشى فيه / [٢٣٥و] الحركة، وياء يرمي لا تفارقهما، فإن الإدغام جائز فيه؛ لأن اللام من يرمي ويخشى قد صارتا بمنزلة غير المعتل).

يعني أن الياء الثانية إذا لزمتهما فتحة لا تفارقهما جاز الإدغام، ولم يكن لازماً كما ذكرنا في غي^(٢) وحَي وأحية على معنى غي^(٢) وحَي وأحية للزوم الفتحة لهن، فأما إذا قلت: لن يحى فلا تدغم؛ لأن الفتحة في لن يحى للنصب، وهي تزول في حال الرفع والجزم، ثم مثل ما أجاز الإدغام فيه من ذلك، وشبهه بما صح لما لزم فيه الحركة.

فقال: (وذلك قولك: قد حَيَّ في هذا المكان).

ومعنى (حي في هذا المكان) حيي لما لم يُسمَّ فاعله، ويجوز ضمه على الأصل ويجوز كسره بسبب الياء اتباعاً وتسليماً لها. فإن قال قائل: لم أجز الضمة والكسرة في حي

(١) سبيل: ساقطة من ي.

(٢) ي: هي.

وحىي ولم يجز مثلها في عتي وجي ونحوهما^(١)، وجعلت ما قبل الياء منهن مكسورًا لا غير؟ فالجواب أن عتي وبابه إنما ألزمتنا ما قبل الياء فيه الكسر؛ لأن بناءه لا يشكل ولا يتوهم بكسر ما قبل الياء أنه على غير فُعُول في الوزن. وإذا كان على ثلاثة أحرف فكسرنا جاز أن يتوهم أنه فعلٌ كقولنا: قرن ألوى وقرون لي، كما تقول أحمر ومُحمر.

/ [٢٣٦ظ] ويجوز أن تقول لي لتسلم الياء، ولقائل أن يقول في لي مكسورًا إنه بمنزلة بيض؛ لأن الياء المشددة الأولى منها ساكنة، وكذلك حي في هذا المكان بمنزلة قيل، ومن العرب من يقول عبي وأعياء فيظهر ولا يدغم كما قال حبي وحياء وأحيية، وهو حياء الناقية.

قال: (فإذا^(٢)) قلت مُحْيِي أو يُعْيِي^(٣) ثم أدركه النصبُ فقلت: رأيت مُعْيِيًا ويريد أن يُحْيِيَه لم تدغم؛ لأن الحركة غير لازمة).

يعني فتحة النصب لأنها تزول في الرفع وتسكن الياء، ولكن إن شئت أخفيتها وهي متحركة، وإن شئت بيّنتها، ومثل ذلك التثنية وما لحقته هاء التأنيث. وجاز أن يفارقه كقولك معية ومحية ومعيان ومحييان؛ لأن الهاء دخلت على مُعْيِي وكذلك علامة التثنية، فإذا فارقتها بطلت الفتحة فيها، وكذلك حيّان تثنية حيا من الغيث لا يجوز فيها الإدغام، ولكن يجوز في ذلك الإخفاء والتبيين، والتبيين في حيّان أحسن لانفتاح الياء الأولى وخفة النطق بها. وإذا كانت الياء الأولى مكسورة كان الإخفاء أجود لأن الكسرة فيها بمنزلة ياء أخرى فكانها ثلاث ياءات، فأثروا الإخفاء لذلك.

(١) ي: ونحوها.

(٢) الكتاب: وإذا.

(٣) ي، الكتاب: مُعْيِي.

قال: (فأما نُحْيَةُ فبمنزلة أُحْيِيَّة، وهي تَفْعِلَةٌ).

قال أبو سعيد / [٢٣٦و] رحمه الله: فرق سيويه بين مُعْيِيَّة وُنُحْيِيَّة وبين أُحْيِيَّة وُنُحْيِيَّة وأصلها نُحْيِيَّة لأنها مصدر حَيَّيت كما تقول كَرَّمْتَ تَكْرُمَةً، فأجاز في أُحْيِيَّة وُنُحْيِيَّة الإظهار والإدغام كما ذكرناه؛ لأن الهاء في أُحْيِيَّة وُنُحْيِيَّة لا تفارقها ولا يكون فيها تذكير، فالحركة لازمة للياء الثانية، وفي نُحْيِيَّة وُمُعْيِيَّة يلحقها التذكير فتزول حركة الياء.

ثم قال في آخر الباب محتجاً لجواز إدغام الياء في مُحْيِيَّة وأُحْيِيَّة، قال: ("وأما المُضَاعَف من الياء فقليلٌ"؛ لأن الياء قد تُثَقِّلُ وحدها لآماً، فإذا كان قبلها ياءٌ كان أثقلَ لها).

يعني اجتماع ياءين قليل في كلامهم؛ لأن الياء وحدها قد تستثقل في نحو القاضي والرامي وحيي تسكن في موضع الرفع والجر وتحذف في نحو يرمي في الجزم، فإذا اجتمعت ياءان ولزمت الثانية الحركة أدغموا لأن الإدغام أخفُّ من الإظهار.

باب^(١) ما جاء على أن فَعَلْتُ منه مثل بَعْتُ وإن كان لم يستعمل في الكلام

(لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس. فلو قلت يَفْعَلُ من حَيٍّ ولم تحذف لقلت يَحْيٍ، فرفعت ما لا يدخله / [٢٣٧ظ] الرفع في كلامهم، فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف.

فإن^(٢) حذفْتُ فقلت يَحْيٍ أدركته عِلَّةٌ لا تقع في كلامهم، وصار^(٣) مُلْتَبِسًا بغيره، يعني يَحْيٍ وَيَقِي "ونحو ذلك".

قال أبو سعيد رحمه الله: قد كنا بيننا فيما تقدم أن حرفي علة إذا اجتمعا^(٤) في آخر الفعل لم يجز إعلالهما جميعًا، وإنما يُعَلُّ أحدهما، والأولى بالإعلال منهما الأخير وهو لام الفعل دون عينه كقولك حيى وشوى وأحى وأغوى، وفي المستقبل يحيا ويشوي، ويحيى ويغوي، جعلنا الحرف الأول بمنزلة حرف صحيح، وأقررنا على لفظه في الماضي والمستقبل ووفينا ما يستحقه من الحركات في مواضعها، ولحق الثاني القلب والتغيير والسكون والحذف: فالقلب والتغيير قولك في مستقبل حيى يحيا وشوى بألف، والأصل شويت بالياء والسكون في يشوي ويحيى في حال الرفع، والحذف في الجزم، كقولك: لم يشو ولم يحي، ولو صححنا لام الفعل وأعللنا عينه لخرج عن منهاج كلامهم ودخله اللبس، ووجب أن نقول في يَفْعَلُ وَيُفْعَلُ من حي يحيى ويحيى؛ لأننا أعللنا عين الفعل وجب أن نقول^(٥) فيما / [٢٣٧و] اعتلَّت عينه وصحت لامه نحو باع وهاب

(١) بولاق: هذا باب ٢: ٣٨٨، هارون: هذا باب ٤: ٣٩٨.

(٢) الكتاب: وإن.

(٣) بولاق: فصار.

(٤ - ٤) الكتاب: ونحوه.

(٥) مطموس في الأصل، وما أثبت من ي.

(٦) ي: تقول.

وأن "نقول في أحى أحاي كما نقول" أبان وألان، ومتى قلنا ذلك كان المستقبل كالمستقبل "فنقول تحيي كما نقول" تبيع، "ونقول يحيي كما نقول" يبين ويلين فتضم الياء في الفعل المستقبل علامة للرفع وليس بموجود في شيء من الفعل؛ لأن الياء تسكن في الفعل في موضع الرفع، ولو قال قائل: تسكن الياء في الرفع لزمه أن يحذف الياء الأولى التي هي عين الفعل لسكونها وسكون لام الفعل في موضع الرفع، فيقول يحيي، فإذا قال يحيي أشبه يفي ويحي ونحوه مما^(١) فاء الفعل منه واو ولامه معتلة، فيصير يحيي كمستقبل وحي يحيي ووحي يحيي وما أشبهه، ثم يلحقه الجزم فتسقط ياؤه كقولك: لم يحيي وفي ذلك إلباس وإخلال واعتلال بعد اعتلال.

قال: (فيمّا جاء في الكلام على أن فعله مثل بعث: أي، وغاية، وآية^(٢)) "وراية وجمعها راي^(٣)" كما قالوا آية وآي^(٤) وثاية جعلوهن بمنزلة باب ودار.

(وهذا ليس بمطرّد، لأن فعله بمنزلة^(٥) خشيئت ورميئت، وتجري عينه على الأصل)

يعني أنه قد جاءت أسماء شاذة اجتمع في آخرها حرفا علة فأعمل الأول/[٢٣٨ظ] منها وهو عين الفعل، وكان القياس أن يُعَلَّ الثاني الذي هو لام الفعل، وهي الأسماء التي ذكرها وكان القياس فيها أن يقال "عَوَاةٌ أو غِيَاةٌ" واوًا أو ياءً؛ وذلك أن الألف من

(١-١) ي: يقول... كما نقول.

(٢-٢) ي: فيقول... كما يقول.

(٣-٣) ي: ويقول... كما يقول.

(٤) في الأصل: ما، وما أثبت من ي.

(٥) ي: آية.

(٦-٦) ساقطة من الكتاب.

(٧) ي: وآي.

(٨) الكتاب: يكون بمنزلة.

(٩-٩) ي: عواة أو عياة، تصحيف.

غاية إن كانت منقلبة من الياء فأصلها غَيَّيَّة، وإن كانت منقلبة من واو فأصلها غَوَّيَّة، فيجتمع حرفا علة فالوجه على ما قدّمناه من قياس الفعل أن نُعِلَّ^(١) الثاني ونصحّح الأول، فإذا صحّحنا الأول وأعلننا الثاني وجب أن نقول^(٢): غَيَّا إن كان من الياء، وغَوَّى إن كان من الواو كما نقول^(٣) حَيَّا وغَوَّى [ونوى]^(٤) وما أشبه ذلك، ولكن هذا جاء شاذًا محمولًا على دار وباب في إعلال اللام، وشُبَّه شدوذُ هذا بشدوذ^(٥) قَوَدَ وَرَوَعَ وَحَوَّلَ.

فقال: (وهذا^(٦) شاذٌّ كما شدَّ قَوَدَ وَرَوَعَ وَحَوَّلَ، في باب قلت. ولم يَشُدَّ هذا في فَعَلْتُ لكثرة تصرُّف الفعل وتقلُّب ما يكرهون فيه [في]^(٧) فَعَلَ وَيَفْعَلُ^(٨) ونحو ذلك)

يعني أن هذا الشدوذ الذي أتى في غاية ورَاية ونحوهما إنما أتى في الأسماء دون الأفعال، والتقدير أن لو أتى الفعل على ذلك لاعتلت عينه وصحت لامه نحو بَغْتُ وهَيْتُ، ولكن لم يأت في الفعل ذلك بسبب/ [٢٣٨و] ما ذكرناه من الاختلال والخروج عن مذهب كلام العرب، وأُشْبِه غاية وسائر ما ذكرنا معها في الشدوذ قودًا وروعًا، وذلك أن قودًا وروعًا اسمان شذا في تصحيح موضع العين منهما، وكان حكمهما أن تكونا معتلتين فيقال: قَادَ وَرَاعَ؛ لأنهما من باب قَالَ وَقَامَ.

(١) ي: يعل.

(٢) ي: يقول.

(٣) ي: يقول.

(٤) إضافة من ي.

(٥) ي: شدوذ قوهم.

(٦) ي: هذا، هارون: فهذا.

(٧) من ي.

(٨-٨) الكتاب: وهذا قول الخليل.

وهذا الشذوذ لم يأت^(١) في شيء من الفعل، إنما أتى في الاسم، ولم يأتِ قَوْمَ يَقُومُ، وَيَبْعُ يَبِيعُ في الفعل؛ لما يلزم الفعل من التغيير والتصرف فكذلك الشذوذ في إعلال عين الفعل وتصحيح لامه مما اجتمع في آخره حرفا علة إنما أتى في الاسم دون الفعل. وحكى سيويه أن غير الخليل يقول إن أصل آية آية وأي، (ولكنهم قلبوا الياء واوا)^(٢) وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما لأنها تُكْرَهُان كما تُكْرَهُ الواوان؛ فأبدلوا الألف كما قالوا الحيوان^(٣)، وكما قالوا ذوائب^(٤) فأبدلوا الواو كراهية "الألف بين همزتين"، وهذا قول^(٥).

اعلم أن الخليل^(٦) ومن ذهب مذهبه يقول: إن آية وزنها فَعْلَةٌ وقلبت عين الفعل منها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٧)، وقد مضى الكلام فيها على مذهبه ومذهب الذي حكى عنه سيويه/ [٢٣٩ ظ] وهو أيضاً قول الفراء إلى أن وزنه فَعْلَةٌ، وأنهم استثقلوا اجتماع ياءين فقلبوا إحداهما ألفاً، ثم استشهد سيويه على قلبهم أحد الحرفين إذا اجتمعا وهما من حروف العلة، فمن ذلك قلب إحدى الواوين إذا اجتمعتا في أول كلمة في جمع واصله وتصغيرها أو اصل وأَوْصِلَةٌ والأصل وواصل وُوصِلَةٌ، وكقلبهم الواو في

(١) زادت ي: مثله.

(٢) واوا: ساقطة من الكتاب.

(٣) في الأصل: الجيران، وما أثبت من الكتاب.

(٤) رسم ي: ذوايب.

(٥-٥) الكتاب: الهمزة.

(٦) في الأصل: وهذا قول الخليل، وفي ي: وهذا قول.... وما أثبت من الكتاب، وهو الأصح؛ لأن قول الخليل غير هذا، وسبق أن ذكره سيويه، وسيشرحه السيرافي فيما يلي.

(٧) انظر ترجمته في هامش ١ على ص ١٠.

(٨) ورد هذا الرأي في كتاب العين تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (باب الغين والراء وأي معها).

حيوان والأصل حييان عنده، وكما قالوا "ذوائب والأصل ذائب"، وذلك أنها جمع ذؤابة، فإذا جمعناها أدخلنا ألف الجمع بعد الهمزة فوقعت ألف ذؤابة بعد ألف الجمع فهمزت كما فَعَلَ برسالة ورسائل^(١)؛ فاجتمعت همزتان بينهما ألف الجمع فقلبت الأولى منهما واوًا، وقد مضى الكلام في هذا في باب الهمز مستقصى.

ومما احتج به الفراء أيضًا في هذا قولهم عَيْبَ وَعَابَ قلبوا الياء ألفًا وهي ساكنة لا ياء معها، فكيف إذا اجتمعت معها ياء أخرى. وقال الكسائي^(٢): آية وزنها فَعْلَةٌ وكان أصلها آية فاستثقلوا اجتماع الياءين مع الكسرة فحذفوا إحداها.

قال سيبويه: (وجاء استَحَيْتُ على حَيٍّ مثل باعَ، وفاعِلُهُ "حَاءٌ مثل بائعٍ" مهموز، وإن لم يُسْتَعْمَلْ، كما أنه يقول يَذَرُ وَيَدْعُ / [٢٣٩و] ولا يُسْتَعْمَلُ فَعَلَ. وهذا النحو كثير).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن استَحَيْتُ فيه^(٣) لغتان: إحداها استَحَيْتُ والأخرى استَحَيْتُ، فأما استحييت بياءين فهي لغة أهل الحجاز، وهو على ما ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنهم صحَّحوا الياء الأولى وهي عين الفعل، وأعلَّوْا الثانية وهي لام الفعل فقالوا استحيى يستحي واستحييت كما تقول استحلى يستحلي واستحليت. وأما اللغة الأخرى وهي استَحَيْتُ فهي لغة بني تميم، واختلف فيها النحويون، وفي السبب الذي

(١ - ١) في ي: ذوايب، والأصل ذأيب.

(٢) ي: ورسائل.

(٣) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز، الكوفي، المعروف بالكسائي (.... - ١٨٩ هـ)، الإمام، المعلم، والمقرئ. أخذ القراءة عن حمزة الزيات، وكان أحد أئمة القراء السبعة. وقرأ النحو على الكبر على معاذ الهراء، ثم على الخليل. له تصانيف كثيرة، منها: «معاني القرآن»، و«مختصر في النحو»، و«القراءات»، و«مقطوع القرآن وموصوله». (البلغة ١٥٢؛ إشارة التعيين ٢١٧؛ طبقات الزبيدي ١٢٧؛ مراتب النحويين ١٢٠؛ تاريخ العلماء النحويين ١٩٠؛ إنباء الرواة ٢: ٢٥٦؛ بغية الرعاة ٢: ١٦٢؛ الفهرست ٢٩؛ تهذيب اللغة ١: ١٥؛ الأعلام ٤: ٢٨٣).

(٥) ي: فيها.

(٤ - ٤) ي: حاي مثل بايع.

حذفت إحدى الياءين لأجله: فقال الخليل وهو الذي حكاه سيبويه عنه أن استحييت استفلت^(١) وعين الفعل منه معتلة كأنه كان في الأصل قبل دخول السين حاي كقولك باع بإعلال العين، ثم دخلت السين على حاي فتقول استحاي كما تقول استباع، ثم اتصلت تاء المتكلم بياء استحاي فسكنت الياء لاتصال تاء المتكلم بها فاجتمع ساكنان الألف والياء، فسقطت الألف لاجتماع الساكنين. ومعنى قوله: «جاء على حاي مثل باع وفاعله حاء ي مثل بائع مهموز» أن استحييت إنما جاء على حاء ي المعتل، ولو بنينا منه فاعل لوجب همز موضع العين منه، لأنه^(٢) يقال بائع وقائل/[٢٤٠ ظ]، ولا يستعمل حاء ي الذي جاء على استحييت كما يستعمل يذر ويدع على أن ماضيهما وذرّ وودّع، ولا يستعمل وذر ولا ودع، والمستعمل حاي غير^(٣) مهموز؛ لأن عين الفعل من حيث صحيحة، فإذا صحت الياء في الفعل لم تنقلب همزة في اسم الفاعل.

والقول الثاني أن استحييت أصله استحييت فاستثقلوا اجتماع ياءين، فألقوا الأولى منهما تخفيفاً وألقوا حركتها على الحاء، وألزموها هذا الحذف تخفيفاً في لغة بني تميم كما ألزمت العرب يرى وأرى ونرى وترى تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على الراء، والأصل يَرَأَى.

ومن ذهب إلى هذا القول أيضاً أبو عثمان المازني^(٤).

(١) في الأصل: استفل.

(٢) ي: كما.

(٣) مكررة في الأصل.

(٤) هو بكر بن محمد بن بقية، وقيل: بن عدي بن حبيب، أبو عثمان المازني. روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وروى عنه أبو العباس المبرد وغيره. له مصنفات كثيرة، من أشهرها: «التصريف»، و«الديباج»، و«ما تلحن به العمامة»، و«الألف واللام»، و«كتاب العروض»، و«كتاب القوافي». توفي المازني سنة ٢٤٧ هـ. (البلغة ٩٣؛ إشارة التعين ٦١؛ إنباه الرواة ١: ٢٨١؛ أخبار النحويين البصريين ٧٤؛ نزهة الألباء ١٦٢؛ تاريخ العلماء النحويين ٦٥؛ بغية الوعاة ١: ٤٦٣؛ الفهرست ٦٢؛ الأعلام ٢: ٦٩).

قال أبو عثمان المازني: ولا^(١) تحذف لالتقاء الساكنين، ولو كان حذفها له لردت إذا قلت: هو يفعل فقلت يستحيي. يعني أبو عثمان أن استحييت لو جاء على اعتلال العين كاستبعت وجب أن تقول في المستقبل يستحي مثل يستبيع، فقال المحتج عن الخليل: حذفوا الياء لالتقاء الساكنين في الماضي كما فعل باستبعت، ولم يردوها في المستقبل؛ لأنهم لو ردوها لقالوا: يستحيي فرفعوا ما لا يرتفع مثله؛ وذلك لأن الأفعال المضارعة إذا كانت آخرها ياء لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام.

/ [٢٤٠و] والذي يوجب قول الخليل في يستحي أن أصله يستحيي فأعلوا الياء الأولى كما أعلوا ياء يستبيع، ثم أسكنوا الثانية^(٢) لأنهم يسكنونها في موضع الرفع، فاجتمع ساكنان فحذفوا الأولى منهما، وأما استحيي على هذه اللغة فكان حكمه أن يقال استحي، ولم يوجد في شيء من الأفعال ياء متحركة وقبلها ساكن؛ فسكنوها فاجتمع ساكنان فحذفوا الأولى منهما وقلبوا هذه الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها.

قال المازني: ومما يقوي أن حذف الياء في استحييت ليس لالتقاء الساكنين قولهم في الاثنين استحيا؛ لأن اللام لا ضمة فيها، ولكن هذا حذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف مثل أحسنت وظلت ومست يعني أن عين الفعل وإن كانت معتلة لا تسقط من فعل الاثنين الغائبين كقولنا استباعا لتحرك لام الفعل، فلو استحييت على استبعت لوجب أن يقال استحايا كما يُقال استباعا، فلمَّا قالوا استحيا علمنا أنهم حذفوا تخفيفاً من غير علة توجب حذفها كما قالوا احسنت وظلت ومست، والأصل أحسست وظللت ومسست، فحذفوا أحد الحرفين تخفيفاً.

(١) ي: ولم.

(٢) ي: الياء الثانية.

(وقالوا: حَيَوَةٌ كَأَنَّهُ مِنْ حَيَوْتُ وَإِنْ لَمْ يُقَلْ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ كَرِهُوا الْوَاوَ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا الْيَاءَ فِيهَا لَا^(١) تَكُونُ/ [٢٤١ ظ] الْيَاءُ^(٢) لَازِمَةٌ فِي تَصَرُّفِ الْفِعْلِ مِنْهُ^(٣)، نَحْوُ يَوْجَلُ، حَتَّى قَالُوا يَنْجَلُ. فَلَمَّا كَانَ هَذَا لَازِمًا رَفَضُوهُ كَمَا رَفَضُوا^(٤) مِنْ يَوْمٍ يُمْتُ كَرَاهِيَةً لِاجْتِمَاعِ مَا يَسْتَقِلُّونَ. وَلَكِنَّ مِثْلَ لَوَيْتَ كَثِيرٌ لِأَنَّ الْوَاوَ نَحِيَا وَلَمْ تُغْتَلْ فِي بِلَوِي كَيَنْجَلُ فَيَكُونُ هَذَا مَرْفُوضًا، فَضُبِّهَتْ وَاوٍ يَنْجَلُ بِالْوَاوِ السَّاكِنَةِ وَبَعْدَهَا يَاءٌ^(٥) فَقُلِبَتْ يَاءٌ كَمَا قُلِبَتْ أَوَّلًا. وَكَانَتِ الْكُسْرُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ بَعْدَهَا أَخْفَافٌ مِنَ الضَّمَّةِ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ الْيَاءَ وَالْكَسْرَ نَحْوَ الْفَتْحَةِ وَالْأَلْفِ. وَهَذَا إِذَا صُرَتْ إِلَى يَفْعَلُ).

أَمَّا قَوْلُهُ: (قَالُوا حَيَوَةٌ كَأَنَّهُ مِنْ حَيَوْتٍ وَإِنْ لَمْ يُقَلْ) فَإِنَّهُ يَعْنِي أَنَّ حَيَوَةً شَاذٌ لِأَنَّ حَكْمَ الْيَاءِ إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً وَبَعْدَهَا وَاوٍ أَنْ تَقْلِبَ الْوَاوَ يَاءً وَتَدْغَمَ، فَكَانَ يَلْزَمُ أَنْ يُقَالَ حَيَّةٌ كَمَا يُقَالُ فِي تَصْغِيرِ قَشْوَةٍ قَشِيَّةً، وَلَكِنْ حَيَوَةٌ كَأَنَّهُ مِنْ حَيَوْتٍ، أَيْ كَأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ تَكُونُ عَيْنُهُ وَلاَمُهُ وَاوٍ، وَلَا يَوْجَدُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَفْعَالِ.

وَقَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا الْوَاوَ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا^(٦) الْيَاءَ فِيهَا لَا تَكُونُ الْيَاءَ لَازِمَةً فِي تَصَرُّفِ الْفِعْلِ) يَعْنِي أَنَّهُمْ قَدْ اسْتَقْلَلُوا الْوَاوَ فِي يَوْجَلُ لَكُونِ الْيَاءِ قَبْلَهَا، فَقَالُوا يَنْجَلُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْيَاءُ الَّتِي قَبْلَهَا لَازِمَةً لِأَنَّكَ تَقُولُ أَوْجَلُ تَوْجَلُ^(٧) وَتَوْجَلُ، فَإِذَا كَانُوا قَدْ/ [٢٤١ و] اسْتَقْلَلُوا يَوْجَلُ فَهَمَّ لِحَيَوْتٍ أَشَدَّ اسْتِقْلَالًا.

(١) هَارُونُ: لَا لَا.

(٢) زَادَ الْكِتَابُ بَعْدَ ذَلِكَ: فِيهِ.

(٣) مِنْهُ: سَاقِطَةٌ مِنَ الْكِتَابِ.

(٤) زَادَتْ يَ بَعْدَ ذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ.

(٥) الْكِتَابُ: الْيَاءُ.

(٦) يَ: وَقَبْلَهَا، تَحْرِيفٌ.

(٧) يَ: وَتَوْجَلُ.

وقوله: (فلما كان هذا لازماً رفضوه) يعني لما كان هذا الاستثقال يلزم الياء في حيوت رفضوا استعمال الفعل منه، كما رفضوا أن يبنوا من يوم فعلاً، وقد ذكرنا السبب في امتناعهم من بناء فعل ثلاثي من يوم ونحوه فيما مضى.

ومعنى قوله: (ولكن مثل لويت [كثير]^(١)) لأن الواو تحيا ولم تعتل في يلوي كييجل فيكون هذا مرفوضاً) يعني أن الواو إذا كانت متحركة وبعدها ياء لا تستثقل كما استثقلت الواو إذا كان قبلها ياء؛ وذلك أن قولنا يلوي ويحوي أخف من يوجل ويحيو؛ وذلك لأن الياء أخف من الواو، والكسرة أخف من الضمة، فإذا بدأت بواو ثم جئت بعدها بكسرة أو ياء كان أخف من أن تبدأ بياء ثم تأتي بعدها بضمة أو واو؛ لأنك في يحوي ويلوي تنقل الأثقل إلى الأخف، وفي يحوي تنقل الأخف إلى الأثقل.

وقوله: (فشبهت واو يوجل بالواو الساكنة وبعدها ياء) يعني شبهت واو يوجل حين قلبت ياءً بواو لويت حين قلبت، فقالوا لية؛ لأن لوية الواو فيها أول فقلبت الواو في يوجل وهي ثانية من الياء كما قلبت أولاً في لوية.

وقوله: (وكانت الكسرة في الواو والياء بعدها أخف من الضمة في الياء والواو بعدها) يعني يروي / [٢٤٢ ظ] ويلوي أخف من يحيو وحيوت؛ فلذلك لم يأت حيوت ويحيو. وقوله: (لأن الياء والكسرة نحو الفتحة والألف، وهذا إذا صرت إلى يفعل) يعني أن الياء والكسرة في الخفة كالألف والفتحة؛ لأن الياء والكسرة أخف من الواو والضمة وأقرب شبهاً بالألف والفتحة.

ومعنى قوله: (إذا صرت إلى يفعل) يعني في المستقبل إذا قلت يحيو، وقد مضى الكلام في هذا.

(١) إضافة من ي.

هذا باب^(١) التضعيف في بنات الواو

(اعلم أنهما لا تثبتان كما تثبت الياءان في الفعل. وإنما كُرِهتا كما كُرِهت الهمزتان حتى تركوا فَعَلْتُ كما تركوه في الهمز في كلامهم، وإنما يجيء أبدًا "على فَعَلْتُ شيء" تُقَلَّب الواو ياءً. ولا يكون فَعَلْتُ ولا فَعُلْتُ، كراهية أن تثبت الواوان).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الاسم قد يجوز أن يجتمع^(٢) في آخره واوان طرفًا، وإحداهما عين الفعل والأخرى لامه نحو جَوَّ وَحُوَّة، وَقَوَّ وَقُوَّة وَبَوَّ، وما أشبه ذلك، فإذا بنيت من شيء من هذا فعلا ثلاثيًا على زنة لا تُوجِبُ قلب إحداهما ياءً لم يجوز، لا يجوز أن تبني من شيء منه فَعَلْتُ ولا فَعُلْتُ؛ لأنك لو بنيت منه ذلك لقلت من / [٢٤٢و] القوة قَوَوْتُ وَقَوَوْتُ وفي مستقبله يَقَوُّو، وفي النصب لن يَقَوُّو، فيجتمع واوان إحداهما مضمومة وقد تتحرك الأخرى بالنصب، وذلك مستثقل. فإذا بنيت على زنة توجب قلب إحداهما ياءً جاز، وهو أن تبني على فَعَلْتُ كقولك قويت وحويت من القوة والْحُوَّة^(٣)؛ لأن الواو إذا انكسرت وصار بعدها ياء خفت كقولك يلوي ويحوي وما أشبه ذلك.

وقد يجوز أن يجتمع واوان في حشو الفعل إذا لم تكن إحداهما طرفًا كقولك احووى وهو افْعَلَّ من الحُوَّة مثل احمَرَّ وأصله احمَرر، فاجتمع حرفان من جنس واحد فأدغموا أحدهما في الآخر، كما قالوا رد وأصله ردد، وكذلك احووى وأصله احووو، قلبوا الواو الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فبطل الإدغام لانقلاب الواو ألفًا، لم يكن سبيل

(١) بولاق ٢: ٣٨٩، هارون ٤: ٤٠٠.

(٢-٢) ي: على شيء، الكتاب: على فعلت على شيء.

(٣) ي: يجمع.

(٤) ي: والهوة، تصحيف.

الواوين في احووى كالواوين في قَوَوْتُ^(١)؛ لأن الواوين في احووى في حشو الفعل، فهي أقوى وأمكن مما يكون طرفاً^(٢).

قال: (ولم يقولوا قد قَوَّ، لأن العين وهي على الأصل قالبة الواو الآخرة إلى الياء، فلا يلتقي^(٣) حرفان من موضع واحد، فكسرت العين فأتبعته^(٤) الواو)

يعني: لم يقولوا في فَعَلَ من القوة قَوَّ كما قالوا عَضَّ / [٢٤٣ ظ] وذلك أن أصل عَضَّ عضض، فأدغموا إحدى الضادين في الأخرى، وقَوَّ وإن كان أصله قوو فإن الواو الثانية تنقلب ياءً لانكسار ما قبلها وسكونها في الوقف فتبطل.

ومعنى قوله: (فكسرت العين فأتبعته^(٤) الواو) يعني كسرت عين الفعل من قوو وهي الواو الأولى فأتبعته^(٤) الواو الثانية بأن انقلبت ياءً اتباعاً للكسرة التي قبلها.

قال: (وإذا كان أصل العين الإسكان ثبتت، وذلك قولك: قوة وضوء وجو وخوء ويو).

يعني أن الواوين إذا اجتمعتا في كلمة وكانت بنية الكلمة توجب سكون الواو الأولى والإدغام جاز كنحو ما ذكر من فُعْلَةٌ كقوة وفُعْلَةٌ ككوة وفُعْلٌ كبؤ، وما أشبه ذلك.

قال: (لما^(٥) كانت لا تثبت مع حركة العين اسماً كما لا تثبت واو غَزَوْتُ في الاسم والعين متحركة، بنوها كما بُيِّنَتْ والعين ساكنة في مثل غَزَوْ وغزوة، ونحو ذلك).

(١) ي: قووب، تصحيف.

(٢) ي: طرفاً، تصحيف.

(٣) الكتاب: ولا يلتقي.

(٤) الكتاب: ثم أتبعته.

(٥ - ٥) ساقطة من ي.

(٦) لما: مكررة في ي.

قال أبو سعيد رحمه الله: يعني أن قوّة وبوّ وما جرى مجراها إذا كانت الواو الأولى متحركة لم تثبت الواو الثانية واوًا؛ وذلك أن ما قبلها إن كان مفتوحًا وجب أن يقلب ألفًا؛ فيقال: قوًا وبوًا، وإن كان مكسورًا وجب أن يقلب ياءً فيقال قوي وبوي/[٢٤٣و]، ولا يجوز أن يكون ما قبلها مضمومًا وهو اسم؛ لأنه ليس في الأسماء اسم في آخره واو قبلها مضموم، ومتى كان قبلها مضموم [وجب]^(١) قلبها ياءً وقلب الضمة كسرةً فيصير على لفظ فعل كما ذكرنا ذلك في أدل، فلا تثبت الواو الأخيرة على كل حال متى كان قبلها متحرك، وكذلك هذا الحكم في غزوت متى بنينا منه اسمًا وتحركت الزاي لم تثبت الواو: وجب قلبها ياءً إذا انكسر ما قبلها أو انضم، أو ألفًا إذا انفتح ما قبلها، وإذا سكن ما قبلها ثبتت كقولك غزو وغزوة.

قال: (قلت: فهل قالوا قووت تقوؤ، كما قالوا: غزوت تغزو؟ قال: إنما ذلك لأنه مضاعف، فيرفع لسانه ثم يعيده، وهو ها هنا)^(٢) يرفع لسانه رفعةً واحدة).

قوله: (قلت) يعني للخليل: هلا قالوا قووت، فقال الخليل: إنما لم يقولوا قووت لأنه مضاعف؛ لأن الواو فيه مكررة في اللفظ، ويتكررها يتكلفها اللسان أكثر من مرة واحدة فيثقل. وإذا كانت الواو مدغمة في قوة ونحوها فإنما اللسان يعالج إخراجها مرة واحدة، وشبه الخليل ذلك بالهمزة التي تشدد إذا كانت عينًا فيجوز [كقولهم]^(٣) سأل ورأس، وإذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة مدغمة إحداهما في الأخرى لم يجز، فجعل جواز قوة سأل/[٢٤٤ظ] وفساد قووت كفساد همزتين في كلمة واحدة.

(١) إضافة رأيها ضرورة ليستقيم السياق.

(٢) هارون: هنا.

(٣) إضافة من ي.

قال: (فلم يكن قَوُوتٌ كما لم يكن اصْدَأَاتٌ وَأَاتٌ، وكانت قُوَّةٌ كما كانت سَأَلٌ^(١). واحتمل هذا في سَأَلٍ^(٢) لأنه أخفُّ، كما كان أصمُّ أخفَّ عليهم^(٣) من أضَمَمَ).

يعني لو بنيت من الصداة مثل احررت ما جاز أن تقول [اصدأت كما تقول]^(٤) احررت وإن كانت الهمزة منها بمنزلة الراء من الحُمرة؛ لأن الهمزتين لا يجوز اجتماعهما كما جاز اجتماع الراءين. والوجه أن نقول اصدأيت، أما أَات فهو من آاة وأصلها أواة، فإذا بنيت منه فَعَلَّ يَفْعُلْ، والعرب لا تبني من مثلها فَعَلَّ يَفْعُلْ قلت آآ كقولك قال، وإذا اتصل التاء بها قلت أَات كقولك قُلْتُ، فيستقل هذا لاجتماع الهمزتين، (وجازت قوة كما جاز سَأَلٌ، واحتمل هذا في سَأَلٍ) يعني احتمل اجتماع الهمزتين بسبب الإدغام إذ كان الإدغام أخف من الإظهار كما كان أصم أخف من أضمم.

قال: (واعلم أن الفاء لا تكون واوًا واللام واوًا في حرف واحد. ألا ترى أنه ليس مثل وَعَوْتُ في الكلام. كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون العين واوًا واللام واوًا ثانية^(٥)). فلما كان ذلك مكروهًا في موضع يكثر فيه التضعيف نحو رَدَدْتُ وَصِمْتُ، طرحوا هذا من^(٦) [٢٤٤و] الكلام مبدلاً وعلى الأصل، حيث كان^(٧) مثل قَلِقَ وَسَلِسَ أَقْلٌ من مثل رَدَدْتُ وَصِمْتُ. وسنبيِّن ذلك في الإدغام).

(١) بولاق: سأل، هارون: سال.

(٢) بولاق: سأل، هارون: سال.

(٣) عليهم: ساقطة من ي.

(٤) إضافة من ي.

(٥) في الأصل، ي: ثابتة، وما أثبت من الكتاب.

(٦) من: ساقطة من ي.

(٧) كان: ساقطة من ي.

يعني أن استثاقهم مثل وَعَوْتُ في الكلام كاستثاقهم قَوَوْتُ، بل هو أشد؛ وذلك أننا رأينا في الحروف الصحيحة ما كان عين الفعل ولامه من جنس واحد أكثر مما فاؤه ولامه من جنس واحد: [فالذي عينه ولامه من جنس واحد]^(١)، نحو: رددت ومللت وجررت، وما أشبه ذلك، والذي فاؤه ولامه من جنس قوله: قَلِقَ وَسَلِسَ، وجرج الخاتم في اليد، وهو أقل في الكلام، فوعوت^(٢) أحق بأن لا يوجد إذا كان رددت أو سع من باب قَلِقْتُ، وقَوَوْتُ من باب رَدَدْتُ، ووَعَوْتُ من باب قَلِقْتُ.

قال: (وقد جاء في الياء كما جاءت العين واللام ياءين. وأن تكون فاءً ولاماً أقل، كما كان سَلِسٌ أقل. وذلك قولهم^(٣): يَدَيْتُ إليه يداً. ولا يكون في الهمزة إذا^(٤) لم يكن في الواو).

يعني أن الذي مُنِعَ في ذوات الواو يجوز مثله في الياء وذلك يدبت فاؤه ولامه ياءان^(٥)، ولا يجوز أيضاً أن يكون فعلٌ ثلاثي فاؤه ولامه همزتان، كما لم يكن فاؤه ولامه واوين، ولم يوجد ذلك استثقالاً لاجتماع همزتين: إحداهما عين الفعل، والأخرى لामه. / [٢٤٥ ظ] فكذلك فاء الفعل ولامه.

قال: (ولكنه يكون [في الواو]^(٦) في بنات الأربعة، نحو الوَزْوَزَة والوَخَوَحَة؛ لأنه يكثر فيها مثل قَلْقَلْ وَسَلْسَلْ، ولم تُغَيَّرْ؛ لأن بينهما حاجزاً، وما قبلها ساكن فلم تُغَيَّرْ:

(١) إضافة ضرورية من ي.

(٢) ي: فرعوت.

(٣) قولهم: ساقطة من ي.

(٤) ي، الكتاب: إذ.

(٥) غير واضحة في ي.

(٦) إضافة من الكتاب رأيتها ضرورية.

وتكون الهمزة^(١) ثانية ورابعة لأن مثل نَفَنَفٍ كثير، وتكون في الواو^(٢) نحو ضَوْضَيْتُ، وهي في الواو أجدر^(٣) لأنها أخف من الهمزة. فإذا كان شيء من هذا^(٤) في الهمزة فهو للواو ألزَمُ؛ لأنها أخف، وهم^(٥) لها أشدُّ احتمالاً).

قال أبو سعيد رحمه الله: أما الِوَزْوَرَةُ والِوَحْوَحَةُ فإنها جازتا وإن كانت الواو الأولى فاء الفعل والثانية لام الفعل، وقد ذكرناه فيما مضى آنفاً؛ لأنه ليس في الكلام مثل وعوت لأن وزوزة رباعي، وقد كثر في باب الرباعي ما فاؤه من جنس لامه الأولى وعينه من جنس لامه الثانية كالوعوعة والقلقلة والسلسلة، وجلجل وجرجر، وما لا يحصى كثرة. وقوله: (ولم تغير لأن بينهما حاجزًا وما قبلها ساكن) يعني لم تغيّر الواو الثانية في وحوح لأن بينهما وبين الواو حاجزًا وهو الحاء، (وما قبلها ساكن) يعني الحاء التي قبل الواو الساكنة، ولم تكن كرعوت؛ لأن العين التي قبل الواو الثانية متحركة، وحرف العلة/ [٢٤٥و] متى سكن ما قبله كان أصحَّ له وأبعد من الإعلال.

وقوله: (وتكون الهمزة ثانية ورابعة) يعني قد جاء في باب الهمز نحو الدأداة واللالأة والنانأة، فإذا كَثُرَ هذا في الهمز في ذوات الأربعة، وكانت الهمزة أثقل من الواو جاز في الواو.

وقوله: (لأن مثل نفنف كثير في الكلام) يعني أن مثل نفنف أكثر من باب قَلِق وسَلِس، فقد جاز في الرباعي ما لا يكون مثله في الثلاثي.

(١) زادت هارون بعد ذلك: مثل الدأداة: ضرب من السير.

(٢) في الأصل: الكلام، وما أثبت من الكتاب.

(٣) هارون: أوجد.

(٤) زاد الكتاب بعد ذلك: النحو.

(٥) هم: ساقطة من ي.

وقوله: (ويكون في الواو نحو وضويت) يعني: وتكون الواو ثانية ورابعة مثل ما ذكر في الهمز، وقد بينا فيما مضى أن وضويت أصلها وضوت.
ومعنى قوله: (وهي في الواحد أجدر لأنها أخف) يعني: لما جاءت الهمزة ثانية ورابعة كان مجيء الواو ثانية ورابعة أولى؛ لأنها أخف من الهمزة.
قال: (واعلم أن افعاللتُ من رميت بمنزلة أحييتُ في الإدغام والبيان والخفاء، وهي متحركة، وكذلك افعَلَلْتُ. وذلك قولك في افعاللتُ: ارمائتُ، وهو يرمائي، وأحب أن يرمائي).

يعني أنك لو بنيت من رميت مثل احررّ واحارّ واحمررت واحماررت لم يكن سبيلها سبيل احررّ في باب الإدغام؛ وذلك لأن احررّ أصله احررّ، واجتمع حرفان من جنس واحد؛ فوجب الإدغام/[٢٤٦ ظ] كما وجب في ردّ وأصله ردد. فإذا بنيت من رميت مثل احررّ فأصله أن تقول ارميَّ كان الأصل احررر فتعيد لام الفعل، فإذا قلت ارميَّ فالياء الساكنة قد تحركت وانفتح ما قبلها فوجب أن تقلبها ألفاً، فإذا قلبتها ألفاً اختلفا فصارت الثانية ألفاً والأولى ياءً فبطل الإدغام لأن الألف لا تدغم فيها.

وكذلك احرارّ وأصله احرارر وأدغمت^(١) الراء في الراء لأنها من جنس واحد والثانية منهما متحركة، فإذا بنينا من رمى مثلها فالأصل أن يقال ارمائي^(٢) مثل احرارر فتقلب الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فبطل الإدغام لاختلاف الحرفين. فإذا صرّف هذا الفعل أعني ارميا وارمايا فيما لم يسمّ فاعله حتى يظهر الياء ان جميعاً، وتلزم الثانية منها الحركة جاز حيثئذ الإدغام والإظهار، وذلك قولك فيما لم يسمّ فاعله ارمي

(١) ي: وأدغمتا.

(٢) ي: ارمائي.

وارموى يجوز أن تقول ارمى وأرمى وارموى، واحى واحى واحى وارموى كما قلت
احى واحى، وحى وحى؛ لأن الفتحة لازمة، ولا يجوز الإدغام في التثنية ولا في المؤنث
ولا في المنصوب إذا قلت في التثنية ارميا لم يجز إدغامه كما لم يجز في احيا، وقد مضى نحو
هذا ممثلاً.

ومعنى/[٢٤٦و] قوله: (افعاللت من رميت بمنزلة أحييت في الإدغام والبيان
والخفاء) يعني يجوز إدغام افعاللت من رميت في الموضع الذي يجوز فيه إدغام أحييت
والموضع الذي يجوز فيه ذلك من أحييت فيما لم يُسمَّ فاعله إذا كان الفعل ماضياً كقولك
ارموى وارموى، ويجوز فيه أيضاً البيان كما جاز في أحيى، وإذا لزم البيان في أحييت لزم
في ارمائيت، وذلك في التثنية إذا قلت ارميا كما تقول احيا، ويجوز الإخفاء في المواضع
التي يظهر فيها الياءان، وذلك يتبين في اللفظ.

ومعنى قوله: (وهي متحركة) يعني أن الخفاء إنما يكون مع الإظهار وحركة الياء
الأولى؛ لأنها لو سكنت لأدغمت.

ثم قال عقيب قوله ارموى في هذا المكان: (لأن الفتحة لازمة، ولا تقلب الواو ياءً لأنها
كواو سُويَر لا تلزم وهي في موضع مد).

يعني أن الواو في ارموى منقلبة من ألف ارمايا، فإذا قلت ارمواى لم يجز قلبها بسبب
سكونها وكون الياء بعدها، كما لم يجز قلب الواو في سُويَر ياء لسكونها وكون الياء
بعدها؛ لأن الواو فيها بمنزلة الألف للمد، ولا يجوز الإدغام فيها ولا
إدغامها/[٢٤٧ظ] وقد مضى الكلام في هذا وشبهه.

ثم ذكر مسائل قد أتى كلامنا عليها إلى أن قال: (والمصدر ازمياء وازمياء وأحياء).

قال أبو سعيد - رحمه الله - أما ارمياء فمصدر ارمايا وكذلك احياء مصدر احيايا، ووزن المصدر افعيلال فإذا قيل ارميا فالياء الأولى من الياء المشددة ياء افعيلال، وهي بدل من ألف ارمايا، والياء الثانية هي ياء ارمايا والألف التي بعدها هي الألف التي زيدت في المصدر والهمزة هي بدل من ألف ارمايا الأخيرة، وكذلك الكلام في احياء. وللقائل أن يقول إذا كانت الياء الأولى منقلب من ألف ارمايا الأولى فلم أدغمت في الياء الثانية وهي منقلبة من ألف هي للمد؟ فيجوز أن يقال في جوابه: إن هذه الياء وقعت في المصدر وبعدها ياء مثلها لا يجوز النطق بإحداهما دون الأخرى فادغمت؛ لأنه لم يحصل^(١) في لفظها المد وفيه نظر. وأما ارميا واحيا مخفف فمصدر ارميا واحيا.

قال: (فأما^(٢) افعللت وافعاللت من غزوت فاغزوت واغزوت لا يقع^(٣) فيها الإدغام ولا الإخفاء؛ لأنه لا يلتقى حرفان من / [٢٤٧] موضع واحد. ومثل ذلك من الكلام ازعوت، وأثبت الواو الأولى لأنه لا يعرض لها في يفعل ما يقلبها، ولم يكن لتحويلها ألفا وبعدها ساكن، فإنها هي بمنزلة نزوان).

يعنى أنا إذا بنينا افعللت مثل احررت من غزوت قلنا اغزوى واغزوت ولا نقول^(٤) اغزوا كما نقول احرر، ولا نقول اغزوت كما نقول احررت، وإنما نقول اغزوى؛ لأن الأصل اغزوا فوقع الواو الثانية طرفاً وقبلها فتحة فانقلبت، فلم يجر إدغام واو في ألف، وفي المستقبل يغزوا تقع الواو الثانية طرفاً وقبلها كسرة فتقلب ياء، فلا يجوز إدغام الواو فيها، فلم يكن سبيل اغزوى واغزوت كسبيل احرر واهررت لتباين الواو في اغزوت وانقلاب إحداها.

(١) ي: يتحصل.

(٢) الكتاب: وأما.

(٣) الكتاب: ولا يقع.

(٤) ي هنا وما بعدها: تقول.

وأما ارعوى فأصله ارعوو فعمل به ما ذكرناه في اغزوى وهو من باب اَحْمَزْتُ،
وأما قوله: وأثبتت^(١) الواو الأولى^(٢) يصح لأن الياء قد اعتلت وهى طرف وإذا اجتمع
حرفا علة فالطرف أولى بالإعلال. وقوله: لأنه لا يعرض لها في يفعل ما يقلبها ياء
وذلك أن الواو إنما تقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما ذكرنا في يغزى ويغزوى/
[٢٤٨ ظ] ونحوهما، ولم تقلب أيضًا ألفا لما ذكره من سكون ياء بعدها لأن ما بعدها
ألف إذا قلت اغزوى، ولو قلبوها ألفا سقطت وبطل البناء.

قال: (وأما أفعَلَلْتُ من حَيِّتُ فبمنزلتها من رَمَيْتُ، "وأفَعَلَلْتُ بمنزلة" اَزْمَيْتُ إلا
أنه أدركها^(٣) مثل ما يدرك أَفْتَلْتُ وَتُبَيَّنَ كما تُبَيَّنُ؛ لأنها ياءان في وسط الكلمة
كالتاءين^(٤) في وسطها).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن اقتتل يقتل يجوز^(٥) إدغام إحدى التاءين في الأخرى
ويجوز إظهارهما، فإذا أدغمت في اقتتل جاز لك وجهان: أحدهما قَتَلَ بفتح القاف،
والثانى قَتَلَ بكسرها، وتسقط ألف الوصل لتحرك القاف؛ فأما من قال قَتَلَ بفتح
القاف فإنه ألقى على القاف حركة التاء وأدغم التاء في التاء وفتح القاف وأسقط ألف
الوصل، وأما من كسر القاف فإنه لما حذف حركة التاء الأولى ليدغمها، اجتمع ساكنان
التاء الأولى والقاف، فكسر القاف لاجتماع الساكنين، وهذا قول أهل البصرة، وأما

(١) ي: وأثبت.

(٢) زادت ي بعد ذلك: يعني الواو الأولى.

(٣) الكتاب: وأما أفعَلَلْتُ فبمنزلة.

(٤) ي: يدركها، الكتاب: يدركها من الإغام.

(٥) هارون: كالتاء.

(٦) في الأصل: نحو، تحريف، وما أثبت من ي.

تقتل فيجوز فيه ثلاثة ألفاظ: إذا أدغمت تقتل بفتح القاف وتقتل بكسر القاف وفتح ياء المضارعة، ويجوز فيه كسر حرف الاستقبال كقولك يقتل، فأما فتح القاف وكسرها فهو كما مضى في اقتل، وأما كسر/[٢٤٨و] حرف المضارعة في قوله يقتل فللتباع، وقال الكوفيون في كسر القاف إنها كسرت بسبب انكسار الألف في الماضي إذا قلت اقتل، وأنكروا ما قاله أهل البصرة فقالوا: لو كان كسر القاف لالتقاء الساكنين لوجب أن يميز يَعْضُ وَيَرُدُّ وذلك أن أصله يَعْضُ وَيَرُدُّ، فإذا أجزنا أن يسكن الحرف الأول الإدغام^(١) وكسر فاء الفعل لالتقاء الساكنين لصار على وزن فَعَلَ مثل يَفَرَّ فاستعملوا في باب يَعْضُ وَيَرُدُّ أحد الوجهين وهو إلقاء الحركة دون الكسر لالتقاء الساكنين.

ثم ذكر سيبويه مسائل أرى بها التسوية بين اقتل واحييا في جميع متصرفاته إلى أن قال: (وإنما منعهم أن يجعلوا اقتلوا بمنزلة^(٢) الواو الوسطى في القوة، وسنبيّن ذلك في الإدغام إن شاء الله).

يعنى أن اقتل لم يلزم فيه الإدغام، إنما تكون بالخيار إن شئت أدغمت وإن شئت لم تدغم، ولم يجعلوه بمنزلة رَدَّ لأن رَدَّ يجب فيه الإدغام، ولا يجوز فيه رَدَدَ يَرُدُّ إلا أن يُضطر إليه شاعر، وإنما صار الإدغام لازماً في رَدَّ؛ لأن الدالين وقعتا طرفاً ولم تقع التاءان/[٢٤٩ظ] في اقتل طرفاً، وإنما وقعتا متوسطتين بحيث تقوى فيه الحروف لتمكنها من الكلمة. ألا ترى أن الواو المتوسطة أقوى من المتطرفة في قولك «ارعوى»، وإنما كان «ارعَوَوْ» فانقلبت المتطرفة وثبتت المتوسطة، وهذا معنى قول سيبويه: «ولكنه بمنزلة الواو الوسطى في القوة».

(١) هكذا في الأصل، ولعلها: للإدغام.

(٢) زادت ي، الكتاب بعد ذلك: رددت فيلزمه الإدغام أنه في وسط الحرف، ولم يكن طرفاً فيضعف كما تضعف الواو، ولكنه بمنزلة.

قال: (وأما أفعاللت من الواوين فبمنزلة غَزَوْتُ، وذلك قول العرب: قد اَحْوَاوْتُ الشاةَ واَحْوَاوَيْتُ. فالواوُ بمنزلة واو غَزَوْتُ، والعين بمنزلتها في افعاللت من عَوَزْتُ).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد كُنَّا بَيْنَا جَوَاز اجتماع الواوين في احوَوَى وهو على وزن احرّ الذى أصله احرّر فإذا بنيت من الحَوَّة مثل احرّ وأصلها احرار وجب أن يقال احوَاوَو فتقع واو طرفاً وقبلها فتحة، فتقلب ألفاً فيصير احواوى واحواوَيْتُ. فمن قال احووى فمصدره احوِواء، مثل احرّار، ومن قال احواوى فمصدره احوِباء، فيما ذكر سيبويه والأصل احوِواء، وذلك أن الياء متقلبة من ألف احواوى فَقُلِبَت الواوُ التى بعد الياء ياءً لكون الياء الساكنة قبلها وأدغمت، وللقائل أن يقول قد منع سيبويه قلب الواوِ ياءً فى سُوِيرَ؛ لأن الواو بدل من ألف ساير/ [٢٤٩و] فيلزم على هذا أن يمتنع من قلب الواو فى احوِواء؛ لأن الياء التى قبلها بدل من ألف احوَاوَى. وللمحتج عن سيبويه أن يقول: بينهما فرق، وذلك أن سُوِيرَ هو فِعْلٌ مثل سَايرَ، وإنما ضم أوله للدلالة على ما لم يسم فاعله وليس كذلك المصدر لأن المصدر قد تلحقه زيادات حروف على الفعل كقولك كَسَّرَ يَكْسُرُ تكسيراً فقد زدت على المصدر فاء لم تكن فى الفعل وياء لم تكن فيه، ونقصت منه سيناً كانت فيه، فلما لحق المصدر ما ذكرنا من التغيير لم نعتبر ألف احواوى فى مصدره. ألا ترى أن الياء المنقلبة عن ألف فى الجمع لا تجرى مجرى حرف المد كقولنا حِرْبَاءٌ وَحَرَابٍ وَعِلْبَاءٌ وَعَلَابٍ والياء الأولى من الياء المشددة هى منقلبة من ألف حِرْبَاء، فأدغمت فيما بعدها ولم يجعل فيها من المد ما كان فى ألف حِرْبَاء؛ لأن الجمع يغيّر عن منهاج الواحد بزيادة حرف^(١) وتغيير ما، وليس كذلك ما لم يسم فاعله لأنه لا يُغيّر من الفعل شيء إلا الضم والكسر ولا يزداد فيه حرف كما يزداد فى المصدر والجمع.

(١) ي: حروف.

وبعض الناس يقول احويواء على ما ذكرنا من القياس في المد، ومن قال احووى/
[٢٥٠ظ] يحووي فالواوان بمنزلة التاءين في اقتتل والياءين من القياس في المد، ومن
قال احووى يحووى في احيا فما جاز في اقتتل من الإدغام والإظهار جاز في احووى،
فإذا أظهرت فمصدره اقتتال واحوواء، وإذا أدغمت فمصدره قتال وحواء حذف
الف الوصل لما كسرت القاف، وكسرت القاف بإلقاء حركة التاء الأولى عليها وإن
شئت لالتقاء الساكنين على ما مضى.

وإنما جاز اجتماع واوين في احووى لما ذكره سيويه حين قال: (فلما اغتُلَّ المضاعف من
غير المعتل في الطرف كانوا للواوين تاركين إذا كانت تُعتَلَّ وحدها، ولما قَوِيَ التضعيف
من غير المعتل وسطاً جعلوا الواوين وسطاً بمنزلته، فأجري احوَوَيْتُ على اقتلت).
يعنى لما جاز تضعيف التاءين وترك الإدغام في قولك اقتتل، ولم يجوز في ردد [إلا]^(١)
الإدغام علمنا أن لأواسط^(٢) الكلمة مزية وقوة؛ فلذلك جاز فيه اجتماع واوين وإن لم يجوز
مثله في الطرف، وقد مضى نحو هذا.

قال (وتقول في فُعِلَ من شَوَيْتَ شَيْئاً، قلبت الواو [ياء]^(٣) حين كانت ساكنة بعدها ياءً،
وكُسِرَت الشين كما كُسِرَت تاء غُنِيَ وصاد غُصِيَ كراهية الضمة مع الياء كما نكره^(٤) الواو
الساكنة وبعدها الياء،/[٢٥٠و] وكذلك فُعِلَ من أُحْيَيْتَ^(٥)). وقد ضَمُّ بعض العرب

(١) إضافة من ي.

(٢) ي: أوسط.

(٣) من ي، الكتاب.

(٤) ي: نكره.

(٥) ي: حيت.

الأول ولم يجعلها كبيض؛ لأنه حين^(١) أدغم ذهب المد وصار كأنه بعد^(٢) حرف متحرك نحو صَيِد).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد كنا بينا فيما مضى أن فُعْلاً متى كانت العين منه واوًا واللام ياءً قلبت الواو ياء وكسرت فاء الفعل لتسلم الياء وأدغمت كما تكسر التاء في عُتَيَّ والصاد في عُصَيَّ وكانتا مضمومتين، ويجوز^(٣) ضم فاء الفعل من فُعْلٍ على الأصل فيقال شَيْءٌ، ولا يجوز ضم التاء من عُتَيَّ والصاد من عُصَيَّ، فيقال عُتَيَّ وعُصَيَّ، والفرق بينهما أن كسر التاء من عُتَيَّ والصاد من عُصَيَّ لا يوقع لبساً بين بناءين، لأن عُتَيَّ وعُصَيَّ فُعُول، وإذا كسرنا التاء والصاد لم يوهم بناء آخر يكسره، وإذا كسرنا الشين من شَيْءٍ الذي هو فُعْلٍ جاز أن يتوهم أنه فِعْلٌ فيقع لبس بين بناءين.

وقوله: (ولم يجعلها كبيض، لأنه حيث أدغم ذهب المد) يعني أن يَبْيَضاً لا يجوز فيها إلا كسر الباء؛ لأن الياء غير مدغمة في الضاد، والياء الأولى في شَيْءٍ مدغمة في الياء الثانية، وبإدغامها يذهب المد، فصار كأنه بعده حرف متحرك نحو صَيِد، يعني صارت الشين في شَيْءٍ كأنَّ بعدها/[٢٥١ظ] حرفاً متحركاً في أن لا تقلب ضممتها كسرة كما لم تقلب ضمة صَيِد لتحرك الياء.

وقوله: (ألا ترى أنها لو كانت في قافية مع عُصَيَّ جاز، فهذا دليلٌ على "أنها ليست" بمنزلة بِيضٍ)، يعني أن قولنا شَيْءٌ أو شَيْءٌ وما جرى مجراها مما في آخره ياء مشددة لو جعل في قافية شعر في بيت وجعل عُصَيَّ أو ظبي أو نحو ذلك في بيت آخر جاز؛ لأن

(١) ي: حيث.

(٢) في الأصل: بعده، تحريف، وما أثبت من الكتاب.

(٣) في الأصل: ونحو، وما أثبت من ي.

(٤ - ٤) الكتاب: أنه ليس.

الياء الأولى لما أدغمت وذهب عنها المد لم تجعل رَدْفًا^(١)، فجاز أن تأتي مع عُمى الذي ليس بمُرْدَفٍ ولا يجوز أن يأتي بيض مع رفض ولا نقض؛ لأن بيضا مردفة بالياء التي قبل الضاد فلا تأتي مع نقض الذي هو غير مردف ولا يحتمل هذا الموضع إطالة الكلام في شرح الرّدْف وما جانسه من علم القوافي.

وقوله: (ولم يجعلوها كتاء عَتِيٍّ وصاد عَصِيٍّ ونون مَسْنِيَّةٍ لأنهنَّ عينات).

يعني التاء من عَتِيٍّ والصاد من عَصِيٍّ وما جرى مجراها فصيرن في لزوم الكسر بمنزلة اللام من أذلي؛ لأن اللام عينُ الفعل كما أن التاء من عَتِيٍّ عينٌ.

قال: (وقالوا قَرَنُ آلَوِيٍّ وقرونٌ لِيٍّ، سمعنا ذلك منهم، ومثل ذلك قولهم: رِيًّا وريّةٌ حيث قلبوا الواو المبدلة/ [٢٥١و] من الهمزة فجعلوها كواو شَوَيْتُ).

قرن آلويٍّ مُعَوِّج وزنه أفعلٌ مثل أحمر ويجمع على فُعَل فيقال لُوِيٌّ مثل مُحَرَّر فتجتمع واو وياء، والأولى منهما ساكنة فتقلب الواو ياء على ما تقدم، وتدغمه بكسر اللام عين الفعل لتسلم الياء كما فعل ذلك ببيض، وإن كان يجوز في لِيٍّ ضم اللام لما ذكره سيويه وبيناه.

وأما رِيًّا وريّة فأصلها رُويًا ورُويّة فخففت الهمزة وهي ساكنة، ومن حكم الهمزة الساكنة إذا خففتها وقبلها^(٢) ضمة أن تجعلها واوًا كقولك في جونة جونة فقلت في رُويًا

(١) الردف: هو حرف مد أو لين يسبق الروي دون حاجز بينهما سواء أكان هذا الروي ساكنًا أم متحركًا، وسمي بذلك لوقوعه خلف الروي كالردف خلف راكب الناقة، وهو الياء في العويلا في قول جميل صدقي الزهاوي في رثاء سعد زغلول:

مات سعدٌ، فهل شهدت الشكالي؟ مات سعدٌ، فهل سمعت العويلا؟

(المعجم المفصل في علمي العروض والقافية، لإميل بدیع يعقوب، ص ٢٤٦).

(٢) في الأصل: وقلبتها، وما أثبت من ي.

رويا، فإذا قلنا رويا بتخفيف الهمزة فمن العرب من لا يقلب الواو هاءنا ياء وإن كان بعدها ياء، فيقول رويا وروية؛ لأن هذه الواو في نية الهمزة. ومنهم من يقلب الواو ياء ولا يفرق بين الواو المنقلبة من الهمزة وغيرها فيقول ريا ورية، ومنهم من يكسر على ما ذكرنا من شئ وقرون لئ، ومنهم من يضم.

قال: (ومن قال: رِيَّةٌ قال في فُعَلٍ من وَأَيُّتُ فيمن ترك الهمز: وُيٌّ، وَيَدَعُ الواو على حالها؛ لأنه لم يلتقي واوان^(١) إلا في قول من قال^(٢): رِيًّا فكسر الراء قال: وَيٌّ فكسر الواو إلا في قول من قال: إِسَادَةٌ).

قال أبو سعيد/[٢٥٢ظ] رحمه الله: إذا بنيت من وأيت فعلا فالأصل أن تقول وَؤَى، فإذا خففت الهمزة صار ووى، فإذا قلبت الواو الثانية ياء لسكونها وكون الياء بعدها على قول من قال في روية رية لزمه أن يقول وى ويدع الواو الأولى على حالها لأنه لم يتكلم بواوين فيلزمه قلب إحداهما همزة، كما تقول في تصغير واصل أو يصل، ولكن له أن يقول أي كما يقول في وعد أعد وفي وجوه أجوه فتهمز الواو لانضمامها فقط لا لاجتماع الواوين، ومن قال رية وكسر قال وي وجاز له أن يهمزها فيقول أي [لأن الواو إذا وقعت مكسورة أول جاز له أن يهمزها فيقول أي^(٣)] مثل إسادة وإشاح في وسادة ووشاح. ومن قال روية إذا خففت الهمزة ولم يقلب الواو ياء قال أوى، وقد ذكرنا هذا وما فيه من الخلاف مستقصى في باب الهمز بما أغنى عن إعادته.

قال: (وسألتهم مَعَايَا فقال: الوجه مَعَايٍ^(٤)، وهو المطرَد، وهو^(٥) قول

(٢) زاد الكتاب بعد ذلك: أُعِد، ومن قال.

(١) هارون: الواوان.

(٣) إضافة من ي.

(٤) إِبِلَ مَعَايَا وَمَعَايٍ جَمْعُ مَعْيٍ: أَي مُعْيَةٌ قَدْ كَلَّتْ مِنَ السَّرِّ.

(٥) الكتاب: وكذلك.

يونس^(١)، إنما^(٢) قالوا مَعَايَا كما قالوا مَدَارِي وصَحَارِي، وكانت مع الياء أثقل إذ^(٣) كانت تُسْتَقْلُّ وحدها).

قال أبو سعيد رحمه الله: معايا جمع مُعَيٍّ أو مُعَيَّةٍ، جَمْلٌ مُعَيٌّ وجمال مَعَايَا، وناقاة مُعَيَّة ونوق مَعَايَا، وكان الأصل مَعَاي، وهو معنى قول الخليل: الوجه أن يقال مَعَاي؛ وذلك أنك/ [٢٥٢و] أدخلت ألف الجمع على معيي فوقع بعد العين ثم كسرت الياء الأولى بعد ألف الجمع؛ لأنها قد صحت في أعْيَى يعيي فهو معيي، وجرت مجرى الحروف الصحيحة فصار بمنزلة الطاء في معطي ومعطية واللام في متل ومتلية، ولم تكن فيه علة توجب تغييره وجب أن يقال معاي^(٤) كما يقال معاطٍ ومتالٍ^(٥).

وعلى أن عين الفعل إذا كانت معتلة في الواحد صَحَّت في الجمع كقولك معونة ومعاون، ومقاوم ومقاوم ومعيشة ومعايش. وتلك^(٦) الألف عندهم أخف من الياء فقلبوا الياء الثانية ألفًا من جهتين: إحداهما أن الألف أخف من الياء، والثانية أن الياء يلحقها التنوين، فتسقط إذا قلت: هذه مَعَايٍ ومررت بمعايٍ، ولما قلبوا الياء في مداري وصحاري ألفًا وليس قبلها ياء كان قلبها في معايى أولى^(٧) لا اجتماع الياءين.

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب، إمام نحاة البصرة في عصره، في خلاف حول ستة مولده ما بين سنة ٩٠هـ، ٩٤هـ وسنة وفاته ما بين ١٨٠هـ، ١٨٢هـ. كان له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها. أخذ عنه سيبويه كثيرًا في كتابه، وعن أخذ عنه الكسائي والفراء وغيرهم الكثير، من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«اللغات»، و«النوادر»، و«الأمثال». (إنباء الرواة ٤: ٧٤؛ بغية الوعاة ٢: ٣٦٥؛ إشارة التعيين ٣٩٦؛ مراتب النحويين ٢٠؛ معجم الأدباء ٦: ٢٨٥٠؛ الفهرست ٤٨، الأعلام ٨: ٢٦١).

(٢) الكتاب: وإنما.

(٣) في الأصل، ي: إذا، تحريف، وما أثبت من الكتاب.

(٤) ي: معايى.

(٥) إيلهم متالٍ: أي يتبعها ولدها حتى الفطام، واحدها مثل وتلية.

(٦) ي: ولكن.

(٧) في الأصل، ي: ولي، تحريف.

قال: (وسألتُه عن قولهم: لم أُبَلِّ، فقال^(١) هي من بَالَيْتُ، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألفَ لأنه لا يلتقي ساكنان، وإنما فعلوا ذلك في الجزم لأنه موضعُ حذفٍ، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم "بمنزلة نون" يَكُنْ حين أُسْكِنْتَ؛ فإسكانُ^(٢) اللام / [٢٥٣ ظ] هنا بمنزلة حذفِ النونِ من يَكُنْ).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن باليتُ مثل أعطيتُ في الوزن، ومستقبله يُبالي مثل يُعاطي، فإذا لحقه الجزمُ حذفت منه الياء كما حذفت الياء من يرمي ويقضي إذا قيل لم يرم ولم يقض، فيقال لم يُبالِ، وتكون اللام مكسورة بعد حذف الياء على ما كانت عليه في الأصل. ولكن من العرب من يقول: لم أبالِ على ما ذكرناه من القياس، ومنهم من يقول: لم أبَلِّ بتسكين اللام، ومنهم من يقول: لم أبَلِّ بكسر اللام، فأما من سَكَّن اللام فإنما أسكنها على أحد مذهبين: أحدهما أن يقول في الرفع لا أبالِ فيحذف الياء ويكتفي بالكسرة، كما يقول لا أذر، ثم يدخل الجازم عليه فيُسكِّن اللام، وأن الجازم صادف لأمّا متحركة فسكَّنهما، وكذلك حكم الجازم إذا صادف متحركًا سَكَّنهُ وإذا صادف ساكنًا حذفه، فلما سكنت اللامُ بدخول الجازم اجتمع ساكنان فحذفت اللام لاجتماع الساكنين، وإما أن يكون كره ترك حرف متحرك في مجزوم، فأتبع حذف الحركة حذف الياء كما اتبعوا في إعراب الاسم حين قالوا هذا امرؤ صالح ومررت بامرئ صالح ورأيت امرأ صالحًا فأتبعوا إعراب الهمزة في امرئ حركة / [٢٥٣ و] الراء. وهذا التسكين كثيرٌ في كلام العرب وأشعارها، وقرئ: «أَرْزَأَ الَّذِينَ»^(٣) بتسكين الراء على

(١) ي: فقلت.

(٢) (٢-٢) الكتاب: كنون.

(٣) فإسكان: ساقطة من هارون.

(٤) فصلت، من الآية ٢٩.

معنى أرنا^(١)، وقال الشاعر:

ومن يَتَّقُ فإن الله مَعَهُ ورزقُ الله مَوْتَابٌ وغادي^(٢)

وقال الآخر:

قالت سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا وهات خبز البرّ أو دقيقاً^(٣)

وقوله: (صارَت عندهم بمنزلة نون يكن حين أسكنت اللام هاهنا بمنزلة حذف النون من يكن) يعنى أنك إذا قلت لم أبال فقد جزمته بحذف الياء، كما أنك إذا قلت لم يَكُنْ فقد جزمته بتسكين النون، ثم سكنت اللام كأنك أدخلت جازماً على يكن، فحذفت النون تشبيهاً للنون بواو يغزو وياء يرمي، وقد ذكرنا وجه الشبه بين النون وحروف المد واللين فيما مضى من الشروح.

(١) قرأ «أرنا» [بالتسكين] خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير والخفاف، وأبو زيد عن أبي عمرو وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم وهشام في غير رواية الدجواني، وابن زكوان ورويس ويعقوب وابن عيصن والسوسي والمفضل. (معجم القراءات ٨: ٢٨١).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ١: ٣٠٦، ٢: ٣١٧، ٣: ٣٣٩؛ الدرر ١: ١٦١؛ شرح الشافية ٢: ٢٢٩؛ شرح شواهد الشافية ٢٢٨؛ الصاحبي ٢٨؛ لساب العرب؛ الصحاح (أوب) (معجم إميل يعقوب ٢: ٣٣٧). وموتاب من أتاب، وأتاب مثل آب فعل وافتعل بمعنى، أي عائد. الشاهد في «يتق»: في تسكين القاف المتحركة بعد حذف الياء للوقف.

(٣) البيتان من الرجز. وردا منسويين إلى العذافر الكندي في: شرح شواهد الشافية ٢٢٧، ٢٢٨ برواية: وهات بر البخس... ملحق نوادر أبي زيد ١٧٠ برواية: ... بر البخس؛ تاج العروس (بخس)، برواية: قالت لُبَيْنى... وهات بر البخس. وفي اللسان (بخس) بنفس رواية التاج: لرجل من كندة يقال له العُذافَة. ووردا بلا نسبة في: شرح الشافية ٢: ٢٩٨؛ الخصائص ٢: ٣٤٠، ٣: ٩٦؛ اللسان (خرق) برواية... واشْتَرَى شُحِيحاً تَتَّخِذُ خُرْدِيْقًا، (معجم إميل يعقوب ١١: ١٩٤). السويق: طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير والجمع أسوقة، والبر: القمح.

والشاهد في: اشترى: أسكن الرء فيها تخفيفاً، وكان حقها الكسر (اشترى).

وقوله: (وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كُثرا في كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات، وذلك نحو مُذ وَلَدُ وَقَدْ عَلِمَ، وإنما الأصل لَدُنْ وَمُنْدُ وَقَدْ عَلِمَ، وهذا من الشَّوَادِ^(١)، وليس مما يُقَاسُ عليه ويَطْرَدُ^(٢)).

ابن قَرَزْدَق^(٣) مثل جِرْدَحْل^(٤)، قلت: فِرَزْدَق وإن كان في المبني منه زوائد ألقيتها ولم تحفل بها،/[٢٥٤ظ] كقائل قال لك: ابن من مُسْتَغْفِرٍ مثل جَذَع! فهذا جائز تلقى الزوائد من مستغفر وهي السين والتاء والميم، تقول^(٥) غَفِر. وإن كانت حروف المَبْنِيِّ منه أقل من حروف المَبْنِيِّ على مثاله زدت في موضع اللام^(٦) من المبني من جنسه ما يلحقه بالمبني على مثاله كقول القائل: ابن لي من جذع مثال جَعْفَر! فتقول: جَذَع، ومثال فِرَزْدَق جَذَع. وإن كان من في المَبْنِيِّ على مثاله زوائد زدتها في المَبْنِيِّ منه على مثل مواضعها من المَبْنِيِّ منه، كقائل قال لك مثل كَوَثَرٍ من صَرَبٍ فتقول صُرُوب، وإن قال مثل جَهْوَرٍ فتقول صُرُوب، وإن قال مثل حَيْدَرٍ قلت صَيْرَب، وإن قال مثل ضيمران قلت ضيربان، فعلى هذا يجري قياس الباب كله فتأمله وقس عليه إن شاء الله. قال: (وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون: لم أُبْلِه، لا يزيدون على حذف الألف حيث كُثِرَ الحذف^(٧) في كلامهم، كما حذفوا أَلْفَ احْمَرَّ وأَلْفَ غُلْبَطٍ، وواو غَدٍ).

(١) ي: الشاذ.

(٢) ي: ونطرد.

(٣) الفَرَزْدَق: الرغيف وقيل فُتات الخبز وقيل قَطْعُ العجين، واحدته فَرَزْدَقَةٌ وبه سمي الرجل الفَرَزْدَقُ شبه بالعجين الذي يَسْوِي منه الرغيف.

(٤) الجِرْدَحْل بكسر الجيم: الوادي، والضمخم من الإبل، للذكر والأنثى.

(٥) ي: فتقول.

(٦) هكذا في الأصل، وأظنها: الكلام.

(٧) ي: الحرف.

يعني أن أصل لم أبليه لم أبال، ثم يخففون لغير علة توجب التخفيف، فيسقطون الألف فيصير لم أبله كما يقولون في علابط علبط تخفيفاً.

قال: (وكذلك فعلوا / [٢٦٩ ظ] "بقولهم: ما أباليه بالة"، كأنها بالية بمنزلة العافية. ولم يحذفوا لا أبالي؛ لأنَّ الحرف يقوى هاهنا ولا يلزمه حذف، كما أنهم إذا قالوا لم يكن الرجلُ فكانت في موضع تحريك لم تحذف، وإنما جعلوا الألف تثبت مع الحركة. ألا ترى أنها لا تُحذف في أبالي في غير موضع الجزم، وإنما تحذف في الموضع الذي تُحذف منه الحركة).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن بالة باليته أباليه على غير ما يوجه قياس مصدر باليته، ولكن هي اسم المصدر باليته، كما تقول عافاه الله عافية فالمحذوف من بالة الياء التي في موضع اللام من الفعل، فإذا رددناها إلى موضعها صارت بالية كقولك عافية وواقية، وإنما حذفوا هذه الياء كما حذفوا لام الفعل من سَنَة وَثْبَة وَعِزَة وما أشبه ذلك. وقوله: لم يحذفوا لا أبالي لأن الحرف "يقوى هاهنا ولا يلزمه حذف، يعني أن قوله لا أبالي في موضع رفع وليس بموضع جزم يقع فيه حذف، كما أنهم إذا قالوا: لم يكن الرجل فتحركت النون لاجتماع الساكنين بطل حذفها، وإنما حذفهم الألف من لم أبلي بسبب ما ذكرناه، ولأن المجزوم في موضع حذف فاعرفه إن شاء الله.

(١-١) ي: بقوله بالة.

(٢) ي: العرب، تحريف.

باب^(١) ما قيس من المعتل من بنات الباء / [٢٦٩] والواو،

ولم يجرى^(٢) في السكّال^(٣) نظيره إلا^(٤) من غير المعتل

تقول في مثل حَمْصِيصَةٍ^(٥) من رَمَيْتُ رَمَوِيَّةً، وإنما أصلها رَمِيَّةٌ، ولكنهم كرهوا هاهنا ما كرهوا في رَحِيٍّ، حيث نسبوا إلى رَحَى فقالوا رَحَوِيٌّ؛ لأن الباء التي بعد الميم لو لم يكن بعدها شيءٌ كانت كياء رَحَى في الاعتلال. فلما كانت كذلك قد^(٦) تُعْتَل، ويكون البدلُ أخفَّ عليهم، وكرهوها وهي واحدة - كانوا لها في توالي الباءات والكسرة فيها أكره، فرفضوها. فإنما أمرها كأمر رَحَى في الإضافة.

قال أبو سعيد رحمه الله: قد كُنَّا بَيْنَا أَنْك إِذَا بَنَيْتَ اسْمًا عَلَى بِنَاءِ اسْمٍ آخَرَ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّكَ تَعْتَبِرُ الْاسْمَ الَّذِي تَبْنِي مِثَالَهُ، فَإِنْ كَانَتْ حُرُوفُهُ كُلُّهَا أَصْلِيَّةً اعْتَبَرْتَ الْاسْمَ الَّذِي مِنْ حُرُوفِهِ شَيْءٌ^(٧) مِثَالِ الْاسْمِ^(٨) الَّذِي سَمِلْتَ أَنْ تَبْنِي مِثَالَهُ فَالْمَسْأَلَةُ بَاطِلَةٌ^(٩) كَقَائِلِ قَالَ لَكَ: ابْنِ مِنْ جَعْفَرٍ مِثَالِ جِذْعٍ، وَمَنْ قَرَزْدَقٍ مِثَالِ جَعْفَرٍ فَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ. وَإِنْ كَانَتْ حُرُوفُ الْمَبْنِيِّ مِنْهُ كَعِدَّةِ حُرُوفِ الْمَبْنِيِّ عَلَى مِثَالِهِ بَدَأَتْ بِهَا عَلَى تَرْتِيبِهَا، وَجَعَلْتَ الْمُتَحَرِّكَ بِحِذَاءِ الْمُتَحَرِّكِ عَلَى نَحْوِ حَرَكَتِهِ وَالسَّاكِنَ بِحِذَاءِ السَّاكِنِ، كَقَائِلِ قَالَ: ابْنِ مِنْ

(١) ي، هارون: هذا باب (بولاق ٢: ٢٩٣، هارون ٤: ٤٠٦).

(٢) في الأصل: يَجْزُ، وما أثبت من ي، الكتاب.

(٣-٣) الكتاب: إلا نظيره.

(٤) الحَمْصِيصَةُ: بَقْلَةٌ دُونَ الْحَمَاضِ فِي الْحُمُوضَةِ طَيِّبَةُ الطَّعْمِ تَنْبُتُ فِي زَمَلٍ عَالِجٍ، وَهِيَ مِنْ أَخْرَارِ الْبُقُولِ، وَالْجَمْعُ الْحَمْصِيصُ.

(٥) قد: ساقطة من الكتاب.

(٦) ي: تبني.

(٧) زادت ي هنا: فإن كانت حروفه أكثر من حروف الاسم.

(٨) ي: باطل.

جعفر/ [٢٧٠ظ] مثال هِرَقْل فالجواب جَعْفَر، وإن قال: قلت غِرْوَآوَة ولم تقلب واو الطرف همزة لوقوعها بعد الألف كما لم تقلب واو غباوة همزة لأن الإعراب منها يقع على هاء التانيث، وقد مضى نحو هذا^(١).

فإذا بنيت من رَمَيْتَ مثل حَمَصِيصَة وهي فَعْلِيلَة، فالتاء من رميت لا يُعْتَدُّ بها لأنها ضمير الفاعل وليست من الكلمة فتفتح الراء والميم من رميت، وهما فاء الفعل وعينه، وتكسر الياء التي هي لام الفعل بحذاء كسر الصاد، ثم تزيد ياء ساكنة بحذاء زيادة الياء بعد الصاد في حَمَصِيصَة، ثم تأتي ياء مفتوحة هي لام ثانية للفعل وتلحقها هاء التانيث، فتصير/ [٢٥٤و] رَمِيََّة، فيجتمع ثلاث ياءات، وفي الأولى منها كسرة وقبلها فتحة فقلبوها ألفاً ثم ردوها إلى الواو فقالوا رَمَوِيَّة.

وقاسوا ذلك على النسبة إلى رَحَى حين قالوا رَحَوِيَّة، والأصل رَحِيَّة؛ لأنهم نسبوا إلى رَحَى وأصله رحي فزادوا ياء في النسبة وكسروا ما قبلها فصارت رَحِيَّي، واستقلوا ثلاث ياءات مع الكسرة فقلبوها الأولى منها واوا.

وقوله: (فلما كانت كذلك تُعْتَل، ويكون البدل أخف عليهم، وكرهوها وهي واحدة - كانوا لها في توالي الياءات والكسرة فيها أَكْرَه) يعني أن الياء قد تُعْتَل، وليس معها ياء أخرى في قولهم رحي، والأصل رحي، فإذا كرهوها وحدها^(٢) فهم لها مع ياءين آخرين أكره.

وكذلك إذا بنيت من رميت مثل حَلَكُوكَة^(٣) قلت رَمَوِيَّة، وكان لفظ فَعْلُول كلفظ

(١) بل سيرد هذا المعنى في الصفحة التالية.

(٢) ي: واحدها.

(٣) الحُلْكَة والحَلَكُ: شدة السواد كلون الغراب، وقد حَلَكَ الشيء يَحْلُكُ حُلُوكَةً وحُلُوكاً وأَحْلَوْلَكَ مثله: اشتد سواده، وأسود حالِكٌ وحالِكٌ ومَحْلَوْلٌ وحُلُوكٌ.

فَعَلِيلٌ وَذَلِكَ أَنَّ فُعْلُولَ مِنْ رَمَيْتُ يَكُونُ رُمْيُويٌّ^(١) زدت بعد لام الفعل واوًا زائدة مثلها في حَلَكُوكَ، ثم كررت لام الفعل وهي ياء فصار رُمْيُويٌّ، فاجتمع في آخره واو وياء والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً وكسرت ما قبل الواو لتسلم الياء.

ولو بنيت منه على مثال يُهْلُولُ^(٢) قلت رُمْيِيٌّ ولم يستقل ذلك؛ لأن الياء إذا سكن ما قبلها لم تُسْتَقَلْ، ألا تراهم / [٢٥٥ ظ] قالوا في النسبة إلى ظَبْيٍ ظَبْيِيٌّ وإلى رَمِيٍّ رَمِيِيٌّ^(٣) الياء الأولى لام الفعل في فَعَلِيلٍ، والياء الثانية الساكنة مكان ياء فَعَلِيلٍ، والياء الثالثة تكرير لام الفعل من رميت الثانية.

قال: وإذا بنيت من غَزَوْتَ فَعَلِيلٍ قلت غَزَوِيٌّ وأصله غَزَوِيٌّ، فقلبت الواو ياء لكون الياء الساكنة قبلها، وكذلك فَعِيلٍ من الغزو تقول فيه غَزِيٌّ وأصله غَزِيٌّ.

وإن قَدَرْتَ غَزَوَاوًا منفردًا ثم أدخلت عليه الهاء انقلبت الواو همزة كما قلت صَلَاةً حين قَدَرْتَ الهاء داخلة على صَلَاةً، وقد مضى نحو هذا.

قال: (وأما فُعْلُولُ منها، فغَزَوِيٌّ، وأصلها غَزَوُوٌّ، فلما كانوا يستقلون الواوين في عُتِيٍّ وَمُعْدِيٍّ أُلْزِمَ هذا بدل الياء، حيث اجتمعت ثلاث واوات مع الضمتين في فُعْلُولٍ، فأُلْزِمَ هذا التغيير كما أُلْزِمَ مثل مَحْنِيَّةِ البَدَلِ إذ غَيَّرْتَ فِي ثَبَرَةٍ وَالسَّيَاطِ ونحوهما^(٤)).

يعني أنا إذ قلنا غَزَوُوٌّ واجتمعت ثلاث واوات، وقد رأينا العرب يستقلون واوين فيقلبونهما ياءين في قولك عُتِيٍّ وَمُعْدِيٍّ وأصله عُتَوٌّ وَمُعْدَوٌّ، فلما جاز قلب الواوين استقلالا لزم القلب في ثلاث واوات ولم يجوز إقرارها.

(١) الكتاب: رُمْيِيٌّ، والصيغتان صحيحتان.

(٢) البهلُول: السيد الجامع لصفات الخير المرح الضحاك، والجمع البهالِيل.

(٣) زادت ي بعد ذلك: وكذلك فعليل. ألا ترى أنك تكسر أول الحرف تقول رمي.

(٤) ي: ونحوها.

وقوله: (فألزم هذا التغير كما ألزم مثل محنية البدل إذ غيرت في ثيرة والسياط ونحوهما) يعنى فألزم غَزُوَّ التغير إذ كان أثقل من عَتُوَّ وَمَعْدُوَّ، وقد غيروا عَتُوَّا وَمَعْدُوَّا كما ألزموا مَحْنِيَّة التغير والأصل مَحْنُوَّة، إذ^(١) كان/ [٢٥٥و] مَحْنُوَّة أثقل من ثيرة وسياط، وذلك أن أصلها [ثِوْرَة وسِوَاط؛ لأنها جمع]^(٢) ثَوْر وسَوَاط، والواو منها في موضع عين الفعل والواو في مَحْنُوَّة في موضع لام الفعل، ولام الفعل أثقل من عينه وأولى بالعلة، فلما قلبوا في ثيرة وسياط الواو ياء لانكسار ما قبلها كان محنية أولى بذلك.

قال: (وتقول في مَفْعُولٍ من قَوِيْتُ: هذا مكانٌ مَقْوِيٌّ فيه).

والأصل مَقْوُوَّ والعلة في قلبها كالعلة في قلب فُعْلُول من غَزَوْتُ، وإنما يلزمون القلب في قولهم: هذا مكان مقوئ فيه؛ لأنهم قد يقلبون في مَشْقُوَّ وأَرْض مَسْنُوَّة فيقولون مشقيَّ وأَرْض مَسْنِيَّة، فلما جاز القلب في مَشْقُوَّ وَمَسْنُوَّة ولم يجتمع ثلاث واوات لزم القلب في مقوَّ إذ قد اجتمعت ثلاث واوات فيه.

قال: (وتقول في فُعْلُول من قويت: قُوِّيَّ [والأصل قُوَّوُ]^(٣)) فاجتمعت أربع واوات، فقلبت الواوان المتطرفتان وبقيت واو مشددة بعدها ياء فأشبه النسبة إلى قَوَّ وحوَّ لو سُمِّيَ به رجل ثم نسب إليه.

قال: (وتقول في أَفْعُولَة من غَزَوْتُ أَغْزُوَّة) ثبتت كما ثبتت في مَغْزُوَّة، وقد قالوا في الكلام أَذْعُوَّة وأذْعِيَّة فأما أَذْعُوَّة فعلى القياس الذي ذكرناه، وأما أَذْعِيَّة فبمنزلة أَرْض مُسْنِيَّة والأصل مُسْنُوَّة

(١) في الأصل: وإذ، وما أثبت من ي.

(٢) إضافة من ي.

(٣) إضافة من ي.

/ [٢٥٦ ظ] وليس بلازم قبلها.

(وتقول في أفعولٍ من قويت [أقوي^(١)] "وأصلها أقوؤ^(٢)؛ لأن فيها ما في المفعول^(٣) من

الواوات "فغيرت فيها" ما غيّرت في المفعول^(٤))

يعني أفعولٌ من قويت فيه ثلاث واوات كهي في مفعول، وقد وجب فيها القلب.

قال: (وتقول في فُعْلُول من غَزَوْتُ غَزُوِيَّ)، والأصل غَزُوَوُ، وقد مضى.

(وتقول في فُعْلُولٍ من شَوَيْتُ وَطَوَيْتُ شُوَوِيَّ وَطُوَوِيَّ. وإنما حَذَّها وقد قلبوا الواوين

طُيَّيَّ وَشُيَّيَّ، ولكنك كرهت الياءات كما كرهتها في حَيَّيَّ حين أضفت إلى حَيَّة فقلت: حَيَوِيَّ).

قال أبو سعيد رحمه الله: إذا بنيت من شويت ووطويت فُعْلُول فالأصل أن تقول شُوَوِيَّ وَطُوَوِيَّ، ووجب أن تقلب الواوين ياءين لسكونهما وكون ياءين متحركتين بعدهما؛ فيصير طُيَّيَّ وَشُيَّيَّ، فيشبه النسبة إلى حَيَّة وَلِيَّة، ومتى نسبت إلى حَيَّة وَلِيَّة فالقياس يوجب حَيَّيَّ وَلِيَّيَّ، غير أن العرب يستقلون اجتماع أربع ياءات في حَيَّيَّ وَلِيَّيَّ فيقولون في النسبة إلى حية: حَيَوِيَّ، وإلى لِيَّة: لُوَوِيَّ؛ وذلك أن حَيَّة وزنها فَعْلَة وأصلها حَيَوَة فيبنونها على فعلة فيصير حياة، فإذا نسبوا إليها أسقطوا هاء التانيث فتبقى / [٢٥٦ و] حيا مثل رحي فيقولون حيوي، وإذا نسبوا إلى لِيَّة بنوها على فَعْلَة وأصلها لُوَوَة فتصير لواة، فإذا نسبوا إليها أسقطوا هاء التانيث، ونسبوا إلى لوي فقالوا

(١) إضافة من الكتاب رأيها ضرورية.

(٢ - ٢) ساقطة من الكتاب.

(٣) الكتاب: مفعول.

(٤ - ٤) الكتاب: فغير منها.

(٥) الكتاب: مفعول منها.

لُؤُويّ، فلمّا كان أصل شَيّ وطَيّ شويوي فتحوا الياء الأولى كما فعلوا بحَيّة وليّة التي كانت ساكنة وردوها إلى أصلها وأصلها الواو، وقلبوا الياء الثانية واوًا لأنها لام الفعل، وقد فتح ما قبلها وقد شبهت الياء المشددة التي في الطرف بياء النسبة فصار بمنزلة لوي.

وقال: (كذلك فيُعُول من طَوَيْتُ) لأنها طَيُوي فتقلب الواو "الأولى ياء لتحركها وسكون الياء" الأولى "قبلها، وتنقلب الواو الثانية لسكونها وتحرك الياء بعدها فيصير طيبي، فيلزم فيه ما لزم في النسبة إلى حية وليّة، وذلك أنّا نحرك الياء الأولى الساكنة ونردها إلى أصلها^(١) لأنها ياء فيُعُول فيصير طيوي.

(ومن قال في النسبة^(٢) إلى أُمَيَّة أُمَيّ وإلى حَيَّة حَيّ تركها على حالها، فقال في فَعُول طَيّ فيمن^(٣) قال لي، وطَيّ فيمن قال لي).

يعنى أن من العرب من يجري النسب إلى حَيّة وأُمَيّة على القياس فيجمع بين أربع ياءات ويتحمل ذلك مع ثقله لزوم القياس.

/ [٢٥٧ظ] ولا فرق في اللفظ بين أربع ياءات في لبيّ وطَيّ وشييّ. وأما الشين والطاء فإن شئت تركتها على ضميتها في الأصل كما تركت الضمة في لي جمع ألوي، وإن شئت كسرتها لما ذكرناه من العلل، وأقرب من هذا شبهًا به قولهم: عُتي وعُصي يكسرون ما بعد العين لتسلم الياء كما كسروا الياء المتحركة الأولى لتسلم الياء الثانية. فقال: شَيّ طَيّ.

(٢) الأولى: ساقطة من ي.

(١) هذه العبارة مكررة في الأصل.

(٣) زادت ياء بعد ذلك: وأصلها ياء.

(٤) الكتاب: النسب.

(٥) في الأصل، ي: ومن، تحريف، وما أثبت من الكتاب.

وأما عين عُتِيَّ وعُصِيَّ فإن شئت كسرتها اتباعاً ولئلا تخرج من ضمة إلى كسرة وليس ذلك في شيء من صيغ الأسماء، ومن ضم تركها على حالها؛ لأن الكسرة التي بعد العين ليست من صيغة الكلمة، وإنما جُعِلَتْ لتسلم الياء التي بعدها، وكذلك^(١) الكلام في كسر شين شِيي وضمها فاعرفه إن شاء الله.

(وأما فَيُعُولُ^(٢) من غَزَوْتُ فغَيْرُوْهُ بمنزلة مَغْرُوْهُ).

قال: (هي^(٣) من قَوِيْتُ قَيُّوْ) والأصل قَيُّوْو فنقلب الواو الأولى ياءً لتحركها وسكون الياء قبلها فتصير قَيُّوْ، ولم يكن فيها ما يوجب تغيير الواو الأخيرة المشددة. وقوله: «وأثبت واو فَيُعُولِ الزائدة لأن الياء^(٤) التي قبلها متحركة» يعني أن واو فَيُعُولِ ساكنة وقبلها حرف متحرك لا يعتل وهو عين الفعل، ولو اعتلت عين الفعل توجب سقوط إحداهما. / [٢٥٧و] إما عين الفعل، وإما واو فَيُعُولِ على ما ذكرنا من الخلاف بين الخليل وسيبويه في مفعول وهو مبيع ومقول، وإنما صحت عين الفعل في قَيُّوْ؛ لأن لامه من حروف العلة، وإذا كانت العين واللام من حروف العلة فاللام أولى بالإعلال، وقد مضى هذا مستقصى لحججه.

قال: (وتقول في فَيُعَلِ من حَوَيْْتُ وَقَوَيْْتُ حَيًّا وَقَيًّا) والأصل حيوى وقىوى، وقلبت الواو ياءً لتحركها وكون الياء الساكنة قبلها. فإن قال قائل: فقد جمعت إعلايين: إعلال عين الفعل ولامه، وذلك أنك قلبت الواو ياءً وهي عين الفعل، وقلبت لام الفعل ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قيل له: الإعلال الذي منعنا من جمعه في اللام والعين هو أن تسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال.

(٢) هارون: فيعلول.

(١) ي: لذلك، تحريف.

(٤) الياء: ساقطة من الكتاب.

(٣) الكتاب: وهي.

(وتقول منها فَيَعِلُّ قَيَّ) لأن العين منها واو كما هي في قلت، وإنما منعهم من أن تعتلّ الواو وتسكن في مثل قَوِيْتُ ما وصفت لك في حيث. وينبغي أن يكون فَيَعِلُّ هو وجه الكلام فيه؛ لأن فَيَعِلُّ "عاقب فَيَعِلُّ" فيما الواو" فيه عين، ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا فَيَعِلُّ "مكسور العين؛ لأنهم يزعمون أنه فَيَعِلُّ، وأنه محدود من أصله.

وَأَمَّا [٢٥٨ ظ] الخليل فكان يقول: عاقبت فَيَعِلُّ [فيعلا]^(١) فيما الواو والياء فيه عين واختصت بها، كما عاقبت فَعَلَّةٌ للجمع فَعَلَّةٌ فيما الياء والواو فيه^(٢) لَمْ. وكذلك شَوَيْتُ وَحَيْثُ بهذه المنزلة. فإذا قلت فَيَعِلُّ قلت حَيٌّ وَقَيٌّ وَشَيٌّ يُحَذَفُ منها ما يُحَذَفُ من تصغير أخوى؛ لأنه إذا كان آخره^(٣) كآخره فهو مثله في قولك أَخِي، إلا أنك لا تصرف أَخِي).

أما قوله: (وتقول منها فَيَعِلُّ لأن العين منها كما هي في قلت) يعني أن عين الفعل لو لم تكن واوا كانت حرفاً من الحروف الصحاح ما جاز أن يُننى منها فَيَعِلُّ لو قال قائل: ابنوا من ضرب فَيَعِلُّ مثل مَيَّت ما جاز أن تقول ضَرِبَ؛ لأن هذا البناء لم يوجد في كلام العرب إلا فيما عينه واو وياء فالواو نحو مَيَّت وَسَيَّد، وأصله مَيَّوت وَسَيُّود، والياء نحو لَيِّن وَيِّن وهو من لان يلين وبان يبين.

(١) الكتاب: حَيٌّ وَقَيٌّ.

(٢) الكتاب: فَيَعِلُّ.

(٣-٣) الكتاب: عاقبت فَيَعِلُّ.

(٤) زاد الكتاب: والياء.

(٥) الكتاب: فَيَعِلُّ.

(٦) إضافة من الكتاب وجعلتها ضرورية.

(٧) زادت ي هنا: عين، واختصت بها كما عاقبت فَعَلَّةٌ للجمع فَعَلَّةٌ فيما الياء والواو فيه.

(٨) ي: آخر.

وقوله: (وإنما منعهم من أن تُعْتَلَّ الواو وتُسْكُن في مثل قويت ما وصفت لك) يعني إنما لم تعتل الواو التي هي عين الفعل في قويت ونحوه، ولم تسكن لأن اللام منه معتلة، فلما اعتلت اللام لم يَحْزُ سكون العين، وقد مضى نحوه.

وقوله: (وينبغي أن يكون فَعِلَ وجه الكلام) يعني أن / [٢٥٨و] الباب الكثير أن يبنى فَعِلَ مما عينه من الحروف الصحيحة سوى الواو والياء، كقولك حَيْدَرٌ^(١) وصَيْقَلٌ وصَيْرَفٌ وما أشبه ذلك.

إذا بنى مما عينه [واو]^(٢) أو ياء هذا البناء جُعِلَ فِعِلَ نحو سَيِّدٌ ومَيِّتٌ؛ فلذلك أثر أن يكون البناء من حييت وقويت على فَعِلَ؛ لأن عين الفعل منه واو أو ياء، والياء فيه فَعِلَ.

وقوله: (لأن فَعِلَ عاقب فَعِلَ فيما الواو فيه) يعني أن ما كان عينه واوًا كان الباب فيه فِعِلَ، وفِعِلَ فيما صحت عين فعله، وإنما خصَّ سيبويه الواو بالذكر وإن كانت الياء مشاركة لها؛ لأن الأكثر في الباب الواو. ومعنى قوله عاقبت يريد أن فِعِلَ في المعتل يمنع فِعِلَ فيه كما أن فِعِلَ في الصحيح يمنع فِعِلًا فيه، فكأنهما يتعاقبان.

فإن قال قائل: فإذا مُنِعْتُمْ أن تبنوا من الصحيح فِعِلَ كضيرب فهلا مُنِعْتُمْ أن تبنوا مما عينه واو فِعِلَ؛ لأن كل واحد منهما يختص بأحد البناءين فتمنعوا أن يبنى من قويت وحييت فِعِلَ كحيا؟ قيل له: إنما أجزنا أن يبنى فِعِلَ^(٣) مما عينه واو وياء، وإن كان ذلك قليلا لأننا رأينا فيه فِعِلًا كقولهم، وقال الراجز:

(١) ي: جيدر، تصحيف، الحَيْدَرَةُ في الأُسْدِ مثل المَلِكِ في الناس.

(٢) إضافة من ي ضرورة ليستقيم السياق.

(٣) ي: فعل، تحريف.

ما بال عيني كالشعيب العيّن^(١)

/ [٢٥٩ ظ] وقوله: (ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا فيَعِلْ مكسور العين) يعني أن قول الكوفيين كقول البصريين في اختيار فيَعِلْ في قويت وحويت، وإن كانوا هم يزعمون أن الأصل فيَعِلْ فيما حكاه سيويه عنهم، والذي حكى أنه فيَعِلْ الرواسي^(٢)، وهو من الكوفيين وكان أستاذ الكسائي، وقد ذكرنا فيما مضى ما قال الفراء إنه فيَعِلْ.

وقول الخليل: «كما عاقبت فَعَلَّةٌ للجمع فَعَلَّةٌ فيما الياء والواو فيه لام» يعني أن فاعِلْ إذا كانت لام الفعل منه ياء أصلياً أو منقلباً من واو فإن جمعه فَعَلَّةٌ نحو قاض وقُضاة ورام ورُماة - وهذه الياء أصل - وغازٍ وغزاة، وسام وشُماة، أصله واو منقلبة لأنه من سموت وغزوت.

وإذا كان لام الفعل غير ياءٍ أو ياء منقلبة من واو فإن جمعة يجيء على فَعَلَّةٌ نحو كاتب وكتّبة وخائن وخَوّنة، وقائد وقَوْدَة، ولا يكون فيه فَعَلَّةٌ، ولا يكون في المعتل فَعَلَّةٌ،

(١) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج، ديوانه ١٦٠: الحصانص ٢: ٤٨٥؛ شرح شواهد الشافية ٦١؛ شرح أبيات سيويه ٢: ٢٧٩، الكتاب: (بولاق ٢: ٣٧٢، هارون ٤: ٣٦٦) جمهرة اللغة ٣٤٣. وورد بلا نسبة في اللسان (أيل، عين) (معجم إميل يعقوب ١٢: ٢٦١).

والشعيب: القرية الصغيرة، والعيّن: البالية، شبه عينه لكانها بالقربة القديمة التي يسيل الماء من خرزها. والشاهد فيه بناء العيّن على فيَعِلْ بالفتح، وهو شاذ، وكان قياسها الكسر، عيّن كما في سيّد.

(٢) هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرواسي أو الرّؤاسي، أستاذ الفراء والكسائي، أخذ عن عيسى بن عمر، أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو، قيل إن الخليل أرسل يطلب كتابه، فلما قرأه وضع الخليل كتابه، كثيراً ما يستشهد به سيويه، وكلما قال: قال الكوفي يعني الرّؤاسي، من مصنفاته: «الفیصل»، و«التصغير»، و«الوقف والابتداء» الكبير والصغير.

(بغية الوعاة ١: ١٠٩؛ طبقات الزبيدي ١٢٥؛ الفهرست ١٧١؛ الأعلام ٦: ٢٧١).

فَفِعْلٌ فِي الْمَعْتَلِّ بِمَنْزِلَةِ فُعْلَةٍ فِيهِ، وَفَعْلٌ فِي الصَّحِيحِ بِمَنْزِلَةِ فَعْلَةٍ فِيهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَعْاقِبُ الْآخَرَ.

وقوله: (فَإِذَا قُلْتَ فَعِلْ قُلْتَ حَيٌّ وَشَيْءٌ وَقِيٌّ) يَعْنِي إِذَا بَنَيْنَا فَعِلْ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ اجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ فِيحُذَفُ الطَّرْفُ / [٢٥٩و] مِنْهَا، وَمِثْلُهُ إِذَا صَغُرَتْ أَخْوَى عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ فِي تَصْغِيرِ أَسْوَدَ أُسَيْدٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ تَدْخُلُ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةً بَعْدَ الْحَاءِ فَيَصِيرُ أُخْيَوِي فَيَجْتَمِعُ يَاءُ وَوَاوُ، وَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ فَتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً فَيَصِيرُ أُحْيِي، فَيَجْتَمِعُ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ فَتُحْذَفُ مِنْهَا الطَّرْفُ [فَتَصِيرُ أُحْيِي] ^(١).

قَالَ: (وَتَقُولُ فِي فَعْلَانٍ مِنْ قَوِيْتُ: قَوَوَانُ، وَكَذَلِكَ حَيِّتُ، فَالْوَاوُ الْأُولَى "بِمَنْزِلَةِ وَاوُ" عَوْرَ، وَقَوِيْتُ الْوَاوُ الْآخِرَةُ ^(٢) كَقَوِيَّتِهَا فِي نَزَوَانٍ، وَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ، وَلَمْ يَسْتَقْبَلُوهُمَا مَفْتُوحَتَيْنِ كَمَا قَالُوا لَوِيٌّ وَأَخْوِيٌّ. وَلَا تُدْغَمُ لِأَنَّ هَذَا الضَّرْبَ لَا يُدْغَمُ فِي رَدَدْتُ).

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ تَبَيَّنَ فِيهَا مَضَى مِنْ كَلَامٍ سَبَبِيهِ أَنْ لَامَ الْفِعْلِ مِنْ فَعْلَانٍ لَا تُعْتَلُّ كَقَوْلِهِمْ نَزَوَانُ وَقَطْوَانُ وَنَقْيَانُ وَرَيَّانُ، وَأَنَّ اللَّامَ وَالْعَيْنَ إِذَا اجْتَمَعَتَا وَهَمَا مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ لَمْ تَعْتَلَّ الْعَيْنُ الْبَتَّةَ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَا، وَبَيْنَنَا مِنْهُ فَعْلَانُ، أَعْنَى مِنْ قَوِيْتُ، وَأَصْلُ الْبِنَاءِ فِيهِ وَاوُ قُلْنَا قَوَوَانُ لِأَنَّ الْوَاوُ الْأُولَى عَيْنُ الْفِعْلِ فَلَا تُعْتَلُّ لِكَوْنِ اللَّامِ وَاوَا بَعْدَهَا، وَالْوَاوُ الثَّانِيَةُ لَا تُعْتَلُّ كَمَا لَا تُعْتَلُّ فِي نَزَوَانٍ، وَلَمْ يَجْزِ إِدْغَامُ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ فِي / [٢٦٠ظ] الْآخَرَى؛ لِأَنَّ مَا كَانَ عَلَى فَعْلٍ اسْمًا وَكَانَتْ عَيْنُهُ وَلَائُهُ مِنْ جَنْسِ

(١) إِضَافَةٌ مِنْ رَأْيِنَا ضَرُورِيَّة.

(٢) (٢ - ٢) الْكِتَابُ: كَوَاوُ.

(٣) الْكِتَابُ: الْآخِرَةُ.

واحد لم يجوز إدغام إحداهما في الأخرى كما^(١) تقول في قَصَصَ وَعَسَسَ وَدَنَنَ وَفَنَنَ: قَصَّ وَعَسَّ وَفَنَّ، وستقف على علة ذلك في باب الإدغام إن شاء الله.

وإنما جاز إدغام أَقْوَوَى وَأَحْوَوَى لأنه فِعْلٌ والفِعْلُ يجوز الإدغام^(٢) فيه، كما تقول ردَّ وجرَّ وقرَّ والأصل ردد وقرر، وشبهوه باقتتل؛ لأنه أيضًا فِعْلٌ.

قال: (وتقول في فُعْلَانٍ من قَوِيْتُ "ومن حييت قَوَّانٌ وَحَيَّانٌ"، تُدْغِمُ لأنك تدغم فُعْلَانٍ من رَدَدْتُ، وقد قويت الواو الآخرة كقَوَّتها في نَزَوَانٍ؛ فصارت بمنزلة عين^(٣) المعتل، ومن قال "حَبِيَّ عن بَيْتَةٍ" قال قَوَّوَانٍ).

قال أبو سعيد رحمه الله: أمَّا إدغام قَوَّوَانٍ فلأن فَعْلَ وفَعِلَ مما عينه ولامه من جنس واحد في الاسم والفعل الصحيحين يجب فيه الإدغام.

لو بنينا فَعْلًا من رددت اسمًا لقلنا رَدَّ وأصله رَدَدُ، وإذا بنيناه فَعْلًا لكنَّا قلنا رَدَّ وأصله رَدَدَ، وكذلك فَعْلٌ تقول فيه اسمًا رَدَّ وأصله رَدَدَ، و^(٤) فَعْلًا رَدَّ وأصله رَدَدَ. وإنما جاز الإظهار لأن الواو الثانية تنقلب ألفًا لو تطرفت ولم تكن تثبت، فصار بمنزلة حبي الذي يجوز/[٢٦٠ و] فيه الإدغام كعَضَّ ومَسَّ إذا كانا حرفين من جنس واحد، ويجوز فيه الإظهار لأن الياء الثانية تنقلب ألفًا في يحيا.

(١) ي: لا، تحريف.

(٢) ي: إدغام.

(٣-٣) الكتاب: قوَّان، وكذلك فُعْلَانٍ من حيثُ حَيَّانٌ.

(٤) ي، الكتاب: غير.

(٥) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَوْلَىٰكَ عَنْ بَيْتِهِ﴾ الأنفال: من الآية ٤٢، قراءة «حَيَّ» بياء واحدة مشددة هي التي اختارها سيويه وأبو عبيدة، لأنها كذلك وقعت في المصاحف، وهي عند الفراء أكثر قراءة القراء. وقرأ نافع والبرقي وشبل عن ابن كثير، وأبو بكر عن عاصم...: «حَبِيَّ» بكسر الياء الأولى وفك الإدغام وفتح الثانية. والفك والإدغام لغتان مشهورتان. (معجم القراءات ٣: ٣٠١).

(٦) و: ساقطة من ي.

قال أبو العباس المبرد: وَقَوَّانٌ غَلَطٌ يَنْبَغِي لِمَنْ لَا يُدْغِمُ أَنْ يَقُولَ قَوَّانٌ فَيَكْسِرَ لَامَهُ وَيَقْلِبَ الثَّانِيَةَ يَاءً؛ لَأَنَّهُ اجْتَمَعَ وَاوَانٌ فِي إِحْدَاهُمَا ضَمَّةٌ وَالْأُخْرَى مُتَحَرِّكَةٌ، وَهَذَا قَوْلُ الْجَرْمِيِّ^(١) وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ قَوْلَ الْجَرْمِيِّ وَأَبِي الْعَبَّاسِ مَا قَالَهُ سَيِّوِيهِ عَدَدُهُ «إِذَا بُنِيَتْ فَعْلُوَّةٌ مِنْ غَزَوْتُ قُلْتُ غَزَوِيَّةً اسْتِقْلَالًا لَغَزَوُوَّةٍ فَلَمَّا كَانَتْ فِي غَزَوُوَّةٍ لَا يَثْبُتُ وَجِبَ أَنْ لَا تَثْبُتَ فِي قَوَّانٍ».

وكان الزجاج لا يميز أن يبنى من قويت فَعَلَانُ وأنه^(٢) ليس في الكلام ابنة مئة ولا فَعُلٌ على فُعُلٍ مما عينه ولامه وَاوَانٌ اسْتِقْلَالًا لِلْوَائِنِ مَعَ الضَمَّةِ فِي هَذَا الْبِنَاءِ. بَلْ يَعْدِلُونَ فِيهِ إِلَى فُعُلٍ حَتَّى تَنْقَلِبَ الْوَائِنُ الثَّانِيَةَ يَاءً.

(وَأَمَّا قَوْلُهُمْ حَيَوَانٌ فَإِنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ الْأُولَى سَاكِنَةً؛ وَلَمْ يَكُونُوا يُلْزِمُونَهَا الْحَرَكَةَ هَاهُنَا، وَالْأُخْرَى غَيْرَ مَعْتَلَّةٍ مِنْ مَوْضِعِهَا، فَأَبْدَلُوا الْوَائِنَ لِيَخْتَلِفَ الْحُرْفَانِ كَمَا أَبْدَلُوا^(٣) فِي رَحَوِيٍّ حَيْثُ كَرِهُوا الْيَاءَ^(٤) فَصَارَتِ الْأُولَى عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا صَارَتِ اللَّامُ الْأُولَى فِي ثُمْلٍ وَنَحْوِهِ عَلَى الْأَصْلِ / [٢٦١ ظ] حِينَ أَبْدَلْتَ الْيَاءَ مِنْ آخِرِهِ).

(١) ي: أحدهما.

(٢) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، إمام في النحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، وأخذ لغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، ناظر الفراء وحديث عنه المبرد، وظل يفتي الناس ثلاثين عامًا من كتاب سيويه مع ما عساه من العلم والحديث، توفي سنة ٢٢٥ هـ من مصنفاته: «التنبيه»، و«كتاب السير»، و«كتاب الأبنية»، و«كتاب العروض»، و«الفرخ» ومعناه فرخ كتاب سيويه. (البلغة ١٥٥: إنباه الرواة ٢: ٨٠، بغية الوعاة ٢: ٨؛ أخبار النحويين البصريين ٥٥؛ وفيات الأعيان ٢: ٤٨٥؛ الوافي بالوفيات ٦: قسم ١٦ ص ٢٤٩؛ الفهرست ٦٢؛ معجم الأدباء ٤: ١٤٤٢).

(٣) ي: لأنه.

(٤) الكتاب: أبدلوا.

(٥) الكتاب: الياءات.

قال أبو العباس: حَيَّوَان أصله فَعْلَان ساكن العين؛ لأن فَعْلَان إنما يجيء فيما يكون اضطرابًا نحو الغَلَيَان والتَزَيَان، فلمَّا قلبوا اللام واوًا لزمها القلب فتصير واوًا قبلها ياء، فيلزمها الإدغام فيصير حَيَّان مثل أَيَّام، فحرَّكوا العينَ وأبدلوا اللامَ، وإنما استثقلوا حَيَّانَ كما استثقلوا رَحِيي وإن كان رَحِيي أثقل.

ومعنى قوله: (ولم يكونوا ليلزموها الحركة هاهنا والأخرى غير معتلة من موضعها) يعني أنه كان في حَيَّان ياءان الأولى ساكنة والأخرى متحركة، فغيَّروا الأولى بأن فتحوها، فكروهوا ترك الثانية على حالها، وقد غيَّروا الأولى ليعلم أن الكلمة مغيرة بوجود الواو في موضع الياء.

وقوله: (كما صارت اللام في ممل ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره) يعني أن ممي أصله ممل، ولكنهم كروهوا التضعيف في قولك أَمَلَلْتُ فأبدلوا اللام ياءً كما قالوا تظنت، والأصل تظنتت وغيروا الحرف الثاني دون الأول، كما غيروا الحرف الثاني في حَيَّوَان حين صيَّروه واوًا.

قال: (وكذلك فَعْلَان من حَيَّيْتُ تدغم، إلا في اللغة الأخرى، وذلك قولك: حَيَّانٌ. ولا تدغم في [قَوَيْتُ، تقول قَوِيَانٌ] ^(١) لأنك تقلب اللام ياءً).

يعني أن فَعْلَان من حَيَّيْتُ / [٢٦١و] إن شئت أدغمت فقلت حَيَّانَ كما تقول حَيَّ، وإن شئت أظهرت فقلت حَيَّانَ كما تقول حَيَّي. وأما قَوِيَان فلا يجوز فيه الإدغام؛ لأن الواو الثانية تنقلب ياءً للكسرة قبلها؛ فيتباين الحرفان كما لم يدغم قوي لتباين الواو والياء.

(١) إضافة من الكتاب رأيتها ضرورية، وعبارة: «ولا تدغم في لأنك تقلب اللام ياء» في ي: «ولا تدغم في قويت لأنك تقلب».

قال: (ومن قال عَمِيَّةٌ فأسكن قال قَوِيَّانٌ)

قال أبو سعيد رحمه الله: قد تقدم فيما مضى من الكتاب^(١) أن فَعِلَ يجوز فيه فَعَلَّ تخفيفاً كقولهم في فَخِذٍ فَخِذْ وفي كَبِدٍ كَبِدْ وفي الفعل في عِلِمَ عَلِمَ وفي لَعِبَ لَعَبَ، فإذا كان هذا التخفيف جائزاً جاز أن تقول في قَوِيَّانٍ قَوِيَّانٌ وفي عَمِيَّةٍ عَمِيَّةٌ، بل التخفيف في قَوِيَّانٍ وعَمِيَّةٍ أجود وأقوى بسبب الياء إذ^(٢) كانت الياء أثقل من الحروف الصراح.

قال: (ولا تَقْلِبُ الواو ياءً؛ لأنك لا تلزم الإسكان، وليس الأصل الإسكان. ومن قال رِيَّةً في روية قلبها فقال قِيَّانٌ).

يعني أن الذي قال قَوِيَّانٍ تخفيفاً من قَوِيَّانٍ لا يقلب الواو ياءً لسكونها وتحرك الياء بعدها؛ لأن أصلها قَوِيَّانٍ والواو متحركة مكسورة، فكان الذي يقول قَوِيَّانٍ مخفف ينوي للواو كسرة تمنع من قلبها ياءً، ومثل ذلك روية فيمن خَفَّفَ الهمزة^(٣) لا يقلب الواو ياءً لأنه ينوي الهمزة المخففة / [٢٦٢ ظ] والهمزة لو كانت حاضرة ما جاز قلبها ياءً وكذلك إذا كانت منونة، وأما من قال في روية رِيَّةً فراعى اللفظ فإنه يقول قِيَّانٍ في قَوِيَّانٍ؛ لأنه اجتمع واو وياء والأول منهما ساكن.

قال: (وتقول في قِيَّانٍ من حَيِّتُ وَقَوِيْتُ وشَوْنْتُ: حَيَّانٌ وقِيَّانٌ وشَيَّانٌ؛ لأنك تحذف ياءً هنا كما حذفتها في قِيَّانٍ، وكما كنت حذفها في أَقْيَانٍ، نحو التصغير في أَشْيَوِيَّانٍ، تقول أَشْيَانٌ لو كانت اسماً).

(١) مما يدل على اضطراب ترتيب الأبواب أن هذا الكلام الذي يشير إلى أنه قد مضى سيرد بعد ذلك ص ٢٠٨.

(٢) في الأصل إذا، وما أثبت من ي.

(٣) ي: الهمز.

أصل فَيَعْلان من حَيَّيت حَيَّان بثلاث، ومن شَوَّيت شَيَّوان، وتقلب الواو ياءً فيصير شَيَّان بثلاث ياءات، ومن قَوَّيت قَيَّوان فتقلب الواو الأخيرة ياءً لانكسار ما قبلها مع اجتماع الواوين، وتُقْلَب الواو الأولى؛ لأن ما قبلها ياء ساكنة فتجتمع فيه أيضًا ثلاث ياءات، ويصير قَيَّان فتسقط منهن الياء الأخيرة فتصير حَيَّان وشَيَّان وقَيَّان كما كان ذلك في فَيَعْل حين قلت حَيَّ وقَيَّ وشَيَّ.

وقصة أَفْعِلان في إسقاط الياء كهذه القصة، وذلك أنك إذا صَغَرْتَ أَشْوَيان لو كان اسمًا لقلت أَشْوَيان وقلبت الواو ياءً وأدغمت فيها الياء الأولى، فصار أَشَيَّان، ثم حذفت منها الياء الأخيرة.

قال: (فهم يكرهون هاهنا ما يكرهون في تصغير شَاوِيَّة وراوِيَّة "إذا قلت شُوِيَّة"؛ لأنها/ [٢٦٢و] لم تُعَدُّ أن كانت كآلف النصب والهاء؛ لأنهما يُخْرِجان الياء في فاعِلٍ ونحوه على الحركة في الأصل، كما يخرجُه" في فَيَعْلان لو جاءت في رَمِيَتْ. فأَجْرٍ أَوَيْتُ مجرى شَوَيْتُ وَغَوَيْتُ).

قوله: (فهم يكرهون هاهنا ما يكرهون في تصغير شَاوِيَّة وراوِيَّة إذا قلت شُوِيَّة وروِيَّة") فيصير شُوِيَّة ويجمع واو وياء والأول منهما ساكن فتصير الواو الثانية ياءً فصارت شُوِيَّة فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت إحداهن فصارت شُوِيَّة، فهي بمنزلة فَيَعْلان، وسائر ما ذكرناه مما حذفت منه ياء لاجتماع ثلاث ياءات.

(١ - ١) الكتاب: في قولهم: رأيت شوية.

(٢) هارون: يخرجونه.

(٣) ي: وضويرة.

(٤) ي: شوبوية.

وقوله: (ولم تَعُدْ أن كانت كَأَلَفِ النصب والهاء) يعني أن أَلَفٌ^(١) فَيَعْلان كَأَلَفِ النصب وهاء التانيث، وذلك أنهم قالوا: شَيَّان، كما قالوا: رأيت شَيْئًا وشَيْئِيَّة، أن لو بُنِيَ منه فَيَعْل ثم دخل عليه النصب وهاء التانيث.

وقوله: (لأنهما يخرجان الياء في فاعِل ونحوه على الحركة في الأصل كما يخرجها في فَيَعْلان لو جاءت في رَميت)

يعني أن أَلَفِ النصب وهاء التانيث تفتح الياء، كقولك: رأيت رامِيًا ورامِيَّة فيصح، ولو بنيت منه فعْلان وكان في الكلام له نظير لصحت أيضًا، فقلت رَمِيان فتستوي الياء وتصح في دخول هذه الحروف بعدها.

وقوله / [٢٦٣ ظ]: (فأجر أويت مجرى شويت وغويت)

يعني أن لو بنينا من أويت فَيَعْلان^(٢) لكان أَيان مثل حَيان وقَيان وشَيان، وأصله أَيَّان. (وتقول في مَفْعَلَةٍ من رَمَيْتُ مَرْمُوءَةً؛ لأنك تقول في الفعل: رَمَوْ الرجلُ)

وإنما جاز أن تثبت هذه الواو في الاسم؛ لأن الإعراب وقع على الهاء أعني هاء التانيث، وهاء قد أوجبت فتحة هذه الواو فصارت بمنزلة تَرْقُوة^(٣) وقَمَحْدُوءَةٍ^(٤)، وتنقلب الياء فيه واوًا لانضمام ما قبلها، وكذلك فُعْلُوءَةٌ من رَميت رُمِيُوءَةً، والعلة واحدة.

قال: (وتقول في فُعْلَةٍ من رَمَيْتُ وَعَزَوْتُ إذا لم تكن مؤنثة^(٥) على فُعْلٍ: رُمُوءَةٌ وَعُزُوءَةٌ. فإن بَنَيْتَها على فُعْلٍ قلت رُمِيَّةً وَعُزِيَّةً؛ لأن مذكرهما رُمٍ وَعُزٍ^(٦)، فهذا بمنزلة^(٧) عَظَاءَةٍ

(١) ي: الألف.

(٢) في الأصل: فعلا، وما أثبت من ي.

(٣) التَّرْقُوة: هي عظم وصل بين ثَغْرَةِ النحر والعاتق من الجانبين، وجمعها التراقي.

(٤) القَمَحْدُوءَةُ: الهُكَّةُ الناشئة فوق القفا، وهي بين الذَّوَابَةِ والقفا، وجمعها القماحد.

(٥) في الأصل وي: موية، وما أثبت من الكتاب.

(٦) في الأصل: رُمِي وعُزِي، وما أثبت من الكتاب.

(٧) في الأصل: نظير.

حيث كانت على عطاء، وغبَاوة^(١) حيث لم تكن على غباء^(٢).

أما فُعْلَةٌ من رميت إذا لم يُقَدَّرْ فِعْلٌ مفردٌ فإن الواو تثبت؛ لأن الإعراب لم يقدر وقوعه على الواو، وإنما وقع على الهاء فصارت بمنزلة فَلَنْسُوْةَ، وأما ما قُدِّرَ فعلاً مفرداً ثم أدخل عليها هاء التانيث كما أدخلها على قائم فقال قائمة فإنه يقول رُمِيَتْ وَغَزِيَتْ؛ وذلك أن رَمَوْ وَغَزَوْ لا يجوز أن يقع في الاسم مثله لأنه وقعت فيه واو قبلها/ [٢٦٣و] ضمة طرفاً فقلبوا الواو ياءً كما قلبوا واو أدل والأصل أذْلُوْ، ومثل ذلك عطاء وغبَاوة؛ وذلك أن الواو والياء إذا وقعتا طرفاً وقبلهما ألف ووقع الإعراب عليهما قلبتا همزتين نحو عَطَاءٍ وَسِقَاءٍ والأصل عَطَايَ وَسِقَايَ، وإذا اتصلت بهما هاء التانيث فوقع الإعراب عليهما لم تقلبا^(٣) همزتين كقولك غبَاوة ونهاية، فأما عَطَاءٌ فيقال فيها عَطَايَةٌ وانقلبت ياؤها همزة قبل دخول الهاء عليها، وذلك أن الهاء قد تنزع منها؛ فيقال عطاء، والأصل عطاي، ففُعِلَ بعطاء ما عمل بسقاء وعطاء من قلب الياء والواو همزتين ثم دخلت الهاء. وأما غبَاوة ونهاية فلم تنزع منهما الهاء قط ولا قدر فيها، فمنها ثبتت فيها الواو والياء.

قال: (ألا تراهم قالوا خُطَوَاتٌ فلم يقلبوا الواو، لأنهم لم يجمعوا فُعْلٌ^(٤) ولا فُعْلَةٌ جاءت على فُعْلٍ، وإنما يدخل الثقيل في فُعْلَاتٍ. ألا ترى أن الواحدة خُطْوَةٌ؟! فهذا بمنزلة فُعْلَةٍ وليس لها مذكر).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن فُعْلَةٌ يجمع على فُعْلَاتٍ وفُعْلَاتٍ وفُعْلَاتٍ كقولك في رُكْبَةٍ رُكْبَاتٍ ورُكْبَاتٍ ورُكْبَاتٍ، وهذا مستقصى في باب الجمع. ولكننا نذكر^(٥) هاهنا ما

(١) الكتاب: عباية.

(٢) الكتاب: عباؤ.

(٣) في الأصل: تقلب، وما أثبت من ي.

(٤) الكتاب: فعلاً.

(٥) زادت ي هنا: منه.

يوجب ذكره/ [٢٦٤ظ] التصريف وهو خُطُوات وخُطَوات: أما من سَكَن وقال خُطُوات فلا شيء يدعو إلى تغيير الواو منه؛ لأنها واو قبلها حرف ساكن، وإذا سَكَن ما قبل الواو صَحَّت كغَزَوْ وحُلَوْ وما أشبههما. وأما من قال خُطُوات فللقائل أن يقول: هلا قلبوا الواو فيها ياءً لأنها وقعت طرفاً وقبلها ضمة، والألف والتاء علامة الجمع، فالجواب في ذلك أن يقال: إن الإعراب إنما وقع على التاء دون الواو، ولم توجد هذه الواو قط طرفاً وقبلها ضمة، وذلك أن الضمة إنما حدثت في الجمع كما حدثت ضمة الكاف في رُكَبَات واللام في ظُلُمَات في الجمع، فلما كانت كذلك صارت بمنزلة غَاوَة ونهاية في سلامة الياء والواو منهما لوقوع الإعراب على الهاء.

وقوله: (لأنهم لم يجمعوا فُعِل) يعني لو كان خُطُوات جمع فُعِل لوجب أن يقال خُطَيَات؛ لأن فُعِل من هذا إذا كان واحداً وجب أن تقلب الواو منه ياءً؛ "لأن خُطُوات الواو منه طرفاً" وقبلها ضمة فيقال خُطَى، فإذا جمع قيل خُطَيَات.

وقوله: (ولا فُعْلَةٌ جاءت على فُعِل) يعني وخُطُوات ليست أيضاً جمع خُطَوَة؛ لأن "خطوة مبنية على خُطَوَ؛ لأنها لو كانت كذلك لوجب قلب الياء في خُطَي، ثم تقول خُطِيَة، ثم تقول خُطَيَات.

/ [٢٦٤و] وإنما تكون خُطَوَة على خُطُوات تجمع الجمع الذي ليس بينه وبين واحدته إلا الهاء، كقولهم ثَمَرَة ومُثَلَّة ومُثَلّ فيلزمهم حيثُذ أن يقلبوا الواو ياءً في خُطَوَ.

وقوله: (فهذا بمنزلة فُعْلَةٍ وليس مذكراً) يعني خطوات بمنزلة خطوة إذا بنينا خطوة على التانيث ولم يقدر أن الهاء تسقط من خطوة كما ذكرنا ذلك في رموة ومرموة وما أشبه ذلك.

(١ - ١) ي: لأن خطوة تفتح الواو منه طرفاً.

(٢) ي: على أن.

قال: (ومن قال خُطُواتٌ بالثقل فإن قياس ذلك في كُلية كُلوَاتٍ، ولكنهم لم يتكلموا إلا بكُليات مخففة، فرارًا من أن يصيروا إلى ما يستثقلون، فالزموها التخفيف إذ كانوا يخففون في غير المعتل كما خففوا فُعل^(١) من باب بُؤن، ولكنه لا بأس بأن تقول في مِذْيَةِ مِذْيَاتٍ، كما قلت في خُطُوة خُطُواتٍ؛ لأن الياء مع الكسرة كالواو مع الضمة).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد بينا أن جمع فُعْلة يجيء على فُعَلات، وقد يعرض في الجمع ما يستثقل فيه فُعَلات، وذلك نحو مِذْيَةِ وكُلية، وذلك أنا إذا جمعناها على فُعَلات صارت كُليات ومُذْيَات فتقع قبل الياء ضمة فيجب قلبها واوًا فتصير كُلوَات ومُذُوات، فلما كان هذا الجمع يؤدي إلى التغيير اقتصروا على الضرب الآخر من الجمع واستغنوا به، فقالوا مُذْيَات وكُليات.

قوله: (فالزموها التخفيف إذ/ [٢٦٥ ظ] كانوا يخففون في غير المعتل) يعني ألزموا مُذْيَات وكُليات التسكين لأنهم قد يسكنون ظُلُمَات ورُكَبَات فإذا كانوا يسكنون رُكَبَات ولا علة فيها وجب تسكين كُليات.

وقوله: (كما خففوا فُعل من باب بُؤن) يعني أن إلزامهم تخفيف كُليات كالإلزامهم تخفيف بُؤن وبابه؛ وذلك أن بُؤن جمع بُوان، والباب فيه فُعل في الصحيح، ويجوز فيه التخفيف كقولهم في جمع حمار حُمُر وفي كتاب كُتِب، ويجوز فيها حُمُر وكُتِب، فإذا جمعنا بُوان بتسكين الواو كما قلنا حُمُر وكُتِب لم يجوز فيها بُؤن استثقالاً للضمة على الواو.

وقوله: (ولكنه لا بأس بأن تقول في مِذْيَةِ مِذْيَاتٍ)، قال أبو سعيد رحمه الله: يريد أن مِذْيَةِ على لغة من كسر الميم يجوز أن يجريه مجرى كَسْرَةِ فيقول فيه مِذْيَةِ ومِذْيَات ومِذْيَات كما تقول كَسْرَات وكَسْرَات لأن مِذْيَةِ في ذوات الياء كخُطُوة في ذوات الواو تثقل

(١) الكتاب: فُعْلاً.

مِذْيَات لا توجب قلب الواو وإخراجها عن بابها ولفظها، كما أن تثقيل خُطُوات يوجب تغيير الواو وإخراجها عن بابها.

قال: (ومن ثَقُلَ في مِذْيَاتِ فِقْيَاسِهِ^(١) أن يقول في جِرْوَةِ جِرْيَاتٍ، لأن فيها^(٢) كسرة وهي لام، ولكنهم لا يتكلمون بذلك إلا مخففاً، فراراً من الاستثقال والتغيير)

يعني أن جِرْوَةَ فِعْلَةٍ فَمَتَى / [٢٦٥ و] جمعت على قياس مِذْيَات وكَسَرَات بالتثقيب وجب أن تنقلب الواو فيه ياءً، فيقال جِرْيَات، فعدلوا عن هذا الجمع كراهية^(٣) لتغيير الواو، واقتصروا على الوجه الآخر، فقالوا جِرْوَات كما قالوا مِذْيَات وكَسَرَات.

قال: (فإذا كانت الياء مع الكسرة والواو مع الضمة فكأنك رفعت لسانك بحرفين من موضع واحد رَفَعَةً؛ لأن العمل من موضع واحد، فإذا خَالَفَت الحركة فكأنها حرفان من موضعين متقاربين الأول منهما ساكن نحو وَتَدِ).

يعني أن التثقيب في خُطُوة وخُطُوات ومِذْيَة ومِذْيَات يُسْتَخَفُّ؛ لأن الضمة في خُطُوات من جنس الواو، والكسرة في مِذْيَات من جنس الياء، فاللسان بهما يعمل من جهة واحدة، وإذا كانت جِرْوَةٌ لم تقل جِرْوَات لأن الكسرة مع الواو كأنها من موضعين متقاربين، والواو والياء بمنزلة حرفين متقاربين وإن كانا من مخرجين متباعدين لما يجمعهما من شركة المد واللين وغير ذلك، ومثله بالتاء والذال من وتد لأنها متقاربان.

قال: (وَفُعْلَلَةٌ من رَمَيْتُ بمنزلة فُعْلُولَةٍ، وتفسيرُها تفسيرُها)

يعني أنك إذا بنيت فُعْلَلَةٌ من رميت قلت رُمِيَّةٌ والأصل رُمِيَّةٌ، وقلبت الياء الأخيرة واوًا للضمة التي قبلها.

(٢) الكتاب: قبلها.

(١) الكتاب: فإن قياسه.

(٣) ي: كراهية.

قال/ [٢٦٦ظ]: (وتقول في^(١) مَلَكُوتٍ من رميت: رَمَوْتُ، ومن غَزَوْتُ غَزَوْتُ، تجعل هذا بمنزلة^(٢) فَعَلُوا وَيَفْعَلُونَ. كما جُعِلَتْ فَعْلَانٌ بمنزلة الاثنين^(٣)، وفَعَلِيلٌ بمنزلة فَعِيلٍ. وذلك قولك رميا^(٤)، جاءوا بها على الأصل كراهية التباس الواحد بالاثنين. [و]^(٥) قالوا: رَحَوِيٌّ ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا التيس^(٦) ما العينُ فيه مكسورةٌ بما العينُ فيه مفتوحةٌ). أما إذا بنيت من رميت مثل ملكوت، والأصل فيه رَمِيُوت فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان: واو ملكوت، والياء التي قبلها، فحُذِفَت الياء فبقيت رموت، وكذلك من غزوت غزوت^(٧) فقلبت الواو الأولى ألفاً لانفتاح ما قبلها وتحركها، ثم أسقطتها لاجتماع الساكنين فبقي غزوت، وهذا البناء بمنزلة الجمع؛ لأنك تقول في جمع رميت وغزوت رَمَوْا وَغَزَوْا، والأصل رميوا وغزوا، وفُعِلَ بالواو والياء ما ذكرناه لما اسْتُثْقِلَ الضمُّ عليهما؛ فلهذا قال: يُجْعَلُ بمنزلة فعلوا. وقوله: (كما جُعِلَتْ فَعْلَانٌ بمنزلة فَعَلَا) يعني أنك لو بنيت فَعْلَان من رميت وغزوت لقلت رَمَيَان وَغَزَوَان، ولم تكن تحذف الواو والياء لأنهما قد انفتحتا فصارا^(٨) بمنزلة فَعَلَا، يعني لو بنيت فَعَلِيل من رميت لقلت رَمَوِيٌّ/ [٢٦٦و] والأصل رَمِيِيٌّ، وقد مضى.

(١) زاد الكتاب بعدها: مثل.

(٢) الكتاب: مثل.

(٣) الكتاب: فَعَلَا للثنين.

(٤) في الأصل: ارميا، وما أثبت من الكتاب.

(٥) إضافة من الكتاب.

(٦) الكتاب: لالتيس.

(٧) في الأصل: غزوت.

(٨) زادت ي هنا: فَعْلَان.

وقوله: (وقالوا رَحَوِيٍّ ولم يَحْذِفُوا؛ لأنهم لو حذفوا التيس ما العين فيه مكسورةٌ بما العين فيه مفتوحةٌ) يعني لو حذفوا الألف من رَحَى في النسبة - لاجتماع [الساكنين]^(١) وهما ألف رَحَى والياء الأولى من ياء النسبة - لكسروا الحاء، فقالوا رَحَى كما قالوا في النسبة إلى قَبْشَرَى ومَعَلَى: قَبْشَرَى ومَعَلَى لا لتيس رَحَى بيدي ودمي لو نسب إلى يد ودم، ورحا عين الفعل فيه مفتوحة وهي الحاء وليست كذلك يد ودم؛ لأن عين الفعل من يد ودم يلحقها الكسر.

قال: (وتقول في فَوْعَلَةٍ من غَزَوْتُ: غَزَوَةٌ^(٢)، وَأَفْعَلَةٍ: أَغَزَوَةٌ، وفي فُعَلٍ: غُرُوٌّ. ولا تقول^(٣) في فَوْعَلٍ غَوَزِيٍّ؛ لأنك تقول في فَوْعَلْتُ: غَوَزَيْتُ، من قِيلَ أنك لم تَبِنْ فَوْعَلٍ^(٤) ولا أَفْعَلَةٍ على فَوْعَلْتُ، وإنما بَنَيْتَ هذا الاسم من غَزَوْتُ من الأصل. ولو كان الأصل^(٥) كذلك لم تَقُلْ في أَفْعُولَةٍ أَذْغَوَةٌ؛ لأنك لو قلت أَفْعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ لم تكن إلا ياءً، ولدخل عليك أن تقول في مَفْعُولٍ مَغَزِيٍّ، لأنك حَرَكْتَ ما لو لم يكن ما قبله الحرف الساكن ثم كان فِعْلاً لكان على بنات الياء، ولو ثَبَّتته أخرجته إلى الياء.

/ [٢٦٧ ظ] فأنْتَ لم تَحْرُكْ الآخر "بعد ما كان مَفْعَلٍ، ولكنك إنما بنيت على مفعولٍ، ولم تلحقه واو مفعولٍ بعد ما كان مَفْعَلٍ".

وكذلك فَوْعَلَةٍ^(٦) لم تلحقها التثقيب بعد ما كانت فَوْعَلٍ، ولكنه بني، وهذا له لازم كمفعولٍ).

(٢) في الأصل: غزوة، وما أثبت من الكتاب، وهو الأصح.

(١) إضافة من ي.

(٤) الكتاب: فوعلاً.

(٣) الكتاب: يقال.

(٦-٦) هذه الجملة مكررة في الأصل، وفي ي.

(٥) الكتاب: الأمر.

(٧) في الأصل: فوعل، وما أثبت من الكتاب.

قال أبو سعيد رحمه الله: أما فَوْعَلَةٌ فسائر ما ذكر مِمَّا شُدِّدَ لامه فإن الواو تثبت فيه؛ لأن الواو المشددة تثبت في الواحد ولا تُقَلَّبُ كما لم تُقَلَّبْ واو معزوي وعدو وما أشبههما. وإنما تُقَلَّبُ في الجمع نحو عُتَيَّ وعُصَيَّ، والأصل عُتَوَّ وعُصَوَّ.

وقوله: (ولا تقول^(١)) في فَوْعَلٍ غَوْزِيٌّ، لأنك تقول في فَوْعَلْتُ غَوْزَيْتُ) يعني أنك لا تقلب الواو ياءً في فَوْعَلٍ حملا على قلبك له في فوعلت، كما لو بنيت من غزوت فَوْعَلٍ قلبت الواو ياءً، ثم تقلبها أَلْفًا لانفتاح ما قبلها، وإنما قُلِبَتْ في فَوْعَلٍ مُخَفَّفٍ حملا على الفعل؛ لأنك لو بنيت منه فعلا لقلت غوزيت.

قال: ولا يحمل غزو الذي هو فوعل مشدد على الفعل؛ لأنك لم تبين فوعل ولا أفعل من فوعلت الذي هو غوزيت، وقد انقلبت الواو فيه ياءً، وإنما فوعل وأفعل مبني من غزوت قبل أن تنقلب الواو فيه ياءً؛ ولذلك/[٢٦٧و] قال ادعو لأنها من دعوت، ولو حملنا غوزو على غوزيت لوجب أن تحمل ادعو على افعلت مثل اغزيت وادعيت ولدخل عليك أن تقول مَغْزِيٌّ في مغزو؛ وذلك أن مغزو مفعول والواو من مفعول لو لم تكن لكان مغزا مخفف مفعول، ولو بنيت منه فعلا لقلت مغزيت، وكذلك لو ثنيت مغزا اسمًا لقلت مغزوان، فلو^(٢) بنيت مغزو من غزوت بزيادة واو ساكنة صحت الواو الأخيرة، ولو كان مَغْزُوٌّ مَبْنِيًّا من مَفْعَلٍ لقليل مَغْزَوْ؛ لأن الواو تنقلب في مفعول مَفْعَلٍ ياءً، فكذلك لو بنينا فوعل وأفعل وفُعَلٌ من غزوت صحت الواوات فيهن.

(وتقول في فَوْعَلَةٍ من رميت: رَوْمِيَّةٌ، وأفَعَلَةٌ: أَرْمِيَّةٌ، تكسر^(٣) العين كما تكسرهما في فُعُولٍ إذا قلت تُدِيٌّ).

(٢) ي: فلما.

(١) ي: يقال.

(٣) ي: بكسر.

قال أبو سعيد رحمه الله: أما فَوَعَلَّةٌ فالكلام فيها بَيِّن؛ لأنه لم يُغَيَّر منها شيء، وأما أَفَعَلَّةٌ فإن أصله أَرْمِيَّةٌ بضم الميم، غير أنهم يكسرونها لتسلم الياء، كما قالوا مُضِي وأصله مُضَوِي، فاجتمعت الواو والياء^(١) فانقلبت الواو ياءً فصار مضِي، وكسروا الضاد لتسلم الياء، وكذلك تُدِي وأصلها تُذَوِي.

قال: (ومن قال عُتِيَّ [في عُتُو] ^(٢) قال في أَفَعَلَّةٍ من عَزَوْتُ: أُغَزِيَّةٌ. ولا يقول رَوَمِيَّةٌ كما قال في أَفَعَلَّ: أَرَمِيَّةٌ)

يعني: ومن قال عُتِيَّ في / [٢٦٨ ظ] المصدر لا في الجمع؛ لأن الجمع يلزم فيه عُتِيَّ والمصدر يجوز فيه عُتِيَّ والأجود عُتُو، فمن قال عُتِيَّ في المصدر قال في أُغَزُوَّةٌ أُغَزِيَّةٌ.

وقوله: (ولا يقول رَوَمِيَّةٌ) يعني ولا تقول في فَوَعَل رَوَمِيَّة من رميت كما قلت في أَفَعَلَّ أَرَمِيَّةً، وذلك أن أَفَعَلَّ أصله افعلل فأدغم، فإذا بنينا مثله من رميت صار ارمي فتقلب الياء الثانية ألفاً لانفتاح ما قبلها فبطل الإدغام.

وإذا بنينا فَوَعَلَّةً فقلنا رَوَمِيَّةً، فالياء الأولى في نفس البنية ساكنة، فإذا كانت الياء الأولى ساكنة في الأصل لم تقلب الثانية ألفاً لأنك إنما تقلبها ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم ذكر كلاماً مفهوماً يدل على صحة ما ذكره.

ثم قال: (ولو كان كذلك لقلت في فَعَلَّ رَمِيَّةً؛ لأن أصله الحركة).

يعني لو كان أصل فَوَعَل فَوَعَلَّ بتحريك اللام الأولى فيكون أصله فَعَلَّل، ولو كان أصله فَعَلَّل لزمك أن تقول في فَعَلَّل من رميت ^(٣) رَمِيَّةً لأن الياء الثانية تنقلب ألفاً لانفتاح ما قبلها، وهذا باطل؛ لأن العرب تقول هَبِيَّةٌ وهَبِي للصبية والصبي، ولو كان الأصل فيها التحريك لقالوا هبياة.

(٣) ي: ميت، تحريف.

(٢) إضافة من الكتاب.

(١) والياء: ساقطة من ي.

قال: (وتقول في فِعْلَالَةٍ من غزوت: غِرْوَآوَةٌ، إذ لم تكن على فِعْلَالٍ كما كانت صَلَاةٌ على صَلَاةٍ. فإن كانت كذلك/ [٢٦٨و] قُلْتَ غِرْوَآةٌ^(١) ولا تقول: غِرْوَآيةٌ، لأنك تقول: غِرْوَيتُ).

يعني أنك لو بنيت فِعْلَالَةً ولم تُقَدِّرْ هاء التانيث منها منزوعة في حال يعني أن قوله: لم أُبَلِّ وإن كان على الوجهين اللذين ذكرنا، ولم يَكُ وإن كان حذف نونها على ما شرحنا فليس ذلك بالقياس المطرد؛ لأننا نقول: لم أعْطِ زيدًا، ولم أجزِ أخاك، في معنى لم أعْطِ^(٢) زيدًا ولم أجاز أخاك.

ولا تقول: لم يَصُ زيدٌ عمرًا في معنى لم يصن زيد؛ لأنهم إنما حذفوا النون من يكن تخفيفًا لكثرة دور هذه الكلمة في كلامهم، وذكر ما حذف منه النون تخفيفًا، نحو مذ وأصله منذ، ولد وأصله لدن.

قال أبو سعيد رحمه الله: ذكر سيبويه ذلك حجة لحذف النون من لم يَكُ، وذكر عَلِمَ وأصله عَلِمَ حجة لحذف الكسرة من لم أبالِ وسكون اللام.

قال: (ولا تقول: غِرْوَآيةٌ؛ لأنك تقول: غِرْوَيتُ) أي لا تجعلها ياءً حملا على غزويت، كما لم تفعل ذلك بغَوْزِيَّةٍ؛ لأن غِرْوَآوةً وغَوْزوةً ليست بمأخوذة من فعل قد انقلبت فيه الواو ياءً.

وذكر سيبويه كلامًا يشد به هذا المعنى، إلى أن قال: (وتقول في مثل كَوَائِلٍ^(٣) من رَمَيْتُ: رَوْمِيًا، ومن غَزَوْتُ غَوْزَوًا. وتقولها من قويت: قَوَوًا؛ ومن حييت حَوِيًا، ومن شويت: شَوِيًا، وحْدُهَا شَوَوِيًا، ولكنك قلبت الواو إذ^(٤) كانت ساكنة).

(١) في الأصل: غزواة، وما أثبت من الكتاب.

(٢) في الأصل: أعط.

(٣) الكَوَائِلُ: القصير، وقيل: القصير مع غَلْظ وشدة.

(٤) في الأصل: إذ، وما أثبت من الكتاب.

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن كَوَأَلَّ وزنه فَوَعَلَّل الواو زائدة وإحدى اللامين والهمزة أصلية، فإذا بنينا مثله من رميت فأصله رَوَمَيَّ، وقلبت الياء الثانية أَلْفا لانفتاح ما قبلها، ومن غزوت غَزَوَى قلبت الواو الثانية أَلْفا لانفتاح ما قبلها، ومن قويت/ [٢٧٠و] قَوَوَا؛ وذلك لأن عين الفعل منه ولامه واوان لأنه من القوة فالواو الأولى واو فَوَعَلَّل الزائدة، والواو المشددة عين الفعل ولامه، والألف هي بدل من واو، وهي لام معادة في فَوَعَلَّل لانفتاح ما قبلها، ويجب على قياس قول الأخفش في فَوَعَلَّل من قويت قَوِيًّا لاجتماع ثلاث واوات كما قال في افْعَوَعَل من قال اقْوَيْل، وسيبويه يقول اقْوُول.

قال: (وتقول في فِعْوَل "من غزوت" غَزَوُوْ) ولا تقلب الواو الثانية المشددة ياء لانفتاح ما قبلها كما قلبت في عُتُو فَعِيل عُتِيَّ؛ لأن ما قبل واو عُتُو مضموم، ألا تراهم لو بنوا فُعَل من غَزَوْتُ لقالوا غَزُوْ ولم يقولوا غَزِيَّ، وقد فصلوا بين الواو إذا انضم ما قبلها وإذا انفتح ما قبلها فقالوا في صَوْم صِيْم، ولم يقولوا في صَوْم صِيْم ولا في سَوْد سَيِّد، وكذلك عَثُول من قويت قِيَو والأصل قِيَوَو وقلبت الواو بعد الياء لسكون الياء قبلها وتحركها.

قال: (وتقول في مثل خَلْفَنِي^(١) من رَمَيْتُ وغزوت: رَمَيْتُ وغَزَوْتُ، لا تغيّر، لأن أصلها السكون، فصارتا بمنزلة غَزَوْن ورَمَيْن).

يعني لم تغيّر الياء والواو لأنها ساكتتان في نفس البناء فلم تنقلبا ألفين لانفتاح ما قبلهما كما لم تنقلب في/[٢٧١ظ] غزوت ورميت.

قال: (وتقول في مثل صَمَخَمَح^(٢) من رميت: رَمِيَّا).

(٢) يقال: في خُلُق فلان خَلْفَةٌ مثل يَرْفُة أي الخلاف.

(١ - ١) مكررة في الأصل.

(٣) رأس صَمَخَمَح أي أضلعٌ غليظ شديد.... ويعبر صَمَخَمَح: شديد قوي.

قال أبو سعيد: قد بينا أن صَمَحَمَحَ على مذهب سيويه فَعَلَّلَ^(١) فإذا بيناه من رميت احتجنا أن نعيد عين الفعل ولامه فيصير رميمي، فتقلب الياء الطرف ألفاً لانفتاح ما قبلها.

(«وتقول في مثال» حِلْبَلابٍ من غزوت ورميت رِمِيَاءٌ وَغَزِيَاءٌ)

حِلْبَلابٍ فِعْلَعَالٍ فيصير من غزوت غَزَوَزَاءٌ^(٢) فتقلب الواو الأولى [ياء]^(٣) لسكونها وانكسار ما قبلها، وتقلب الواو الثانية همزة لوقوعها طرفاً وقبلها ألف، والهمزة في رميماء كذلك.

قال: (وتقول في فَوَعَلَةٍ من أعطيت: عَوُطَوَةٌ على الأصل؛ لأنها من عَطَوْتُ)

يعني أنا إذا بينا فَوَعَلَةٍ من أعطيت ألقينا الهمزة من أعطيت لأنها زائدة، وقد بينا أنك متى سُئِلَتْ مثلاً من كلمة وكان في الكلمة زوائد أَلْقَيْتَهَا^(٤)، فإذا كان يوجب أن تلتقي الهمزة الزائدة من أعطيت، وترد أعطيت إلى أصله، وأصله عطوت أي تناولت، فكانه قيل لك: ابن من عَطَوْتُ فَوَعَلَةٍ وعطوت مثل غَزَوْتُ، وفَوَعَلَةٍ من غزوت غَوَزَوَةٌ فكذاك من أعطيت عَوُطَوَةٌ، وقد مضى نحو هذا.

قال: (فأَجِرْ أَوَّلَ وَعَيْتُ على أول وَعَدْتُ وآخره على آخر رَمَيْتُ؛ وأول وَجِيتُ/

[٢٧١و] على أول وَجَلْتُ وآخره على آخر خَشِيتُ في جميع الأشياء).

يعني أن وعيت ونحوه فيه اعتلال من موضعين^(٥): أحدهما^(٦) فاء الفعل، والآخر لामه. ففأؤه حكمها كحكم واو وَعَدْتُ تعتل في المستقبل وتسقط، كقولك يَعد وَيَزِن، وفي

(١) في الأصل: مفلعل، وما أثبت من ي.

(٢-٢) الكتاب: وفي مثل.

(٣) ي: غزوازاو.

(٤) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

(٥) ي: لقيتها.

(٦) ي: موضع.

(٧) ي: إحداهما.

المصدر كقولك عِدَّةَ وَزَنَةً، وكذلك في وعيت ووشيت كقولك يعي ويشي شَيْءٌ، ووَدَيْتُهُ أَدِيهِ دِيَّةً، وآخر وَعَيْتُ وهو لامة تعتل كما تعتل ياء رميت في انقلابها أَلْفًا في الماضي وسكونها في المستقبل في الرفع وسقوطها في الجزم، كقولك رمى ويرمي ولم يرمِ، ومثله وعى يعي ولم يعِ.

وقوله: (أول وجيت على أول وجلت) يعني ثبتت في المستقبل من وجيت الواو كما ثبتت من وجلت فيقال يوجي ويوجل، وياؤه كياء خشيت لأنها تنقلب أَلْفًا في المستقبل إذا قلت يخشى ويوجي.

وقوله: (ووأيت بمنزلة وعيت) يعني أن الهمزة في وأيت بمنزلة حرف صحيح، والاعتلال في واوه التي هي لام الفعل بمنزلة وعيت^(١) كما أن أويت كقويت وشويت، يعني أن الهمزة في أويت^(٢) بمنزلة حرف صحيح^(٣) كغين غويت وشين شويت.

قال: (وتقول في فِعْلِيَّةٍ من غزوت: غَزَوِيَّةٌ، ومن رميت: رَمِيَّةٌ، / [٢٧٢ظ] تُخْفِي وتحقق، وتُجْرِي ذلك مجرى فِعْلِيَّةٍ من غير المعتل، ولا تجعلها وإن كانت على غير تذكير كأَحْيِيَّةٍ^(٤)، ولكن كَقُعْدُدٍ^(٥)).

قال أبو سعيد رحمه الله: فعلية من غزوت ورميت وغيرهما من المعتل والصحيح ملحق بفَعْلَلَةٍ كَجَعَثَنَةٍ^(٦) وَقَلَقَلَةٍ^(٧)، ومما ألحق بها عِفْرِيَّةٌ نَفْرِيَّةٌ^(٨)، فإذا بنينا مثله من غزوت

(١) زادت ياء هنا: وقوله. (٢) ي: وأيت.

(٣) زادت ي هنا: كما أنها من أويت بمنزلة حرف صحيح. (٤) أَحْيِيَّة: جمع حَيَاءٍ، وهو فرج الناقة.

(٥) الْقُعْدُدُ وَالْقُعْدُدُ: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم.

(٦) رَجُلٌ جَعَثَنَةٌ: جبان ثقيل.

(٧) قَلَقَلَ الشَّيْءُ قَلَقَلَةً وَقَلَقَلًا وَقَلَقَلًا فَتَقَلَقَلَ أَي حَرَّكَه فَتَحَرَّكَ واضطرب.

(٨) الْعِفْرِيَّةُ من كل شيء: المبالغ يقال فلان عِفْرِيَّةٌ وَعِفْرِيَّةٌ نَفْرِيَّةٌ، وفي الحديث: إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْعِفْرِيَّةَ النَّفْرِيَّةَ الَّذِي لَا يُؤَرِّأُ فِي أَهْلِ وَلَا مَالٍ قِيلَ هُوَ الدَّاهِي الْحَيْثُ الشَّرُّ.

والأصل فيه واللفظ غَزَوِيَّة، ولم تغير الواو لسكون ما قبلها، وإذا بنيناه من رميت قلنا رَمِيَّة، وأنت في الياءين بالخيار إن شئت حققتها وبنيتهما وإن شئت أخفيتهما، ولا يجوز الإدغام فيها البتة بأن تلقى حركة الياء الأولى على الميم وتدغمها في الياء الثانية فتقول رِمِيَّة. ولا يشبه رَمِيَّة أحييَّة الذي هو جمع حَياء، وقد أجزنا الإدغام في أحييَّة؛ وذلك أن أحييَّة أَفْعَلَة، وَأَفْعَلَة ليست بملحقة بغيرها، وقد يلحقها الإدغام فيما عينه ولامه واحد، كقولك أَخِلَّة وأسرَّة وأصلها أَخِلَّة وأسرَّة، وَفَعْلِيَّة ملحقة بجَعَثَة^(١).

ولا تغير نظم حركاتها حتى لا يختلفا؛ ولهذا قال: «ولا تجعلها وإن كانت على غير تذكير كأحييَّة، ولكن كقُعْدُدٍ» يعني أن رَمِيَّة وإن كانت الهاء لازمة فلا يجوز فيها الإدغام كما جاز في أحييَّة.

ومعنى قوله: (وإن كانت على غير / [٢٧٢و] تذكير) أي وإن كانت هاء التانيث لم تفارق رَمِيَّة فيصير رَمِيي، ولكن هو كقُعْدُدٍ؛ لأن قُعْدُدٍ ملحق ببرئُن وجُلْجُل^(٢)؛ ولهذا لم يدغموه، فيقولوا قُعْدُدٍ لإلحاقها ببرئُن.

قال: (وتقول في فَعِلٍ "من غَزَوْتُ": غَزِي^(٣))، ألزمتها البدل إذ كانت تُبَدَل وقبلها الضمة، فهي هاهنا بمنزلة مَحْنِيَّة).

يعني أنا لما كنا نجيز في غزو غزي كما قلنا في عَتَوُ عَتِي نقلب^(٤) الواو ياءً وقبلها ضمة ونجعل الضمة كسرة وجب قلبها ياءً إذا كان فيها كسرة. ألا ترى أنا قلبناها في مَحْنِيَّة وأصلها مَحْنَوَة لانكسار ما قبل الواو.

(١) في الأصل: جعثة، تحريف.

(٢) غلام جُلْجُل وجُلْجُل: خفيف الروح تَشِييط في عمله.

(٣-٣) ساقطة من ي.

(٤) الكتاب: غز.

(٥) ي: فقلت.

قال: (وتقول في فَعْلَوَة من غَزَوْتُ: غَزْوِيَّةٌ، ولا تقول: غَزْوَوَة؛ لأنك إذا قلت: غَزْوَوَة^(١) فإنما تجعلها كالواو في سَرَوْ وَلَغَزَوْ^(٢)). فإذا كانت قبلها واو مضمومة لم تثبت، كما لا يكون فَعَلْتُ مضاعفاً من الواو في الفعل نحو قَوَوْتُ)

إنما لم تثبت الواوان في غَزَوَة لاجتماع واوين من^(٣) الضمة التي في الأولى منهما، ومما يبطل اجتماع الواوين أنهما لم يجتمعا في فعل قط، "وإن لم" يأت مثل قَوَوْتُ.

فإن قائل قائل: فقد أجاز سيبويه قَوَوَان فلم لا يجوز في غَزَوَة قيل له: الفرق بين غَزَوَة وبين قووان على مذهبه أن الأولى من قووان عين الفعل، والواوان في/[٢٧٣ظ] غَزَوَة إحداها زائدة والأخرى لام الفعل، ولام الفعل أولى بالإعلال، وأيضاً فإن الألف والنون قد تصحح ما يعتل مع هاء التانيث كَنَزَوَان ونَفَيَان، ولو كان مكان الألف والنون هاء التانيث لقلت نَزَاة ونَفَاة، فكان قووان أقوى وأصح من غزووة كما كان نزوان أصح من نَزَاة.

قال: (وأما غَزَوْ فلما انفتحت الزاي صارت الواو الأولى بمنزلة غير المعتل، وصارت^(٤) الزاي مفتوحة، فلم يغيروا ما بعدها لأنها مفتوحة، كما أنه لا يكون في فعلٍ تغيير^(٥) البتة لا يغير مثل الواو المشددة. فلما لم يكن قبل^(٦) الواو المشددة ما كانت تعتل به من الضمة صارت بمنزلة واو قو).

(١) يقال للخشبين اللتين تعترضان على الدلو كالصليب العَرَقُونَان، والجمع العَرَاقي.

(٢) ي: ويغزو.

(٣) ي: مع.

(٤ - ٤) ي: وألم.

(٥) بولاق: فصارت.

(٦) زادت ي بعد ذلك: الواو.

(٧) ي: ما قبل.

قال أبو سعيد رحمه الله: أراد سيبويه أن يبين الفرق بين غَزَوْ [وَعَزَوْا] "وبين غَزَوْ؛ وذلك من قَبَلٍ أن غَزَوْ يجب فيه قلب الواو ياءً "على ما ذكرنا"، وَغَزَوْ يجوز فيه قلب الواو ياءً على ما ذكرناه لانكسار ما قبل الواو المشددة وانضمامه، ولا يجب ذلك في غَزَوْ لانفتاح ما قبل الواو، ولا يلحق غَزَوْ تغيير لأنه فَعَلَ، وفَعَلَ لا يغير البتة. ألا ترى أنك تقول قَوْلٍ وَيَبِعَ وما أشبه ذلك، وقِيلَ ليس قبل واوه ما يثقلها.

وقوله: (فلما لم يكن قبل الواو المشددة ما كانت تعتل به من الضمة صارت بمنزلة واو قَوْ) / [٢٧٣و] يعني لما لم يكن ما قبل واو غزو بمنزلة ما قبل واو عُتَوْ وَغَزَوْ، ولم يغير كما غير عُتَوْ وَغَزَوْ من الضم، فقليل عُتَيْي وَغَزَيْي "في بعض النسخ". (وأما غزو فلما سكنت الزاي وصارت الواو الأولى بمنزلة غير المعتل) يعني صارت الواو الأولى بمنزلة الحرف الصحيح بأن انفتحت فصحت الواو الثانية المشددة لانفتاح ما قبلها.

قال: (وأما فُعْلُول فلما اجتمعت فيه ثلاث واوات مع الضمة^(١) صارت بمنزلة مَحْنِيَّة، إذ كانوا يغيرون الشَّتَيْنِ كما ألزموا مَحْنِيَّةَ البدل؛ إذ كانوا يغيرون الأقوى). يعني أنك إذا بنيت فُعْلُول من غَزَوْتُ قلتَ غَزَوِي والأصل غَزُوءَ فاجتمعت ثلاث واوات والأولى مضمومة فغيروا الأخيرة.

وقوله: (إذ كانوا يغيرون الشَّتَيْنِ) يعني قلبوا الواو الأخيرة في غَزُوءَ ياءً كما قلبوا واو عُتَوْ ياءً، وَغَزُوءَ أثقل من عُتَوْ؛ لأن في عُتَوْ واوين وفي غَزُوءَ ثلاث واوات.

(١) إضافة من ي.

(٢-٢) ي: لما ذكرناه.

(٣-٣) في الأصل، ي: «وفي بعض النسخ»، وما أثبت - بحذف الواو - هو الأنسب.

(٤) الكتاب: الضم.

وقوله: (كما ألزموا نَحْنِيَّةَ البَدَل؛ إذ كانوا يغيرون الأقوى) يعني أن نَحْنِيَّةَ أصلها مَحْنُوَّة، وألزموا الواو البَدَل لما كانت طرفًا وقبلها كسرة، إذ قد أبدلوا عين الفعل في قولهم صِيمَ بَدَلِ صَوْمَ، وعين الفعل أقوى من اللام.

قال: (وتقول في مثل فَيَعْلَى من غزوت غَيْرَوَى؛ لأنك لم تُلحق الألف فَيَعْلَان^(١)) ولكنك بنيت الاسم على هذا،/[٢٧٤ظ] ألا تراهم قالوا مَذَرَوَان^(٢)، إذ كانوا لا يفردون الواحد، فهو في فَيَعْلَى أجدر أن يكون؛ لأن هذا يجيء كأنه لحق شيئًا قد تُكَلِّم به بغير علامة التثنية، كما أن الهاء تلحق بعد بناء الاسم^(٣)، وقد بينا ذلك فيما مضى).

يعني أن لام الفعل وهي واو تصح في غَيْرَوَى وإن كان قبلها فتحة كما صحت في نَزَرَوَان وما أشبه ذلك^(٤). ولا تقلب ياء وإن وقعت رابعة فتصير غَيْرَيَا كما تقلب الواو ياءً إذ صارت رابعة في نحو اغزيت وغازيت واستغزيت، وإنما صارت كذلك لأننا لم نَبْنِ فَيَعْلَ مفردًا، ثم ألحقنا به ألف التانيث، بل صنعناها^(٥) في أول أمرها على ألف التانيث. ألا ترى أنا لو بنينا فَيَعْلَ من غزوت لقلنا غَيْرَا، وإذا ثنيناه قلنا غَيْرَيَان على ما ذكرناه من علل الباب؛ لأنها قد انقلبت ياءً في الواحد.

ولو بنيت على التثنية من غير تقدير الواحد لقلنا غَيْرَوَان كما قيل مَذَرَوَان؛ لأنها لا يفردان ولا يقال مَذَرِي.

وقوله: (ألا تراهم قالوا مَذَرَوَان، إذ كانوا لا يفردون الواحد، فهو في فَيَعْلَى أجدر أن يكون) يعني أن ثبات الواو في غَيْرَوَى أولى من ثباتها في مَذَرَوَان؛ وذلك أن مَذَرَوَان

(١) الكتاب: فَيَعْلَا.

(٢) المَذَرَوَان: ناحيتا الرأس مثل القَوْدَيْن، ويقال: قَنَعَ الشَّيْبُ مَذَرَوَيْهِ أي جانبي رأسه، واحدها مَذَرَى.

(٣) زاد الكتاب بعد ذلك: ولا يبنى لها.

(٤) ذلك: ساقطة من ي.

(٥) في الأصل: أضفناها، وما أثبت من ي.

تثنية^(١)، فهي وإن كان لم ينطق بواحدھا كان علامة التثنية منها قد لحقت الواحد/
 [٢٧٤و] وغيَزَوَى لا يقدر لها شيء تسقط فيه ألف التانيث، وليست الألف في التانيث
 كالهاء؛ لأن الهاء تلحق ببناء المذكر كقولك قائم وقائمة، والألف لا تلحق ببناء المذكر، بل
 تصاغ الكلمة منها غير صياغة الذكر كقولك غضبان وغضبي، وسكران وسكري،
 وأشهب وشهباء، فاعرفه إن شاء الله.

هذا^(١) باب مكسر بعض ما ذكرنا على بناء الجمع

الذي هو على مثال^(٢) مفاعل ومفاعيل

(فإذا جمعت فَعَلَّ نحو رَمَيْ وَهَبَيْ قلت: "رَمَايَّ وَهَبَايَّ"، لأنها بمنزلة غير المعتل نحو مَعَدَّ وَجُبْنُ. ولا تُغَيَّر الألف في الجمع "الذي يليها"، لأن بعدها حرفاً لازماً. ويجري الآخر على الأصل؛ لأن ما قبلها "ساكنٌ وليس بألف. وكذلك "من غزوت" غَزَاؤُ).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن ألف الجمع تقع ثلاثة فيما كان واحده على أربعة أحرف^(٣) في الأصل أن يُكسَّر الحرف الذي بعدها [متحركاً]^(٤) كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكناً: فالتحرك قولهم: دِرْهَمٌ وَدَرَاهِمٌ، وَزَبْرَجٌ وَزَبَارِجٌ^(٥)، وَجُلْجُلٌ وَجَلَاجِلٌ، والساكن نحو: سَبَطَرٌ وَسَبَاطِرٌ^(٦)، وَقَمَطَرٌ وَقَمَاطِرٌ^(٧). وإذا كان الساكن الذي في الواحد قد أدغم في مثله في الواحد أدغم أيضاً/ [٢٧٥ ظ] في الجمع كقولك: مَعَدَّ وَمَعَادَّ وَمَدَقَّ وَمَدَاقٌ، فلما كان هَبَيْ وَرَمَيْ قد جعل في الواحد كَجُبْنُ وَمُدَقَّ جعلاً في الجمع كذلك. فإن قال قائل: إنما قلنا معادَّ وجبانَّ في جمع جُبْنُ وَمَعَدَّ لاجتماع حرفين من جنس واحد، وأصله معادد وجبانن، كما قلنا دَوَابَّ وَمَدَاقٌ وأصلها دَوَابِبٌ^(٨)

(١) بولاق ٢: ٣٩٧، هارون ٤: ٤١٥.

(٢) ي: بناء.

(٣-٣) الكتاب: هباي ورماي.

(٤-٤) ي: التي تليها.

(٥) ي: قبله.

(٦-٦) ساقطة من الكتاب.

(٧) زادت ي بعد ذلك: حكمها.

(٨) إضافة ضرورة من ي.

(٩) الزُّبْرُجُ: الوُشْيُ، والزُّبْرُجُ: الذهب، والزُّبْرُجُ: زينة السلاح، والزُّبْرُجُ: السحاب الرقيق فيه حمرة.

(١٠) السَّبَطَرُ من الرجال: السَّبَطُ الطويل، والسَّبَطَرَةُ: المرأة الجسيمة.

(١١) القِمَطَرُ: الجمل القوي السريع، وقيل: الجمل الضخم القوي.

(١٢) ي: دوايب.

وَمَذَاقٍ؛ لأنها على فَوَاعِلٍ وَمَفَاعِلٍ وليست كذلك "هَبَائِي وَغَزَاوُ" وذلك أنا إذا قلنا هَبَائِي وَغَزَاوُ ومثل مَعَادَ بطل الإدغام فيها؛ لأن الياء الثانية في هَبَائِي تسكن فلا يمكن الإدغام بها والواو الثانية في غَزَاوُ تنقلب ياء فيبطل إدغام الواو الأولى^(١) قيل له: ليس التقدير في مَعَادَ وَجَبَانٍ مَعَادِدٍ وَجَبَانِينَ، وذلك أن الدال الأولى في معادد ومعدّ، والنون الأولى في جبانّ وَجُبْنُ لم تكن قط في الواحد والجمع إلا ساكنة مدغمة في الذي بعدها لفظاً وتقديراً. وأما دَوَابٌ وَمَذَاقٌ وما جرى مجراهما فهو في تقدير الحركة؛ لأن دواب جمع دابة ووزن دابة فَاعِلَةٌ لأنه من دبّ يدبّ ووزنه فَعَلَ يَفْعُلُ، واسم الفاعل دابّ، ودابة على فاعلة والجمع فَوَاعِلُ، ومدقّ مَفْعَلٌ وأصله مَذَقَّقٌ والجمع مَذَاقِقٌ لأنه مَفَاعِلُ، ثم يدغم / [٢٧٥] لتجانس الحرفين وإمكان الإدغام. ولو بنينا من ذوات الياء والواو شيئاً على مَفَاعِلٍ وفَوَاعِلٍ لم يدغم كقولك في مَفَاعِلٍ من القوة مَقَاوِي ومن حيث مَحَايِي.

قوله: (ولا تغير الألف في الجمع "الذي يليها") يعني: ولا تكسر الألف في هَبَائِي الياء الأولى من ياءي هَبَائِي على ما ذكرنا من كسر هذه الألف لما بعدها. وقوله: (لأن بعدها حرفاً لازماً) يعني لأن بعد الألف حرفاً يلزم السكون والإدغام فيما بعده، وليس هذا الحرف الساكن بعد الألف بألف فتقلبها همزة لاجتماع الألفين وسكونهما كما مر في حكم الألف التي تقع بعد ألف.

قال: (وأما فَعْلَلٌ من رميت قَرْمِيَا ومن غزوت غَزَوَا^(٢) والجمع غَزَاوٍ ورمائي^(٣) لأن^(٤))

(٢) زادت ي بعد ذلك: فيها.

(٤) الكتاب: غزوي.

(٦) في الأصل: أن، وما أثبت من ي، الكتاب.

(١ - ١) ي: هبائي وغزاوو.

(٣ - ٣) ي: التي تليها.

(٥) زاد الكتاب بعد ذلك: لا يهمز.

الذي يلي الألف ليس بحرف الإعراب، واعتلت الآخرة لأن ما قبلها مكسور)
يعني أنا إذا قلنا رمأي وغزاوى لم نقلب^(١) الياء والواو اللتين بعد الألف في "رداء
وعطاء" وأصله رداي وعطاو؛ لأن الياء والواو اللتين بعد الألف في رداي وعطاو
طرف، والياء والواو اللتان بعد الألف في غزاوى ورمأي ليستا بطرف؛ لأن بعدها
حرف آخر.

قال: (وأما فعَالِيل من رَمَيْتُ فَرَمَائِيَّ، والأصل رمأي، ولكنك/ [٢٧٦ظ] همزت كما
همزوا في "راية وآية" حين قالوا "رائي وآئي"، فأجريت مجرى هذا حيث كثرت الياءات
بعد الألف، كما أجريت فعَلِيلَة مجرى فعَلِيَّة).

يعني لما اجتمعت ثلاث ياءات بعد ألف، وعُيِّرَ منه ما غير من ذلك، وذلك في النسبة
إلى غاية وطاية^(٢) وراية يكون رايي وطايي بثلاث ياءات، الأولى منها مكسورة ثم تبدل
الأولى منها همزة فيقال رائي، وكذلك نقول في فعَالِيل من رميت رمائي فتهمز.

وقوله: (كما أجريت فعَلِيلَة مجرى فعَلِيَّة) يعني أنك لو بنيت من رميت فعَلِيلَة كان على
لفظ فعَلِيَّة وذلك أنك تقول في فعَلِيلَة رَمِيَّة ثم تَقْلِبُ الياء الأولى منها واوًا فتقول
رَمَوِيَّة، وكذلك تفعل بفعَلِيَّة فاجتمع فعَلِيَّة وفعَلِيلَة في قلب الياء الأولى واوًا، فكذلك
يجتمع فعَالِيل التي هي رَمَائِيَّ ورَائِيَّ وطَائِيَّ في قلب الياء الأولى همزة.

قال: (ومن قال راوي فجعلها واوًا قال رَمَاوِيَّ)

(١) ي: تقلب.

(٢-٢) ي: رداي وعطاو.

(٣-٣) ي: رواية والاية.

(٤-٤) ي: راوي والاي.

(٥) الطاية: الصخرة العظيمة في رَمْلَة أو أرض لا حجارة بها، والطاية: السطح الذي يُنام عليه.

يعني من لم يهمز في النسبة إلى راية وقلب الياء الأولى واوًا فَعَلَّ مثل ذلك في فَعَالِل من رميت وقلَّب الياء الأولى واوًا.

قال: (ومن قال: أُمِّيَّ وقال آيِيَّ^(١) قال: رَمَائِيَّ^(٢))

يعني من لزم الأصل في النسبة إذا اجتمعت الياءات وتحتل الثقل قال أميِّي فجمع بين أربع ياءات/[٢٧٦و] وقال آيِيَّ فجمع بين ثلاث ياءات، وقال رمائي فجمع بين ثلاث ياءات ولم يغير.

قال: (وكذلك فَعَالِلٌ من حَيِّتٌ ومَفَاعِل)

يعني أنك^(٣) تقول فيها حياي ومحاي، فمن همز في رأيي همز في محاي وحياي، ومن قلبها واوًا قال حياوي، ومن أقر الياءات في رأيي قال حياي فأقر الياءات، ولم يغير.

قال: (وقد كرهوا الياءين وليستا تليان الألف حتى حذفوا إحداهما فقالوا أثناف^(٤)؛ ومِعْطَاءٌ ومِعَاطٍ. فهم لهذا أكره وأشدَّ استئقلاً، إذ كُنَّ ثلاثاً بعد ألف قد تُكره بعدها الياءات^(٥))

احتج لتغيير الياء الأولى في رمائي فقال: قد كرهت العرب اجتماع ياءين في أثناف ومعاطي فخففوا فقالوا أثناف ومعاطٍ، فإذا كرهوا ياءين فهم لثلاث ياءات أكره وأشدَّ استئقلاً، ولا سيما إذا كانت ثلاث ياءات بعد ألف؛ لأن الياء بعد الألف أولى بالإعلال. ألا ترى أن الياء إذا وقعت بعد الألف طرفاً قُلِبَتْ همزة كقولك: رِداءٌ وسِقَاءٌ وأصله

(١) ي: الي.

(٢) زاد الكتاب بعد ذلك: فلم يغير.

(٣) ي: أن فعاليل ومفاعيل من حيت يلزمك أن.

(٤) الأثنافي: جمع الأثنيَّة والإنثيَّة، وهي الحجر الذي توضع عليه القدر.

(٥) ي: الياءان.

رَدَّاي وَسَقَّاي، ولو كان الحرف الذي قبل الياء غير الألف وهو ساكن والياء طرف لصحت ولم تعتل ولم تغير كقولك ظَبِّي وهَذِي وما أشبه ذلك.

قال: (ولو قال إنسان: أَخَذَفُ في جميع/ [٢٧٧ظ] هذا إذ كانوا يحذفون في نحو أُنَافٍ "وأَوَاقٍ، وَمِعْطَاءٍ وَمَعَاظٍ"؛ حيث^(١) كرهوا الياءين قال قولاً قوياً، إلا أنه يُلْزَمُ الحذف^(٢)؛ لأنه أثقل للياءات بعد الألف والكسرة التي في الياء الأولى، كما أُلْزِمَ التَّغْيِيرُ مَطَايَا^(٣)).

يعني لو قال إنسان إنه يحذف إحدى الياءات الثلاث في رمائي ورأيي فيقول: رمائي ورأيي مثل أُنَافٍ كان قوله قوياً.

وقوله: (إلا أنه يلزم الحذف) يعني أن الذي يحذف إحدى الياءات في رمائي ورأيي يجب عليه أن يلتزم الحذف أبداً، ولا يكون بمنزلة أُنَافٍ ومَعَاظٍ؛ لأن الذي يقول أُنَافٍ ومَعَاظٍ فيخفف قد يقول: أُنَافِيٍّ ومَعَاظِيٍّ فيشدد، والذي يحذف في رمائي فيخفف لا يجوز له التشديد؛ وذلك أن أُنَافِيٍّ ومَعَاظِيٍّ قد كان يجوز فيه الحذف والإثبات لاجتماع الياءين، فلما كان رمائي فيه ثلاث ياءات، وهي أثقل من أُنَافِيٍّ أُلْزِمُوا الأثقل التخفيف وشبه ذلك بمطايا، وذلك أن مطايا يلزم قلب آخرها ألفاً وأصلها مطاي. وإنما لزم قلب الياء الأخيرة منها ألفاً؛ لأنهم قد يقلبون في مداري فيقولون مداري.

ومطاي أثقل من مداري. فلما جاز في مداري قلب الياء ألفاً، وجاز أيضاً تركها ياء/ [٢٧٧و] لزم قلبها في مطاي، وقد مضى الكلام في مطايا.

(١ - ١) ساقطة من ي.

(٢) ي: وحيث.

(٣) زادت ي، هارون بعد ذلك: هذا.

(٤) ي: مطاي.

والياء المحذوفة من رمائي ورايبي هي الياء الثانية الساكنة، وكانت هي أولى بالحذف، وأنها^(١) ياء فعَالِيل، ولا تكون إلا زائدة في فعَالِيل، وقد تُحذف مما لم يجتمع فيه ياءان كقولك قَرَاقِير وقَرَاقِر^(٢)، وجَرَامِيز وجَرَامِز^(٣).

قال: (ومن قال: أغيّر لأنهم قد يستقلون فيغيرون ولا يحذفون فهو قويٌّ. وذلك: راوئٌ في راية لم يحذفوا^(٤)) فتجربها عليها كما أجروا فعَلِيلَة مجرى فعَلِيَّة).

يعني من قال أغيّر الياء ولا أحذف جعلها واوًا، وقد مضى.

ثم قال: (وما يُغيّر للاستثقال ولم يُحذف "أكثر من أن يُحصى"، فمن ذلك في الجمع: معَايَا ومَدَارِي ومَكَاكِي، وفي غير ذلك جاء ي^(٥) وأدوّر. وهذا النحو أكثر من أن يُحصى). يعني أن من غيّر الياء الأولى في رمائي فجعلها همزة أو واوًا ولم يحذفها فقد حمله على أشياء من كلام العرب لحقها تغيير ولم يلحقها حذف، فمن ذلك معَايَا جمع مَعْيٍ وكان الوجه أن يقال: معايي، فقلّبوا الياء ألفًا ولم يحذفوها، وكذلك مداري أصلها مداري جمع مدري، ومكاكي وأصلها مكاكيك لأنه قد جمع مكوكًا، ولكنهم استثقلوا اجتماع ثلاث/ [٢٧٨ ظ] كافات فقلّبوا الأخيرة ياءً، وأما جاء ي فأصله جايي الياء قبل الهمزة؛ لأن الياء عين الفعل والهمزة لامه؛ لأنه من جاء يجي، فغيروا بأن همزوا عين الفعل، وجعلوا اللام ياءً، وقد مضى تفسير ذلك. وأما أدوّر فأصلها أدوّر بواو جمع دار، ولا همزة فيه، فقلّبوها - يعني الواو - همزة.

(١) ي: لأنها.

(٢) القُرْقُورُ: من أطول السفن وجمعه قَرَاقِير.

(٣) الجرْمُوز: البيت الصغير والجمع جَرَامِيز.

(٤) هارون: يحذفوها.

(٥ - ٥) مكررة في ي.

(٦) الكتاب: جاء

قال: (وأما فعَالِيل من غَزَوْتُ فعلی الأصل "لا يحذف ولا يهمز"، وذلك قولك^(٣): غزاوِيٌّ؛ لأن الواو بمنزلة الحاء في أضاحِيٍّ. ولم يكونوا ليغيروها وهم قد يدعون الهمزة إليها في مثل غزاوِيٍّ^(٤). والبياءات^(٥) قد يُكرهن إذا ضوعفن واجتمعن، كما يُكره التضعيف من غير المعتل، نحو: مكايي و^(٦) تَظَنَيْتُ؛ فلذلك^(٧) أَدْخَلْتُ الواو عليها وإن كانت أخف منها. ولم تُعرَّ^(٨) الواو من أن تدخل على الياء؛ إذ كانت أختها كما دخلت الياء عليها.

ألا تراهم قالوا مُوقِنٌ وَعُوطَطٌ، وقالوا في أشد من هذا: "جيت جباوة وأتته" أتوة، وأدخلوها^(٩) عليها لكثرة دخول الياء على الواو، فلم يريدوا أن يُعروها من أن تدخل عليها^(١٠). ولها أيضًا خاصّة ليست للياء^(١١)، وقد بينا ذلك فيما مضى.

قال أبو سعيد رحمه الله: أمّا قوله فعَالِيل من غزوات غزاوي والأصل فيها/ [٢٧٨ و] غزاويوا، فقلبت الواو الثانية ياءً لتحركها وسكون الياء قبلها، فقل غزاوي، ولم تغير الواو الأولى؛ لأنها لو غيرت لكانت تغير إلى ياء أو همزة، فلو غيرناها إلى الياء لاجتمعت ثلاث ياءات، ووجب التغيير فيها وقلب الأولى منها، وغير جائز قلب الواو إلى^(١٢) الهمزة؛ لأن الهمزة قد تقلب في مثل هذا. ألا تراهم يقولون في تشية حمراء حمراوان، وفي رداء رداءان ورداوان. فإذا كانت الهمزة تقلب إلى^(١٣) الواو استثقلا للهمزة واستخفافا للواو في هذا الموضع لم يحز قلب الواو همزة، ولا يلزم أن تخفف الياء، فيقال: غزاوي؛

(١-١) الكتاب: لا يهمز ولا يحذف. (٢) قولك: ساقطة من ي. (٣) ي: غداوي.

(٤) الكتاب: فالياءات. (٥) مكايي و: ساقطة من الكتاب. (٦) ي: فكذلك.

(٧) ي: يعم. (٨-٨) الكتاب: جباوة، وهي من جيت. (٩) بولاق: فأدخلوها.

(١٠) عليها: ساقطة من ي. (١١) زاد الكتاب بعد ذلك: كما أن للياء خاصة ليست لها.

(١٢) ي: أولى، تحريف. (١٣) إلى: ساقطة من ي.

لأن التخفيف يلزم رمائي على أحد الوجوه فيها. إنما هو سبب اجتماع ثلاث ياءات، ولم يجتمع في غزاوي ثلاث ياءات وصير الواو في غزاوي بمنزلة الحاء في أضاحي، يريد أن الواو تصح في هذا الموضع كصحة الحاء.

وقوله: (ولم يكونوا ليغيروها وهم قد يدعون الهمزة إليها) يعني لم يكونوا يغيروا الواو من غزاوي فيجعلوها همزة وهم يفرون من الهمزة إلى الواو في مثل هذا إذا قلت دلوي^(١) وحرراوي وما أشبه ذلك.

وقوله: (فالياءات قد تُكره) يعني أن الياءات في رمائي ورايبي قد تكره فيغيرون/ [٢٧٩ظ] التغيير الذي وصفناه، كما يكرهون اجتماع غير الياء فيغيرون كقولههم مكايي أصلها مكايك، وكرهوا اجتماع ثلاث كافات. وتظنيت وأصلها تظننت كرهوا اجتماع ثلاث نونات. وإذا كانوا يكرهون اجتماع ثلاثة أحرف سوى الواو والياء فهم للياء أشد استقالا.

وقوله: فلذلك أدخلت الواو عليها وإن كانت أخف منها يعني أنك أدخلت الواو على الياء في رمائي فقلت: رماوي وراوي في رايب استقالا لاجتماع الياءات، وإن كانت الياء في نفسها أخف من الواو، ولكن عرض فيها لاجتماع الياءات ما صير الواو أخف منها.

وقوله: (ولم تُعرّ الواو من أن تدخل على الياء إذ كانت أختها) يعني أن إبدال الياء واوا غير مستنكر؛ إذ كانتا أختين في المد واللين، ولأنها أبدلت منها في موقن وعوطط، وهو من اليقين ومن تعيظت.

(١) ي: دواوي.

وقوله: (وقالوا في أشد من هذا: جباوة وأتوة) يعني أن الأصل جباية؛ لأنها مصدر جبيت، وأتية لأنها مصدر أتيت، وقلبوها واوًا لغير علة أوجب ذلك، فقلبهم إياها واوًا أشد من قلب الياء في موقن؛ لأن الياء في موقن ساكنة وقبلها ضمة، وقد قال بعضهم: أتوته/ [٢٧٩و] أتوة، قال الراجز:

يا قوم مالي وأبا ذؤيب كنت إذا أتوته من غيب

يشم عطفي ويبز ثوبي كأنني أربته بريب^(١)

ولا حجة لسيبويه "في توهين هذه" اللغة، وإنما حجته في لغة من قال أتيته أتوة وجبيته جباوة.

وقوله: (ولها أيضًا خاصة ليست للياء) يعني أن الياء وإن كانت مؤاخية للواو، والواو مؤاخية لها فلكل واحدة منهما خاصية تنفرد بها فلا^(٢) تقلب الواو ياءً في كل حال ولا الياء واوًا في كل حال، بل تقلب إحداهما إلى الأخرى في الحال التي ذكرنا قبلها، لما بينهما من المؤاخاة، وتمنع من القلب في حال أخرى؛ لما في كل واحدة منهما من الخاصية. فاعرفه إن شاء الله.

(١) من أراجيز خالد بن زهير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢٠٧ بنفس روايتنا، ورواية الأصمعي:

يا قوم ما بال أبي ذؤيب يمس رأسي ويشم ثوبي

كأنني أتوته بريب

لسان العرب (أبي، بز) بنفس روايتنا، وفي (ريب) برواية: ... أتيته، تاج العروس (ريب، بز). ووردت الأبيات

بلا نسبة في المخصص ٢: ٣٠٣ برواية:

كنت إذا أتوته من غيب يشم عطفي ويمس ثوبي

كأنها أربته بريب

(معجم إميل يعقوب ٩: ١٤٣)

والشاهد في أتوته وأتيته لغتان. يقال أتوته أتوة لغة في أتيته.

(٢-٢) في الأصل: في توهين هذه، ي: في أتو من هذه، وكله تحريف.

(٣) في الأصل: قد، وما أثبت من ي.

هذا^(١) باب التضعيف

(اعلم أن التضعيف يثقل على الستهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد. ألا ترى أنهم لم يجبنوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة، نحو: ضَرَبَ، ولم يجي فَعَلَّ "ولا فَعَلَّ" ولا فَعَلَّ إلا قليلا)

أما ثقل التضعيف وهو توالي الحروف من جنس واحد فلا حاجة بنا إلى الاحتجاج [له]^(٢) لوضوحه

وأما قوله: (ولم يجي فَعَلَّ ولا/ [٢٨٠ ظ] فَعَلَّ) فزعم قوم أن ذكر سيويه لذلك لا معنى له، وأظنهم أنكروا ذلك لأن فَعَلَّ في الكلام نحو سَفَرَجَل^(٣)، وفَعَلَّ نحو جَرَدَحَل^(٤)، وفَعَلَّ نحو قَدْعَمِل^(٥).

وقد غلطوا في ذلك، وذهب عليهم ما قصده سيويه، وإنما أراد سيويه أنه لم يجي فعلل ولا ماته الثلاث من جنس واحد مثل فعلل الذي وزن به المثال.

ألا ترى أنه قال عقيب ذلك: (ولم يبنوهنَّ على فُعَالِل كراهية التضعيف) يعني لم يأت على فُعَالِل واللامان من جنس واحد، ولم يجي على فُعَالِل واللامان مختلفان كقولهم: عَذَافِر^(٦) ومُحَارِس^(٧)، كما جاء على فَعَلَّ واللامان مختلفان كقولهم سَفَرَجَل وشَمَرْدَل^(٨).

(٢-٢) ساقطة من الكتاب.

(١) بولاق ٢: ٣٩٧، هارون ٤: ٤١٧.

(٣) إضافة رأيتها ضرورة لاستقامة السياق.

(٤) السفرجل: شجر مشمر من الفصيلة الوردية، واحدته سَفَرَجَلَة والجمع سَفَارِج.

(٥) الجَرَدَحَل من الإبل: الضَّخْم، رَجُلٌ جَرَدَحَلٌ وهو الغليظ الضَّخْم، وامرأة جَرَدَحَلَةٌ كذلك.

(٦) القَدْعَمِل والقَدْعَمِلَة: القصير الضخم من الإبل، والقَدْعَمِلَة: المرأة القصيرة الخيسة.

(٧) جمل عَذَافِرٌ وعَذَوَفَرٌ: صُلْبٌ عظيم شديد، وعَذَافِرٌ اسم رجل.

(٨) المُحَارِسُ: الشديد، والمُحَارِسُ اسم للأسد أو صفة غالبية، وأمُّ المُحَارِسِ امرأة.

(٩) الشَّمَرْدَل من الإبل وغيرها: القَوِيُّ السريع، القَتِيُّ الحَسَنُ الخَلْق، والشَّمَرْدَلَة: الناقة الحسنة الجميلة الخلق، وشَمَرْدَلٌ والشَّمَرْدَل كلاًهما اسم رجل.

قال: (وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثم يعودوا^(١) إليه^(٢))، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يذكروا في موضع واحد، ولا يكون مهلةً كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة،^(٣) وكان أخف^(٤).

قوله: (وذلك يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد) يعني أنه متى نطقوا بحرف متحرك ثم عقبوه بحرف آخر من غير مخرج الحرف الأول، فهو أخف^(٥) عليهم من أن يكون من مخرجه؛ وذلك أن اللسان فيه اعتادات في وقت النطق يتقل بها إلى مخرج الحروف، ويعتمد عليها.

/ [٢٨٠و] فمضيه في الموضع الذي يعتمد عليه أخف^(٦) من تحركه فيه، كما أن الماشي قدماً حركته أخف من الذي يحرك رجله في مكان واحد، وهذا شيء يتيينه الممتحن له من نفسه ويستغني عن الاحتجاج والاستشهاد عليه.

وقوله: (فلما صار تعباً عليهم أن يذكروا في موضع واحد ولا يكون مهلة) يعني أنه تعب عليهم أن يتابعوا - وهو معنى يذكروا - حرفين أو أكثر في موضع واحد يعني في موضع مخرج واحد من اللسان من غير مهلة بين الحرفين اللذين في موضع واحد، والمهلة أن يكون حرف آخر كقولهم قَلَقَلْ وَصَلَّصَلْ^(٧) وقد فصل بين القافين والصادين اللام، فسهل لفصل اللام النطق بالقافين واللامين.

وقوله: (فأدغموا ليكون رفعة واحدة) يعني أنه بسبب^(٨) استئصال النطق بحرفين من

(١) في الأصل، ي: يعود، تحريف، وما أثبت من الكتاب.

(٢) الكتاب: له.

(٣-٣) ساقطة من ي، وزاد الكتاب بعدها: على ألسنتهم مما ذكرت لك.

(٤) صَلَّصَلْ وَتَصَلَّصَلْ الخلي أي صَوَّت.

(٥) في الأصل: ليس، وما أثبت من ي.

موضع واحد من اللسان أدغموا الحرف الأول منهما في الثاني، كنحو: رَدَّ يَرْدُ ومَرَدَّ، وأصله رَدَدَ^(١) يَرْدُدُ ومَرْدَد.

فإذا أدغموا كان أخف؛ لأن اللسان يرتفع مرة واحدة بالحرف.

ثم قال: (أما ما كانت عينه ولاؤه من جنس^(٢)) واحد فإذا تحركت اللام منه وهو فِعْلٌ ألزموه الإدغامَ وأسكنوا العينَ منه^(٣)، فهذا مُتَلَبُّ^(٤) في لغة تميم وأهل الحجاز). يعني أن مثل رَدَّ ويردّ/ [٢٨١ ظ] وردا وراد، واستَعَدَّ ومُسْتَعِدَّ^(٥) وَيَسْتَعِدُّ يجب أن يدغم الأول منه في الثاني؛ لأن الثاني متحرك؛ فسكّن الأول وأدغم فيه، وأصله مُسْتَعِدُّ ورَادِدُ. وهذا لا خلاف فيه بين العرب إلا أن يضطر شاعر فيرده إلى أصله ولا يدغم، كما قال:

..... إني أجودُ لأقوامٍ وإن ضُتُّوا^(٦)

قال: (فإن سكنت^(٧) اللام فإن أهل الحجاز يجرونه على الأصل؛ لأنه لا يُسكّن حرفان،

(١) ي: ويردد.

(٢) الكتاب: موضع.

(٣) منه: صاقطة من الكتاب.

(٤) ي: متلب. ومتلب أي مستو ومستقيم.

(٥) في الأصل: ويستعد، وما أثبت من ي.

(٦) هذا عجز بيت من البسيط، صدره: مهلاً أعاذل قد جرّيت من خلقي.

وهو لقعب ابن أم صاحب، ورد البيت منسوباً إليه في الكتاب: (بولاق ١: ١١، هارون ١: ٢٩)، شرح

أبيات سيويه ١: ٣١١؛ الخصائص ١: ١٦٠؛ نوادر أبي زيد ٢٣٠؛ شرح شواهد الشافية ٤٩٠؛ اللسان

(ضمن). وورد بلا نسبة في: شرح الشافية ٣: ٢٤١. وورد العجز فقط بلا نسبة في الخزائن ١: ٢٤٥. (معجم إميل

يعقوب ٩: ١٤٣). وعاذل مرخم عازلة، وإن ضننوا شرط جوابه محذوف، كأنه قال: وإن ضننوا لم أضن.

والشاهد في إظهار التضعيف في ضننوا وعدم الإدغام للضرورة.

(٧) الكتاب: أسكنت.

وأما بنو تميم فيسكنون الأول ويحركون الآخر^(١) لثلاثا يُجْزَم^(٢) حرفان بمنزلة إخراج الآخرين على الأصل؛ لثلاثا يسكننا

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الحرفين اللذين من جنس واحد إذا اجتمعا في آخر الكلمة وكان الآخر منهما ساكنا سكونا لا يمنعه من التحريك لاجتماع الساكنين أظهر أهل الحجاز الحرفين جميعا، وذلك في الأمر والجزم، كقولك: اردد زيدا ولم يغضض شيئا. وإنما أظهروا الحرفين جميعا؛ لأن الثاني لما سكن بطل إدغام الأول فيه لأنه لا يدغم في ساكن؛ فكرهوا الإدغام لثلاثا يلزمهم تحريك ما ليس بمحرك.

وأما بنو تميم فذهبوا إلى أن الحرف الثاني من هذين الحرفين قد يتحرك لاجتماع الساكنين إذا قلت: اردد الرجل،/[٢٨١و] ولم يغضض اليوم شيئا. فلما جاز تحريكه لاجتماع الساكنين سكتناه بالجزم أو بالأمر، وتركنا الأول على سكونه قبل الجزم والأمر، ثم حركنا الثاني لاجتماع الساكنين، كما حركته في: لم يردد الرجل. وقد ذكر سيبويه اختلاف أهل الحجاز وبنو تميم واختلاف لغات بني تميم في ذلك فيما تقدم من الكتاب. وإذا سکن الحرف الثاني سكونا لا يلحقه حركة لاجتماع الساكنين أظهرت في اللغتين كقولك: رددت، والهندات يرددن؛ لأن التاء والنون يسكن لهما ما قبلهما من الفعل. قال: (فإن قيل: ما بالهم قالوا في فعل ردد فأجروه^(٣) على الأصل؟ فإنهم^(٤) لو أسكنوا صاروا إلى مثل ذلك إذ قالوا: ردد).

(١) ي: الأخير.

(٢) ي: ينجزم، الكتاب: يسكن.

(٣) ي: وأجروه.

(٤) الكتاب: فلأنهم.

يعني أن رَدَد هو على نحو كَسَر وقَطَعَ، ولم يغيَّر منه شيء كما غيَّر من رَدَّ حيث أدغموا عين الفعل في لامه، والأصل: ردد. وإنما لم يغيروا رَدَد لأنهم لو أدغموا عينه في لامه كما فعلوا ذلك بـ رَدَّ لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الساكنة التي قبلها، وقالوا: ردد، ولو فعلوا لم يميزوا^(١) من جمع بين ثلاث دالات وتحريك اثنتين، فلم يغيروا شيئاً من ذلك؛ إذ كان التغيير لا يخرجهم إلى حال هي أخفُّ من الأصل، ومع ذلك أن الدال الأولى هي/[٢٨٢ظ] عينُ فعلٍ مدغمة في مثلها، وإذا اجتمعت عينان فالأولى منهما أبداً ساكنة في الاسم والفعل، فكروها إدغام العين الثانية في اللام لئلا تتحرك العين الأولى فتخرج عن منهاج كلام العرب؛ إذ كانت العينان لا تجتمعان إلا والأولى منهما ساكنة أبداً.

قال: (وليست بمنزلة أفَعَلَ واستَفَعَلَ ونحو ذلك؛ لأن الفاء تُحَرِّكُ وبعدها العينُ، ولا تُحَرِّكُ العينُ وبعدها العينُ أبداً).

يعني أن ردد لا يغيَّر منه شيء لا يشبه أفَعَلَ؛ وذلك أن أفَعَلَ إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد أُلقيت حركة العين على الفاء وأدغمت العين في اللام، وذلك قولك: أَجَلَّ وأَذَرَّ وأَقَرَّ، وأصله أَجَلَّلَ وأَذَرَّرَ وأَقَرَّرَ، فأُلقيت حركة العين على الفاء، وكذلك استَفَعَلَ نحو استَعَدَّ واستَمَدَّ، وأصله استَعَدَّدَ واستَمَدَّدَ، فأُلقيت حركة الدال الأولى وهي عين الفعل على فاء الفعل، ولم يُفَعَّلْ ذلك بفَعَّلَ الذي هو رَدَد ونحوه للعلة التي ذكرناها من أن العينين إذا اجتمعتا لا تحرك الأولى منهما أبداً، وفاء الفعل قد تتحرك إذا كان بعدها عين كقولك ذهب ويقوم، وما أشبه ذلك.

(١) في الأصل، ي: يعزوا، ولعل الصواب ما أثبت.

قال: (واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجري مجرى الفعل الذي/ [٢٨٢و] يكون على أربعة أحرف إن كان يكون ذلك اللفظ فعلاً، أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلاً، أو كان على غير^(١) واحد من هذين؛ لأن فيه من الاستثقال مثل ما في الفعل.

فإن كان الذي قبل ما سَكَن ساكناً حركته وألقيت عليه حركة المُسَكَّن. وذلك قولك: "مُسَرِّدٌ وَمُسْتَعِدٌّ وَمُمِدٌّ وَمُسْتَعِدٌّ"، وإنما الأصل "مُسْتَعِدٌّ وَمُمِدٌّ".

وكذلك مُدَقُّ والأصل "مُذَقُّ"، وَمَرَدٌ وأصله مَرَدَدٌ. وإن كان الذي قبل المُسَكَّن متحركاً تركته على حركته. وذلك قولك مُرْتَدٌ، وأصله مُرْتَدَدٌ، و"كانت حركته أولى فتركته على حركته إذ لم تُضطرَّ إلى تحريكه. وإن كان^(٢) قبل المُسَكَّنَة ألفٌ لم تغيَّر الألف، واحتُمِلَت ذلك الألف لأنها حرف^(٣) مدٍّ، وذلك قولك: "رَادٌّ وَمَادٌّ"، فصارت بمنزلة متحرك).

قال أبو سعيد: (إن ما جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجري مجرى الفعل الذي على أربعة أحرف) يعني ما جاوز ثلاثة أحرف وعينه ولامه من جنس واحد من الأسماء يجب فيه الإدغام كما يجب ذلك في الفعل نحو أَظَلَّ وأَلَدَ ومُدَقَّ ومُسْتَعِدَّ، والأصل فيه أَظَلَّلَ

(١) غير: ساقطة من ي.

(٢-٢) ي: مُسَرِّدٌ وَمُمِدٌّ وَمُسْتَعِدٌّ.

(٣-٣) بولاق: مُسْتَعِدٌّ وَمُمِدٌّ وَمُسْتَعِدٌّ، هارون: مُسْتَعِدٌّ وَمُسْتَعِدٌّ.

(٤) ي: وأصله.

(٥) و: ساقطة من الكتاب.

(٦) الكتاب: كانت.

(٧) حرف: ساقطة من ي.

(٨-٨) بولاق: رَادُّوا وَمَادُّوا والجادة، هارون: رَادُّوا وَمَادُّوا.

وَأَلَدَّ وَمُذَقَّقٌ وَمُسْتَعَدَّدٌ، وتلقى حركة العين على فاء الفعل، كما تفعل ذلك بالفعل/
[٢٨٣ظ] نفسه كقولك: أَمَلَّ وأَقَرَّ وأَصْلَه أَمَلَّلَ وأَقَرَّرَ.

وأما قوله: (إن كان يكون ذلك اللفظ فعلا) يعني أجل وأدل يقول هذا الرجل من
هذا فتدغم، ولفظ أجل قد يكون فعلا كقولك أجل زيداً عمراً.

وقوله: (أو كان على مثال الفعل) يعني ما كان من المصادر التي في أوائلها ميمات
حركاتها كحركات حروف المضارعة نحو مَقَرَّ ومَرَدَّ على زنة يَقَرَّ، غير أن الزائد من
يَعَضُّ وَيَقَرِّبُ، ومن مَقَرَّ ومَرَدَّ ميم، وكذلك مُسْتَعَدَّ ومُمَدَّ، وما كان مثله يدخل فيها كان
على مثال الفعل؛ لأن مُسْتَعَدَّ ومُمَدَّ يجري على يستعد ويمد ويكون على مثاله إلا أن أول
الاسم ميم مضمومة وأول الفعل غير الميم.

وقوله: (أو على غير واحد من هذين) يعني ما كان على غير لفظ الفعل كـ أَلَدَّ وأَظَلَّ،
وعلى غير مثاله كمرَدَّ ومُمَدَّ، وهو نحو مدق وأصله مدقق.

وقوله: (فإن كان الذي) قبل المسكن متحركاً تركته على حركته، وهو قولك مُرْتَدَّ
وأصله مُرْتَدِدٌ؛ لأنه مُفْتَعِلٌ من ذلك سَكَنْتِ الأول ولم تُلْقِ حركته على ما قبله؛ لأن ما
قبله متحرك. ألا ترى أنك تقول "رَدَّ وأصله رَدَدَ"، فأدغمت ولم تغير المتحرك الذي قبل
الحرف المدغم عينه ولامه من جنس واحد، وله نظير من الأفعال فإنه يُدْغَمُ كما
يُدْغَمُ/[٢٨٣و] الفعل إلا حرفاً واحداً.

فأمّا ما يدغم من الأسماء الثلاثية حملاً على الأفعال فبناءان، وهما فَعَلٌ وفِعْلٌ لو
بنيت من رددت فَعَلٌ لقلت رَدَّ، وكذلك فِعْلٌ تقول فيه رَدَّ، وأصله رَدَدُ ورَدَدُ، ولكنك

(١) الذي: ساقطة من ي.

(٢-٢) هذه العبارة مكررة في ي.

أدغمت في الفعل حين قلت: عَضَّ وبَضَّ^(١)، وأصله^(٢) عَضَضَ وبَضَضَ^(٣).

وأما ما لا يُحْمَلُ على الفعل ففَعَلَ من الاسم نحو عَدَدَ وقَصَصَ، يُدْغَمُ نحو هذا في الفعل كقول القائل عَدَّ وقَصَّ وأصله عَدَدَ وقَصَصَ، ولكنهم استثقلوا التضعيف في الفعل؛ لأن الفعل ثَقِيلٌ والتضعيف ثَقِيلٌ، وأما الاسم فهو أخَفٌ، والفتحة خفيفة فاستُخِفَّ في الاسم الإظهار لخفة الاسم وخفة الفتحة، فقالوا قَصَصَ وعَدَدَ. ومع الاستخفاف فإن الاسم الذي على فَعَلَ لو أدغمنا فقلنا في قصص قصَّ وفي شرر شرَّ لكان لا يُعْرَفُ فَعَلَ من فَعَلَ.

وأما الفعل فإن فَعَلَ المتكلم والمخاطب وجمع المؤنث يدل على البناء كقولك في قصَّ وجرَّ وردَّ قَصَصْتُ وَجَرَزْتُ وَرَدَدْتُ. فإن قال قائل: فلم أعلّوا ما كان على فَعَلَ مما ثانيه واو أو ياء من الأسماء ولم تدغم فَعَلَ قيل له: لأن فعل من ذوات الواو والياء إذا أعللناه قلبت الواو والياء فيه ألفاً فدلَّ على البناء، وإذا كان/ [٢٨٤ ظ] مدغماً لم يدل على البناء، وأما صَبَّ فيحتمل لفظه أن يكون فَعَلًا وفَعِلًا وفَعُلًا. غير أن الخليل استدل على أنه فَعَلَ بالحمل على نظائره، وذلك أن فَعَلَ أكثر ما يجيء فاعله في فَعَلَ كقولك حَذَرَ وَرَمَدَ فهو رَمَدٌ، فلما قالوا صببت وأنت صب قد وصب^(٤) تقدير صَبَبَ.

(وأما ما يكون أفعل^(٥) فنحو: أَلَدَّ وأَشَدَّ، وإنما الأصل أَلَدُّ وأَشَدُّ، ولكنهم ألقوا حركة المُسَكَّنِ عليها فأَجْرِيَتْ^(٦) هذه الأسماء مُجْرَى الأفعالِ في تحريك الساكن

(١) ي: بص.

(٢) في الأصل: وأصل، وما أثبت من ي.

(٣) ي: بصص.

(٤) هكذا في الأصل، ي، وأظنه تحريفاً، وصوابه بحذف «قد».

(٥) في الأصل فعلا، وما أثبت من الكتاب.

(٦) الكتاب: وأجريت.

والإِزَامُ^(١) الإدغام، وترك المتحرك الذي قبل المدغم، وترك الألف التي قبل المدغم. "ولا تُجْرى الألف مجرى الألف" في يَضْرِبَانِي إذا ثَنِيَتْ؛ لأن هذه النون الأولى قد تفارقتها الآخِرَةُ، وهذه الدال^(٢) التي في راء لا تفارقتها الآخِرَةُ فما يستقلون لازم للحرف).

قوله: (فأجريت هذه الأسماء مجرى/ [٢٩١و] الأفعال) يعني يجرى ألد الذي هو اسم مجرى أمل الذي هو فعل الإدغام وتحريك الساكن فيما كان فاؤه ساكنًا نحو أمل واستعدّ، وأصله أمل واستعدّ، وكذلك أجري مرتد مجرى يرتدّ، وأصل التاء متحركة؛ لأن أصله يَرْتَدِدُ ومُزْتَدِدُ.

وقوله: (وترك الألف قبل المدغم) يعني أن الألف في دابة وراة ومادة. وقوله: (ولا تجرى الألف مجرى الألف في يَضْرِبَانِي إذا ثَنِيَتْ) يعني أن النونين في يَضْرِبَانِي وإن كانتا من جنس واحد فليس يلزم إدغام إحداهما في الأخرى كما لزم إدغام إحدى الدالين في الأخرى في راء ومادة، والأصل راءد ومادد.

وقال محتجًا لترك إدغام إحدى النونين في الأخرى في يَضْرِبَانِي، قال: (لأن هذه النون الأولى قد تفارقتها الآخِرَةُ، وهذه الدال الأولى التي في راء لا تفارقتها الآخِرَةُ) يعني أن النون الأولى التي في يَضْرِبَانِي يجوز أن تتصل بغير المتكلم فيجتمع نونان لغير المتكلم، كقولك: يَضْرِبَانِك ويَضْرِبَان زيدًا. فإذا كانت النون الثانية غير لازمة لم يجب إدغام الأولى؛ لأن الأولى قد ثنيت فيها الحركة لفظًا قبل مجيء الثانية، فلا تبطل هذه الحركة بمجيء الثانية، وقد يجوز إدغامها وإن كان إدغامها غير واجب كقولك: يَضْرِبَانِي،

(١) ي: الإلزام.

(٢) ٢-٢) الكتاب: ولا تجرى ما بعد الألف مجرى ما بعد الألف.

(٣) زادت ي، الكتاب بعد ذلك: الأولى.

وفي/[٢٩٢ظ] الجمع أيضًا كقولك: يضربوني، قال الله عز وجل: ﴿أَتُحْجَوْنَ فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَيْنَ﴾^(١).

وقوله: (فما يستثقلون لازم للحرف) يعني الذي يستثقلونه من اجتماع الحرفين من جنس واحد لازم لراد وماد.

قال: (ولا يكون الاعتلال^(٢) إذا فُصل [بين الحرفين]^(٣)، وذلك نحو الإمداد والمقداد) يعني إذا وقع بين الحرفين المتجانسين حرف يفصل بينهما في اللفظ بطل الإدغام والتغير وصحًا جميعًا كفصل الألف بين دالي امدد، وفصل الواو بين راء ي سرور، وفصل الياء بين كافي ركيك.

قال: (فأما ما جاء على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه، فإن كان يكون فعلًا فهو بمنزلة وهو فعل، وذلك قولك صبّ في فعل، زعم الخليل أنها فعل لأنك تقول صَبِيتُ صَبَابَةً كما تقول: قَنِعت قناعة [وهو]^(٤) قنع).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن كل شيء من الثلاثي من الأسماء قيلهن^(٥) كما فعل بمرّد ومفرّ ومدق وأصلها مردد ومفرر ومدقق مثل مسعط.

(١) الأنعام: من الآية ٨٠. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي: «أتُحْجَوْنَ فِي النُّونِ» فأدغم النون في النون هرويًا من استفعال المثلين متحركين، فخفف بالإدغام. وقرأ عمرو بن خالد والضحاك عن عاصم...: «أتُحْجَوْنِي» بإظهار النونين وهو الأصل. (معجم القراءات ٢: ٤٦٨).

(٢) الكتاب: اعتلال.

(٣) إضافة ضرورية من الكتاب.

(٤) إضافة من ي، هارون.

(٥) هكذا في الأصل، ي، ولعلها: فَيَقْلَب.

(ومثله رَجُلٌ طَبٌّ وطَيْبٌ؛ لأنك تقول طيبت وطَبٌّ بمنزلة^(١) قَرِحٌ وقَرِيحٌ ومَذِلٌّ ومَذِيلٌ)

قال: (ويُدُلُّك على أن فَعِلَ^(٢) مدغم أنك لم تجد في الكلام مثل^(٣) طَبِّ على أصله) يعني أنا لم نرهم قالوا طَبِّبَ، فيقول إن طَبَّ هو فَعِلَ، لو كانوا يقولون طَبِّبَ وطَبَّ لجاز أن يقال إن فَعِلَ لا يجب فيه الإدغام.

قال: (وكذلك رجلٌ خافٌ وكذلك فَعُلَ أُجْرِي هذا مجرى الثلاثة من باب قُلْتُ على الفعل حيث قالوا في باب^(٤) فَعُلَ وفَعِلَ: قَالَ وخافَ، ولم يفرِّقوا بين هذا والفعل كما فرَّقوا بينهما في أَفْعَلَ لأنها على الأصل فجعلوا أمرهما واحداً حيث لم يجاوزوا الأصل. وإنما جاء التفريق حيث جاوزوا عددَ الأصل^(٥). فكما لم يحدث^(٦) عددٌ غير ذلك فكذلك^(٧) لم يحدث خلافٌ.

ألا ترى أنهم أجروا فَعِلَ^(٨) اسماً من التضعيف على الأصل، وألزموه ذلك إذ كانوا/ [٢٨٤و] يُجْرُونَهُ^(٩) على الأصل فيما لا يصح فِعْلُهُ في فَعَلْتُ من بنات الواو^(١٠) ولا في موضع جزم^(١١)، كما [لا]^(١٢) يصح المضاعف، وذلك نحو: الخَوْنَةُ، والخَوَكَةُ، والقَوْدَةُ. وذلك نحو شَرِّرٍ ومَدَدٍ).

(١) زادت ي: وطيب. وجملة: «لأنك تقول طيبت وطَبٌّ» ساقطة من الكتاب.

(٢) الكتاب: فَعِلًا.

(٣) الكتاب: لأنك تقول.

(٤) باب: ساقطة من الكتاب.

(٥) مثل: ساقطة من ي.

(٦) ي: يحذف.

(٦-٦) ساقطة من هارون.

(٩) الكتاب: فَعِلًا.

(٨) هارون: كذلك.

(١١-١١) ساقطة من ي.

(١٠) ي: يجركونه.

(١٢) إضافة من الكتاب.

أما قوله: (وكذلك رجلٌ خاف) يعني أن (رجل خاف) أصله خَوْفٌ، ولكنه أُعِلَّ كما أذْغِمَ صَبٌّ وَطَبٌّ، واستوى الاسم والفعل في خاف وطب.

وقوله: (ولم يفرّقوا بين هذا وبين الفعل كما فرقوا بينهما في أفعل) يعني أن فَعَلَ اسْمًا وفِعْلاً يَعْتَلُ، وكذلك فَعُلَ وفَعِلَ من باب ما عينه واو أو ياء. وأما أَفْعَلُ فَيُعْتَلُّ الفعلُ فيه ويصح الاسم: فالفعل قولك أقام وأبان، والاسم هذا أقوم من هذا وأبين منه.

وقوله: (وإنما جاء التفريق حيث جاوزوا عدد الأصل) يعني جاء التفريق بين الاسم والفعل لأنه قد جاوز الثلاثي الذي هو عدد الأصل.

وقوله: (فكما لم يحدث عدد لم يحدث خلاف) يعني كما لم تحدث زيادة على خاف لم يختلف الاسم والفعل في الإعلال، وإذا زيدت عليه زيادة وهي الألف صح الاسم واعتل الفعل.

وقوله: (إلا أنهم أجروا فَعَلَ اسْمًا من التضعيف على الأصل) يعني أن فَعَلَ من المضاعف يصح نحو عَدَدَ وَقَصَصَ،/[٢٨٥ظ] وترك إدغامه؛ لأنهم قد صحّحوا فَعَلَ فيما لا يصح فِعْلُهُ البتة، وهو قولهم قَوَدَ وَخَوَنَ، وفَعَلَ منه لا يصح فِعْلاً؛ لأنه يجيء: قُلْتُ وَبِعْتُ.

فإن قال قائل: فهلا صحّحوا فَعَلَ مما عينه واو أو ياء كما فعلوا ذلك بعدد وقصص قيل له: ما عينه واو أو ياء لزم الاعتلال مما عينه ولامه من جنس واحد، وذلك أن ما اعتل عينه ولامه جنسًا واحدًا قد يَصِحُّ في فِعْلٍ المتكلم والمخاطب وجمع النساء، ويظهر الحرف الأول كقولك قَصَصْتُ وَغَصَصْتُ وما أشبه ذلك. فلما جاز أن يجيء فِعْلٌ من باب قُلْتُ وَبِعْتُ على الأصل لزم التصحيح في باب قَصَصَ وَعَدَدَ.

قال: (ولم يفعلوا ذلك في فَعَلَ؛ لأنه لا^(١) يخرج على الأصل في باب قُلْتُ، و^(٢) لأن الضمة في المعتل أثقل عليهم). يعني أن عَدَدَ وَقْصَصَ إنما ظهر ولم يُدْغَمْ؛ لأنه قُدِّرَ أن فَعَلَ في المعتل قد جاء صحيحًا وهو القَوْدَ والخَوْنَةَ، ولم نر فَعَلَ قد جاء من ذلك، لم يجيء مثل قَوْلَ وَبَيَّعَ، فلَمَّا [لم]^(٣) يجيء هذا في باب المعتل صحيحًا لم يظهره في المضاعف ولا فيما كان منه على فعل.

ثم قال: (ألا ترى أنك لا تكاد تجد^(٤) فَعَلًا^(٥) في التضعيف ولا فَعِلْتُ^(٦)؛ لأنها ليست تكثر كثرة فَعَلَ في باب قُلْتُ، ولأن الكسرة أثقل من/[٢٨٥] والفتحة، فكرهوها في المعتل. ألا تراهم يقولون: فَخَذَ ساكنةً وعَضُدٌ، ولا يقولون جَحَلٌ^(٧). فهم لها في التضعيف أكره).

وأما قوله: (لا تكاد تجد فَعُلْتُ في التضعيف) فلعمري إن فَعُلْتُ في التضعيف لا يكاد يوجد، وأما فَعِلْتُ فهو موجود وليس بالكثير «بالإضافة إلى» فَعِلْتُ. ففَعِلْتُ فيه نحو مَسِسْتُ وَعَضِضْتُ وَشَمِمْتُ، وقال بعض أصحابنا: فَعِلْتُ بكسر العين في التضعيف كثيرة، وهذه الحكاية في الكتاب كما وجدناها في كل نسخة، وأحسب سيويه يريد أن فَعِلْتُ قليلة في المعتل في باب قلت وبعث، إنما جاء منه هاب يهاب، وخاف يخاف، ونال

(١) ي: لم.

(٢) و: ساقطة من الكتاب.

(٣) إضافة من ي.

(٤) بولاق: تحذف.

(٥) ي: فعلت.

(٦) الكتاب: فَعِلًا.

(٧) ي: حل.

(٨) أراه يقصد: بالمقارنة به.

ينال وأحرف يسيرة، وأنها في المضاعف وإن كثرت نحو عَضِضْتُ وَشِمِمْتُ، فهي أقل من فَعَلْتُ نحو رَدَدْتُ وما أشبهه.

وقوله: ألا تراهم يقولون في فَخِذْ فَخِذْ ساكنة ولا يقولون جَمَلٌ^(١) أراد أن يبين الفرق بين فعل من المضاعف وفعل بأنهم خففوا فخِذْ إذ كان على فعل، ولم يخففوا جَمَلْ إذ كان على فعل؛ لأن الفتحة أخف الحركات.

قال: (وقد قال قوم في فَعِلْ فأجروها^(٢) على الأصل إذ "كانت تصح" في باب قُلْتُ، وكانت الكسرة نحو الألف، وذلك قولهم: رجلٌ ضَفِيفٌ وقومٌ ضَفِيفو/ [٢٨٦ظ] الحال^(٣)).

يعني قد شذ في المضاعف فجاء فَعِلْ منه على الأصل كقولهم: رجلٌ رَوِعٌ [وَضَفِيفٌ]^(٤)، وكان ينبغي أن يقال راعٍ وضمف.

قال: (وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلاً فعلى الأصل كما يكون ذلك في باب قُلْتُ، ليفرق بينهما كما فُرق بين أفْعَلْ اسماً وفعلاً من باب قُلْتُ).

يعني ما كان على ثلاثة أحرف من المضاعف وليس له نظير في الأفعال فلا يدغم، كما أن المعتل الذي لا نظير له في الفعل يصح ولا يعتل كقولك دِرَرٌ وَقَدَدٌ، وفَعَلٌ نحو سَرَرٍ وَقُدَدٌ.

(١) ي: حمل.

(٢) هارون: فأجروه.

(٣-٣) الكتاب: كان قد يصح.

(٤) زادت ي بعد ذلك: فأما الوجه فرجل ضف وقوم ضفوا الحال.

(٥) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

ولم يدغم هذا كما لم يعتل صير^(١) وبولة^(٢) ونومة^(٣) وضوع^(٤).
 قال: (وفعل^(٥)): سُرَّرَ، وحُضِّضَ، ومُدِّدَ، وبُلِّلَ^(٦)، "وشُدِّدَ، وسُنِّنَ". وقد قالوا عَمِيْمَةً
 وعُمٌّ، فالزموها التخفيف، إذ كانوا يخففون غير المعتل كما قالوا بُؤُنٌّ في جمع بوان^(٨).
 يعني أن فُعْل لا يلزمه الاعتلال؛ إذ لا نظير له في الفعل، ولا يلزمه أيضًا الإدغام؛ إذ قد
 قالوا: سُرَّرَ وحُضِّضَ، ولكن قد يُخَفَّفُ كما يُخَفَّفُ الصحيح الذي لا تضعيف فيه
 كقولهم: رُسُلٌ ورُسُلٌ، وحُرٌّ وحُرٌّ. فإذا خففوا^(٩) أدغم الحرف الأول في الثاني. كما قالوا
 عَمِيْمَةً وعُمٌّ وأصلها عمم، ولكنهم جعلوها كرُسُلٍ وأدغمت، وألزموا عَمَّا التخفيف؛
 إذ كانوا قد خففوا رُسُلًا وحُرًّا وهو أخف من عَمٍّ.
 والزامهم / [٢٨٦و] عَمَّا التخفيف كإلزامهم بُؤُنَّا التخفيف جمع بوان، وكان ينبغي أن
 يكون بُؤُن مثل جِران^(١٠) وجُرُن. ولما جاز في جُرُن جُرُن لزم في بُؤُن بُؤُن إذ كانت أثقل
 من جُرُن.

قال: (ومن ذلك ثَنَّى فالزموها التخفيف). يعني أن ثَنَّى جمع ثَنِي، وهو على فَعِيل.
 وفَعِيل يكون على فُعْل نحو رَغِيف ورُغْف ونَشِيل ونُشَل، ويمجوز في رُغْف ونُشَل رُغْف

(١) صير: جمع صَيْرَة وهي حظيرة الغنم.

(٢) رجل بُولَة: كثير البول.

(٣) رجل نُومَة: حامل الذكر، من المجاز.

(٤) الضُّوع: طائر، والجمع ضِبَعَان.

(٥) الكتاب: وفي فَعْل.

(٦) الكتاب: بُلْلَة.

(٧-٧) ي: وسرر.

(٨) البوان - بالكسر -: عمود من أعمدة الجِباء، والجمع أَبْوَنَة وبُؤُن بالضم وبُؤُن.

(٩) ي: خففوه.

(١٠) الجِران: باطن العنق من البعير وغيره، والجمع أَجْرِنَة وجُرُن.

وَنُشِلَ، وَكَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ أَنْ يُقَالَ ثُنِّي وَثُنِّي، فَلَوْ تَكَلَّمُوا بِهِ عَلَى قِيَاسِ رَغِيفٍ وَرُغْفٍ عَلَى التَّقْيِيلِ لَقَالُوا ثُنُّوْا فَعَلُوا الْيَاءَ وَأَوَّاءَ لَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، وَلَوْ قَالُوا ذَلِكَ لِلزَّمَمِ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ أَوْ كَسَرَ مَا قَبْلَهَا كَمَا قَالُوا فِي أَدْلُوْا أَدَلِ، فَلَمَّا كَانَ يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ عَدَلُوا إِلَى التَّخْفِيفِ فَقَالُوا ثُنِّي كَمَا قَالُوا رُغْفَ وَنُشِلَ.

قال: (وَمَنْ قَالَ فِي صَيْدٍ صَيْدٌ قَالَ فِي سُرُرٍ سُرٌّ فَخَفَّفَ. وَلَا يُسْتَنْكَرُ فِي عَمِيْمَةٍ عُمُمٌ).
يعني مَنْ قَالَ فِي صَيْدٍ الَّذِي هُوَ جَمْعُ صَيُودٍ صَيْدٌ، وَأَصْلُ صَيْدٍ صَيْدٌ، وَلَكِنْ كَسَرَ الصَّادَ لَتَسْلَمَ الْيَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ يَاءٌ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ. فَمَنْ قَالَ صَيْدٌ فِي صَيْدٍ قَالَ سُرٌّ فِي سُرُرٍ، وَلَا يَسْتَنْكَرُ فِي عَمِيْمَةٍ عُمُمٌ مِثْلَ سَرِيرٍ وَسُرُرٍ.

قال: (فَأَمَّا الثُّنْيَى وَنَحْوُهُ فَالتَّخْفِيفُ) يَعْنِي لَمْ يَسْتَعْمَلُوا فِي ثُنِّي وَفِيهَا/ [٢٨٧ظ] كَانَ لَامَهُ يَاءٌ أَوْ وَأَوَّاءَ فَعُلَ مَثَقِلٌ بِغَيْرِ تَخْفِيفٍ.

قال: (و) لَمْ يَسْتَعْمَلُوا فِي كَلَامِهِمُ الْيَاءَ وَالْوَاوِ عَيْنَاتٍ^١ فِي بَابِ فُعْلٍ، وَاحْتَمَلُ هَذَا فِي الثَّلَاثَةِ أَيْضًا لِحَفَّتِهَا، وَأَنَّهَا أَقَلُّ الْأَصُولِ عِدَدًا).

أما قوله: (وَلَمْ يَسْتَعْمَلُوا فِي كَلَامِهِمْ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ عَيْنَاتٍ فِي بَابِ فُعْلٍ) يَعْنِي لَمْ يَكْثُرَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ، وَقَدْ اسْتَعْمِلَ ذَلِكَ مَعَ قَلْتِهِ كَقَوْلِهِمْ صَيْدٌ فِي جَمْعِ صَيُودٍ، وَبُيُضُّ فِي جَمْعِ دَجَاجَةٍ بِيُوضٍ، وَفِي الْوَاوِ سُورٌ وَسُورٌ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:
وَفِي الْأَكْفِ اللَّامَعَاتِ سُورٌ^٢

(١) و: ساقطة من الكتاب.

(٢) الكتاب: لامات.

(٣) البيت من الرجز، وقبلة: عن مبرقات بالبرين وتبدو، وهو لعدي بن زيد، ورد منسوبا إليه في الكتاب (بولاقي ٢:

٣٩٦، هارون ٤: ٣٥٩)؛ اللسان (سوك)؛ شرح شواهد الشافية ١٢٢. وورد منسوبا إلى العجاج في المقتضب ١:

٢٥١، ولكنني لم أجده في ديوانه. والسور جمع سُور وهو ما تلبسه النساء في سواعدهن.

والشاهد في تحريك الواو من سُور بالضم على الأصل تشبيها للمعتل بالصحيح للضرورة.

وهو قليل، وقوله: (واحتمل هذا في الثلاثة لخفتها) يعني احتمل التضعيف في الثلاثة في مُدَد وسُرُر، ولو زاد على ثلاثة أحرف لأُدْغِمَ، إلا أن يكون الإلحاق كقولك فيما ليس بالإلحاق مدق وأصله مدقق، وفيما هو الإلحاق رمدد وقعدد.

هذا^(١) باب ما شذ من المضاعف فشبه باب أقمت، وليس بمثلث

(وذلك قولهم: أَحَسْتُ، يريدون أَحَسَسْتُ، وأَحْسَنَ، يريدون أَحَسَّنَ. وكذلك [٢٨٧و] تَفْعَلُ به في كل بناء تبنى اللام فيه من الفعل على السكون ولا تصل إليها الحركة، شبهوها بأَقَمْتُ؛ لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لِتَثْبُتِ والآخر ساكنة. فإذا قُلْتُ لم أَحَسَّ لم تحذف؛ لأن اللام في مَوْضِعٍ قد تدخله الحركة ولم يُبَيَّنْ على سكونٍ لا تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الحذف في هذا الباب شاذ وغير مطرد، والذين استعملوه مع شذوذه تأولوا فيه ضَرْبًا من التأويل. فإذا قال أَحَسْتُ أو النسوة أَحَسَّنَ في المستقبل يَحْسُنَ فالأصل في ذلك قبل هذا التغيير أَحَسَّ ويحسُّ، ثم دخلت التاء للمتكلم أو المخاطب أو النون لجماعة النساء فسكن ما قبلها وهو السين الأخيرة، وقد كانت السين الأولى ساكنة مدغمة في الأخيرة، فكرهوا تحريك واحدة منهما، فحذفوا إحداهما. وقوله: (فشبهوها بأَقَمْتُ) يعني أن أقمت حذفوا الألف منها لأنها ساكنة، وقد سَكَنَتِ الميم فاجتمع^(٢) ساكنان. وكذلك لما اجتمع السينان ساكتين.

وقوله: (ولا تصل الحركة إليها) يعني أن ما اتصل به تاء المتكلم أو نون جماعة النساء لا يُحْرَكُ لاجتماع الساكنين، وليس بمنزلة ما يَسْكُنُ في الجزم أو الأمر. ألا ترى أنك تقول: لم يذهب^(٣) الرجل فتكسر الباء لاجتماع الساكنين؛ ولذلك قالت بنو تميم: لم يردد^(٤)، وقالوا: لم يرددن ورددت فأظهروا عند اتصال التاء والنون وأدغموا في الجزم إذا كان المجزوم قد يتحرك.

(١) بولاق ٢: ٤٠٠، هارون ٤: ٤٢١.

(٢) ي: فاجتمعت.

(٣) ي: تذهب.

(٤) ي: يردد.

قال: (ألا ترى أن [الذين]^(١) / [٢٨٨ظ] يقولون لا تُرَدُّ يقولون رَدَدْتُ كراهيةً للتحريك في فَعَلْتُ، فلما "أن صاروا" في موضعٍ قد يجرِّكون فيه اللام من رددتُ أثبتوا الأولى؛ لأنه صار^(٢) بمنزلة تحريك^(٣) الإعراب إذا أدركَ نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ. "وإذا كانوا" في موضعٍ يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحريك حذفوا؛ لأنه لا يلتقي ساكنان).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد بينّا ما ذكره في هذا الفصل من الفرق بين ما اتصلت به تاء المتكلم ونون جماعة النساء، وبين ما كان مجزومًا على لغة بني تميم، وقال^(٤): (أثبتوا الأولى لأنه بمنزلة تحريك الإعراب) يعني أن ما تحرك لاجتماع الساكنين على هذه اللغة بمنزلة ما حرك للإعراب^(٥) فلا يسقط أحد الحرفين في حال الجزم، لا يقال: لم يحسنَ زيد، ولا: أحسنَ يا زيد.

قال: (ومثل ذلك قولهم^(٦): ظَلْتُ وَمَسْتُ^(٧)) يعني أن ظَلْتُ وَمَسْتُ أصله ظَلَلْتُ وَمَسَسْتُ فحذفوا الفتحة التي في أول الكلمة وألقوا الحركة على فاء الفعل - وهو الحرف الأول - حركة عين الفعل وهو الحرف الثاني.

ومنهم من يقول: ظَلْتُ وَمَسْتُ فيقرّ الفتحة على حالها، كما تقول لَسْتُ، وأصل لَسْتُ لَيْسْتُ مثل ظَلَلْتُ وَمَسَسْتُ، فأسقطوا الياء وأقروا فتحة اللام على حالها، وكذلك

(٢-٢) الكتاب: صار.

(٤) ي: تحريكة.

(٧) في الأصل: الإعراب.

(١) إضافة من ي، الكتاب.

(٣) هارون: قد صار.

(٥-٥) ي: إذا كانوا، الكتاب: وإذا كان.

(٦) ي: وقالوا.

(٨) ي: قولك.

(٩) زادت ي، الكتاب بعد ذلك: حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خفت.

فعلوا / [٢٨٨و] بظلت ومست، ولم يقولوا لست بكسر اللام كما قالوا ظلت؛ لأن «ليس» لم تتمكن تمكن ظل يظل ومَسَّ يَمَسُّ، فلم يتوسعوا فيها باللغتين.

وقوله: (وليس هذا النحو إلا شاذًا، والأصل في هذا عربي كثير) يعني أن أحست وظلت ومست شاذ، والكلام به على الأصل عربي، وهو أن تقول أحست وظلت ومست، وليس كل شاذ تتكلم العرب بأصله؛ لأنهم قالوا: استخوذ عليهم الشيطان، وهو شاذ، والقياس أن يقال استحاذ، والعرب لا تتكلم به، وكذلك دينار وقيراط، والأصل دينار وقيراط ولا يتكلم به.

ثم قال بعد منعه أن يقال لست بكسر اللام: لأنه لم يتمكن تمكن الفعل، فكما خالف الأفعال المعتلة بأن لم يُقلب ياء وهاء وألفًا كما قيل باع وهاب وما أشبهه. وخالفت الأفعال الصحيحة في أن لم تُكسر ياؤها كما [قيل] "عَلِمَ وَعَمِلَ وَصَيَّرَ وما أشبهه. وخالفت الأفعال في أن لم يُجعل لها مستقبل ولا مصدر ولا اسم فاعل، كذلك خالفت الأفعال في حذف الياء منها وترك إلقاء حركتها على اللام.

وقوله: (ولا نعلم شيئًا من المضاعف شدًا إلا هذه الأحرف) يعني لم يشذ إلا أحست وظلت ومست، والباقي من المضاعف كله على الأصل كقولك عَضَضْتُ / [٢٨٩ظ] ومِلَلْتُ وما أشبهه.

(واعلم أن لغة للعرب مطردة يجري فيها فِعْلٌ من رَدَدَتْ مجرى فِعْلٍ من قلت، وذلك قولهم^(١): "رِدْ يا هذا وهَدْ"، وَرَحِبَتْ بلادك وظَلَّتْ، لما أسكنوا العينَ ألْقَوْا حركتها على

(١) إضافة لازمة لاستقامة السياق.

(٢) ي: قولك.

(٣-٣) الكتاب: قد رُدَّ وهَدْ.

الفاء، كما فُعِلَ ذلك في خِيفَ^(١) ولم يفعلوا ذلك في فَعِلَ، نحو عَضَّ وَصَبَّ، كراهية الالتباس، كما كُتِرَ الالتباس في فَعِلَ وفُعِلَ من باب يَغْتُ).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد بينا فيما مضى أن ما لم يُسَمَّ فاعله من باب يَغْتُ وُقِلْتُ أصله يُبِيعَ وَقُولَ، وتلقى كسرة العين على فاء الفعل فتكسّر فاء الفعل فيقال قِيلَ وَبِيعَ، وما سُمِّيَ فاعله لا تُلْقَى^(٢) حركة عين الفعل فيه^(٣) على الفاء، بل تَتَّبِعَ عَيْنُ الفعل الفاء كقولهم خاف وطال وأصله خَوَفَ وَطَوَّلَ، حذفوا الكسرة والضمة وقلبوا الواو ألفاً؛ وذلك للفرق بين ما سُمِّيَ فاعله وما لم يُسَمَّ فاعله. فمن العرب من يجعل باب المضاعف كذلك، فيقول فيما لم يُسَمَّ فاعله رَدَّ وَصَدَّ وأصله رُدِدَ فتلقى كسرة الدال الأولى على الراء، وتقول فيما سُمِّيَ فاعله وبين ما لم يُسَمَّ فاعله، وذوات الواو والياء ألزم لهذا التغيير وأولى؛ لأنها لا تصح في حال، وذوات التضعيف قد تَصِحُّ في فعل المتكلم والمخاطب وجماعة المؤنث / [٢٨٩و] كقولك رَدَدْتُ وَرُدِدْتُ.

قال: (وقد قال قوم: قد رُدَّ، فأمالوا الفاء لِيُعْلِمُوا أن بعد الراء^(٤) كسرة قد ذهبت، كما قالوا للمرأة أَغْزِي، فأشْمُوا الزاي لِيُعْلِمُوا أن هذه الزاي أصلها الضَّمُّ فيه^(٥)). ومع الضم أشْمُوهُ الكسرة للدلالة على أن الدال كانت مكسورة، كما قالوا للمرأة اغْزِي فكسروا الزاي بسبب الياء التي بعدها حتى تسلم، ثم أشْمُوهُ الضَّمُّ للدلالة على

(١) الكتاب: جئت وبعث.

(٢) في الأصل، ي: تلتقي، ولعل ما أثبت أكثر اتفاقاً مع السياق.

(٣) ي: منه.

(٤) في الأصل: الياء، وما أثبت من ي، الكتاب.

(٥) فيه: ساقطة من الكتاب.

أنها كانت مضمومة؛ وذلك أن أصل اغْزِي اغْزُوي مثل اقْتُلِي، فكَرِهوا الكسرة على الواو لانضمام ما قبلها فسكنوها فاجتمع ساكنان: الواو والياء، فحذفوا الواو لاجتماع الساكنين ثم كسروا الزاي لتَسَلَّمَ الياءُ لأنها علامة تأنيث، ثم أَشْمَوْه الضمَّ لما ذكرناه. قال: (ولم يَضُمُّوا فَتَقَلَّبَ الياءَ واوًا^(١) فيلبس بجمع القوم. "ولم تكن لُضَمَّ والياءُ بعدها لكراهية الضمة وبعدها الياءُ، إذ قدروا على أن يُشْمُوا الضمَّ^(٢). فالياءُ تَقَلَّبُ الضمَّةُ كسرةً كما تقلب الواو في لَيْة ونحوها. وإنها^(٣) قالوا [قِيلَ]^(٤) من قِيلَ أن القافَ ليس قبلها كلامٌ فَيُشْمُوا^(٥)).

يعني: لم يضموا الزاي في اغْزِي ضمًا محضًا؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لانقلبت الياءَ واوًا فقليل اغْزُو فيلبس بجمع المذكر، وقد استغنوا عن ضم الزاي بالإشمام. / [٢٩٠ ظ] وقوله: (فالياء تقلب الضمة كسرةً كما تقلب الواو في لَيْة) يعني أن الياء التي في أعزى قلبت ضمة الزاي كسرة [و]^(٦) في لَوِيَّة الواو ياءً. وفصل سيبويه بين اغْزِي وتغْزِين، وبين قِيلَ ورُدَّة وما أشبه ذلك، فجعل الإشمام لازماً في أُغْزِي ضمة ألف الوصل وهي متعلقة بضمة الحرف الثاني^(٧). ومن أجل ضمته ضُمَّت ألف الوصل؛ فكَرِهوا إبطاها أصلاً والألف مضمومة.

(١) في الأصل: الواو ياءً، وما أثبت من ي، الكتاب.

(٢) بولاق: لم يكن ليضم.

(٣) الضم: ساقطة من ي.

(٤) بولاق: فإنها.

(٥) إضافة لازمة من الكتاب.

(٦) إضافة رأيها ضرورة لستقيم السياق.

(٧) ي: الثالث.

ووجه ثانٍ أن تغزين الياء فيها غير لازمة؛ لأنك تقول للمذكر تغزو، وتفعل لازمة لكل ما كان ماضيه فَعَلَ ولام الفعل منه واو، وليس فيها ياء ولا تغيير. وأما ردّ وقيل فلا يتغير حكمه لمذكر كان أو لمؤنث. ووجه ثالث وهو أن الأصل اغزوي وتغزوين كما تقول اقتلي وتقتلين فَأَسْقِطْتَ الواو وَصَمَّمْتُها، فكرهوا كسر الزاي وهي مضمومة بلا إشمام فيكون إجحافاً شديداً، وليس في فَعَلَ الذي هو ردّ وقيل إسقاط حرف.

وأصل كلامهم تغيير فُعِلَ؛ لأنه نقل^(١) مما سُمِّيَ فاعله إلى ما لم يُسَمَّ فاعله. ولا بد من تغيير بنية الفعل. فلزوم التغيير له في الأصل جَوَز أن يلزم فيه ذلك من غير إشمام. وأجود الكلام وأكثره في ردّ الضم، وفي قيل ويبيع الكسر؛ لأن الفعل المعتل الثاني يتغير أوله في الثلاثي إذا كان الفعل للمتكلم / [٢٩٠ و] أو المخاطب أو جماعة النساء، كقولك قَامَ وَخَافَ وَالْقَافِ وَالْخَاءُ مَفْتُوحَتَانِ، ثم يقول قُمْتُ وَقُمْتَ وَالْهِنْدَاتُ قُمنَ، وَخِفْتُ وَخِفْتَ وَالْهِنْدَاتُ خِفْنَ. وَالْأَصْلُ فِي قَمْتُ قُمْتُ فَالْقِيْتُ ضَمَّةُ الْوَائِ عَلَى الْقَافِ، وَفِي خِفْتُ خَوِفْتُ فَالْقِيْتُ كَسْرَةُ الْوَائِ عَلَى الْقَافِ، وَكَذَلِكَ قِيلَ أَصْلُهُ قَوْلُ فَالْقِيْتُ كَسْرَةُ الْوَائِ عَلَى الْقَافِ. وَأَمَّا ردّ وبابه فإن الْمُضَاعَفَ لَا تُلْقَى حَرَكَةُ ثَانِيهِ عَلَى أَوَّلِهِ فِي الْمُتَكَلِّمِ وَلَا غَيْرِهِ، تقول: عَضَ وَعَضَضْتُ وَأَوَّلُهُ مَفْتُوحٌ لَا يَتَغَيَّرُ فَكَذَلِكَ لَا يَتَغَيَّرُ فِيهَا لَمْ يُسَمَّ فاعله؛ لأن أوله مفتوح.

(١) ي: يقل.

هذا باب^(١) ما شذَّ فأبدل مكان اللامياء^(٢)

لكراهية^(٣) التضعيف، وليس بمُعْلَرِد

(وذلك قولك^(٤): تَسَرَّيْتُ، وَتَظَنَّيْتُ، وَتَقَصَّيْتُ من القصة^(٥)، وَأَمَلَيْتُ، وَزَعَمْتُ^(٦) أن التاء في أَسْتَوُوا مبدلة من الياء، أرادوا حرفاً أخفَّ^(٧) عليهم^(٨) وأَجَلَدَ، كما فعلوا ذلك في أَتَلَجَ، وبدلها شاذُّ هنا بمنزلتها في سِتَّ. وكلُّ هذا التضعيف فيه عربيٌّ كثيرٌ^(٩) جيد. وأما كِلَا وَكُلُّ فكل واحد من لفظ. ^(١٠) ألا ترى أنه يقول: رأيت^(١١) كِلَا أخويك، فيكون مثل معاً، ولا يكون فيه تضعيف.

وزعم أبو الخطاب^(١٢) أنهم يقولون: هَنَانٍ، يريدون معنى هَنَيْنٍ. فهذا نظيره^(١٣) يجعل الواحد هنان^(١٤)).

قال أبو سعيد رحمه الله / [٢٩١ ظ]: ذكر^(١٥) سيبويه بدل الياء في هذه الأحرف، وقد جاء غيرها، فما^(١٦) أرى أحداً حصره، فمنه قول الله عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ دَكَّنَهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا ۝١٠﴾^(١٧) قيل فيه دسَّها، وإبدال الياء من السين الآخرة ثم قلبها^(١٨) ألفاً.

- | | |
|-----------------------------------|-------------------------------|
| (١) بولاق: ٢: ٤٠١، هارون: ٤: ٤٢٤. | (٢) الكتاب: الياء. |
| (٣) ي: كراهية. | (٤) ي: قولهم. |
| (٥ - ٥) ساقطة من ي. | (٦) الكتاب: كما. |
| (٧) أخف: ساقطة من ي. | (٨) زاد الكتاب بعد ذلك: منها. |
| (٩) كثير: ساقطة من ي. | (١٠ - ١٠) الكتاب: ألا تراه. |
| (١١) رأيت: ساقطة من ي. | (١٢) سبق الترجمة له. |
| (١٣ - ١٣) ساقطة من الكتاب. | (١٤) ي: بعد ذكر. |
| (١٥) ي: عا. | (١٦) سورة الشمس: الآية ٩، ١٠. |
| (١٧) ي: قلبها. | |

وقوله: (وإن كانت قبل المسكنة ألفٌ لم تغير الألف واحتملت ذلك الألف لأنها مد)
يعني رادّ ومادّ وجادّة^(١) وأصلها مادد وجاددة. وجاز إدغامها والجمع بين ساكنين وهما
ألف مادّ والذال الأولى من الدالين؛ لأن الألف فيها مد فيكون مدها عَوْضًا من الحركة.
ولا يجمع بين ساكنين إلا أن يكون الساكن الأول من حروف المد واللين، والساكن
الثاني مدغمًا في مثله، نحو: ضالّ وراذّ وجادّة وما أشبه ذلك.

(١) ي: والجادّة.

هذا باب^(١) تضعيف اللام في غير ما عينه ولا مه من موضع واحد، فإذا ضاعفت اللام وأردت بناء

الأمرحة لم تسكن الأول^(٢) فيه وتدغم^(٣)

وذلك قولك: (قرددٌ، [ولم تدغم]^(٤)) لأنك أردت أن تلحقه بجعفرٍ وسلهبٍ

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الثلاثي قد يزداد في آخره حرف من جنس لامه، ثم ينقسم ذلك قسمين: أحدهما ملحق بالرباعي، والآخر غير ملحق به. فأما الملحق به فهو الذي يصير بالزيادة على بنية الرباعي الأصلي، وكيفية حركاته ونظمها ونظم سكونه غير مغيرٍ منه شيء، وذلك قولك قَرَدَدٌ ومَهْدَدٌ، وفي الفعل جَلَبَبَ وشَمَلَلْ وقَعْدَدَ ورَمَدَدَ، وخَدَبَ وهَقَبَ: فأما قَرَدَدٌ فملحق بجعفرٍ، وجلبب وشملل بدحرج، وقَعْدَدٌ ملحق / [٢١٠ و] بَبْرُثْنٍ وخُبْرُجٍ، ورَمَدَدٌ ملحق بَبْرُجٍ، وخَدَبَ ملحق بِقَمَطَرٍ، وهذه الأشياء على كيفية حركات ما ألحقت به غير مغيرٍ منها شيء، وأما الذي في آخره حرفٌ من جنس لامه، وليس بملحق فهو ما لم يكن له نظير من الرباعي الأصلي على كيفية نظم حركاته، وذلك قولك مَعَدَ وجُبُنَ وما أشبه ذلك إلا أن مَعَدًا فَعَلَ وجُبُنَ فُعِلَ، والميم في مَعَدَ أصلية لأنهم قالوا: تَمَعَدَدَ الرجلُ، وإنما قلنا إنها ليسا بملحقين لأنه ليس في الرباعي الأصلي شيء على كيفية حركاتها ونظمها.

فإن قال قائل: لم لا يكونان ملحقين فيكون مَعَدَ ملحقًا^(٥) بجعفرٍ، ويكون تقديره مَعَدَدُ فادغم كما كان مَرَدَ مَفْعَلًا وأصله مَرَدَدٌ، وكذلك جُبُنَ ملحق بَبْرُثْنٍ، وأصله جُبُنُنٌ؟ قيل له: لو كان كذلك صار مَعَدَ بمنزلة قَرَدَدَ فلم يكن يجوز فيه غير مَعَدَدَ، كما لم يجوز في قَرَدَدَ

(١) بولاق ٢: ٤٠١، هارون ٤: ٤٢٤.

(٤) ي: ملحق.

(٣) إضافة مهمة من ي.

(٢-٢) ي: فادغم.

الإدغام، وكان يلزم أن يقال في جبن كما قيل في قعد، وكذلك خبق وحلز لو كان ملحقا لقيل خبيق وحلزز كما قيل رمد، والبدال الأولى في معد والنون الأولى في جُبْن والقاف الأولى في خبق في أصل بنيتهن سواكن، ولم يكن متحركات، فألقيت حركتهن على سواكن، فيجب قلب الثانية / [٢١١ ظ] منها همزة فتصير هذه الهمزة عارضة في جمع فيعمل بها ما يعمل بخطايا.

قال سيبويه: (وإنما مَعَدُّ بمنزلة خَدَبٌ، "ولا تقول أصله فَعَلَلٌ" وكذلك مَعَدُّ ليس من فَعَلَلٍ في شيء) يريد أن مَعَدًّا ليس أصله مَعَدَد على مثال جَعْفَر كما أن خَدَبًا لا يُقال فيه أصله خَدَبَب ثم ألقى فتحة الباء الأولى على الدال، ثم أدغمت، بل بنيت الباء / [٢٩٢ و] الأولى على السكون والدال على الفتحة كما فَعَلَل ذلك بِمَعَدِّ، وخَدَبَ ملحق بِقَمَطَر^(١)، وقَعَدُّ وسُرَدُّ ملحق بِجُعْشُم^(٢).

قال سيبويه: (ومنزلة جُبْنُ منها منزلة فَعَلٌ من فَعَلَلٍ) يريد منزلة جُبْنُ من قُعْدُد كمنزلة مَعَد من قَرَدَد؛ لأن جُبْنًا فيه ضمتان وحرف مزيد من جنس آخر كقُعْدُد وليس بملحق كقُعْدُد، كما أن مَعَدًّا فيه فتحتان وحرف مزيد من جنس آخر، وليس بملحق كقَرَدَد، وطِمَر من رمد بهذه المنزلة.

قال سيبويه: "وإنما قُعْدُد فإنما أرادوا أن يلحقوه" بِجُنْدَب^(٣) وعُنْصَل^(٤) بالتضعيف^(٥)،

(١ - ١) الكتاب: تقول فَعَلَلٌ لأنه ليس في الكلام فَعَلَلٌ يعني فيما اللام فيه مضاعفة، نحو قَرَدَد.

(٢) القَمَطَر: الجمل القوي السريع، وقيل الجمل الضخم القوي.

(٣) الجُعْشُم والجَعْشُم: القصير الغليظ مع الشدة. (٤) الكتاب: وقالوا: قعد فالحقوه.

(٥) الجُنْدَب: الصغير من الجراد.

(٦) العُنْصَل: شَجَرَةٌ سَهْلِيَّة تَبْتُ في مواضع الماء والنَّدَى لها تَوْر كَتَوْر السَّوْسَنِ الأبيض تجرُّسه النخل والبقر تأكل وَرَقَهَا. (٧) بالتضعيف: ساقطة من هارون.

كما ألحقوا ما ذكرت "من بنات" الأربعة. ودُرَجَةٌ^(١) فيه بمنزلة فَعَلٌّ من فَعَلَلٍ (فإن^(٢)) قال قائل: ولم جعل سيبويه قُعْدَدَ ملحقا بجُنْدَب وعُنْصَل والنون فيها زائدة، وإنما يكون إلحاق ما فيه زائد^(٣) بما ليس فيه زائد^(٤)؟ فالجواب أنه جعل عُنْصَلًا وجُنْدَبًا كالأصل في وزن ما أوله مضموم وثانيه ساكن وثالثه مفتوح؛ لأن النون الذي هو حرف الزيادة لا يسقط بحال ولا يُعرَف له اشتقاق من شيء تسقط فيه النون، وقُعْدَدُ معروف الاشتقاق، ويقال فيه هذا أقعد من هذا.

(ودُرَجَةٌ منه بمنزلة فَعَلٌّ من فَعَلَلٍ) يريد أن درجة ليس بملحق بجُنْدَب كالحق / [٢٩٣ ظ] قُعْدَدَ به، ولكنه قد صار فيه ضمة وبعدها فتحة، وبعد لام الفعل منه حرف زائد، فمنزلة دُرَجَةٌ من قَعَدَ كمنزلة طِمِرَ من رَمَدَدَ، وقد مضى نحو هذا. قال سيبويه: (وقالوا عَفَنَجَجَ^(٥) فلم يغيروه^(٦) عن زنة جَحَنَفَلٍ^(٧))، ولا تلحق هذه النون فعلا^(٨) لأنها إنما تلحق ما تلحقه بينات الخمسة وإنما^(٩) ضاعفت اللام). يريد أن عَفَنَجَجَ قد لحق بالرباعي فصار عَفَنَجَجَ، وعَفَنَجَجَ ملحق بجَحَنَفَلٍ وعلى وزنه، ثم زيدت عليه النون فألحق بالخمسة فصار بمنزلة الرباعي إذا ألحق بالخمسة بزيادة

(١ - ١) الكتاب: لك بينات.

(٢) الدرَجَةُ: المِرْقَاةُ التي يُتَوَصَّلُ منها إلى سَطْحِ الْبَيْتِ.

(٤) ي: زائدة.

(٣) ي: فإنها.

(٦) ناقة عَفَنَجَجَ عَفَنَجَجَ: ضخمة مسنة.

(٥) ي: زائدة.

(٧) الكتاب: يُغَيَّرُ.

(٨) زادت ي بعد ذلك: كما لم يكن ليغَيَّرُ بغير نون عن زنة جَحَنَفَلٍ، وزادت بولاق: كما أنه لم يكن ليغَيَّرُ عَفَنَجَجَ عن زنة جَحَنَفَلٍ، وزادت هارون: كأنه لم يكن ليغَيَّرُ عَفَنَجَجَ عن زنة جَحَنَفَلٍ. والجَحَنَفَلُ الغليظ، وهو أيضًا الغليظ الشفتين

(١٠) الكتاب: وإذا.

(٩) في الأصل: فقل، وما أثبت من الكتاب.

النون وذلك بِجَحَنْقَلْ وهو ملحق بِسَفَرْجَلْ. وإنما أراد سيويه أن يؤكد أن ما يلحق بغيره لا يغير^(١) عن ترتيب حركات ما ألحق به.

ويجوز أن يقال: إن عَفَنْجَجَ زیدت النون عليه وإحدى اللامين فألحقناه بِسَفَرْجَلْ، كما زیدت على جحفل النون فألحقته بسفرجل. وفعل مثل معد لا تلحقه هذه النون، ولو كان فعلاً جاز أن تلحقه كما لحقت عفنجج.

وقوله: ولأنها إنما تلحق ما تلحقه بنات الخمسة. وليس معدُّ بملحق فتلحقه النون، وإنما ضوعفت فيه اللام على غير الإلحاق، وقد تلحق الزيادة شيئاً ملحقاً بشيء فيكون سبيله / [٢٩٣و] بعد الزيادة كالأصلي الذي أُلْحِقَ به إذا ألحقته تلك الزيادة، كقولك: جَلْبَبْتُ، وهو ملحق بدَخَرَجْتُ، ثم تزيد التاء عليه فتقول: تَجَلَّبَبْتُ يَتَجَلَّبَبُ، كما قالوا تدحرج فزیدت فيه التاء.

واعلم أن الفعل ليس فيه بناء يلحق به غيره إلا بناءان: أحدهما فَعَّلَلْ، وهو دحرج ألحق به جَلْبَبَ وَحَوَّقَلَ وما أشبه ذلك، والآخر افْعَلَّلَ الذي فيه أربعة أحرف أصلية، وهو احرنجم^(٢) واخلرنظم^(٣) وما أشبه ذلك، وألحق به البناء الثلاثي بإحدى زيادتين فقط: إما بزيادة ألف في آخره مع النون كقولك: احرنبى^(٤) واخلنطى^(٥)، أو حرف من جنس لامه كقولك: اقعنسس^(٦) واسحنكك^(٧)، والتقدير أنا لو استعملنا احرنجم بلا زيادة

(١) في الأصل، ي: ولا يغير، وما أثبت بحذف الواو هو الصواب.

(٢) اَحْرَنْجَمَ الْقَوْمُ: ازدحموا.

(٣) اَحْرَنْطَمَ الرَّجُلُ: عَوَّجَ خُرْطُومَهُ وسكت على غضبه، وقيل: رَفَعَ أَنْفَهُ واستكبر.

(٤) اَحْرَنْبَى الرَّجُلُ: تَهَيَّأَ لِلْغَضَبِ وَالشَّرِّ.

(٥) اَحْبَنْطَأْتُ - بالهمز - أي امتلأ بطني، وَاَحْبَنْطَيْتُ - بغير همز - أي فسد بطني.

(٦) تَقَاعَسَ الْعِزُّ أَي ثَبَتَ وامتنع ولم يُطَاطِنَ رأسه فاقْعَنْسَسَ أي ثبَت معه.

(٧) اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته.

فعلا وجب أن يقال حَرْجَمَ، وألحقنا به حربى وحبطى وقعس وسحكك، ثم زدنا على الملحق الزيادة التي زدناها على الأصل من الهمزة والنون، فقلنا احرنبى واقعنسس، كما قلنا احرنجم، فصار اقعنسس غير مدغم كما كان قعسس غير مدغم مثل جليب وشملل.

قال سيبويه: (وقالوا^(١)): اقْعَنْسَسَ فأجروه على زنة^(٢) احرْنَجَمَ، فكلُّ زيادةٍ دخلت على ما يكون مُلْحَقًا ببنات الأربعة بالتضعيف "بغير زيادة سوى اللام" فإن تلك الزيادة / [٢٩٤ظ] إن كانت تلحق ببنات الأربعة فهذا ملحق بتلك الزنة من بنات الأربعة، كما كان ملحقًا^(٣) وليس زيادة سوى ما ألحقها بالأربعة)

يريد أن الزيادة التي تدخل على بنات الأربعة الأصلية قد تدخل تلك الزيادة على الملحق ببنات الأربعة، مثال هذا أن عَفْجَجَ ملحق بجَحْفَلٍ، وجَحْفَلٌ حروفه أصلية، ثم زيدت على جَحْفَلٍ نون فصار جَحْنَفَلٌ، وكذلك زيدت هذه النون على عفجج فقليل عفنجج، فلم تتغير عن منهاج جحنفل ولفظه، وقَعْسَسَ ألحق بحَرْجَمَ، ثم زيد على حرجم ألف ونون زائدتان، فصار احرنجم، وزيد مثله من الزيادة على الملحق به فقليل اقعنسس، فصار اقْعَنْسَسَ على منهاج احرْنَجَمَ.

وذكر سيبويه احررت واشهابيت وأنه لم يلحق بشيء فلم يمتنع الإدغام، وقالوا فيه احرَّ واشْهَابٌ، وأصله احرر واشهاب، ومثله ممَّا أدغم وأصله غير ذلك؛ لأنه ليس

(١) الكتاب: وأما.

(٢) الكتاب: مثال.

(٣-٣) ساقطة من الكتاب.

(٤) زادت بولاق: بها.

بملحق اقشعرَّ واطمأنَّ وأصله اقشعرَّر واطمأنَّن، ومثله استعدَّ وأصله استعدد؛ لأنه على وزن استفعل، وإنما أدغم كما أدغم عدَّ وفرَّ، وأصله عدَدَ وفرَّر، ثم دخلت السين والتاء على عد، وقد وجب إدغامه فترك على الإدغام.

قال سيويه: (فإن قلت: هلا^(١)) / [٢٩٤و] قالوا استعدَّ على زنة استخرج؟ فإن هذه الزيادة لم تلحق بناءً يكون ملحقاً ببناء، وإنما لحقت شيئاً "يكون معتلاً" وهو على أصله، كما أن أخرجتُ على الأصل. ولو كان يخرج من شيء إلى شيء لفعل ذلك به، ولما أدغموا في أعدَّ^(٢) كما لم يدغموا في جلبَّ^(٣).

يريد أن استعد على أصله في البناء لم يلحق بشيء كما أن باب أخرجتُ وهو أفعلتُ يلحقه الإعلال فيقال أقام وأعدَّ، وهو غير ملحق ببناء آخر.

ومعنى قوله: (ولو كان يخرج من شيء إلى شيء لفعل به ذلك) يعني لو كان ملحقاً بشيء أتوا به على وزن ذلك الشيء، ولما أدغموا باب أعدَّ كما لم يدغموا باب جلبَّ^(٤).

وسبيل الرباعي إذا زيد في آخره حرف من جنس آخره ليلحق بالخماسي كسبيل الثلاثي إذا ألحق بالرباعي بحرف من جنس آخره في أنه لا يدغم، وذلك قولك سهَّلَ وقَعَّدَ ألحق بهَمْزَجَل، كما ألحق قَرَّدَ بجَعْفَر.

ومعنى السبهل الفارع، يقال: أتاني أتاني عثرياً أي فارغاً، وقَعَّدَ قصير، وبعد ذلك في الباب من كلام سيويه ما يغني عن تفسيره ما تقدم إن شاء الله.

(١) الكتاب: فهلا.

(٢-٢) الكتاب: يعتل.

(٣) الكتاب: أعددت.

(٤) الكتاب: جلبيت.

(٥) ي: جليل، تحريف.

هذا^(١) باب^(٢) ما قيس من المضاعف^(٣) الذي عينه ولامه من موضع واحد

ولم يحى في الكلام إلا ظييره من غيره

/ [٢٩٥ ظ] تقول في فَعَلٍ من رُدِدْتُ رَدَدْتُ^(٤)، كما أخرجت فِعْلاً على الأصل؛ لأنه لا يكون فِعْلاً

قال أبو سعيد: اعلم أن جميع ما كان عينه ولامه من جنس واحد إذا كان في فعلٍ فلا بد من إدغام العين إذا لم تكن مشددة في اللام. ولا تقع عين الفعل إلا متحركة، وذلك قولك رَدَّ وَعَضَّ وَأَعَدَّ واستقلَّ وحادَ يحادَ وأصله رَدَدَ وَعَضَضَ واعدد واستقلل^(٥) وحادد.

وترديد الحرف مستقل، فسكن الأول وأدغم ليكون النطق به في مرة واحدة، وإذا كانت مشددة لم تدغم العين في اللام وهي في بناءين فَعَلَّ وتَفَعَّلَ نحو رَدَدَ وترَدَّدَ، وإنما لم تدغم عين الفعل في لامه؛ لأن غرض الإدغام التخفيف استقلاً لتكرير الحرفين المتحركين من جنس واحد. ولو أدغمنا العين في اللام في رَدَدَ وترَدَّدَ لم تحصل به خفة؛ لأننا لو أدغمنا أسكنًا الدال الثانية وألقينا حركتها على الدال الأولى، فصار رَدَدَ وقد تكرر^(٦) فيه حرفان متحركان من جنس واحد، وكل ما كان من الأسماء عينه ولامه من

(١) بولاق: ٢: ٤٠٢، هارون: ٤: ٤٢٧.

(٢) باب: ساقطة من هارون.

(٣) في الأصل: المعتل، وما أثبت من الكتاب.

(٤) رد: ساقطة من ي.

(٥) في الأصل، ي: استقل، تحريف.

(٦) في الأصل: تكرار، وما أثبت من ي.

جنس واحد وعينه متحركة على بنية واحدة ليست للفعل فإنه لا تدغم عينه في لامة كقولنا: قَدَدَ وَسُرَرَ وَجُدَدَ، وعلى ذلك قال سيويه في فَعَلَ رُدَدَ لأنه/ [٢٩٥] على غير بنية الفعل. وإذا كان على بنية الفعل فهو يدغم كما يُدْغَمُ الفعل إلا فعلا قط وذلك قولك: رجل بُرٌّ وطَبٌّ، وأظَلَّ البعير وهو أسفل خفه، وأصله برر وطبيب وأظلل. قال الشاعر أبو النجم^(١):

تشكو الوجا من أظَلَّلٍ وأظَلَّلٍ^(٢)

وأما الذي لا يدغم وهو فَعَلَ فنحو قَصَصَ وَشَرَرَ وَغَرَرَ، وإنما سلم فَعَلَ ولم يدغم لخفة الفتحة، ولأن فعلا يسلم كثيرا في المعتل وفيه ما تطرد سلامته: فأما الذي يسلم وليست^(٣) سلامته بمطرودة بقياس قولهم خَوَّنةٌ وَخَوَّكةٌ، والقَوْدُ في القصاص وَغَيْبٌ، وفاطمة بنت سَيْلٍ^(٤)، وغير ذلك.

(١) هو أبو النجم الفضل بن قدامة، من رجاز الإسلام الفحول المقدمين وفي الطبقة الأولى منهم، من طبقة العجاج لكنه كان أبلغ من العجاج في النعت. بقي أبو النجم إلى أيام هشام بن عبد الملك وله معه أخبار، ويقال: إنه انتصف مع الرجاز من الشعراء، وكان من أحسن الناس إنشادا واشتهر بوصف الفرس. (الشعر والشعراء ٦٠٣؛ طبقات فحول الشعراء ٧٣٧؛ معجم الشعراء ٣١٠؛ خزنة الأدب ١: ١٠٣؛ الأغاني ١٠/ ١٥٠؛ الأعلام ١٥١: ٥)

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٧ في أرجوزة طويلة يمدح فيها يزيد بن معاوية، وقبل هذا البيت:

لا تحفل الزجر ولا قيلَ حل.

ورد البيت منسوبا إليه في: الخصائص ١: ١٦٢، ٣: ٨٧، تاج العروس (ظلل). وورد بلا نسبة في: الكتاب (بولاق ٢: ١٦١، هارون ٣: ٥٣٥، ونسبه هارون إلى العجاج)؛ شرح الشافية ٣: ٢٤٤ (ونسبه المحققون إلى أبي النجم العجلي)، شرح شواهد الشافية ٤٩١؛ اللسان (كدس). (معجم إميل يعقوب ١١: ٤٤٧).

الوجى الحفي، والأظلل هو باطن خف البعير، والمعنى أنه حمل عليه في السير حتى اشتكى خفيه. والشاهد فك الإدغام من أظلل للضرورة، والقياس: أظَلَّ.

(٣) ي: وليس.

(٤) عَمَّ لم أعثر له على ترجمة في كتب التراجم التي تحت يدي.

وأما ما يطرد فكل مصدر لفعل صحيح كقولك عَوِدَ وَحَوِلَ وَصَيِدَ وَمَيِلَ، ولما كان هذا البناء قد صَحَّ في المعتل الذي يسقط عينه في الفعل الماضي [كان]^(١) أحق بالسلامة كقولك قصصت وجددت وسررت.

قال سيبويه: (وتقول في فَعَلَانٍ: رَدَدَانٌ، وفي فَعَلَانٍ: رُدَدَانٌ، يجري المصدر في هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادة. ألا تراهم قالوا: الخششاء^(٢)).

قال: (وتقول في فَعَلَانٍ: رَدَّانٌ، وفي فَعَلَانٍ: رَدَّانٌ، تجريهما^(٣) مجراها وهما على ثلاثة أحرف، ليس بعدها / [٢٩٦ ظ] شيء، كما فعلت^(٤) بفَعَلَانٍ^(٥). لأنها من غزوت لا تسكن. ولكنك إن شئت همزت فيمن همز قَوُول^(٦) من قلت وأدور.

وكذلك فَعَلَانٌ تقول: قَوْلَانٌ، ولا تجعل ذلك بمنزلة المضاعف، ولكنك تجريه مجرى فعل^(٧) من بابهِ؛ لأنه يوافقه وهو على ثلاثة أحرف ثم يصير على الأصل بالزيادة، فكذلك هذا يتحرك مع تحرك واو غَزَوْتُ).

قال أبو سعيد رحمه الله: أجرى سيبويه المضاعف بعد زيادة الألف والنون على حكمه قبل دخولهما، وجعل ما عين الفعل منه واوا إذا دخلت عليه الألف والنون على غير

(١) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

(٢) في: ساقطة من الكتاب.

(٣) الكتاب: خششاء. والعظمُ الناشِزُ خلف الأذن وهمزته منقلبة عن ألف التأنيث.

(٤) في: ساقطة من الكتاب.

(٥) الكتاب: أجرينهما على.

(٦) زادت ي، بولاق بعد ذلك: ذلك.

(٧) الكتاب: بفَعْلٍ وفَعِلٍ.

(٨) الكتاب: فعولا. ورجل قاتل من قوم قُول وقِيل وقاله.. وكذلك قَوُول وقَوُول والجمع قُول وقُول الأخيرة عن

سيبويه، كل ذلك حسن القول ليس.

(٩) الكتاب: فَعَلَانٍ.

حكمه قبل دخولهما^(١)، ورتب الاحتجاج لذلك أحسن ترتيب، وذلك أن فَعَلَ من المضاعف مخالف لَفَعَلَ وفَعَلَ قبل الألف والنون، فيدغم فَعَلَ وفَعِل ولا يدغم فَعَلَ، وأما ما عينه واو فلا فرق بين فعل منه وفعل قبل دخول الألف والنون، تقول دار وجار ووزنه فَعَلَ، ورجل مال وكبش صاف، ووزنهما عند أصحابنا كلهم فَعَلَ أصله مول وصوف، ثم قالت العرب في كل شيء على فَعْلَان وعين الفعل منه واو أو ياء بتصحيح عين الفعل، فقالوا: الجَوْلَان والرَّوْغَان والهِيَّان والحَيَّكَان وهي مَشِيَّة. والفَعْلَان منه والفَعْلَان في التصحيح/[٢٩٦و] كالْفَعْلَان كما كنَّ في الإعلال قبل دخول الألف والنون بمتزلة واحدة.

فإن قال قائل: فلمَ صحَّ من ذلك [بعد]^(٢) دخول الألف والنون ما كان معتلا؟ فالجواب أنهم حملوه على ما كان لام الفعل فيه معتلا، وهو يعتل قبل دخول الألف والنون، ويصحُّ بعد دخولهما لعله تضطر إليه، وذلك قولك: التَّزْوَان والكَّرْوَان والتَّقْيَان والغَلْيَان؛ وذلك أنهم لو أعلَّوها قلبوها أَلْفَا فأسقطوها لاجتماع الساكنين، فكان يُلتَبَسُ بفعال الذي النون فيه أصلية، ثم رأوا عين الفعل أقوى من اللام وقد صححوا اللام في هذا البناء، فكانت العين أولى بذلك.

وقد صحَّحوا الواو والياء عينين بزيادة أضعف من زيادة الألف والنون وهي ألف التأنيث فقالوا صَوْرَى وَحَيْدَى^(٣).

وقد خالف أبو العباس المبرد فزعم أن القياس أن يقال قالان، وألزم سيويه المناقضة حيث لم يعتد بالألف والنون في رَدَّدَان واعتد بهما في قَوْلَان، واحتج بأن العرب قالت

(٢) إضافة من ي.

(١) ي: دخولها.

(٣) صَوْرَى: موضع وقيل اسم ماء، وحمار حَيْدَى: ما يجيد عن ظله لنشاطه.

رالان وداران وماهان وهامان وليس في ذلك حجة، وقد ذكرنا الحجة لسيبويه فيما مضى.

وأما الأسماء التي ذكرها فمahan وهامان أعجميان، وأما رالان فاسم رجل من طيء يعرف ابنه بجابر بن رالان / [٢٩٧ظ] وداران اسم، ويجوز أن يكون أصلهما عجميًا كما قالوا في أسمائهم قابوس ودختنوس، ويجوز أن يكونا عربيين ولا يطرد لهما قياس كقياس جَوْلان وِرَوغان وهَيَّان المطرد في المصادر وكثرته.

ثم ركب سيبويه مسائل من ردّ وفرّعها على أبنية مختلفة. وتركيب المسائل من ردّ ومن ضرب واحد إلا أنه يجتمع من ردّ أحرف من جنس واحد يجوز في بعضها الإدغام والتغير ولا يجوز في بعضها، وذلك على طريقين:

- ما كان ملحقًا برباعي وخماسي فإنه يؤتى بالزوائد في مواضعها ولا يغير نظم حركاته وترتيبها.

- وما كان غير ملحق فإنه يجوز ذلك فيه على ما أنا سائقه من كلامه إن شاء الله، تقول في افعلَلْتُ "من رددت" اَرَدَدْتُ، وفي الغائب اَرَدَدَ مثل اَحْمَرَّ، ومصدره ارداد يجوز فيه رِدَاد لاجتماع الدالين إذا أدغمت الدال في الدال كما يجوز في اقتتال قتال. وتقول في افعَالَلْتُ اَرَدَادْتُ، وفي الغالب ارداد مثل اشهابيت واشهاب، وتقول في مثل عَثَوَلْتُ رَدَوَدْتُ فلا تدغم؛ لأنه ملحق بسفرجل.

وإذا قلت افْعَوَعَلْتُ وافْعَوَعَلْ كما قلت اغْدَوَدَنْ قلت اَرَدَوَدَ فكان أصله اَرَدَوَدَ ولم يكن ملحقًا بشيء فادغمت، وفي / [٢٩٧و] المستقبل يردود وأصله يردودد فجرى مجرى

اَحْمَرٌ يَحْمَرُ وأصله اَحْمَرٌ؛ لأنه لا نظير له في الرباعي يلحق به.

قال: (وتقول في مثل اَقْعَنْسَسَ: اَرْدَنْدَدَ "فلا تُدْغِم؛ لأنه ملحق باَحْرَنْجَمَ، والدالُ الأولى بمنزلة العين من اَقْعَنْسَسَ، والدالانِ الآخرانِ بمنزلة السينين"، وتقول في مثل فَعَلَلٍ^(١): رَدَدٌ "وهو ملحق ولم تغيره عن منهاج الملحق به؛ لأن الراء بمنزلة جيم جعفر، والدال الأولى بمنزلة عين جعفر، وبعدها دال أخرى مفتوحة بمنزلة فاء جعفر، فأدغمت الدال الأولى في الثانية وثقلت. وجئت بدال أخرى بمنزلة راء جعفر".

ومثل^(٢) "دُخِلَ: [رُدَدٌ]"، ومثل رَمِدٍ رَدَدٌ "على قياس الملحق".

وتقول^(٣) في مثل صَمَخَمَح: رَدَدَدٌ؛ لأنه ملحق بِسَفَرَجَلٍ^(٤)، "وهو على نظم حركاته وسكونه".

قال: (وتقول [في]^(٥) مثل جُلْعَلَعٍ^(٦): رُدَدَدٌ، ولم تدغم في الآخرة كما لم تفعل ذلك^(٧) في مُرَدَدٍ^(٨)، فتركوا الحرف^(٩) على أصله لأنهم يصيرون^(١٠) إلى مثل ما يفرّون منه فيَدْعُونَ الحرفَ على الأصل).

(١ - ١) الكتاب: الأولى كالعين، والآخران كالسينين. (٢) بولاق: قَرَدَدٌ.

(٣ - ٣) ساقطة من هارون، بولاق: لأن الأولى ساكنة كعين جعفر وبعدها متحرك؛ فمن ثم شُدَّت، والآخران بمنزلة دالي قَرَدَد.

(٤) الكتاب: ومثال. (٥) إضافة ضرورية من الكتاب.

(٦ - ٦) ساقطة من الكتاب. (٧) تقول: ساقطة من الكتاب.

(٨) الكتاب: مثل سفرجل.

(٩ - ٩) الكتاب: لم تحرك الثانية لأنها بمنزلة حاء صمخمح.

(١٠) إضافة من الكتاب. (١١) الجُلْعَلَعُ والجُلْعَلَعُ: الجمل الشديد النفس.

(١٣) الكتاب: رَدَدٌ.

(١٢) ذلك: ساقطة من ي.

(١٥) الكتاب: يرجعون.

(١٤) مطموس في ي.

وإنما علل سيبويه ذلك لأن جُلِّعَ غير مُلحق، وفي غير الملحق يجب إدغام ما قبل الطرف في الطرف كما وجب في احمَرَّ، وما أشبه ذلك.

فقال سيبويه^(١): فلو^(٢) أدغموا الدال التي [قبل الطرف]^(٣) في الطرف لوجب أن يقال رُدَّدُ / [٢٩٨ ظ] تلقى حركة الدال التي قبل الطرف على ما قبله، وتسكن ما قبل الطرف فتدغم في الطرف، فيصير التشديد الذي كان في الحرف الذي قبل الطرف في الطرف، ولا يحدث تغيير الوزن خفة فكان تركه على حاله أولى؛ فصار بمنزلة رَدَّدَ يَرَدَّدُ ومَرَدَ الذي لم يغير عن حاله، وقد مضى الكلام فيه.

قال: (وتقول في^(٤) خَلْفَنِي: رَدَدْنِي^(٥))؛ لأن الحرف ليس مما يصل إليه التحريك، فإنما هو بمنزلة رَدَدْتُ).

يريد أنه لا يلزم لام الفعل وهي الدال الثانية السكون، ولو أدغمت لتغير^(٦) البناء، ولا يجوز ذلك لأنه ملحق بقمطر.

وفي مثل فَوَعَلَ رَوَّدَدَ؛ لأنه ملحق بجعفر، وهو مثل حَوَقَلَ، وفي الفعل رَوَّدَدَ يَرَوَّدُدُ. وكذلك فَيَعَلَّ مثل^(٧) حَيَذِرَ ملحق.

قال: (ويقوي رَوَّدَدًا ونحوه قولهم: أَلْدَدَ^(٨))؛ لأنها ملحقة بالخمسة كَعَقَنَقَلٍ^(٩) وعثوثل).

(١) هو كلام سيبويه، لكنه على لسان وبلغه أبي سعيد السيرافي.

(٢) ي: لو.

(٣) إضافة ضرورية من ي.

(٤) زاد الكتاب: مثل.

(٥) زاد الكتاب بعد ذلك: لا تدغم.

(٦) في الأصل: لقضي، وما أثبت من ي.

(٧) في الأصل: ميل، وما أثبت من ي.

(٨) الألدد واليلندد كالألد أي شديد الخصومة.

(٩) العَقَنَقَلُ الكتيب العظيم المتداخل الرُّمْلُ والجمع عَقَاقِلُ.

يريد أن أَلْتَدَّ قد ظهرت فيه الدالات لإلحاقها بسفرجل فأجري مجراه، ولم يقولوا فيه أَلْتَدَّ.

قال: (والدليل على ذلك أن هذه النون لا تُلْحَقُ ثالثةً [بناءً ببناءً]^(١) والعِدَّةُ على خمسة [أحرف]^(٢) إلا والحرف على مثال سَفَرَجَل).

يريد أن النون إذا زيدت ثالثةً فليست^(٣) تكون إلا في بناء قد ألحق بالخماسي، ولقائل أن يقول: قُرُنْفُل فيه النون ثالثة زائدة وليس بملحق بخمسة؛ لأنه ليس في الكلام/ [٢٩٨و] فُعْلَل مثل سفرجل^(٤) أنه قد يكاد كأنه قال: والدليل على ذلك أن هذه النون لا تكاد تلحق ثالثةً، أي هو قليل جداً، ومن ذلك القليل قُرُنْفُل.

(لا^(٥) تكاد تلحق وليست آخرًا مع ألف إلا وهي "تُخْرَجُ من بناءٍ إلى بناء")

يريد أن النون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كعطشان وقربان وغلبيان وما أشبه ذلك، فلا تكاد تزداد إلا لإلحاق بناء. وإلحاقها ببناء ببناء كثير جداً، منها: رَعِشْن ملحق بالنون من جعفر، وخلفنة وعِرْضنة ملحقتان بهدملة^(٦)، وجحنفى ودلنظى^(٧) وحبنظى^(٨) ملحق بسَفَرَجَل، وَعَنْبَسَ^(٩) وَعَنْبَرَ ملحقان بالنون بجَعْفَر. والذي ليس بملحق قليل كقولهم كَهَنْبَل شجر والنون زائدة، وقُرُنْفُل وتَرْجِس ونحوه، وهو قليل.

(١) إضافة من الكتاب.

(٢) إضافة من هارون.

(٣) ي: فليت، تحريف.

(٤) بياض في الأصل، وفي ي.

(٥) الكتاب: ولا.

(٦-٦) ي، الكتاب: تُخْرَجُ بناءً إلى بناء.

(٧) الهدملة: الجماعة من الناس.

(٨) الدلنظى: السمين من كل شيء يقال: رجل دَلْنَطَى وَيَلْنَزَى إذا كان صَحْخاً غليظ المنكبين، وأصله من الدَلْظ وهو الدفع.

(٩) رجل حَبْنَطَى وَحَبْنَطَى وَحَبْنَطَا أي مُتَلَى غِيظاً أَوْ بَطْنَةً.

(١٠) الْعَنْبَسُ: من أسماء الأسد إذا نَعَتْه قلت عَنْبَسَ وَعَنْبَسَ، وإذا خصصته باسم قلت عَنْبَسَةً.

قال: (فإن قلت: أقول جَلَبَبٌ^(١) ورَوَدٌ، لأن إحدى اللامين زائدة، "فأجاب بأنهم" قد يُدغمون وإحداهما زائدة، كما يُدغمون وهما من نفس الحرف).

وأما ما أدغم وإحداهما زائدة فاحمَرَّ واطمأنَّ، والذي أُدغم وهو من نفس الحرف قولهم ردَّ وعَضَّ واستعدَّ. وكذلك كرهوا الإدغام فيما إحداهما فيه زائدة كقولهم عفنَجج^(٢). وفيما هم فيه أصل، وذلك أَلَنَدَد وهو/[٢٩٩ظ] أَفَنَعَل، والدالان عين الفعل ولامه، فعلم بذلك أن الإظهار والإدغام لم يتعلق بالزائد والأصلي، إنما هو مُعَلَّقٌ بالملحق وغيره.

قال سيبويه: (فإن قلت: إنما ألحقتها بالواو، فإن التضعيف لا يمنع أن يكون على زنة جَعْفَرٍ وكَعْسَبٍ^(٣)، كما لم يَمْنَع ذلك في جَلَبَب، إذ كانت اللامان قد تُكْرَهُان كما يُكْرَهُ التضعيف، وليس فيه زيادة إذا لم يكن "له مثال في الأربعة" على مثال ما ذكرت لك. "فكما كان يوافق في هذا ما أحد حرفيه غير زائد"، [كذلك يوافق في هذا ما أحد حرفيه زائد]^(٤) ويقوي هذا أَلَنَدَد، لأن الدالين من نفس الحرف: "إحداهما موضع العين والأخرى موضع اللام".

(٢-٢) هارون: فإنهم.

(١) هارون: جَلَبَب.

(٣) العفنَجج: الجافي الخلق، وناقاة عفنَجج عفنَجج ضخمة مسنة.

(٤) ي: وإن.

(٥) كَعْسَب فلان ذاهباً إذا مشى مَشْيَ السُّكْران.

(٦-٦) ساقطة من الكتاب.

(٧-٧) ي: فكما كان يوافقه وأحد حروفه زائد، الكتاب: فكما كان يوافقه وأحد حرفيه زائد.

(٨) إضافة ضرورية من بولاق، وفي هارون: .. ما أحد حرفيه على الزيادة، ي: ... ما أحد حرفيه غير زائد.

(٩-٩) ساقطة من ي.

وأما فَعَوْلٌ فَرَدَوْدٌ، وليس فيه اعتلال "ولا تشديد"؛ لأنك قد فصلت بينهما).

قال أبو سعيد رحمه الله: معناه إن قال قائل إن ألحقت رَوْدٌ بجَعْفَرٍ بالواو دون غيرها فلم [لا] "تدغم الدال فأجاب بأن التضعيف وإن كان بالواو فعلينا أن نأتي بحركات الملحق على منهاج الملحق به. والتضعيف يعني إظهار الدالين ليس يمنع من ذلك، كما لم يمنع في جلبب إظهار الباءين حين ألحقناه بكغسب.

ومعنى (إذ كانت اللامان تُكرهان كما يُكره التضعيف وليس فيه زيادة) يريد أن / [٢٩٩و] استثقال التضعيف وهو إظهار الحرفين من جنس واحد في اللامين وإحداهما زائدة في قولك احمرّ واشهبّ. ولم يقل احمرر واشهبب لكرهه إظهارهما أصليتين في قولنا: ردّ وعضّ، ولم يقل: ردد وععض.

فلما استويا الزائد والأصلي في الإدغام استويا في الإظهار، فلم يكن فرق يوجب أن يكون ردود والدالان أصليتان بمنزلة جلبب وإحدى الباءين زائدة. وقوى رَوْدٌ أَلَنَدَدُ؛ إذ كانت الدالان أصليتين فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١ - ١) ي: ولا شك.

(٢) إضافة من ي.

هذا^(١) باب^(٢) "ما جاء شاذاً" من المعتل على الأصل

(وذلك^(٣) نحو ضَيُونٍ. وقولهم:

قد علمت ذاك بناتُ ألبية^(٤)

وحَيوة وتَهْلُلُ، ويومٌ أيومٌ للشديد.

فأبينة كلام العرب "صحيحها ومعتلها"، وما قيس من معتلها^(٥) ولم يحن إلا نظيره من^(٦) غيره، على ما ذكرت لك).

أما ضَيُونٌ فكان حقه أن يقال ضَيِّنٌ؛ لأن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء كقولك: طويت طيًّا وأصله طَوَّيًّا، وكقولك في تصغير صَعْوَةٍ^(٧) صعية وأصله صعيوة. ومعنى الضَيُونُ السُّنُور. ويجوز عندي أن تكون العرب قالت ضَيُونٌ؛ لأنه لا يعرف له اشتقاق ولا فعل يتصرف. فلو قالوا ضَيِّنْ/ [٣٠٠ ظ] لم يعرف أهو من الياء أم الواو. وقولهم:

قد عَلِمَت ذاك بناتُ ألبية

(١) بولاق: ٢: ٤٠٣، هارون ٤: ٤٣٠.

(٢-٢) الكتاب: ما شذ.

(٣) وذلك: ساقطة من ي.

(٤) البيت من الرجز. ورد بلا نسبة في لسان العرب (لب)؛ خزانة الأدب ٧: ٣٤٥ برواية: تأبى له ذاك بناتُ ألبية؛ الكتاب (بولاق ٢: ٣، هارون ٣: ١٩٥)؛ المقتضب ١: ٣٠٧، ٢: ٩٧؛ تاج العروس (لب). (معجم إميل يعقوب ٩: ١١٧). وبنات ألبية عروق في القلب يكون منها الرقة، قيل لأعرابية تعاقب ابنها: ما لك لا تدعين عليه؟ قالت: تأبى له ذاك بناتُ ألبية، وهذه رواية الخزانة لهذا البيت.

والشاهد هنا فك الإدغام في ألبية للضرورة، والقياس ألبه.

(٥-٥) الكتاب: صحيحه ومعتله.

(٦) الكتاب: في.

(٦) الكتاب: معتله.

(٨) الصَّعْوَة: طائر لطيف أصفر من العصفور، والجمع صِماء.

معناه بنات أعقله، وهو من اللب، ومعناه: قد عَلِمَ ذاك العقلاء منهم. وكان حقه أن يقال: أليّة كما يقال أجلة^(١) وأشد؛ لأن أفعل تدغم عينه في لامه إذا كانا من جنس واحد. وقال قوم أليّة وهو جمع لب، وبنات الألب هي القلوب ومواضع العقول. وأما تهلل فإن سيويه ذكره على أنه تفعل، وأن الشذوذ فيه إظهار التضعيف وأحدهما عين الفعل والأخرى لام الفعل. ولا يكون مثل ذلك إلا مدغماً كقولك تمش^(٢) وتعص، والذي عندي أن تهلل فَعَلَل مثل قردد؛ لأن التاء لا يحكم عليها في أصل الكلمة بالزيادة إلا بثبت. ولو كانت اللام مدغمة لقضينا على التاء بالزيادة؛ لأنها^(٣) لا تدغم إلا في تفعل، والتاء في تفعل زائدة، ولجاز أيضاً أن تكون التاء أصلية وتكون كميم معد، ويقوي ذلك أنه قد جاء في الشعر تهل في معنى تهلل، قال الراجز:

امضي ودغ عنك شعاب تهلا

حتى تسوق الحي أرضاً سهلاً

أخذت أهلاً وتركت أهلاً^(٤)

وذكر في أخبار طيم^(٥) وانتقاله من اليمن إلى / [٣٠٠ و] الجبلين^(٦) أنه ظعن بمن معه

(١) ي: أحلة.

(٢) ي: تمس.

(٣) ي: لأنه.

(٤) هذه الآيات ليست من أشعار رؤية، ولم أعثر لها على قائل، وورد في «معجم البلدان» (باب التاء والهاء): أن تهلل بالفتح ثم السكون ولا مان الأولى مفتوحة: موضع قريب من الريف، وورد في «المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام» لجواد علي ١٤: ٢٥٦ أن جبل تهلل بجوار السود في عسير.

(٥) طيم بن أدد، من بني يشجب، من كهلان: جد جاهلي، النسبة إليه طائي. وقيل: اسمه جلهمة، وطيم لقبه. كانت منازل بنيه في اليمن، وانتقلوا إلى جبلي (أجأ وسلمى) من بلاد نجد، فكانت منازلهم من دون فيد، إلى أقصى أجأ، إلى القرىات. وكان اسم صنمهم في الجاهلية (الفلس) أقاموه بنجد، قريباً من فيد. وسدنته بنو بولان. (الأعلام ٣: ٢٣٤).

(٦) الجبلان يسميان أجأ وسلمى [تاريخ ابن خلدون ٢: ٢٣٠؛ الإكمال لابن ماکولا ٢: ٥٢٤].

وخرجت مراد^(١) في آثارهم حتى خرجت طبع من ثنية في جبل يقال له تهلل إلى جنب ذات القصص وهي قلعة جرش، وكان طبع كاهنًا فقال رؤبة^(٢):

امض ودع عنك شعاب تهلا^(٣)

[وذلك في أخبار طبع^(٤) في حديث يطول.

وأما حيوة فكان القياس فيه أن يُقال حيوة لاجتماع الواو والياء، والأول منهما ساكن، ويجوز أن يكونوا أظهروا الواو؛ لأنه لا يتصرف تصرفاً نعلم به أن أصله واو. قوله: (فأبينة كلام العرب على ما ذكرت) أي على ما قدمت ذكره صحيحها ومعتلها والمقيس على ذلك.

ثم قال: (واعلم أن الشيء قد يُقَلُّ في كلامهم، و) قد يتكلمون بمثله [من المعتل]^(٥) كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون.

فمما قَلَّ فُعِلَّ وفُعِلَّ. وهم يقولون: "رَدَدَ يَرُدُّ الرجل". وقد يَطَّرَحونه وذلك نحو فُعَالٍ^(٦) [وفِعِلَّ، وفُعِلَّ]^(٧)، كراهية كثرة ما يستثقلون^(٨) "في الكلام".

(١) قبيلة مراد: نسبة إلى مراد بن ربيعة، بطن من طبع بن أدد، من عقب إياس بن قبيصة، كانت لهم الرياسة على طبع بعد بني المفرج، وقد ورثوا أرض غسان بالشام. (معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ٣: ١٠٦٦)

(٢) في الأصل: رثية، ورؤية هو أبو الحجاج وأبو محمد رؤية بن العجاج بن رؤية التميمي السعدي (... - نحو ٩٠ هـ). راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه في البصرة. أخذ عنه أعيان أهل اللغة؛ ذكر ابن خلكان أن الخليل قال عند موت رؤية: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. لرؤية ديوان رجز مطبوع. (طبقات فحول الشعراء ٧٦١؛ المؤلف والمختلف ١٢١؛ الشعر والشعراء ٥٩٤؛ وفيات الأعيان ٣: ١٣٠٣؛ شرح شواهد المغني ١: ٥٤؛ خزانة الأدب ١: ٤٣؛ الأعلام ٣: ٣٤).

(٤) من ي.

(٣) ي: تهلا.

(٦) إضافة من الكتاب.

(٥) و: ساقطة من ي.

(٨) زاد الكتاب بعد ذلك: وفِعِلَّ وفِعِلَّ، وزادت ي: وفعل.

(٧-٧) ي: ردد الرجل ورِدِد.

(١٠-١٠) ساقطة من الكتاب.

(٩) إضافة من الكتاب.

يريد أنه قل في الكلام فَعَلَّلَ الملحق من الثلاثي بجَعْفَرٍ مثل قَرَدَدَ، وكذلك فَعَلَّلَ الملحق بِبُرْثَنٍ نحو قُعْدَدَ، وإن كانوا يستعملون^(١) كثيراً نحو رَدَدَ^(٢) وردد من المضاعف. وقد اطرّحوا أصلاً من كلامهم فُعَالِلَ نحو ضُرَابِ وفَعْلَلِ / [٣٠١ ظ] نحو ضَرْبِ، وذلك كله كراهية ما يستقلون، وإن كانوا قد يستعملون مثله في الثقل وأثقل منه؛ لأنه لا يستنكر أن يعدل الإنسان عند استئصال الشيء إلى ما هو أخف منه، وأن يصبر على ما يثقل عليه ويستعمله.

وأراد سيويه بما ذكره وما يذكره في الباب تسهيل أمر الشاذ في أحرف لم يتجاوزها كما يستعملون ما يثقل في شيء ويلزمونه، ويدعون في شيء آخر استئصالاً. قال سيويه: (وقد يَقِلُّ ما هو أخفُّ مما يستعملون كراهية ذلك أيضاً. وذلك نحو: سَلِسَ وَقَلِقَ، ولم يكثر كثرة رَدَدْتُ في الثلاثة كراهية كثرة التضعيف في كلامهم. فكان هذه الأشياء تَعَاقَبُ).

يعني أن سَلِسَ وَقَلِقَ لم يكثر، وجميع ما كان فاء الفعل فيه ولامه من جنس واحد وهو قليل في الكلام، وأثقل منه ما كان عين الفعل ولامه من جنس واحد، نحو: رَدَدْتُ وَعَضَضْتُ. والحرفان من جنس واحد إذا اجتمعا كان أثقل من أن يكون بينهما حرف حاجز. فقد قل اجتماع الأخف وكثر اجتماع الأثقل. ومعنى قوله: (فكان هذه الأشياء تَعَاقَبُ) يريد كأنهم عوضوا استعمال الثقيل في موضع استعمالهم إياه من تركهم له في مواضع تركه.

(١) ي: قد يستعملون.

(٢) ي: ردد.

ثم وكد سيبويه/[٣٠١و] ذلك بأن قال: (وقد يطرحون الشيءَ وغيره أثقل منه في كلامهم كراهية ذلك، وهو وَعَوْتُ وَحَيَوْتُ. وتقول حَيَيْتُ وَحَيَيْ قَبْلُ، فتضاعف. وتقول: احووى؛ فهذا أثقل. وإن كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف، والمعتلين وإن اختلفا).

يريد أن حَيَيْ وَاخَوَى أثقل من وعوت وحيوت؛ لأن في احووى واوين متواليتين، وهما من جنس واحد فهي أثقل من الياء والواو في حيوت.

ثم قال: (فهذا أثقل) يعني حَيَيْت وَاخَوَى، وإن كانوا يكرهون وعوت وحيوت.
قال: (ومما قُلَّ مما ذكرت لك "نحو يدي وددن").

يعني أنه قل ما فاؤه ولامه ياء، بل ليس في الكلام إلا حرف واحد وهو يد، وأصله يدي، وَيَدَيْتُهُ إذا ضربت يَدَهُ فهو مِيْدِي، وَيَدِي الرَّجُلُ إذا اشتكى يده، ويديت إليه يدا إذا أسديت إليه يدا.

وأما [ما]^(١) فاؤه ولامه واوان فليس بموجود. وأما ما فاؤه وعينه من جنس واحد فقليل، منها: دَدَا وددن ودد، وذلك كله في معنى واحد وهو اللهو، ومثله في الكلام في أحرف، منها: بين، وهو واِدْ بقرب المدينة فيه ضياع وعمارَة، ومنها أوْل وهو أَفْعَل والواوان فاء الفعل وعينه، وَكَوْكَبُ الواو زائدة والكافان فاء الفعل و[عينه]^(٢) والواو زائدة، ومنها قولهم: / [٣٠٢ظ] «الناس على بيان واحد»^(٣)، وعين الفعل وفاؤه باءان،

(١ - ١) الكتاب: دَدَنٌ وَيَدَيْتُ.

(٢) إضافة لازمة.

(٣) إضافة ضرورية من ي.

(٤) هم على بَيَّان وبيان واحد أي على طريقة واحدة. [لسان العرب (يبب)، تاج العروس (أيب)، المخصص ١٢.

وهما من جنس واحد، ووزنه فَعَال والنون أصلية، وقال قوم وزنه فَعْلَان وذلك غلط لئلا يصير الفاء والعين واللام من جنس واحد وذلك غير موجود في شيء من الكلام.

قال: (وقد يَدْعُونَ البناء من الشيء قد يتكلمون بمثله لما ذكرتُ لك؛ وذلك نحو رِشَاءٍ^(١)، لا يُكَسَّر على فَعْلٍ. ومن ثم تركوا من المعتل ما جاء^(٢) نظيره في غيره.

وقد يجيء الاسم على ما قد طُرِح^(٣) من الفعل، وقد بينا ذلك، وما يجيء من المعتل على غير أصله وما يجيء على أصله بعِلِّله. فهذه حال كلام العرب في الصحيح والمعتل).

فَعَال يجمع على فَعْل في الصحيح، كقولهم: حِمَارٌ وَحُمُرٌ وَخِمَارٌ وَحُمُرٌ وَحِجَابٌ وَحُجُبٌ وَكِتَابٌ وَكُتُبٌ. وفِعَال في المعتل لا يجمع على فَعْل، نحو: رِشَاءٌ وَرِدَاءٌ وَكِسَاءٌ وَغِطَاءٌ، لا يقال فيها: رُشْيٌ وَهُوَ فَعْلٌ، ولا رُشْيٌ وَهُوَ فَعْلٌ مخفف؛ ومن ثم تركوا من المعتل ما نظيره في غيره، وذلك في أشياء كثيرة، منها "أن فَعِيلًا من الصحيح يجمع نعتًا على فُعَلَاءٍ"، كقولك: كَرِيمٌ وَكُرَمَاءٌ، وَظَرِيفٌ وَظُرَفَاءٌ، وَرَجِيمٌ وَرُحَمَاءٌ، ويجمعون من المعتل على أَفْعَلَاءٍ، نحو: قَوِيٌّ وَأَقْوِيَاءٌ وَصَفِيٌّ وَأَصْفِيَاءٌ، ولا يجمعون/[٣٠٢] على فُعَلَاءٍ.

ومنها ما يعمل من الأفعال المعتلة ونظائرها من الصحيح على غير منهاجها.

وقوله: (وقد يجيء الاسم على ما طُرِح من الفعل) مثل قولهم: ويل وويح وآة وقوة وآية وطاية، وما أشبه ذلك لا يجيء فَعْلٌ من شيء من ذلك.

(١) الرشاء: جبل البشر، والجمع أرشية.

(٢) جاء: ساقطة من ي.

(٣) الكتاب: الطرح.

(٤ - ٤) في الأصل: أن فُعَلَاءٍ... وما أثبت من ي.

وقد بيّن ما يجيء من المعتل على أصله، نحو: استخوذَ، وأغِيلَت المرأة^(١)، وأعوز^(٢) الشيء، والخَوْنَةُ والخَوَكَةُ والقَوْدُ، وما يجيء على غير أصله، وهو قال وباع وأقام وأبان وما أشبه ذلك فاعرفه إن شاء الله.

(١) أغِيلَت المرأة ولدها وأغالته إذا سَقَتْ ولدها الغَيْل وهي حامل بآخر، وهي امرأة مُغِيل ومُغِيل.

(٢) ي: وأغوز.

هذا باب ذكر فيه ما فات سيويه من أبيية كلام العرب

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن سيويه سبق إلى حصر أبيية كلام العرب، ولم يحاول ذلك أحد قبله ولا في عصره؛ وأظن أن ذلك لصعوبته وبُعْد تناوُلِه، ولأن الحاصر يحتاج إلى الإحاطة بكلامها والتخيُّل له كله. وذكر أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزَّجَّاج [وكان^(١)] على ممارسة شديدة وتصفح طويل أن الذي فات سيويه من كلام العرب ثلاثة أبيية وهي: هُنْدَلَع اسم بقله، وِدْرَدَاقِس وهو طرف العظم الناتئ فوق القفا، قال الأصمعي: وأظنها رومية، وأنشد أبو زيد:

/ [٣٠٣ ظ] من زالَ عن قَصْدِ السَّيْلِ تَزَايَلَتْ بالسيفِ هَامَتُهُ عن الدَّرْدَاقِسِ^(٢)
ومثله خُزْرَانِق وهو ثيابُ ديباج وأصله بالفارسية، وشَمَنْصِير وهو اسم موضع قال الهذلي^(٣):

لَعَلَّكَ هَالِكٌ إِمَّا غَلَامٌ تَبَوَّأَ مِنْ شَمَنْصِيرٍ مَقَامًا^(٤)

(١) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

(٢) البيت من الكامل، ورد بلا نسبة في: الخصائص ٣: ٢٠٤ في باب ذكر الأمثلة الفاتية؛ تاج العروس؛ لسان العرب (دردقس) برواية: ... بالسيف هامت عن الدرقاس، وعلق الزبيدي عليه قائلا: وأظن قافية البيت الدرداقس، وعلق ابن منظور بقوله: قال محمد بن المكرم: وأظن قافية البيت الدرداقس.

(٣) يريد به صخر الغي الهذلي، وهو أبو بشر صخر بن عبد الله الخثمي، من بني هذيل، شاعر، لقب بصخر الغي لخلاصته وشدة بأسه (الشعر والشعراء ١: ٦٦٨؛ الأغاني ٢٢: ٣٤٥؛ الأعلام ٣: ٢٠١)

(٤) البيت من الوافر، وهو لصخر الغي الهذلي في ديوان الهذليين ٢: ٦٦، وفي شرح أشعار الهذليين ٢٩٢؛ الخصائص ٣: ٢٠٥، جمهرة اللغة ١١٥٢، وورد العجز منسوباً لأحد شعراء هذيل في تهذيب اللغة ١١: ٤٥٠.

والقصيدة التي منها البيت في رثاء الشاعر لابنه تليد، والشاعر هنا مخاطب نفسه فيقول: لعلك تموت إن مات غلام، تبوأ أي أقام ونزل، وشمنصير اسم جبل فيه قبر المتوفى.

ثم ذكر أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج^(١) أسماء أنا أسوقها على ما ذكره في موضعه من كتاب الأصول^(٢) التي ذكرها أبو بكر السراج من الفائت: "تِلْقَامَة وتِلْعَابَة وفرناس وفرانس وتنوفي" وترجمان، شَحْمٌ أمهَجٌ^(٣)، عُيَاهُم^(٤)، تُرَامِزٌ^(٥)، ثُمَاَضِرٌ، يَنَابِعَاتٌ^(٦)، دِحْنِدَحٌ^(٧) فعلين، ليث عفريين، ترعاية، الصَّنْبُرُ زيتون، كُذْبُذْبٌ، هَزَنْبَزَان اسم رجل، هَيْدَكَرٌ ضرب من المشية، هُنْدَلَعٌ بقله، دُرْدَاقِسٌ خُزْرَانِقٌ.

قال أبو سعيد رحمه الله: أكثر ما ذكره أبو بكر غير داخل على سيبويه ولا مستدرك عليه فائت: أما تِلْقَامَة وتِلْعَابَة فقد ذكر سيبويه في باب المصادر: تحمّلت تحمّالا، وإذا أردنا الواحدة منه زدنا الهاء فقلنا تحمّالة. ووزن تِلْقَامَة وتِلْعَابَة تِفْعَالَة مثل تحمّالة، وقد ذكر فرناس في الأبنية. أما تنوفي فما/[٣٠٣] رأيت أحدا ذكره. وجاء في شعر امرئ القيس^(٨):

(١) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل، أحد أئمة الأدب والعربية، قيل: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله، أخذ الأدب عن المبرد، وأخذ عنه جماعة من أشهرهم أبو سعيد السيرافي وعلي بن عيسى الرماني؛ والزجاجي. توفي ابن السراج سنة ٣١٦ هـ. من أشهر مصنفاته: «الأصول»، و«شرح كتاب سيبويه»، و«الموجز»، و«الجميل» (وفيات الأعيان ٤: ٣٣٩؛ البلغة ٢٦٥؛ طبقات الزبيدي ١١٢؛ بغية الوعاة ١: ١٢٩؛ الفهرست ٩٢؛ الأعلام ٦: ١٣٦).

(٢) الأصول ٣: ٢٢٤.

(٣-٣) رجل تِلْقَامَة: أي عظيم اللقم في الأكل، وتِلْعَابَة: هو كثر اللعب، وفرناس: من أسماء الأسد، وفرانس: من أوصافه، وتنوفي: اسم موضع.

(٤) أي رقيق. (٥) رجل عُيَاهُم: أي ماض سريع. (٦) حمل ترامز: قوي شديد.

(٧) ينابيع: اسم موضع. (٨) في الأصل: ورحرح، وما أثبت من ي.

(٩) هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي (نحو ١٣٠ - ٨٠ ق هـ). أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يمني الأصل، ومولده بنجد. اختلف المؤرخون في اسمه: فقليل حُنْدُج، وقيل مُلَيْكَة، وقيل عدي. يكنى أبا يزيد، ويقال أبو وهب، كان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، لقنه المهلهل الشعر، فقال له وهو غلام. (طبقات فحول الشعراء ٥١؛ المؤلف والمختلف ٩؛ الشعر والشعراء ١٠٥؛ جبهة أشعار العرب ٨٩؛ شرح شواهد المغني ١: ٢١؛ الأغاني ٩: ٧٧؛ الأعلام ٢: ١١).

كَأَن دِثَارًا حَلَقَتْ بَلْبُونِهِ عُقَابٌ تَنُوفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ^(١)

وفي اللفظ خلاف. وروى أبو عمرو وابن الأعرابي عُقَابُ تَنُوفٍ، وروى أبو عبيدة ينوفي، والأصمعي وأبو حاتم تنوفي^(٢)، وهي فيما قال أبو حاتم ثنية طبع مرتفعة، وتصير على رواية أبي عبيدة بناءً آخر، ويحتمل أن يكون ممدودًا فيكون تنوفاء مثل جلولاء^(٣) وبروكاء^(٤)، فقصره شاعره ضرورة.

وأما ترجمان فقد رأيت من ذكر أنه ترجمان والتاء أصلية فهو فعّلان. وقد ذكر سيويه فعّلان مثل عقربان ونحوه.

وأما قوله: شحم أمهيج رقيق، فوزن أمهيج أفعل. وقد ذكر سيويه أفعل في الأسماء دون الصفات، والاستدراك عليه أن أمهيج صفة، فللمحتج على سيويه أن يقول: ربما وصفوا بالأسماء، كما قالوا: مررت بنسوة أربع، وأربع اسم، وأمهيج مأخوذ من المهجة، وهي دم القلب فشبه الرقيق بدم القلب؛ لأنه أرق الدم وأصفاه، والمعروف المحفوظ أمهيجان أن يقال لبن أمهيجان، وماهيج، قال الراجز:

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٤، ورد منسويًا إليه في: الخصائص ٣: ١٩١، الجنى الداني ٢٩٥؛ مغني اللبيب ٣: ٣٠٣؛ شرح الرضي على الكافية ٤: ٤١٧؛ خزائن الأدب ١١: ١٧٧، ١٨١؛ اللسان (تنف، قعل)؛ معجم البلدان لياقوت الحموي (باب التاء والنون) برواية: ... عقاب تنوف؛ فالجبل عنده اسمه تنوف لا تنوفي.

ودثار: هو راعي إبل امرئ القيس، واللبنون: الناقة التي لها ألبان، تنوفي جبل من جبال طيس، والقواعيل الجبال الطوال.

والمعنى: كأن عقابًا من عقبان التنوفي ذهبت بهذه الإبل، لا عقاب هذه الجبال الصغيرة.

(٢) جاء في معجم البلدان أنه: روى أبو عبيدة تنوفي بكسر الفاء، وروى أبو حاتم تنوفًى بفتحها.

(٣) جلولاء اسم بلدة.

(٤) لم أجد لها معنى في المعاجم، ولا في المعرّب للجواليقي، وذكرها ابن سيده في «مقاييس اللغة» ١٤: ٩٩ في باب المقصور والممدود، وقال بعدها هي ودبوقاء: لا نعلمه.

وَعَرَّضُوا الْمَجْلِسَ مَخْضًا مَاهِجًا^(١)

وأما مَهْوَان^(٢) فقد ذكر سيويه نظيره مُعْلَمَان/ [٣٠٤ ظ] ومعسر^(٣) وهو مفعّل، وأظن أبا بكر اعتقد أن الواو فيه زائدة وأنه مفعول؛ لأن الواو يحكم عليها بالزيادة فيما جاوز ثلاثة أحرف، وليس ذلك في كل شيء؛ لأنه لا يُحكم على واو ضَوْضَاة و غَوْغَاة بالزيادة؛ لأن بناءه يمنع من ذلك، وكذلك مهوآن، وأما عُيَاهُمْ فإن الذي ذكره هو صاحب كتاب العين وأظنه قاسه على عيهم ووزنه فباعِل وهو السريع من الإبل وكثير مما في كتاب العين ينكر، وليس المؤلف له الخليل.

وَتُرَامِزُ يُقَالُ: بَعِيرٌ تُرَامِزُ صَلْبٌ شَدِيدٌ، قال الراجز:

إذا أردت السير في المَقَاوِزِ فاعمدْ لكل بازلٍ تُرَامِزُ^(٤)

ومثله دَلامِز. قال رؤبة^(٥): دَلامِز يري^(٦) على الدَّلَمِزِ^(٧)

والتاء فيه أصلية مثل الدال، وهو فعَالِل، وجاء به أبو بكر على أن التاء زائدة من الرمز

(١) ورد الرجز منسوباً إلى هيمان بن قحافة في: اللسان (عرض)؛ تاج العروس (مهج)؛ تهذيب اللغة ١: ٤٦٨، وورد بلا نسبة في اللسان (مهج) وفي اللسان: المَاهِجُ والأَمْهَجُ والأَمْهَجَانُ كُلُّهُ اللَّبَنُ الْخَالِصُ مِنَ الْمَاءِ. (معجم إميل يعقوب ٩: ٢٥٧).

(٢) المَهْوَان: هو ما اطمأن من الأرض واتسع. (٣) هكذا في الأصل، ي: مقسعر، ولم أجد لها معنى.

(٤) البيتان من الرجز، وردا منسوبين إلى إهاب بن عمير في لسان العرب (لرز)؛ تاج العروس (لرز) برواية: فاعمد لها ببازل. وردا بلا نسبة في الخصائص ٣: ١٩٧ برواية: طلب المفاوز؛ تاج العروس (الراء والزاي)؛ جوهرة اللغة ١٢١١؛ تهذيب اللغة ٥: ٢٠٤ برواية: فاعمد لها لبازل. (معجم إميل يعقوب ١٠: ٢٢٢).

والترازم: الجمل الذي تمت قوته واشتد.

(٥) راجع ترجمته هامش ٢ على صفحة ٢٣٨. (٦) يري: جاءت في الأصل على حاشية الصفحة وبنفس الخط.

(٧) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ٦٤، وبعده: يتلح الهامة قبل الضُّفْرِ، ورد منسوباً إليه في: تاج العروس (دلز، وهز)؛ ديوان الأدب ٥٧: ٢؛ تهذيب اللغة ٦: ٣٧٤. وورد بلا نسبة في جوهرة اللغة ١٢٠٨؛ المخصص ٣: ١٠٠. (معجم إميل يعقوب ١٠: ٢٣١) والدَلامِز: القصير الصلب.

وليس كذلك، وأما ثَمَاضِر فاسم امرأة، يقال ثَمَاضِر بنت الإصبع، وهي في الأصل فَعْلٌ سُمِّيَتْ به كما سُمِّيَ بتغلب ويزيد، وَيَنَابِعَات هي جمع يَنَابِع، وقد ذكر سيويه يَفَاعِل، وإن كان يَنَابِعَات ففي الفعل على يَفَاعِل سُمِّيَ به المكان، ثم جُمِعَ.

وأما دِجْنِدَح فذكر أبو بكر بن دريد أنه يقال: رَحْنِدَح^(١) موصول ورح رح/[٣٠٤و] بلا تنوين فدل رح على أنه صوت أعيد، وأنه ليس بكلمة واحدة، وأن النون فيه تنوين كقولنا: بخ وبخ وبخ وبخ، ومعناه فيما ذكر: قد أقررت فاسكت. وقال محمد بن حبيب: يقال: هو أهون عليّ من رَحْنِدَح، وهي دويبة صغيرة. وأما ليث عِفْرَيْن فأصله عفر، وهو مثل فلز وطمر ثم لحقته علامة الجمع، كما قالوا اليرحين والفتكرين للدواهي.

تَرْعَايَة تَفْعَالَة جاء بها أبو بكر على أن تَفْعَالَة لم يحى صفة فيها ذكره سيويه؛ لأنه قال بعد ذكر تفاعيل، نحو التجافيف والتماثيل: «ولا نعلمه جاء وصفاً». وترعاية وترعية في معنى واحد، ويجوز أن يكونوا^(٢) قلبوا الياء الساكنة في ترعية ألفاً استقالا كما قالوا في ييجل ويئس ياجل ويابس. وقد ذكر سيويه في مثل الصَّنْبَر وهو العلكد^(٣) والهلقس^(٤) وإن كان أبو بكر أراد الصنبر بكسر الباء على ما جاء في شعر طرفة^(٥):

(١) هكذا في الأصل، ولعلها: رحنرح.

(٢) ي: يكون.

(٣) الْعَلَكْدُ وَالْعَلَكْدُ وَالْعَلَكْدُ وَالْعَلَكْدُ كله: الغليظ الشديد العنق، والظهر من الإبل وغيرها، وقيل: هي المرأة القصيرة اللجيمة الحقيمة القليلة الخير.

(٤) الْهَلْقَسُ - بتشديد اللام - الشديد من الناس والإبل.

(٥) هو أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ومن أصحاب المعلقات، وهو ابن أخت الشاعر المتلمس. ولد بالبحرين وتقل في بقاع نجد، واتصل بالملك عمرو بن هند ملك الحيرة فجعله من ندمائه، قتله المكعبر عامل عمرو بن هند على البحرين وعمان وهو ابن ست وعشرين سنة بأمر عمرو بن هند لأبيات بلغ الملك أنه هجاه بها. له معلقة وديوان شعر مطبوع. (طبقات فحول الشعراء ١٣٨؛ الشعر والشعراء ١: ١٨٥؛ الأعلام ٣: ٢٢٥).

بجفان تعترى نادينا من سديف حين هاج الصنبر^(١)

فهذا يجوز أن يكون لما سكن الراء للوقف كسر كقولك ضربته وقتلته، واعزه وارعه في الوقف، وذلك كسر لالتقاء الساكنين.

وأما هزنبزان^(٢) وعفزان فهما في بعض نسخ كتاب/[٣٠٥ظ] سيويه. والهزنبزان^(٣) السبع الخلق، قال الراجز:

لو قد مُنيت بهزنبزان^(٤)

وعفزان اسم رجل. وأما هديكر فإن المحفوظ المعروف هيدكر، يقال تهذكرت المرأة إذا ترججت في مشيتها تهذكراً كما يقال تدحرجت، ويقال للمرأة إذا مشت كذلك هيدكر، قال المرار^(٥):

(١) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه بشرح الأعلام الششمري ٧٤، ورد منسوباً إليه في اللسان والناج (صنبر) برواية: نعترى، وسديف؛ الخصائص ١: ٢٩٣ برواية: في جفان. (معجم إميل يعقوب ٣: ٨) والسديف قطع السنام، والصنبر أشد ما يكون من البرد. والمعنى أنهم يطعمون أطيب الطعام وقت الشدة. ونلاحظ أنه حرك الباء في الصنبر للضرورة.

(٢) في الأصل هزبزان، وما أثبت من الخصائص ٣: ١٨٧، ٢٠١؛ وجمهرة اللغة (فعلول).

(٣) في الأصل هزبزان، والأصح ما أثبت، وهذه اللفظة أثبتها ابن السراج في الأصول ٣: ٢٢٥، والهزنبزان: الكيس الحاد أو السبع الخلق، وهذا البيت من الرجز ورد بلا نسبة في الخصائص ٣: ٢٠١ برواية: لقد منيت بهزنبزان، وبعده: لقد نسيت غفل الزمان. ورد كذلك بلا نسبة في جمهرة اللغة ١١٨٧ برواية: أن لو...، ١٢٣٩ (معجم إميل يعقوب ١٢: ٢٦٤ برواية: أن لو...).

(٤) هو زياد بن منقذ العدوي، والمرار لقبه وغلب على اسمه، من بني العدوية من تميم، من شعراء الدولة الأموية كان معاصراً لجرير والفرزدق، وقيل إنه كان في مكانتهما. توفي كما ورد في الأعلام نحو سنة ١٠٠ هـ. (الشعر والشعراء ٦٩٧؛ الخزانة ٥: ٢٥٤؛ شرح ديوان الحماسة ١٣٨٩؛ شرح المفضليات للأبباري ١٢٢؛ الأغاني ٨: ١٢٢؛ الأعلام ٣: ٥٥).

فهي بَدْءٌ إِذَا مَا أَقْبَلْتَ ضَخْمَةَ الْجِسْمِ رَدَّاحٌ هَيْدُكُورٌ^(١)

وأصلها هيدكور، قال أبو بكر بن دريد: يقال رجل هيدكور من قولهم يتهدكر على الناس أي يتنزى عليهم، والمعنى قريب من الأول. والهيدكور رجل من العرب من كِنْدَةَ وخفف كما قيل في عَرَنْتَنَ عَرْتَنٌ^(٢) وفي عَلَاطٍ عَلِيطٌ^(٣)، وقد ذكرنا في كلام الزجاج بعض ما ذكره أبو بكر بن السراج.

وقد خرج قوم في الفائت ما لا يكون استدراكًا إليه^(٤) مما يضطر إليه شاعر أو يراه سيبويه على وزن ويراه غيره على غير ذلك الوزن، أو رواه بعض العلماء وأنكره غيره، أو شيئًا يحتمل تأويلًا غير الاستدراك، فمن ذلك مَفْعُلٌ، قال سيبويه: ليس في الكلام مَفْعُلٌ بغير الهاء، وذكر بعض الكوفيين مَكْرُمَ/[٣٠٥] وَمَعُونٌ، وأنشد قول الشاعر:

لِيَوْمٍ رَوَّعٍ أَوْ فِعَالٍ مَكْرُمٍ^(٥)

(١) البيت من الرمل، ورد منسوبًا إلى المزار بن منقذ في المفضليات ٩١، وشرح اختيارات المفضليات للتبريزي ٤٣٣، برواية: وهي بَدْءٌ... كتاب الألفاظ لابن السكيت ٢٠٦. وورد في ديوان طرفة بشرح الأعلام الششمري ١٦٠ برواية:.... فخمة الجسم، وعلق عليه الأعلام بأنه ينسب إلى المزار بن منقذ في المفضليات وفي شرحها. وورد العجز منسوبًا إلى طرفة بن العبد في: لسان العرب، تاج العروس (هذكر)؛ المخصص ١٦: ١٦٩. (معجم إميل يعقوب ٣: ٤٣). ذكر من نسبه إلى طرفة أن الصفة هيدكور وأن طرفة قصرها للضرورة، ذكر ابن السراج في "الأصول ٣: ٢٢٥ أنه سأل أستاذه أبا علي الفارسي عن الهيدكور فأجاب بأنه لا يعرفها، لكنه يعرف الهيدكور. والبيت ليس في ديوان طرفة (طبعة دار المعرفة، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي).

والبدء: التي كأن لها فحيحة من ضخم فخذيها، الرداح: الثقبلة العظيمة، الهيدكور: المترجحة.

(٢) في الأصل: عرنتن، وما أثبت هو الصواب. والعرنتن: نبت يدبغ به.

(٣) العَلاط: قطع الغنم، واللبن الحائر. (٤) ي: عليه.

(٥) البيت من الرجز، ورد منسوبًا إلى أبي الأخرز الحماني في: لسان العرب (كرم). وورد بلا نسبة في شرح شواهد

الشافعية ٦٨؛ ديوان الأدب ١: ٨٢، ٢٨٧؛ ٣: ٣٥١؛ أدب الكاتب ٥٨٨؛ المخصص ١٢: ١٥٢؛ ١٤: ١٩٥؛

الخصائص ٣: ٢١٢، لسان العرب (يوم) (معجم إميل يعقوب ١٢: ١٥١).

الشاهد فيه قوله مَكْرُمٌ جمع مَكْرَمَة، ذكر ابن سيده أنه لم يأت مفعُلٌ بغير هاء إلا في مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ.

وقوله:

بُثِّنَ الزَّمِي لَا إِنْ لَا إِنْ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ^(١)

وذكر أن مَكْرُمَ وَمَعُونَ جمع مَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ، وليس الأمر كذلك؛ لأنه لا يعرف في الكلام مَكْرُمَ وَمَعُونَ جمع مَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ، وإنما اضطر الشاعر فحذف الهاء كبعض ما يحذف في الضرورة، ولعله شبهه بما يجوز بالهاء وطرحتها مَوْعِدَ وَمَوْعِدَةٌ بمعنى واحد. ومنه قول رؤبة:

ما بال عيني كالشعيب العَيْنِ^(٢)

والذي عليه أهل النظر والتحصيل من النحويين العَيْنُ بكسر الياء، والذي يقول العَيْنُ بفتح الياء يحمله على فَعَلَّ في الصحيح مثل حَيَّرَ وَصَيَّرَ، بل في النحويين من يقول في مَيَّتَ وَهَيَّنَ أصله فَعَلَّ، كذا حكى سيبويه. فلعل الذي فتح ممن يعتقد هذا الرأي. ومنه جُلُنْدَى قد ذكره سيبويه مقصورًا، وقد أجازوا فيه المدَّ. ولقد أنشدنا أبو بكر بن دريد:

وَجُلُنْدَا فِي عُمانَ مُقِيمًا^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو جميل بثينة في ديوانه دار صادر ١٢٦، دار بيروت ٤٤، شرح شواهد الشافعية ٦٧؛ ديوان الأدب ٣: ٣٥١؛ أدب الكاتب ٥٨٨. ورد بلا نسبة في الخصائص ٣: ٢١٢؛ المخصص ١٤: ١٩٥. (معجم إميل يعقوب الجديد ٨/ ٢٤٢). ويثنى ترخيم بثينة وهي محبوبة الشاعر، يقول لها: الزمي قول لا ردًا على الواشين عند سؤالهم عني، فهي أكبر عون لك على رد كيدهم. والشاهد فيه: معُون: أي معونة بضم العين وأصلها بسكونها وضم الواو مَعُون، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، وهذا شاذ للضرورة.

(٢) البيت سبق تخريجه، راجع هامش ٢ على ص ٤٢.

(٣) هذا صدر بيت من الخفيف للأعشى، برواية: وجُلُنْداء... وعجزه: ثم قيسًا في حضرموت المنيف، الديوان ٣١٥، لسان العرب (جلند)، تاج العروس (جلند)، جمهرة اللغة ٣٥٤. وورد الصدر فقط بلا نسبة في اللسان (جلند) (معجم إميل يعقوب ٥: ١٠٥). وجُلُنْداء اسم ملك عُمان من الأزد. والشاهد جلنداء استخدمه محدودًا ومقصورًا.

/ [٣٠٦ ظ] وهذا ما أنشد في مد المقصور، نحو:

قد عَلِمْتُ أَخْتُ بني السَّعْلَاء^(١)

ومنه كسر اللام في طَيْلَسَان.

وقد أنكره الأصمعي^(٢) وذكره الأخفش والمازني ومحمد بن يزيد على تصريف مسائل النحو عليه بالرواية الضعيفة لا على تحقيق الرواية فيه، ومنه دُئِلَ في الأسماء لم يذكره سيويه، ويجوز أن يكون أصله فعلا^(٣) سُمِيَ به كما سُمِيَ ضرب من الطير بتنوط؛ لأنها تعلق عشها، ومعنى تَنُوط تعلق. ودُئِلَ من الدَّالَّانَ ضَرْبٌ من المشي، فيكون قد سُمِيَ من هذا ومن ذلك ما يجيء في الشعر من زيادة حرف المد^(٤) كقولهم في أنظر أنظور، وفي ينبع ينباع، قال الشاعر:

..... من حيثُ ما سَلَكَوا أَذْنُو فَأَنْظُورُ^(٥)

(١) هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه: وعلمت ذاك مع الجزاء
ورد البيت بلا نسبة في المزهري ١: ١٤١. وورد الصدر بلا نسبة أيضًا في المخصص ١٦: ١٦. والسعلاء والسعلاة:
الغول أو ساحرة الجن.

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن أصمع الباهلي راوية العرب، وأحد أئمة اللغة والشعر والبلدان. ولد
بالبصرة سنة ١٢٢ أو ١٢٥ هـ وتوفي بها ما بين سنتي ٢١٠، ٢١٦ هـ روى عن أبي عمرو بن العلاء ونافع بن أبي
نعيم وحامد بن سلمة. كان الرشيد يسميه شيطان الشعر، وقال الأخفش: ما رأينا أحدًا أعلم بالشعر من
الأصمعي. وكان الأصمعي أروى الناس للرجز حتي قيل إنه حفظ أربعة عشر ألف أرجوزة. تصانيفه كثيرة،
منها: «الإبل»، و«الأضداد»، و«خلق الإنسان»، و«الشاء»، و«الفرق»، و«الأصمعيات». (البلغة ٨٨: طبقات
الزبيدي ١٦٧: إنباء الرواة ٢: ١٩٧؛ بغية الوعاة ٢: ١١٢؛ المزهري ٢: ٤٠٤؛ الفهرست ٨٢؛ الأعلام ٤: ١٦٢)

(٣) في الأصل: فعل.

(٤) ي: للمد.

(٥) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره: وأنتي حيثما يثني الهوى بصري

ورد البيت بلا نسبة في: شرح الكافية ١: ٧٨، ٢: ٢٦؛ الجنى الداني ١٧٣؛ خزانة الأدب ١: ١٢١، ٧: ٧؛ برواية: من
حوثا؛ الدرر ٦: ٢٠٤، رصف المباني ١٣، ٤٣٥، سر صناعة الإعراب ١: ٢٦، برواية: حوثا، ٣٣٨؛ برواية:
يشري، ٦٣٠؛ برواية: حوثا يشري؛ مغني اللبيب ٤: ١٧؛ برواية من حوثا، الصاحبي ٥٠؛ شرح القصائد السبع
٣٣٢؛ نحو القلوب للقسيري ١٨٢؛ لسان العرب (شري)، (وا)، (الألف)؛ مغني اللبيب ٢: ٣٦٨. (معجم
إميل يعقوب ٣: ٣٣٩). الشاهد فيه قوله: فأَنْظُور حيث أشبع ضمة الظاء للضرورة الشعرية.

وقول عنتره^(١):

ينباع من ذفري غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَافَةٍ مِثْلِ الفَنِيْقِ المُكْدَمِ^(٢)
ومثله مما جاء في الشعر قَرَنْفُولٍ في قَرَنْفُلٍ، قال الشاعر:
[أنشد في لسان العرب يبتين أحدهما:

وَابَّابِي تُغْرِكُ ذَاكَ الْمَعْسُولَ كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهِ الْقَرَنْفُولُ
والآخر:

خَوَذُ أَنَاةً كَالْمَهَاةِ عَطْبُولَ كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا الْقَرَنْفُولُ^(٣)

(١) هو عنتره بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي (... - نحو ٢٢ ق هـ). أشهر فرسان العرب في الجاهلية، من شعراء الطبقة الأولى. من أهل نجد، وأمه حبشية اسمها زبيبة. سرى إليه السواد منها، كان مغرمًا بآبنة عمه عبله، فقل أن تخلص قصيدة من ذكرها. اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر. عاش طويلًا، وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائي. ينسب إليه ديوان شعر أكثر ما فيه مصنوع. (طبقات فحول الشعراء ١٥٢؛ الشعر والشعراء ٢٥٠؛ شرح شواهد المغني ١: ٤٨١؛ الأغاني ٨: ٢٣٧؛ الأعلام ٥: ٩١).

(٢) البيت من الكامل، وهو من معلقة عنتره بن شداد، الديوان تحقيق محمد سعيد مولوي ٢٠٤ برواية: ... حرة.. المقرم، نسخة مطبعة الآداب ببيروت ٨٢ برواية: حرة... المكرم؛ شرح القصائد السبع ٣٣٢. وورد منسوبًا إليه في: سر صناعة الإعراب ٣٣٨، ٧١٩؛ الخزائن ١: ١٢٢، ٣: ٣٧٣؛ شرح شواهد الشافعية ٢٤؛ نحو القلوب للقيصري ١٨٢؛ لسان العرب (غضب، نبغ، زيف). وورد الصدر منسوبًا إليه في الخصائص ٣: ١٢١. وورد البيت بلا نسبة في: شرح الشافعية ١: ٧٠، ٢: ٨٤؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٧٨؛ اللسان (برع، تنف، دوم). (معجم إميل يعقوب ٧: ٣٥٩، والرواية فيه: المقرم).

ينباع: ينبع. والذفري - بكسر فسكون مقصورا - الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن. والغضوب: الناقة الصعبة الشديدة. والجسرة: الضخمة القوية. والزيافة: المتبختر في مشيها، والفنيق: الفحل المكرم من الإبل والمكدم: المعضوض، والمقرم، وهو الذي لا يذل ولا يحمل عليه لكرمه وعتقه.

والشاهد في ينباع أصله يَنْبَع (ك- يفتح) فاشبعت فتحة الباء فصارت ألفًا.

(٣) البيتان من الرجز، ولم أعثر على قائلهما، أورد ابن جني في الخصائص في الاستشهاد على مطل الحركات ٣: ١٢٤ بيتًا قريبًا منها، برواية:

ممكورة ضم العظام عَطْبُول

فلعلّ الشارح أورد أحدهما وسقط في النسخة^(١)

فهو كقولهم دَرَاهِم دَرَاهِيم وفي صَيَارِف صَيَارِيف، ومثله في الزيادة من جنس ما قبله من / [٣٠٦] قول الشعراء في جَذَبَ وَقَطَنَ: جَذَبَ وَقَطَنَ، ومنه فَعُولِي مقصور أنشدنا أبو بكر بن دريد عن أبي عثمان الأشنانداني^(٢) للمرّار^(٣):

فَأَصْبَحْتُ مَهْمُومًا كَأَنَّ مَطِيَّتِي بِخَبْتِ مَسُولِي أَوْ بِوَجَرَةِ ظَالِمٍ^(٤)

= المحتسب ٢٥٩: ١ برواية عيطاء...، والعيطاء طويلة العنق. وورد الثاني فقط بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩، ٦٠٧؛ المتع في التصريف ١٠٩ برواية: كان في أنيابها قرنفل. وورد في تاج العروس (قرفل): «والقرنفول» نقله أبو حنيفة عن بعض الرواة، وأنشد:

خَوْذُ أُنَاةٍ كَالْمُهَاءِ عَطْبُولُ كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا الْقَرْنَفُولُ

وأنشد ابن بُرَيْ:

وَأَبَايَ تَغْرُكُ ذَلِكَ الْمَعْسُولُ كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا الْقَرْنَفُولُ

وقيل: إِنَّمَا أَشْبَحَ الْفَاءَ لِلضَّرُورَةِ؛ كتاب العين (باب القاف والراء)

والخود من النساء حسنة الخلق، المهابة: البقرة الوحشية والجمع مها ومهوات، العطبول: الطويلة.

والشاهد في «القرنفول» والأصل القرنفل، أشبعت ضمة الفاء فصارت واوًا للضرورة.

(١) ما بين المعقوفين ورد على حاشية الأصل مسبقاً بعبارة: «غير موجود بالأصل»، فائتناه في المتن؛ حتى يكتمل السياق.

(٢) في الأصل وفي ي: الاستاندالي، وما أثبت هو الصواب، وهو أبو عثمان سعيد بن هارون الأشنانداني، لغوي وعالم بالأدب، مولى عبد الله بن معمر التيمي، من أهل بغداد أخذ عن أبي محمد التوزي، وأخذ عنه ابن دريد وتتلذذ على يديه، من مصنفاته: «معاني الشعر»، و«الآبيات الفريدة» توفي سنة ٢٥٦هـ وقيل ٢٨٦هـ (البلغة ١٤٦ ولقبه فيها أبو ذكوان؛ بغية الرعاة ٥٩١؛ معجم الأدباء ١٣٧٦؛ الفهرست ٨٩؛ الأعلام ٣: ١٠٣).

(٣) هو المَرَار بن سعيد بن حبيب.. بن فقّعس، أشهر من سمي المَرَار في عصره، من مخضرمي الدولتين، وقيل: لم يدرك العباسية. كان المَرَار قصيراً مفرطاً في القصر ضئيل الجسم كثير الشعر، وكان هو وأخوه بدر لصين، لكن بدرًا كان أشهر منه في السرقة. (الشعر والشعراء ٦٩٩؛ الأغاني ١٠ / ٣١٧؛ الخزائن ٤: ٢٨٦؛ الأعلام ٧: ١٩٩)

(٤) البيت من الطويل. ورد منسوباً إلى المَرَار في اللسان (مس)، برواية... ببطن.. ظالع، وجاء بعده: أي طال وقوفي حتى كأن ناقتي ظالع؛ الخصائص ٣: ١٩٢ برواية: (بجنب مسولي أو بوجرة ظالع)؛ معجم البلدان (مس) برواية... بجنب.

الحَبْتُ مَا اتَّسَعَ مِنْ بَطُونِ الْأَرْضِ، مسولاً: اسم جبل، ووجرة: موضع، والظالم معروف بينا الظالم من الظلع وهو العرج البسيط. الشاهد في مسولي، مقصورة من مسولاء للضرورة.

وأصله عندي مسولاء مثل دُبُوقَاءَ وجَلُولَاءَ، وقصره للضرورة.

ومما رآه سيبويه على وزن ورآه غيره على غير ذلك ضَهْيَاءٌ^(١) قال سيبويه وهو فعلاؤه؛ لأنهم قد يمدونهم فيقولون ضَهْيَاءَ كَحَمَرَاءَ فيُعْلَمُ أن الهمزة زائدة للتأنيث وأن الياء لام الفعل، فإذا قَصَرَ جعلت الياء لام الفعل أيضًا والهمزة زائدة، فصار فعلاء. أمَّا أبو إسحاق الزجاج فقال: هو فَعْيَلَةٌ^(٢) مأخوذ من قوله عز وجل على قراءة من همز: ﴿يُضَاهِيَهُمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾^(٣) أي يشابهون.

والضَهْيَاءُ التي لا تحيض ولا ينبت لها ثدي كأنها تشابه الرجال في ذلك، وقد حُكي، وليس ثبت ضَهْيَاءٌ وهو فَعْيَلٌ، والذي عليه أهل العلم أنه مصنوع.

ومن ذلك يستعور، قال سيبويه هو فعَلُولٌ مثل عطعوط والياء والتاء أصليتان.

وقال أحمد بن يحيى ثعلب^(٤) وأبو بكر بن دريد^(٥): / [٣٠٧ ظ] هو يفتعول وليس ذلك بشيء، وقال سيبويه في مثل شحشح وقرق وما أشبه ذلك: فَعَلَّلٌ، وقال صاحب كتاب العين وهو قول الزجاج وهو فَعْفَلٌ. ومما جاء في شعر العرب أشياء المتوهم منها أنها من

(١) في الأصل: فيها، في ي: ضيها، تحريف.

(٢) في الأصل: فَعْيَلٌ، وما أثبت من اللسان (ضها)، قال ابن جني امرأة ضَهْيَاءُ وزئها فعلاؤه لقولهم في معناها ضَهْيَاءُ، وأجاز أبو إسحاق في همزة ضَهْيَاءُ أن تكون أصلاً وتكون الياء هي الزائدة، فعَلَى هذا تكون الكلمة «فَعْيَلَةٌ».

(٣) التوبة: من الآية ٣٠.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى المشهور بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد ببغداد سنة ٢٠٠ هـ ومات بها سنة ٢٩١ هـ، كان راوية للشعر ومحدثاً مشهوراً. سمع محمد بن سلام الجمحي والزيبر بن بكار، وروى عنه علي بن سليمان الأخفش وأبو بكر الأنباري. حفظ كتب الفراء وعني بالنحو أكثر من غيره، فلما أتقنه أكب على الشعر والمعاني والغريب. من مصنفاته: «الفصيح»، و«قواعد الشعر»، و«المجالس»، و«معاني القرآن». (طبقات الزبيدي ١٤١؛ البلغة ٨٦؛ إنباء الرواة ١٧٣؛ بغية الوعاة ١: ٣٩٦؛ الفهرست ١١٠؛ تهذيب اللغة ١: ٢٦؛ الأعلام ١: ٢٦٧).

(٥) في جمهرة اللغة (باب فيعلول) ص ١٢٢١.

غير كلام العرب، وإذا لم تكن من كلامها فلا استدراك على سيويه فيها، منها السُّلَيْطِيْط وهو فَعْلِيل، ومعناه من المُسَلَّط.

قال أمية^(١):

إن الأنامَ رعايا الله كُلُّهُمْ هو السُّلَيْطِيْط فوق الأرض مُسْتَطَرٌ^(٢)

والسُّلَيْطِيْط في البيت القاهر، ومستَطِر قادر.

وخرنباش نبت طيب الريح، قال الشاعر:

أَتَتْنَا رِيَّاحُ الْغَوْرِ مِنْ نَحْوِ أَرْضِهَا بِرِيحِ خُرْنَبَاشِ الصَّرَائِمِ وَالْحَقْلِ^(٣)

والماجشون ثياب مصبغة، قال أمية بن أبي عائذ الهذلي^(٤):

وَيَخْفِي بِفَتْخَاءِ مُغْبَرَّةٍ تَحَالُ الْقَتَامَ بِهَا الْمَاجُشُونَا^(٥)

(١) يقصد أمية بن أبي الصلت، وهو أمية بن عبد الله بن أبي ربيعة بن عقدة بن عترة بن قيس، كُتِبَ بأبي عثمان، ويقال أبو القاسم وأبو الصلت، شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف، قد صدَّقه النبي "ص" في كثير من شعره، وقال: قد كاد أمية أن يسلم، كان مطلقاً على الكتب القديمة، يلبس المسوخ تعبدًا، وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأصنام في الجاهلية. يقال إنه طمع في النبوة؛ لأنه قرأ أن نبيًا يبعث في الحجاز، فلما بعث محمد حسده ولم يؤمن به. شعره من الطبقة الأولى، لكن علماء اللغة لا يحتجون به لورود = ألفاظ فيه لا تعرفها العربية (الأغاني ٤: ١٢٠؛ الإصابة ١: ٢١١؛ طبقات فحول الشعراء ٢٦٢؛ خزائن الأدب ١: ٢٤٧؛ الأعلام ٢: ٢٣).

(٢) البيت من البسيط، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٢٢٧، وفي شرح الديوان ٤٠؛ الخصائص ٣: ٢١٥؛ اللسان، تاج العروس (سلط). (معجم إميل يعقوب ٣: ٢٦٩).

(٣) البيت من الطويل، ورد بلا نسبة في: الخصائص ٣: ٢١٧؛ وفي تاج العروس (خرنباش): مسبوقة بـ: أنشد أبو حنيفة، برواية: من طيب أرضها.. والمقل، المتع في التصريف ١: ١٥٩.

(٤) هو أمية بن أبي عائذ العمري الهذلي (... نحو ٧٥ هـ) شاعر مخضرم، كان من مداحي بني أمية، له مع عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان قصائد مشهورة، هاجر إلى مصر وطال بقاؤه مع عبد العزيز بن مروان الذي كان يأنس به ثم عاد إلى البادية. (الشعر والشعراء ٦٦٧؛ الخزائن ٢: ٤٣٥؛ الأغاني ٢٤: ٥؛ الأعلام ٢: ٢٢).

(٥) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١: ٥١٩؛ برواية: بفيحاء؛ الخصائص ٣: ٢١٩؛ برواية: بفيحاء.... به. والماجشون: الثياب المصبغة، القتام: الغبار، والفتحاء القدم اللينة، أما الفيحاء: الصحراء الواسعة. والمعنى بالرواية المذكورة: أن الشخص يخفى بأقدامه اللينة التي يبدو فيها الغبار كأنه ثياب مصبغة، والمعنى برواية الفيحاء: أن هذا الشخص يخفى في هذه الصحراء التي تحال الغبار فيها ثيابًا مصبوغة.

والماطرون اسم موضع بناحية الشام، وأظنها رومية. قال الشاعر:

طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالْمَحْزُونِ وَاعْتَرَتْني اهُمُومٌ بِالْمَاطِرُونَ^(١)

[و٣٠٧] وقد ذكر ثقات من أهل اللغة حروفاً لم يذكر سيبويه مثلاً [نحو] "كُذِّبْ بَانَ

وَكُذِّبْ بَانَ وَكُذِّبْ بَانَ مَخْفًّاً وَمَشْدَدًا، وذلك كله الكذاب، قال الشاعر:

فَإِذَا سَمِعْتَ بَأَنِّي قَدْ بَغَتْهَا بَوْصَالٍ غَانِيَةٍ فَقُلْ كُذِّبْ بَانَ^(٢)

وَصَعْفُوقٌ وَهُوَ فَعْلُولٌ، قال العجاج:

مَنْ أَلَّ صَعْفُوقٍ وَاتَّبَعَ أُخْرَ^(٣)

(١) البيت من الخفيف، نسب إلى أبي دهب الجمحي في: خزانة الأدب ٧: ٣١٤؛ لسان العرب (خصر)، (سنن)؛

ونسبه محمد علي النجار في الخصائص ٣: ٢١٦ إلى أبي دهب الجمحي؛ وورد المعجز فقط بلا نسبة في أوضح

المسالك ١: ٥٣ لكن المحقق ذكر أن هناك من ينسبه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، ومن ينسبه إلى أبي دهب

الجمحي، وهو يعيل إلى الرأي الثاني؛ المتع في التصريف ١: ١٥٧. (معجم إميل يعقوب ٨: ٢٣٨)

نلاحظ أن البغدادي في الخزانة وابن هشام يستشهدان: «بالماطرون» على أن الشاعر جمع المذكر السالم المسمى به

بالحركات فجره بالكسرة، ويجوز ذلك في إعراب جمع المذكر السالم، ومن العرب من يلزمه الواو ويفتح النون. بينما

موضع الاستشهاد عندنا في معنى الماطرون، وأن الشعراء قد استخدموها.

(٢) إضافة ضرورية.

(٣) البيت من الكامل، ورد منسوباً إلى جربة بن الأشيم في اللسان (كذب) برواية: بعثكم، تاج العروس (كذب)

برواية: بعته. وورد بلا نسبة في: الخصائص ٣: ٢٠٤؛ تهذيب اللغة ١٠: ١٧٣ برواية: بعثكم؛ المخصص ٣: ٨٥

برواية: بعثهم؛ جمهرة اللغة ٣٠٤. (معجم إميل يعقوب ١: ١٨٩). والشاهد في: كُذِّبْ بَانَ بمعنى كاذب.

(٤) من أراجيز العجاج، وهو من أرجوزة طويلة يمدح فيها عمر بن عبيد الله بن معمر، ديوانه ١٥. ورد البيت

منسوباً إليه في: أدب الكاتب ٥٩٠، شرح شواهد الشافية ٤؛ الخصائص ٣: ٢١٨ لسان العرب (صعق)، تهذيب

اللغة ٣: ٢٨٢؛ العين (باب الرباعي من العين). وورد بلا نسبة في الإنصاف ٢: ٨٠٠. (معجم إميل يعقوب ١٠: ٤٦)

وَالصَّعْفُوقُ: اللَّيْثُ مِنَ الرِّجَالِ وَالصَّعَافِقَةُ رُذَالَةُ النَّاسِ وَالصَّعَافِقَةُ قَوْمٌ كَانَ آبَاؤُهُمْ عَبِيداً فَاسْتَفْرَبُوا وَقِيلَ لَهُمْ قَوْمٌ

بِالْيَمَامَةِ مِنْ بَقَايَا الْأُمَمِ الْخَالِيَةِ ضَلَّتْ أَنْسَابُهُمْ وَاحْدَهُمْ صَعْفَقِي. والعجاج يريد بآل صعفوق الخوارج تحقيراً لهم.

الشاهد فيه قوله: صَعْفُوقٌ، على وزن فَعْلُولٍ، وهذا الوزن نادر.

وهم فيها ذكر حول باليامة، وذكر الفراء ناقة بها خزعال أي طُلع.

وقال سيبويه: لم يحج فعلال في غير المضاعف، وفي شعر أمية بن أبي عائذ:

مطاريح بالوعث مر الحشور هاجرن رمّاحة زيزفونا^(١)

زيزفون فيما ذكر فيفعول من الزفن، والزيفون السريعة، والزفن ضرب من الحركة،

والرمّاحة القوس وفعلّان قرعبلانة اسم دابة.

(١) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١: ٥١٩، ورد منسوباً إليه في:

أساس البلاغة (طرح)؛ كتاب الجيم ٢: ٥٨؛ الخصائص ٣: ٢١٥؛ تاج العروس (حشر) بروايتين إحداهما التي

وردت هنا، والأخرى: مطارح؛ لسان العرب (زفن). مطاريح: أي تطرح أيديها، مر الحشور: تباعد السهام عن

القوس كالهجر لها، رمّاحة: قوس.

والشاهد في استعمال زيزفون أي سريعة رغم ندرة وزنه في العربية، وهو عل فيفعول.

كتاب^(١) الإدغام

قال سيبويه: (هذا بابٌ عدد الحروف^(٢))، وتَحَارِجُهَا، وَمَهْمُوسِهَا وَتَجْهُورِهَا، وَأَحْوَالِ
مَهْمُوسِهَا وَتَجْهُورِهَا^(٣).

فأصلُ حروفِ العربية تسعةٌ وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء،
والغين، والحاء، والقاف، والكاف^(٤)/ [٣٠٨ظ]، والجيم، والشين، والطاء، والذال،
والتاء، والفاء، والباء، والميم، والياء، والواو^(٥)، والضاد، واللام، والراء، والنون،
والظاء، والذال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين.

(وترتيبها في كتابِ أبي بكر مَبْرَمَان^(٦)): الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء،
والغين، والحاء، والقاف، والكاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء،
والنون، والطاء، والذال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والشاء،
والفاء، والباء، والميم، والواو^(٧)).

(١) الكتاب: هذا باب، بولاق ٢: ٤٠٤، هارون ٤: ٤٣١.

(٢) زاد الكتاب بعد ذلك: العربية.

(٣) زاد الكتاب بعد ذلك: واختلافها.

(٤ - ٤) هارون: الكاف والقاف.

(٥ - ٥) ي: والواو، والياء.

(٦) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الملقب بمبرمان، النحوي، البصري، إمام العربية. أخذ عن الزجاج
والمبرد، وهو الذي لقبه بمبرمان لكثرة ملازمته له وسؤاله إياه، وأخذ عنه السيرافي والفارسي. من مؤلفاته: «شرح
كتاب سيبويه»، لم يتم، و«تفسير الأخفش»، و«العيون»، و«علل النحو»، و«التلخيص»، و«شكر المنعم». توفي سنة
٣٢٦ هـ وقيل غير ذلك. (البلغة ٢٧٦؛ إشارة التعمين ٣٣٠؛ طبقات الزبيدي ١١٤؛ تاريخ العلماء النحويين ٤٩؛
إنباه الرواة ٣: ١٨٩؛ بغية الوعاة ١: ١٧٥؛ معجم الأدباء ٢٥٧٢؛ الفهرست ٨٩؛ الأعلام ٦: ٣٧٣).

(٧) هذه الفقرة ساقطة من الكتاب.

وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هي "فروع"، وأصلها من التسعة والعشرين^(١)، وهي كثيرة تستحسن ويؤخذ بها في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين يين، "وَألف الترخيم يعني ألف الإمالة"، والشين التي كالجيم، والصاد التي^(٢) كالزاي، وألف التفخيم، "وهي الألف التي ينحى بها نحو الواو في لغة أهل الحجاز نحو الزكاة والصلاة".

"وهي اثنان وأربعون" حرفاً بحروف غير مُسْتَحْسَنَةٍ ولا كثيرة في لغة من تُرْتَضَى^(٣) عربيته، ولا تُسْتَحْسَنُ في "قراءة قرآن ولا إنشاد شعر"؛ وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين^(٤)، والطاء التي كالتاء، والضاد الضعيفة، والصاد التي / [٣٠٨ و] كالسين، والظاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء. وهذه الحروف^(٥) التي تمت بها^(٦) اثنان وأربعين جيدها ورديتها أصلها التسعة والعشرون^(٧)، ولا تبين^(٨) إلا بالمشافهة^(٩)

قال أبو سعيد رحمه الله: أمّا التسعة والعشرون حرفاً فهي معروفة لا تحتاج إلى تفسير،

(١) الكتاب: هن.

(٢) ي: وعشرين.

(٣-٣) الكتاب: والألف التي تمال إمالة شديدة.

(٤) زاد الكتاب بعد ذلك: تكون.

(٥-٥) الكتاب: يعنى بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة.

(٦-٦) الكتاب: وتكون اثنان وأربعين.

(٧-٧) ي: ترضى.

(٨-٨) الكتاب: قراءة القرآن ولا في الشعر.

(٩) ي: كالسين، تصحيف.

(١٠) الحروف: ساقطة من ي.

(١١) الكتاب: تُمْتَنُها.

(١٢) ي: وعشرون.

(١٣) الكتاب: تُتَيَّن.

(١٤) ورد بعد ذلك في الأصل، ي جزء سيتكرر بعد قليل، فحذفته من هنا.

وأما النون الخفيفة فإنه يريد النون الساكنة التي مخرَجُها من الخيشوم، نحو: النون في مِنْكَ وَعَنْكَ وَمَنْ زَيْد. ورأيت في كتاب أبي بكر مبرمان في الحاشية الرواية^(١) الخفيفة، وقد يجب أن تكون الخفيفة لأن التفسير يدل عليه، وإنما تكون هذه النون من الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي: القاف، والكاف، والجيم، والشين، والضاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال، والتاء،/[٣٠٩ظ] والظاء، والذال، والتاء، والفاء. وهي متى كانت ساكنة وبعدها حرف من هذه الحروف فمَخْرَجُها من الخيشوم لا علاج على الفم في إخراجها. وكذلك يَتَبَيَّنُها السامع. ولو نطق بها ناطقاً وبعدها حرف من هذه الحروف وسدَّ أنفَه لبانَ اختلاها.

قال أبو سعيد رحمه الله: ولو تكلَّفَ مُتَكَلِّفٌ إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر حرفاً لا يمكن بعلاج، وهذا يُتَبَيَّنُ بالمحنة^(٢). وإذا كانت النون ساكنةً وبعدها حروف الحلق - وهي ستة - كانت مخرَجُها من الفم من موضع الرء، وكانت بيّنة غير خفية، وتدغم النون الساكنة في خمسة أحرف، وهي: الرء، واللام، والميم، والواو، والياء، ويجمعها ويرمل. فإذا أدغمت في حرف من هذه الحروف صارت من جنس ذلك الحرف، وذلك قولك من رحمك، ومن لجأ إليك، ومن معك، ومن وراءك، ومن يكون معك. وتنقلب ميماً مع الباء كقولك في عنبر وشنباء: عَمْبِر وشَمْباء. ولو تكلَّفَ المتكلم إخراجها من الفم وبعدها لأمكن على مشقة وبالعلاج.

وإنما تخرج من الخيشوم وهي ساكنة وبعدها الباء فتتقلب ميماً؛ لأن الباء لازمة لموضعها، ولا تخطي/[٣٠٩و] لها عنه، ولا مدار لصوتها في غيره، فكرهوا تكلَّفَ

(١) كذا في الأصل، ي، ويغلب على ظني أنها محرفة عن: النون.

(٢) أي بالاختبار والتجربة.

إخراجها من الفم لما ذكرته لك. وتباعد ما بين الخيشوم وبين فرج الباء من الشفتين، ولم يكن بينهما مشابة تجمعهما، فطلبوا حرفاً فيه، فطلبوا حرفاً يتوسط بينهما بملاسة، وبينه وبين كل واحد منهما وهو الميم؛ وذلك أن الميم من مَخْرَجِ الباء تدغم الباء فيه، فهذه ملاسة الميم للباء. وفي الميم غنة في الخيشوم، فهذه ملاسة الميم للنون التي من الخيشوم. فإن قال قائل: فهلا كانت الباء كالحروف الخمسة عشر التي تخفي النون الساكنة قبلها أو كحروف الحلق التي تتبين قبلها النون؟ فالجواب أن النون الخفية إنما تخرج من حرف الأنف الذي ينجذب إلى داخل الفم لا من المُنْخَر؛ فلذلك خفيت مع حروف الفم لأنهم يخالطونها، وتبين عند حروف الحلق لبعدهن عن الخرق الذي تخرج منه الغنة. وحروف الشفتين تنطبق عليهن الشفتان فتحصّر الغنة، وقد أطبق على الباء فتصير بمنزلة غنة ليس بعدها حرف. والنون الساكنة إذا لم يكن بعدها حرف كانت من الفم وبطلت الغنة كقولك: عن، ومن، ونحو ذلك مما يوقف عليه من النونات. فكانت الميم أسهل عليهم لما فيها / [٣١٠ ظ] من الغنة، ولأنها من مخرج الباء من بيانها. فإن قال قائل: لم لا يوقف على النون الخفية؟ قيل له: أصل خروج النون مخلوط بشيء من الغنة من الأنف، ثم تلحقها في الوقف بالانتهاء إلى موضعها من الفم البيان باستقرارها في موضعها من الفم. وإذا كان بعدها حرف من الخمسة عشر أغنى عن ذلك. كما أن القاف إذا وَقَفَ عليها كان بعدها صويت هي القلقة، وإذا وصلت وإذا وصلت بطلت.

وأما الهمزة التي بين بين سيبويه عدها حرفاً واحداً، وينبغي عندي في التحقيق أن تُعد ثلاثة أحرف؛ وذلك أن همزة بين بين هي الهمزة التي تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي

منه حركتها، فإذا كانت الهمزة مكسورة فجعلتها بين بين فهي بين الهمزة والياء^(١)، وإذا كانت مضمومة فجعلت بين بين فهي بين الهمزة والواو، وإذا كانت مفتوحة فهي بين الهمزة^(٢) والألف. ولما كانت الياء غير الواو وجب أن يكون الحرف الذي بين الهمزة والياء غير الحرف الذي بين الهمزة والواو، وكذلك الذي بين الهمزة والألف، وقد مر الكلام في همزة بين بين في باب الهمز وألف الترخيم يعني الإمالة، وسأها ألف الترخيم؛

[٣١٠و] لأن الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه، قال ذو الرمة^(٣):

لها بَشْرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ رخيمٌ الحواشي لا هراءٌ ولا نَزْرُ^(٤)

وقد مر باب الإمالة وأحكامها.

وأما الشين التي كالجيم كقولك في أشدق وأجدق؛ لأن الدال حرف مجهور شديد،

(١) ي: والواو.

(٢) ي: المنزلة.

(٣) هو أبو الحارث ذو الرمة غيلان بن عقبة بن نيس بن مسعود العدوي. من مضر. شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة. عشق مية المنقرية واشتهر بها وهي التي لقبته بذي الرمة حيث جاء خفاءها يطلب الماء وكان على كتفه رمة وهي قطعة من حبل، فسقته وهي تقول: اشرب يا ذا الرمة، فلقب بذلك. له ديوان شعر مطبوع. واسم جده في الشعر والشعراء: نبيش. (طبقات فحول الشعراء ١٥٣٤ الشعر والشعراء ٥٢٦: شرح شواهد المغني ٥٢، الخزانة ١: ٥١، الأغاني ١٨: ١١، الأعلام ٥: ١٢٤).

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (شرح الخطيب التبريزي) ٢٠٨، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي ١٠٥ برواية: دقيق الحواشي، ورد البيت منسوباً إليه في: جمهرة اللغة ١١٠٦، الخصائص ١: ٢٩، شرح شواهد الشافعية ١٤٩١ لسان العرب (هراء)، (نزر). ورد بلا نسبة في: شرح شافية ابن الحاجب ٣: ٢٥٥، شرح ابن عقيل ٣: ٢٨٧، شرح المفصل ١: ٦٤. (معجم إميل يعقوب ٣: ٢٥٢)

البشر: جمع بشرة وهي ظاهر الجلد، المطلق اسم مصدر بمعنى النطق، الهراء: الكلام الكثير الذي ليس له معنى، الرر القليل. الشاهد فيه قوله «رخيم الحواشي» حيث الرخيم بمعنى الصوت اللين، والترخيم: تليين الصوت.

والجيم مجهور شديد، والشين حرف مهموس رخو فهو ضد الدال بالهمس والرخاوة، فقرأوها من لفظ الجيم؛ لأن الجيم قريبة من مخرجها، وهي موافقة للدال في الشدة والجهر.

وكذلك الصاد كالزاي في مصدر والتصدير ويصدف ونحوه، وسيأتي ذلك فيما بعد إن شاء الله، وقد قرئ: «الصراط المستقيم»^(١) بإشمام الزاي للصاد^(٢)، وهي في قراءة حمزة^(٣). وروى عن أبي عمرو^(٤) أربع قراءات منها الصراط بين الصاد والزاي، روى عربان بن أبي سفيان^(٥) أنه سمع أبا عمرو يقرأ الصراط بين الصاد والزاي.

(١) الفاتحة: من الآية ٦، الصافات: من الآية ١١٨.

(٢) وتلك قراءة حمزة من طريق خلف، وقرأ بها كذلك أبو عمرو وهارون الأعور (معجم القراءات ١: ١٨).

(٣) هو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل أبو عمارة الكوفي الزيات، أحد القراء السبعة، في الطبقة الرابعة من الكوفيين. ولد سنة ثمانين، أدرك الصحابة. أخذ القراءة عرضاً عن سليمان الأعمش وحران، وقرأ عليه وروى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم وإبراهيم بن إسحاق. قال سفيان الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وكان شيخه الأعمش إذا رآه قد أقبل يقول: هذا خبر القرآن. توفي حمزة سنة ست وخمسين ومائة، وقيل غير ذلك وله من الكتب: «قراءة حمزة»، و«الفرائض». (غاية النهاية في طبقات القراء ١: ٢٣٦؛ طبقات القراء ١: ١١٢؛ الفهرست ٤٤٤؛ الأعلام ٢: ٢٧٧).

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء، واسمه زيان على الأصح، وقيل العريان، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد سنة ثمان وستين، وقيل: سنة سبعين، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة، أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة، وحدث عن أنس إن صح ذلك، وعن عطاء بن أبي رباح، وأبي صالح السمان، ونافع. قرأ عليه يحيى بن المبارك وعبد الوارث التنوري وأبو زيد الأنصاري النحوي، وأبو زيد الأنصاري النحوي. توفي سنة أربع وخمسين ومائة (غاية النهاية في طبقات القراء ١: ٥٤٧؛ طبقات القراء ١: ١٩٢؛ الأعلام ٣: ٤١؛ الفهرست ٤٢).

(٥) لم أعثر على ترجمة عربان بن أبي سفيان، ربما يكون هناك تحريف في الاسم، فقد جاء في البحر المحيط ١: ١٤٣: في قراءة (الصراط المستقيم) وقال أبو علي وروى عن أبي عمرو السين والصاد، والمضارعة بين الزاي والصاد، رواه عنه العريان عن أبي سفيان، وجاء في معجم القراءات ١: ١٨ في قراءة (الصراط): وقرأ بإشمام الصاد زايًا حمزة عن طريق خلف... وهي قراءة أبي عمرو وهارون الأعور والعريان عن أبي سفيان وخلف. وحتى العريان هذا لم تذكره كتب طبقات القراء التي استعنت بها.

وأما ألف التفخيم فهي عند الإمالة؛ لأن الإمالة يُنحَى بالالف فيها نحو الياء، وهذه يُنحَى بها نحو الواو. وزعموا أن كتبهم الصلوة والزكوة، ونحو ذلك مما كتب بالواو على هذه اللغة.

وأما السبعة الأحرف/[٣١١ظ] التي هي تنمة الاثنین والأربعین حرفاً فأولها الكاف التي بين الجيم والكاف، وقد خبرنا أبو بكر بن دريد أنها لغة في اليمن، يقولون في جَمَل كَمَل، وهي كثيرة في عوام أهل بغداد يقول بعضهم كَمَل وَرَكُل في جَمَل وَرَجُل، وهي عند أهل المعرفة منهم معيبة^(١) مردولة. والجيم التي كالكاف هي كذلك، وهما جميعاً شيء واحد إلا أن أصل أحدهما الجيم والأصل الآخر الكاف، ثم يقلبونه إلى هذا الحرف الذي بينهما. والدليل على أنهما شيء واحد أنك إذا عددت ما بعد الخمسة والثلاثين فهو سبعة بعدهما واحد أو ثمانية بعدهما اثنان^(٢).

والجيم كالشين، ويكثر ذلك في الجيم إذا سكنت وبعدهما دال وتاء، نحو: اجتمعوا والأجدر يقولون فيه: اشتهعوا والأشدر، فيقربون الجيم من الشين؛ لأنها من مخرج واحد، والشين أسلس وألين أو أفشى. فإذا كانت الجيم مع بعض الحروف المقاربة لها، ولا سيما إذا كانت ساكنة صعب إخراجها لشدة الجيم ومال الطبع بالنطق إلى الأسهل.

وذكر سيويوه الشين التي كالجيم في تنمة الخمسة والثلاثين حرفاً، وذلك عنده من الكثير المستحسن. وذكر الجيم كالشين في التنمة الاثنین والأربعین/[٣١١و] حرفاً، وذلك عنده مما لا يستحسن. والفرق بينهما أن الشين التي كالجيم في نحو الأشدق إنما قربت فيه الشين من الجيم بسبب الدال لما بين الجيم والدال من الموافقة في الشدة

(١) ي: معيبة، تصحيف.

(٢) في الأصل، ي: اثنین، والصواب ما أثبت.

والجهر؛ كراهة لجمع الشين والذال، لما بينهما من التباين.

وإذا كانت الجيم قبل الذال في الأجدر وقبل التاء في اجتمعوا فليس بين الجيم والذال وبين الجيم والتاء من التنافر والتباعد ما بين الشين والذال، فكذلك حسن الشين التي كالجيم وضعف الجيم التي كالشين.

وأما الطاء التي كالتاء فإنها تُسمَع من عَجَمِ أهل المشرق كثيرًا؛ لأن الطاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء فيه طاء تكلفوا ما ليس في لغتهم فضعف نطقهم بها.

والضاد الضعيفة من لغة قوم ليس في أصل حروفهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها من العربية اعتاصت عليهم: فربما أخرجوها ظاء؛ وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الشيا، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم تتأّت لهم؛ فخرجت من بين الضاد والطاء. ورأيت في كتاب أبي بكر مبرمان في الحاشية الضاد الضعيفة يقولون في أثر وأضر، وله يقربون الشاء من الضاد.

/ [٣١٢ظ] والصاد التي كالسين فيما ذكروه كأنها كانت في الأصل صاذاً، فقرَّبها بعض من تكلم بها من السين؛ لأن السين والصاد من مخرج واحد.

والطاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء هي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من العجم، وهي على لفظين: أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه من الباء، وقد جعلنا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء المخلصتين.

قال أبو سعيد رحمه الله: وأظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المسترذلة من العرب خالطوا العَجَمَ فأخذوا من لغتهم.

قال سيبويه^(١): (إلا أن الضادَ الضعيفةَ تُتَكَلَّفُ من الجانب الأيمن، وإن شئتَ تَكَلَّفَتْهَا من الجانب الأيسر وهو^(٢) أخفُّ؛ لأنها من حافة اللسان، وإنما تَخَالِطُ مَخْرَجَ غيرها بعد خروجها، فتستطيل حتى تَخَالِطُ حروف اللسان، فَسَهْلٌ تحوِيلُهَا إلى الأيسر لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثم تَنْسَلُ من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت في الأيمن).

وإنما قال: هي أخف؛ لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة، وإخراج الضعيفة من موضع قد اعتاد الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يَغْتَدِ الصحيحة.

قال أبو/ [٣١٢و] سعيد رحمه الله: وتجيء على قياس ما عد سيبويه الحروف أكثر من اثنين وأربعين حرفاً؛ لأنه ذكر بعد تفصيل الاثنين وأربعين حرفاً: الشين التي كالزاي، والجيم التي كالزاي في باب قبل آخر الكتاب. ويدخل في هذا اللام المقحمة التي في اسم الله عز وجل في لغة أهل الحجاز ومن يليهم من العرب، ومن يليهم ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد، ورأينا من يتكلم بالقاف بين القاف والكاف فيأتي بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف.

قال سيبويه: (ولحروف العربية ستة عشر مَخْرَجًا، فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها مَخْرَجًا: الهمزة، والهاء، والألف. ومن وسط^(٣) الحلق مَخْرَجَ العين والحاء، وأدنى مَخْرَجَ الحلق إلى اللسان^(٤): الغين والحاء).

(١) هذه الفقرة هي ما قمنا بحذفها من ص ٢٥٩ لتكررها.

(٢) ي: وهي.

(٣) الكتاب: أوسط.

(٤ - ٤) الكتاب: وأدناها مَخْرَجًا من الفم.

ومن أقصى اللسان وما^(١) فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف.
ومن أسفل من موضع القاف من^(٢) اللسان قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف.
و^(٣) من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء.
"ومن أول" حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد^(٤).
ومن حافة^(٥) اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان^(٦) بينها وبين [٣١٣ ظ] ما يليها
من الحنك الأعلى وما^(٧) فوقَ الضاحك والتاب والرابعة والثنية مخرج اللام^(٨).
ومن^(٩) "طرف اللسان بينه وبين" ما فوق الثنايا مخرج النون.
ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه^(١٠) إلى اللام مخرج الراء^(١١).
ومن^(١٢) بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء، والذال، والياء.
ومن^(١٣) بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد.
وما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء، والذال، والياء.
ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العللى مخرج الفاء.
وما بين الشفتين مخرج الباء، والميم، والواو.
ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة).

(٢) من: ساقطة من ي.

(١) الكتاب: وما.

(٤ - ٤) الكتاب: ومن بين أول.

(٣) و: ساقطة من ي.

(٦) ي: أول حافة.

(٥) مخرج الضاد: ساقط من ي.

(٨) ي: مما، الكتاب: ومما.

(٧) زاد الكتاب: ما.

(٩) لم تتعرض هارون لمخرج اللام.

(١٠ - ١٠) هارون: حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى و.

(١٢) الكتاب: ومما.

(١١ - ١١) ي: إلى مخرج اللام الراء.

وذكر الليث بن المظفر^(١) في كتاب العين عن الخليل^(٢) أن الحروف تسعة وعشرون حرفاً: خمسة وعشرون صحاح لها أجواف، وأربعة جُوف، فقال: الواو أجوف ومثله الياء والألف اللينة، والهمزة جوفاء لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مَدْرَجَة من مَدَارِجِ الخلق ولا مَدَارِجِ اللُّهَاءِ، ولا مَدَارِجِ اللِّسَانِ، وهي في الهواء. قال: وكان الخليل يقول كثيراً: الألف اللينة والواو والياء هوائية، أي أنها في الهواء. وأقصى الحروف كلها العين، وأرفع منها الحاء، ولولا بَحَّةٌ في الحاء/[٣١٣و] لأشبهت الهاء لقرب مخرج الهاء من مخرج الحاء، فهذه الثلاثة الأحرف في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الخاء والغين وهما في حيز واحد، وهما هَوِيَّتَانِ، والكافُ أرفعُ من القاف، ثم الجيم والشين والصاد وهي في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الصاد والسين والزاي وهي في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الطاء والذال والتاء في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الواو واللام والنون في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الفاء والباء والميم في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الواو والياء والألف ثلاثة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه.

قال الليث: قال الخليل: فالعين والحاء والهاء والغين والحاء حلقية؛ لأن مَبْدَأَهَا من الخلق، والقاف والكاف لهويتان؛ لأن مَبْدَأَهُمَا من اللُّهَاءِ، والجيم والشين والصاد شجرية، والشجر مفرج الفم؛ لأن مَبْدَأَهَا من شجر الفم، والصاد والسين والزاي

(١) هو الليث بن المظفر بن نصر بن سيار الخراساني، مع الخلاف حول اسم أبيه وجده، وهو صاحب الخليل، أخذ عنه النحو واللغة، وأمل الخليل عليه ترتيب كتاب العين. قال عنه ابن المعتز: كان من أكتب الناس في زمانه بارعاً في الأدب، بصيراً بالشعر والغريب والنحو، وكان كاتباً للبرامكة. (البلغة ٢٤٢؛ إشارة التعيين ٢٧٧، بغية الوعاة ٢: ٢٧٠؛ إنباء الرواة ٣: ٤٢؛ المزهري ١: ٧٧؛ تهذيب اللغة ١: ٢٨).

(٢) مقدمة كتاب العين (تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي) ٥٧ وما بعدها.

أسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان وهي مستدق طرف اللسان، والطاء والذال والتاء نطعية؛ لأن مبدأها من نطع الفك^(١) الأعلى، والطاء والذال والتاء لثوية؛ لأن مبدأها من اللثة، والراء واللام والنون ذلقية، والواحد أذلق وذلق، وذلق كل/[٣١٤ظ] شيء^(٢) تحديد طرفه كذلق اللسان، ومبدأها من ذلق اللسان، والفاء والباء والميم شفوية - وقال مرة شفوية - أي مبدأها من الشفة. والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد؛ لأنها في الهواء لا يتعلق بها شيء.

وقال الفراء: اعلم بأن الألف وهي الهمزة والعين والحاء أخوات؛ وذلك لتقاربهن في المخرج من أقصى الحلق إذا امتحنت ذلك وجدته. والذي يتلوهن في القرب منهن والبعد من غيرهن الغين والحاء؛ فلذلك بينت العرب النون عند الحاء وأخواتها، فلم يكن إلا التبين، وبينوها مرة وأخفوها عند الحاء والغين. فلقربهما من أخواتها بينهما، ولاارتفاعهما عن درجاتهن لم يبينوا، فهذا لأقصى المخارج وأبعد الحروف من الحاء وأخواتها الباء والميم والفاء، وذلك أن الفاء وأختيها من الشفتين مخارجهن، فهي الغاية في البعد من الحاء وأخواتها، والياء والواو أختان.

وإنما تأختا كل التأخي لأن مخرجهما من حروف الفم لا يلتقي بهما موضع من الفم كما يلتقي على غيره تجد ذلك إذا امتحنته. وأصح ذلك وأحسنه ما ذكره سيبويه وفصله.

وقد خالف الفراء سيبويه في موضعين: أحدهما أنه جعل الواو والياء/[٣١٤و] مخرجهما واحد من حروف الفم، والآخر أنه جعل الفاء والباء^(٣) والميم من بين الشفتين.

(١) ي: الغار، وهي كذلك عند الخليل. (٢) في الأصل: شديد، تحريف، وما أثبتناه من ي، وهو الصواب.

(٣) ي: والياء، تصحيف.

وذكر الألف التي هي الهمزة ولم يذكر الألف في الحقيقة، وأظن الفراء أخذ ما ذكره في الواو والياء والفاء من صاحب كتاب العين جعل الألف والواو والياء في الهواء، ولم يكن لها حيز تنسب إليه، وجعل أيضًا صاحب كتاب العين الفاء والباء والميم حيزًا واحدًا وسماه من الحروف الشفوية. واختار المفضل بن سلمة^(١) في الواو والياء قول الفراء، واحتج له بأن أحدهما يدغم في الآخر وينقلب إليه بالإدغام نحو لوته ليا وطوته طيًا، وأما القلب فنحو موقن وموسر، والأصل ميقن وميسر؛ لأنه من اليقين واليسار.

والذي قاله غلط؛ لأن الحروف قد تتأخى باتفاقات بينها على غير جهة كونها في حيز واحد، وغير التجاور^(٢) في المخرج لاشتراكهما في الغنة. وقد تقلب الهمزة واوًا وياءً وليست من مخارجهما كقولك في مؤمن وجؤنة وذئب وبئر مؤمن وبير، وقد كفانا امتحان ذلك فإنه كالمشاهد لأنك لو بدأت بحرف مفتوح، ثم وصلت به واوًا أو ياءً أو ألفًا، ثم وقفت - تبين لك اختلاف مخارجهما، نحو قولك: لو لا لا. وهذا لا يحتاج إلى إقامة البراهين/[٣١٥] عليه.

وأما ما ذكره صاحب كتاب العين في المخارج فذكرت جملة ليوقف عليه، وكرهت شرحه والكلام عليه؛ لأن القصد في هذا الكتاب تفسير كلام سيبويه.

(١) هو أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، لغوي وعالم بالأدب، كان من خاصة الفتح بن خاقان وزير المتوكل. كان كوفي المذهب، أخذ عن أبيه وعن ابن السكيت وثعلب. استدرك على الخليل وخطأه وعمل في ذلك كتابًا. من مصنفاته: «البارع»، و«الفاخر»، و«ما يحتاج إليه الكاتب»، و«الاستدراك على العين». توفي المفضل سنة ٢٩٠هـ وقيل غير ذلك. (إنباه الرواة ٣: ٣٠٥؛ بغية الرعاة ٢: ٢٩٦؛ الفهرست ١٠٩؛ معجم الأدباء ٥: ٢٧٠٩؛ المزهري ١: ٨٦، ٨٧؛ الأعلام ٧: ٢٧٩).

(٢) في الأصل، ي: التجاوز، وأرى أن الصواب ما أثبت.

قال سيويه: (فأما المجهورة فالهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم [والياء]^(١)، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والذال، والزاي، والظاء، والذال، والباء، والميم، والواو. فذلك تسعة عشر حرفاً.

وأما المهموسة فالحاء، والحاء، والكاف [والشين]^(٢)، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء. فذلك عشرة أحرف.

فالمجهورة: حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه، وَمَنَعَ النَّفْسَ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ حَتَّى يَنْقُضِيَ الاعتماد عليه ويجري الصوت. فهذه حال المجهورة في الحلق والفم؛ إلا أن النون والميم قد يُعْتَمَدُ لهما^(٣) في الفم والخباشيم فتصير فيهما غُنَّةً. والدليل على ذلك أَنَّكَ لو أَمْسَكَتَ بِأَنفِكَ ثُمَّ تَكَلَّمْتَ بِهِمَا لَرَأَيْتَ^(٤) ذلك قد أَحَلَّ بِهِمَا.

وأما المهموسُ فحرفٌ أضعِفَ الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفْسُ مَعَهُ، فَأَنْتَ^(٥) تعرف ذلك إذا اعتبرت ورددت^(٦) الحرف مع جَرِي النَّفْسِ. ولو أردتَ ذلك في المجهور^(٧) لم تَقْدِرْ عليه.

فإذا أردت اعتبار^(٨) الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف "المد و" بما / [٣١٥و] فيها منها. وإن شئت أخفيت^(٩).

(١) إضافة من ي، الكتاب، وهي ضرورية ليتم العدد بها تسعة عشر حرفاً.

(٢) إضافة من ي، الكتاب أثبتناها كي يتم العدد عشرة حروف.

(٣) في الأصل: لها، وما أثبت من ي، بولاق، وهو الأنسب للسياق.

(٤) ي: رأيت. (٥) الكتاب: وأنت.

(٦) الكتاب: فرددت. (٧) الكتاب: المجهورة.

(٨) الكتاب: أجراء.

(٩ - ٩) الكتاب: اللين والمد أو.

قال أبو سعيد رحمه الله: سمي سيبويه هذه الحروف مجهورة لما فيها من إشباع الاعتماد المانع من جري النفس معه عند التردد؛ لأن قوة الصوت باقية. أخذه سيبويه من الجهر. وسمى الحروف الأخر مهموسة لأن الهمس الصوت الخفي فلضعف الاعتماد فيها، وجري النفس مع تردد الحرف تضعف. وقد جعلت لحروف الهمس كلمتين، وهما: «ستشحتك خصفه» يجمعانها في الأصل ليسهل حفظها؛ لأن الناظر في النحو ليس يكثر الاعتماد لها، وإنما الحاجة إلى ذكرها بسبب الإدغام، وهو آخر النحو. وإذا حفظت المهموسة فالباقي من الحروف مجهورة^(١).

وقوله: (إذا أردت اعتبار الحرف فإنك ترفع صوتك إن شئت بحروف المد وبما فيها منها، وإن شئت أخفيت).

قال أبو سعيد: اعلم أن تردد الحرف الذي يُعرَف به المجهور من المهموس لا يمكن إلا بتحريكه؛ لأن الساكن لا يمكن ترديده. ومعنى كلامه أن تردد الحرف على الوصف الذي ذُكر يُعرَف به المجهور من المهموس سواء رفعت صوتك أو أخفيت^(٢)، وحروف المد هي: الألف، والواو، والياء. وما فيها منها: يعني الحركات / [٣١٦ ظ]، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله فيها لحروف المد، ويكون معنى فيها كأنه قال: وما معها من الحركات المأخوذة منها. ومثال ذلك أنا نعتبر القاف فندخل^(٣) عليها أَلَفًا فنقول^(٤): قا قا قا، أو واوًا فنقول: قو قو قو، أو ياءً فنقول قي قي قي "فترفع صوتنا" بالألف التي بعد القاف وبفتحة القاف، أو بالواو والضممة، أو بالياء والكسرة. ويحتمل أن يكون الضمير

(١) ي: مجهور.

(٢) ي: أخفيت.

(٣) ي: فبدخل.

(٤) ي في هذا الموضع وفيما بعده: فنقول.

(٥-٥) ي: فترفع صوتها.

في قوله فيها للحروف المهموسة والمجهورة، فيكون التردد مرة بزيادة حرف المد على الحرف المردد وزيادة حركة، ومرة بزيادة حركة فقط، كأنا قلنا: قَ قَ قَ أو قلنا: قُ قُ قُ أو قلنا: قِ قِ قِ .

قال سيويه: (ومن الحروف الشديدة، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والذال، والتاء، والباء. وذلك أنك لو قلت ألحج ثم مددت صوتك "لم يحرك ذلك").
وقد قيدتها للحفظ بقولي: أجذك قطبت.

قال: (ومنها الرخوة، وهي: الحاء، والهاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال^(١)، والتاء، والفاء).

قال أبو سعيد/[٣١٦و] رحمه الله: الرخوة ضد الشديدة، والفرق بينهما أن الحرف الشديد إذا وقفت عليه انحصر الصوت، والرخو إذا وقفت عليه لم ينحصر الصوت، تقول: أق فنجد القاف منحصرًا. وتقول إش أو أخ فتجده جاريًا.

ثم ذكر سيويه ثمانية أحرف جعل بعضها بين الشديدة والرخوة، وجعل بعضها شديدًا وفيه شبه الرخو، وأنا أحكي لفظه في كل حرف منها، وقد قيدتها بقولي: لم يروعنا. وإنما جعلها كذلك لأن الحرف الشديد هو الذي ينحصر الصوت في موضعه عند الوقف عليه، ولا ينحصر على ما ذكرناه، وهذه الأحرف الثمانية لا يجري الصوت في مواضعها عند الوقف، ولكن يعرض لها أعراض توجب خروج الصوت باتصاله بغير مواضعها وانسلاله على غير الشرط في الحرف الرخو.

(٢) ي: والذال، تصحيف.

(١ - ١) ي: لم يحرك ذلك.

وقد ابتدأ سيبويه في ذكر هذه الحروف.

فقال: (فأما^(١) العين فبين الرخوة والشديدة، تصل إلى التردد فيها لشبهها بالحاء) كأن صوتها^(٢) ينسل عند الوقف إلى الحاء فليس لصوتها الانحصار التام ولا جرى الرخو فجعله بينهما.

قال: (ومنها المتخرف، وهو حرف شديد/ [٣١٧ظ] جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شئت مددت فيها الصوت. وليست^(٣) كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكنه^(٤) من ناحيتي مُسْتَدَقُّ اللسان فَوَيْقَ ذلك).

وأنت إذا تأملت^(٥) الذي قاله سيبويه وجدته كما قال: ولو سَدَدْتَ جَانِبِي موضع اللام لانحصر الصوت ولم يجر البتة.

قال سيبويه: (ومنها حرف شديد يجري معه الصوت؛ لأن ذلك^(٦) الصوت غنة من الأنف، وإنما تجريه^(٧) من أنفك، واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر^(٨) معه الصوت، وهو النون والميم^(٩)).

(١) الكتاب: وأما.

(٢) ي: لصوتها.

(٣) الكتاب: وليس.

(٤) الكتاب: ولكن.

(٥) زادت ي هنا: ذلك.

(٦) ذلك: ساقطة من ي.

(٧-٧) الكتاب: فإنها تخرجه.

(٨) ي: يجر.

(٩) الكتاب: وكذلك الميم.

والذي قاله بيّن إذا تأملت. وكذلك الراء في ابتداء النطق به ينحصر الصوت في مكانه ولا يجري، فإذا كَرَزَتْه انحرف إلى اللام، فتجافى لجري الصوت.

قال: (ومنها اللينة، وهي الواو والياء، لأن مُخْرِجَهُمَا يَتَّسِعُ لهَوَاءُ الصَّوْتِ أَشَدَّ مِنْ اتِّسَاعِ "غيرهما كقولك: وأي، والواو. وإن شئتَ أَجَرَيْتَ الصَّوْتَ وَمَدَدْتِ).

ومنها الهاوي، وهو حرف/[٣١٧و] لين" اتسع لهواء الصوت مُخْرِجُهُ أَشَدُّ مِنْ اتِّسَاعِ "مُخْرِجِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَضَمَّ شَفَتَيْكَ "فِي الْوَاوِ" وَتَرَفَعَ فِي الْيَاءِ لِسَانُكَ قَبْلَ الْحَنَكِ، "وَهِيَ الْأَلْفُ".

وهذه الثلاثة أَخْفَى الحُرُوفِ لِاتِّسَاعِ "مُخَارِجَهُنَّ". وَأَخْفَاهُنَّ وَأَوْسَعَهُنَّ مُخْرِجًا: الْأَلْفُ، "وَنَسَخَ أَبُو بَكْرٍ مِزْمَانَ ثَمِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ".

قال أبو سعيد رحمه الله: هذه الثلاثة الأحرف وهي الواو والياء والألف لاتساع مُخَارِجِهَا، وَإِنَّ الْحَرَكَاتِ مِنْهَا وَلَا يَمْدُ فِي الْغَنَاءِ وَسَائِرِ الْأَلْحَانِ حُرُوفٍ سِوَاهُنَّ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَهَا صَوْتٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مُخْرِجِهَا مِنَ الْفَمِّ، فَصَارَتْ مِثْلَ الرِّخْوَةِ بِالصَّوْتِ الَّذِي يَجْرِي عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيْهَا، وَهِيَ تَشْبَهُ الشَّدِيدَةَ لِلزُّومِهَا مَوَاضِعَهَا، وَلَيْسَ الصَّوْتُ فِيهَا مِثْلَهُ فِي الْحُرُوفِ الرِّخْوَةِ؛ لِأَنَّ الرِّخْوَةَ إِنَّمَا صَوْتُهَا الْجَارِي عِنْدَ الْوَقْفِ مِنْ مَوْضِعِهَا.

(٢) لين: ساقطة من هارون.

(١-١) ساقطة من ي.

(٣-٣) ساقطة من ي.

(٤-٤) ي: الهاوي هو الأنف.

(٥) ي: لامتناع.

(٦) الكتاب: مخرجها.

(٧-٧) الكتاب: ثم الياء، ثم الواو.

قال أبو الحسن الأخفش: سألت سيويه عن الفصل بين المهموس والمجهور، فقال: المهموس إذا خففته ثم كَرَزْتَهُ أمكنك ذلك فيه، وأما المجهور فلا يمكنك ذلك فيه، ثم كَرَّرَ سيويه التاء بلسانه وأخفى، فقال: ألا ترى كيف يمكن، وكرر الطاء والذال وهما من مخرج التاء فلم يمكن. وأحسبه/[٣١٨ظ] ذكر ذلك عن الخليل. قال سيويه^(٢): وإنما فرق بين المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبيين المجهور، ولا أن يدخله^(٣) الصوت الذي يخرج من الصدر، فالمجهورة كلها هكذا يخرج صوتهن من الصدر ويجري في الحلق، غير أن الميم والنون تخرج^(٤) أصواتهما من الصدر وتجري^(٥) في الصدر والخيشوم، فيصير ما جرى في الخيشوم غُتَّةً يخالط ما جرى في الحلق، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما رأيت ذلك قد أخل بهما.

وأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها، وذلك مما يُزجى الصوت ولم يعتمد عليه فيها كاعتمادهم في المهموز، فأخرج الصوت من الفم ضعيفاً، والدليل على ذلك أنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف، ولا تصل إلى ذلك في المجهور. فإذا قلت شخص فإن الذي أزجى هذه الحروف صوت الفم، ولكنك تتبع صوت الصدر هذه الحروف بعدما يزجىها صوت الفم ليبلغ ويفهم بالصوت. فالصوت الذي من الصدر هاهنا نظير ذلك الصوت الذي ترفعه بعدما يزجى صوت الصدر. ألا ترى أنك تقول: قام فإن شئت أخفيت^(٦)، وإن شئت رفعت صوتك./[٣١٨و] فإذا رفعت صوتك فقد أحدثت صوتاً آخر.

(١) هذا الكلام على لسان أبي سعيد.

(٢) ي: تدخله.

(٣) ي: يخرج.

(٤) ي: ويجري.

(٥) زادت ي بعد ذلك: وأسرت.

قال أبو إسحاق: معنى جهرت أعلنت وأظهرت وكشفت، ومعنى همست أخفيت. فليس في الطاقة حرف يمتنع من أن يُجهر به، وفي الحروف ما لا يُنطق به إلا مجهورًا، وهي التسعة عشر حرفًا، فمتى رُمّت أن تنطق بشيء منها لم يتهياً لك أن تأتي به خفيًا، فرُم ذلك في العين والقاف والطاء والذال، فإنه يمتنع ولا يُسمع إلا مجهورًا، ومنها ما يتهياً لك أن تنطق به، ويُسمع منك خفيًا، وهي الأحرف العشرة، فرُم ذلك في التاء، فإنك تجده وذلك قولك: ت ت ت فهذه تسمع منك خفية، وإن شئت جهرت بها، وأخواتها أيضًا يجرين مجراها في أنه يتهياً أن يسمعن خفيات، وهن مع هذا يختلفن لما فيهن من الرخاوة والشدّة، والتاء أثبتهن في الهمس.

مراجع التحقيق

- * إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١. ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م
- * أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. الجزائر. ١٩٣٦م.
- * أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م.
- * أساس البلاغة: جاز الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١. ١٤١٧هـ / ١٩٩٨م.
- * إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي بن عبد المجيد السياني، تحقيق: عبد المجيد دياب. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١. ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- * الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١. ١٩٨٥م.
- * الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين: أبو بكر محمد بن هاشم، وأبو عثمان سعيد بن هاشم، تحقيق: السيد محمد يوسف. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة (سلسلة الذخائر)، ٢٠٠٢م.
- * الاشتقاق: أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ط ١. ١٤١١هـ / ١٩٩١م

* الإصابة في تمييز الصحابة (وبذيله كتاب الاستيعاب لابن عبد البر): أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: طه محمد الزيني. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

* الأصمعيات: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ط ٣، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م.

* الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

* الأعلام: خير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، ط ٣، ١٩٦٩م.

* الأغاني: أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، تحقيق: مجموعة من العلماء. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط ٢، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.

* الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى: علي بن هبة الله ابن ماكولا. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ.

* الأمالي الشجرية: ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري، حيدر أباد: مطبعة دار المعارف العثمانية، ط ١، ١٣٤٩هـ.

* أمية بن أبي الصلت (حياته وشعره)، دراسة وتحقيق: بهجة عبد الغفور الحديثي. بغداد. ١٩٧٥م.

* انباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف ابن القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - بيروت: دار الفكر العربي - مؤسسة الكتب الثقافية.

* الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري. دمشق: دار الفكر.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا: المكتبة العصرية.

* إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١. ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل. بيروت: المكتبة العصرية، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

* البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط ١. ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

* البيان والتبيين: أبو عمرو عثمان بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٧. ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.

* تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق: عبد الستار فراج. الكويت: مطبعة حكومة، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.

* تاريخ ابن خلدون (العبر وديوان المبتدا والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر): ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون. بيروت: دار احياء التراث العربي. ط ٤.

* تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، دراسة وتحقيق: علي شيري. دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر.

* تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين: أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلوة. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ط ٢. ١٩٩٢ م.

* تفسير البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١. ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.

* تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

* جهرة أشعار العرب: محمد بن أبي الخطاب القرشي، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور. بيروت: دار صادر، ١٣٨٣ / ١٩٦٣.

* جهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، ط ١. سنة ١٩٨٧ م.

* حماسة البحترى: أبو عبادة الوليد بن عيد البحترى، نقله عن نسخة مكتبة ليدن: الأب لويس شيخو. بيروت: المكتب الشرقي، سنة ١٩١٠ م.

* الحيوان: أبو عمرو عثمان بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ط ٢. ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م.

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٤. ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

* الخصائص: عثمان بن جني الموصلى، تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣. ١٩٨٨ م.

* الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي،

بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط ٢. ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.

* ديوان الأخطل، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢.

١٩٩٤ / ١٤١٤.

* ديوان أبي الأسود الدؤلي (بشرح أبي سعيد الحسن السكري)، تحقيق: محمد حسن آل

ياسين. بيروت: مطبوعات دار ومكتبة الهلال، ط ٢. ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.

* ديوان الأدب: إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، القاهرة:

مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤ م.

* ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد حسين. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٥٠ م.

* ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف

بالقاهرة، ط ٥. د. ت.

* ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم. بيروت: الجامعة الأمريكية - دار

بيروت للطباعة والنشر، ط ١. ١٩٨٠ م / ١٤٠٠ هـ.

* ديوان جميل بثينة، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

* ديوان جميل بثينة: جمعه: بطرس البستاني. بيروت: دار صادر.

* ديوان ذي الرمة: جمعه: عبد الرحمن المصطاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة

والنشر، ط ١. ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.

* ديوان ذي الرمة (شرح الخطيب التبريزي): تحقيق: مجيد طراد. بيروت: دار الكتاب

العربي، ط ٢. ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

* ديوان رؤية (ضمن مجموع أشعار العرب): تحقيق: وليم بن الورد البروسي.

الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر.

* ديوان الشريف الرضي: نشره: أحمد عباس الأزهرى. بيروت: المطبعة الأدبية،

١٣٠٧هـ.

* ديوان طرفة بن العبد: اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، وحمدو طماس. بيروت: دار

المعرفة، ط ١. ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

* ديوان العجاج والزفیان (الجزء الثاني من مجموع أشعار العرب): تحقيق: وليم بن

الورد البروسي. ليسيج، ١٩٠٣م.

* ديوان علقمة الفحل: تحقيق: ألبرت سوكن. ليسيج، ١٨٦٧م.

* ديوان علقمة بن عبدة: شرحه وعلق عليه: سعيد نسيب مكارم. بيروت: دار صادر،

ط ١. ١٩٩٦م

* ديوان الهذليين، القاهرة: مطبعة دار الكتب، ط ٢. ١٩٩٥م.

* سر صناعة الإعراب: عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: حسن هندراوي. دمشق: دار

القلم، ط ٢. ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

* سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب

الأنثووط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٥. ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

* شرح أبيات سيويه: يوسف بن الحسن السيرافي، تحقيق: محمد الريح هاشم.

بيروت: دار الجيل، ط ١. ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

* شرح اختيارات المفضل: يحيى بن علي التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة.

بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١. ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

- * شرح أشعار الهذليين: الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود شاكر. القاهرة: مطبعة المدني.
- * شرح ديوان الحماسة: أحمد بن محمد المرزوقي، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون. بيروت: دار الجليل، ط ١. ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- * شرح ديوان أمية بن أبي الصلت: قدّم له وعلّق حواشيه: سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
- * شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابازي، تحقيق: يوسف حسن عمر. بنيغازي: جامعة قاريونس، ط ٢. ١٩٩٦م.
- * شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابازي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- * شرح شواهد الشافية: عبد القادر بن عمر البغدادي، ج ٤ من شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابازي.
- * شرح شواهد المغني: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بتصحيح وتعليق: الشيخ الشنقيطي. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
- * شرح ابن عقيل على الألفية: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار التراث، ط ٢٠. ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- * شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١. ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- * شرح المفضليات: القاسم بن محمد الأنباري، أشرف على تحقيقه: كارلوس يعقوب لايل. بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م.

* الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر.

القاهرة: دار المعارف، ط ٢. ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م.

* الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامهم: أحمد بن فارس بن زكرياء

القزوينى، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة

(سلسلة الذخائر)، ٢٠٠٣م.

* الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري. بيروت: دار

العلم للملايين، ط ٣. ١٩٨٤م.

* طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد

أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، ط ٢. ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م.

* طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر. جدة:

دار المدني، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

* طبقات القراء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: أحمد خان.

الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١. ١٤١٨هـ /

١٩٩٧م.

* غاية النهاية فى طبقات القراء: شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق:

برجشتراسر. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١. ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

* الفهرست: محمد بن إسحاق النديم، بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

* كتاب الاختيارين: علي بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر، تحقيق: فخر الدين

قباوة. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢. ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

- * كتاب الألفاظ: يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط ١. ١٩٩٨ م.
- * كتاب الجيم: أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني، تحقيق: إبراهيم الإبياري. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م
- * كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- * كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني: أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: المستشرق سالم الكرنكوي. بيروت: دار النهضة الحديثة.
- * لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، بيروت: دار صادر، ط ١. دت.
- * المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
- * المخصص: علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، بيروت: دار الكتب العلمية.
- * مراتب النحويين: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار نهضة مصر. ١٩٧٢ م.
- * المزهري في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين. القاهرة: دار التراث، ط ٣.
- * معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١. ١٩٩٣ م.

- * معجم البلدان: ياقوت الحموي، بيروت: دار صادر، ١٩٧٩م.
- * معجم الشعراء والمؤتلف والمختلف: محمد بن عمران المرزباني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢. ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- * معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: عمر رضا كحالة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٨. ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- * معجم القراءات: عبد اللطيف الخطيب، دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط ١. ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- * المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١. ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- * المعجم المفصل في علمي العروض والقافية: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١. ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- * معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، تحقيق: عبد السلام هارون. دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- * مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (السلسلة التراثية رقم ٢١)، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- * المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: جواد علي، دار الساقى، ط ٤. ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- * المفضليات: أبو العباس الفضل بن محمد الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. القاهرة: مطبعة دار المعارف، ط ٦.

- * المقتضب: أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط ٣. ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- * الممتع في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: مكتبة لبنان، ط ٨. ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- * المنصف في شرح التصريف: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. القاهرة: دار إحياء التراث القديم، ط ١. ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.
- * المؤلف والمختلف: الحسن بن بشر الأمدي، تحقيق: المستشرق سالم الكرنكوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢. ١٤٠٢ / ١٩٨٢.
- * نحو القلوب الكبير والصغير: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، تقديم وتحقيق: أحمد علم الدين الجندي، شارك في التحقيق: د. إبراهيم بسيوني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م.
- * النوادر في اللغة: أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد. بيروت: دار الشروق، ط ١. ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- * همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١. ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- * الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، باعثناء: هلموت زوتر. فيسبادن: فرانز شتاينر، ط ٢. ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م.
- * وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٨م.

قائمة أبواب الجزء الثامن عشر

الباب	طبعنا	بولاق	هارون
- هذا باب أتم فيه الاسم على مثال الفعل فيمثل به			
ولكنه أتم لسكون ما قبله وما بعده.....٧	٣٦٦:٢	٣٥٤:٤	
- هذا باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على			
ثلاثة أحرف لا زيادة فيه.....٢١	٣٦٨:٢	٣٥٨:٤	
- هذا باب تقلب فيه الواو ياء لا لياء قبلها ساكنة،			
ولا لسكونها وبعدها ياء.....٢٤	٣٦٩:٢	٣٦٠:٤	
- هذا باب ما تُقلَبُ فيه الياء واواً، وذلك			
فُعَلِي إذا كانت اسمًا.....٣٦	٣٧١:٢	٣٦٤:٤	
- هذا باب ما تُقلَبُ الواو في ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها			
ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة....٣٩	٣٧١:٢	٣٦٥:٤	
- هذا باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا			
إذا كُسِّرَ للجمع على الأصل.....٤٩	٣٧٥:٢	٣٧١:٤	
- هذا باب فُعِلَ من قَوَعَلْتُ من قُلْتُ وفَيَعَلْتُ			
من يَغْتُ.....٥٢	٣٧٥:٢	٣٧٢:٤	
- هذا باب تقلب فيه الياء واواً وذلك			
قولك في فُعَلَلٍ من كِلْتُ كُوَلَّلٍ.....٦٠	٣٧٧:٢	٣٧٥:٤	
- هذا باب ما الهمزة فيه في موضع			
اللام من بنات الياء والواو.....٦٢	٣٧٧:٢	٣٧٦:٤	

- هذا باب ما كانت الياء والواو فيه لامات ٨٢ ٣٨٠:٢ ٣٨١:٤
 - هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن
- حرف إعراب ٩٤ ٣٨٣:٢ ٣٨٧:٤
 - هذا باب ما تقلب فيه الياء واوا ليفصل بين
- الصفة والاسم ٩٩ ٣٨٤:٢ ٣٨٩:٤
 - هذا باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء
- قلبت الهمزة [ياء] والياء ألفا ١٠١ ٣٨٤:٢ ٣٩٠:٤
 - هذا باب ما بني على أفعلاء وأصله فعلاء ١٠٦ ٣٨٥:٢ ٣٩٢:٤
 - هذا باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء ١٠٧ ٣٨٦:٢ ٣٩٣:٤
 - هذا باب التضعيف في بنات الياء ١١٨ ٣٨٧:٢ ٣٩٥:٤
 - باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعث
- وإن كان لم يستعمل في الكلام ١٢٢ ٣٨٨:٢ ٣٩٨:٤
 - هذا باب التضعيف في بنات الواو ١٣١ ٣٨٩:٢ ٤٠٠:٤
 - باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم
- يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل ١٥٢ ٣٩٣:٢ ٤٠٦:٤
 - هذا باب تكسير بعض ما ذكرنا على
- بناء الجمع الذي هو على مثال مفاعل ومفاعيل ١٨٦ ٣٩٧:٢ ٤١٥:٤
 - هذا باب التضعيف ١٩٥ ٣٩٧:٢ ٤١٧:٤
 - هذا باب ما شذ من المضاعف
- فشبهه بباب أقمت، وليس بمثلث ٢١٢ ٤٠٠:٢ ٤٢١:٤

- هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام ياء

لكرهية التضعيف، وليس بمطرد..... ٢١٨ : ٢ : ٤٠١ ٤٢٤ : ٤

- هذا باب تضعيف اللام في غير ما

عينه ولامه من موضع واحد..... ٢٢٠ : ٢ : ٤٠١ ٤٢٤ : ٤

- هذا باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه

من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلا نظيره

من غيره..... ٢٢٦ : ٢ : ٤٠٢ ٤٢٧ : ٤

- هذا باب ما جاء شاذًا من المعتل على الأصل... ٢٣٦ : ٢ : ٤٠٣ ٤٣٠ : ٤

- هذا باب ذكر فيه ما فات سيبويه من أبنية

كلام العرب..... ٢٤٣ — —

- كتاب الإدغام..... ٢٥٨ : ٢ : ٤٠٤ ٤٣١ : ٤

- مراجع التحقيق..... ٢٧٩

- قائمة أبواب الكتاب..... ٢٩٠

